شجون وطنية

جميع حقوق الطبع والنسخ والنشر محفوظة

الطبعة الأولى
رجب ١٤٢٧ هـ
أغسطس ٢٠٠٦ م

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدماً

المكتب المصرى الحديث
www.almaktabalmasry.com
info@almaktabalmasry.com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

رجائى عطية

شجون وطنية

المكتب المصرى الحديث
www.almaktabalmasry.com

تقديـــــم

فى زمن انبطح فيه كثير من الرجال، وتوارت كلمة الحق أو تكاد، وأقيمت جدران عالية تحول بين الرأى وبين الوصول إلى الناس.. فى هذا الزمن يغدو تناول شجون الوطن بصدق بلا مواربة - مسألة مصير وقضية حياة!!.. حياة الوطن مسئولية معلقة فى رقاب جميع المصريين.. لا سبيل للقيام بها إلاّ بكلمة حرّة صادقة تتغيا صالح الوطن، وتتجه مباشرة إلى الهدف.. لا تهاب ولا تتردد.

رجائى عطيه

لماذا ينبطح الرجال؟! (*)

لست أعنى بالانبطاح انبطاح المقاتلين فى ميادين القتال، ولا انبطاح المتجنبين لشظايا القنابل والمتفجرات فى العمليات الإرهابية أو أعمال العنف بعامة، فذلك واجب سديد يتفق مع الأصول التى تتغيا وقاية المنبطح من الشظايا المتناثرة من المتفجرات والقنبل، أو بارود القذائف، أو مقذوفات الرصاص التى نادراً ما تقترب من سطح الأرض، فيكون الانبطاح تصرفاً واجباً لا جبن ولا عار ولا دهشة فيه، ولا تثريب عليه بل هو الصواب الذى يعرفه المقاتلون ويدركه الملمون بأخطار دوائر النار والشظايا المترتبة على كل انفجار!

ولست أعنى بالانبطاح انبطاح الشواذ غير الأسوياء، بل ولست أعنى بالانبطاح الرمز الذى عناه العبقرى يوسف إدريس فى قصته: "أنا سلطان هذا الوجود"، حين لمس أن الأسد الذى هاجم مروضه قد لمح فى لحظة أن البطل المروض قد تحول إلى موظف. ففقد هيمنته ومكانته، فتجرأ الأسد هاجماً عليه لينال منه! الرمز والمقصود والمرام فى القصة واضح، ولكنه أكثر مرارة وقسوة فى قصته التى تكاد تكون مجهولة: "أبو الرجال"نشرها يوسف إدريس فى مجلة أكتوبر فى أعقاب النكسة، ثم أعيد نشرها فى كمية محدودة من مجموعة "العتب على النظر" التى نشرها مركز الأهرام للترجمة والنشر فى عام ١٩٨٧، ثم لم يُعد أحد طبعها، ولم يلتفت إليها أحد أو لم يلتفت بالقدر الكافى. فالرمز فى هذه القصة القصيرة "أبو

---

* ٢٠٠٦/١/١٨.

الرجال" عميق ومر وموجع، تستطيع أن تحصد معناه حين تتأمل فى مقدمات "أبو الرجال" بطل القصة: مواصفاته، وعمره المحدد بعناية، ووضعه الهائل وسط التابعين، يوردها المؤلف بعناية مقصودة لينتقل منها ومن صورة البطل "أبو الرجال"، إلى المشاعر الغريبة التى أخذت تتسلل إليه ويستغربها بعد نكسته، ورغبته الدفينة غير المفهومة فى أن ينادى على "الثور" بالذات، وهو أحد أتباعه، والرمز فى اختيار لقب "الثور" مقصود، لتنتهى القصة، حتى لا أطيل عليك - بأن ينتاب "أبو الرجال" إعصار يجعله يسلم نفسه مع تداعيات طويلة للثور الذى لم يصدق نفسه أنه فوق "أبو الرجال"!!

بل لست أقصد بالانبطاح كل من يخالف فى الرأى، فأنا من المؤمنين حتى النخاع - بمقولة فولتير: "قد أختلف معك فى الرأى، ولكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمناً لحقك فى التعبير عن رأيك". أصحاب الرأى الحقيقى، مهما اشتط واختلف، لا ينبطحون! لأنهم ينطقون بما به يقتنعون، ويبدون ما يرون فيه السداد والصواب بغض النظر عن رأى الآخرين، لا يعيبهم أن يختلف معهم الناس أو تحاربهم الدنيا ما داموا على معتقدهم لا يفارقون. أذكر وأنا أتابعهم بإعجاب، حديث رسول القرآن عليه السلام: "لا يكن أحدكم إمعة، يقول أنا مع الناس، إن أحسن الناس أحسنت، وإن أساءوا أسأت، وإنما وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا أن تجتنبوا إساءتهم!!"

إن الوطن تواجهه قضايا كبرى بالغة الأهمية والتعقيد والدقة والحساسية، يحتاج التعامل معها إلى كل الكفاءات المصرية بعقلها وعلمها.. وصدقها وإخلاصها.. وكارثة كبرى على الوطن أن تتراجع هذه الكفاءات عن إبداء حقيقة رأيها ومعتقدها وما لديها طلبا للزلفى أو إيثاراً "للسلامة" أو تطلعا إلى غنائم هى مهما كبرت صغيرة رخيصة!

وظنى أن كل البلاء الذى أصاب ويصيب بلادنا يأتى من المنبطحين نفاقاً ورياءً وطلباً للرضا والزلفى واستهدافاً للمصالح القصيرة التى لا تدرك أن المكاسب الصغيرة ربما تحولت فى النهاية إلى خسارة هائلة!.. هذا الانبطاح الذى يذكرنا بغناء سيد درويش لكلمات بديع خيرى: علشان ما نعلى ونعلى ونعلى، لازم نطاطى نطاطى نطاطى!.. الذين أعنيهم بالانبطاح رجال، أو كالرجال، بعضهم لديه العلم، وبعضهم لديه المال، وبعضهم لديه الأصل والحسب والنسب، وبعضهم لديه المكانة فى عيون الناس، ولكنهم لا "وقار" لهم!.. الوقار احترام عميق للنفس، واحترام النفس ينهى الإنسان عن التردى فيما لا يليق به، ويرده عن أن يكون "مسخرة" فى عين نفسه وفى عيون الناس، حتى لو تملقوه طلبا لرضاه ورضا الراضين عنه!!.. كم كانت حكيمة كلمات العقاد: "إنى أحرص على احترامى لنفسى قبل أن أحرص على احترام الناس لى".. احترام الآخرين قد يكون انخداعاً، وقد يكون نفاقاً ورياءً ووصولية، ولكن البوصلة التى لا تخطئ هى رؤية الآدمى لنفسه. هل هو جدير حقاً - أو غير جدير! - بالاحترام؟.. وهو أعرف بذلك من سواه، فلن يغنيه عوار أو حول أو عمى أو مآرب وأغراض الناس.. الآدمى أعرف بنفسه، وهو حين يعرف أنه غير جدير بالاحترام، فلن يغنيه نفاق ورياء ووصولية الناس مهما كثروا، لأنه أعلم بحاله منهم!، أو على حد أثيرة العقاد: " إذا أحبك الناس مخدوعين فلا تفرح، وإذا كرهك الناس مخدوعين فلا تحزن، بعض الكراهات خير لك من بعض المحبات"!!!

حين انتفضت ثورة يوليو ١٩٥٢ كنت فى الرابعة عشرة، لا يزال الخضار مالئاً صفحة وجدان جيلنا، أقبلنا على الثورة بحب واقتناع، وتدافعنا للانتظام فى هيئة التحرير، وملأتنا المشاريع الصغيرة آملاً كبيراً فى غد أكثر إشراقاً.. حتى المشروع الذى تبناه الرئيس محمد

نجيب بزراعة خمسين أو مائة شجرة فى كل بلدة، بدا لنا الدنيا بأسرها وملأنا حماساً وأملاً.. لم ندرك وقتها أن الانقضاض على الثورة البكر سيأتى من هواة الانبطاح!.. المؤسف أن الشرر قد جاء من "الصفوة" التى تملك العقل والمعرفة والثقافة، ومنها للأسف جاء هواة الانبطاح!.. هواة الانبطاح الذين أدمنوه وشكلوا جيلاً وراء جيل ممن أطلق عليهم كاتبنا الفذ أحمد بهاء الدين: "ترزية القوانين".. مخاطر تفصيل وتطريز القوانين على الهوى أخطر من إهدار أو عدم احترام القانون القائم، فالقانون القائم مهما طال إهداره أو تجاهله مآله يوماً - قريباً أو بعيداً - إلى الاحترام والإعمال، أما العبث فى التشريع بالتفصيل والتطريز على الهوى والمقاس المطلوب، فهو كارثة بالغة الخطر، ليس فقط لأن العبء سوف يصير عبئين إذا أردنا الخلاص من وهدة هذا التطريز: عبء إصلاح الخطأ المفروض بشوكة الحكم، وعبء إعادة السواء إلى التشريع الذى أدركه التطريز(!؟)، وإنما أيضاً لأنه تتوالد أوضاع ومصالح وعادات وأعراف حول التشريع المفصل على الهوى فتشكل درقة صعبة الاختراق، ثم هى تتدنى بعزائم وصدق الرجال، وتشيع التسابق إلى الانبطاح، لأن المنبطح ينال من نعيم الأغراض والمآرب بالزلفى ما لا يناله بالصدق أصحاب القامات والكرامات!!..

يجلب اليأس والإحباط مشاهد الرجال الذين ينبطحون عامدين منافقين فى سياسة التشريع فى بلادنا.. يصاب المراقب بالقرف والإزدراء وهو يتابع كبار رجال وعلماء القانون يغالطون فى أبسط وأظهر مبادئ القانون، لأن هذا هو المراد!.. المراقب يعتريه الاحتقار حين يعجز الرجال المنبطحون! - عن أن يصوتوا عند أخذ الرأى بما يعتقدون، وكم من مشاهد تشق لها الصدور تَبَدَّى فيها كبار صغار وهم يغالطون ويمارسون البهلوانيات لإساغة ما لا يسوغ، والمصيبة أنهم يعرفون، ويظنون بمنطق النعام أن أحداً لايرى

انبطاحهم أو يلاحظ بهلوانياتهم، ثم تراهم رغم هذا يمشون تيهاً وخيلاء فى الأفراح وفى الجنازات وفى سرادقات العزاء.. لا يعظهم حتى الموت الذى يعظ كل عاقل بأن مآله إلى حفرة يلقى فيها فيطويه الثرى بكل ما كان معه من أبهة وفخامة وأمجاد!!..

لا يوجد فى مصر مشكلة أو أزمة فى العلم أو قصور فى العقول.. مصر غنية بأرباب العلم كما هى غنية بأصحاب العقل، ولكن تأتى المشكلة من الخوف أو النفاق أو الرياء الذى يحبس المعتقد الحقيقى لدى الخائف والمتملق فيبدى سواه!.. لا ينطق هذا النطق بالضرورة بمفرزات علمه وحصاد أو هداية عقله، وإنما يؤثر إبداء ما يراد!.. هذا الانحراف يوظف العلم والعقول والملكات للمجاراة أو التزيين، لا للبحث والفحص والتأمل والمناقشة والحوار!.. أمثال هؤلاء وقد باتوا كثيرين - يصدرون كالجوقة على نغم واحد هو المراد أو المظنون أنه المراد!.. لايعنيهم أن يخطئوا فهم المطلوب، فحسبهم أنهم أبدوا أنهم على الخط سائرون!.. ولا بأس بعد ذلك من التصحيح أو التغيير أو التبديل أوالنكول فور تلقى الإشارة بحقيقة المراد الذى أخطأوه!

ما الذى يجعل قامات عالية لها السن والعلم والمكانة، تنبطح وتقبل ما لا يقبله كريم؟!.. لماذا ينبطح أصحاب القامات والمناصب الكبيرة السابقة والحالية ويقبلون ما لا يقبله كريم ؟! لماذا هذا التراجع والتقزم والانبطاح، وماذا يطلب هؤلاء من دنيا الناس بعد أن نالوا ما نالوه؟!!.. وهل الحصيف من يختم حياته كبيراً، أو أكبر مما كان إن استطاع، أم من يترك وقار الكبار ومكانة الكبار ليرتضى - منبطحاً - دور الكومبارس الهزيل بلا ثمن يطمح أو يرنو إليه العقلاء؟!

الانبطاح المدفوع بالتحسب أو الخوف أو النفاق أو الرياء أو المداهنة، يفقد الأمة معظم طاقتها البشرية، وهى ثروتها الحقيقية

غير القابلة - إذا استقامت! - للضياع أو الإهدار!.. فالمال يذهب ويجىء، والثروات تتكون وتتبدد، والأرصدة المادية مهما علت تستنفد، ولكن الطاقة البشرية هى الذخيرة الحقيقية للأمم.. هذه الذخيرة تكون هدراً بلا قيمة إذا انطوى أفرادها خوفاً وتحسباً، أو أبدوا غير ما يقتنعون به رياءً ونفاقاً ومداهنة.. حينئذ يتحكم فى مسار الأمم، وأنظمة الدول، عقول غير عقولها الحقيقية، ويسيّر سفنها آراء ملفقة غير آرائها الحقيقية، بينما قيمة أى مسار فى أى اتجاه، مرهونة بقوة الريح وباتجاهها الصحيح.. فإن فقدت القوة ماهت وتعرضت للانهيار، وإن فقدت الاتجاه ضلت!.. لا يمكن لأمة أن تكون معبرة عن إرادتها الحقيقية إذا داهن أفراد الأغلبية العددية، وتخلوا عن أهم ما يتوجب على كل منهم إزاء أمته ودولته.. وهو صدق الرأى الذى يعبر عن التوجه الحقيقى الداخلى الذى تدركه النفس فى حناياها حين تخلو إلى نفسها بعيداً عن حسابات المصالح الصغيرة أو الكبيرة، وبعيداً عن توجسات المخاوف، وبعيداً عن الزلفى وطلب الرضاء مهما دفعت فيه!!

قد يتوهم المنبطح أنه يدفع من رصيد غير رصيده، ومن مال غير ماله، ومن مصير غير مصيره الشخصى.. وقد يكون هذا صحيحا فى ظاهره، ولكنه خادع وقاتل ومدمر فى باطنه.. لاينجو من دماره الساحب (المنبطح) من الرصيد، ليس فقط لأن مايعيب أو يصيب المجموع يعيبه ويصيبه، ولكن لأنه أيضا ينحر من رصيده الشخصى.. يفقد احترامه لنفسه حتى وإن صالحته الدنيا وأمدته بالرضا أهازيج الرياء أو نفحات الرضا، ويفقد احترام الناس.. فبوصلتهم فى النهاية صادقة، ترى جواهر الأشياء مهما طال الزمن، وتدرك ما عساه يكون قد فاتها مع زحام وضجيج الأحداث وأنفاس المواقع والمعارك الحقيقية والوهمية!

مثل هؤلاء الذين فرطوا فيما عليهم تتحول أواخر أيامهم إلى صحراء قاحلة مجدبة.. مهما طال بهم الزمن، فسوف تمضى سنوات العمر، وسوف تتوارى أيام الوهج، وسوف تزول المناصب، ويتباعد النفوذ، وينفض السامر!.. هنالك لا يغنى الإنسان فى وحدته إلاّ داخله، وما به تحدثه نفسه، ورصيده الحقيقى الذى كونه عبر الأيام بالصدق والإخلاص والوقار والتجرد والهمة والعزم.. بغير ذلك يكون الرصيد كالسكاكين تمزق أحشاء وحنايا من انفض عنه السامر حين يرى أنه دفع من كرامته ومن احترامه لنفسه يوم قدمها أو باعها رخيصة يظن أنه يوارى بالانبطاح ما فيها من رُخْص وضعة ومفارقة للاحترام والوقار!.

أحسب أن الأزمة التى نعيشها هى أزمتنا نحن، أزمة الكبار الذين صغروا أو تصاغروا وركعوا، أزمة المتسابقين على توافه الأمور وسراب الأوهام، أزمة الذين تراجعوا عن دورهم الواجب ودخلوا فى تسابق حول المنافع والإقطاعيات والمواقع.. أزمتنا الحقيقية فى شيوع الانبطاح الذى جعل القامات العالية تتضاءل وتصغر، وسوغ للإمعات أن يتعالوا إلى ما لا تتسع إليه إمكانياتهم ولا خصالهم ولا معارفهم.. أحسب أن الأزمة أزمة عامة بالغة الخطر على مصر التى أهانها رجالها وفرطوا تفريطاً ممضاً فى حقها عليهم!! أرى المستقبل ظلاماً حالك السواد، لا لأن أحداً يريد بطموحه غير المقبول ما لا نريد، وإنما لأن العيب فينا، أو كما قال الشاعر:

"نعيب زماننا والعيب فينا ٠٠ وما لزماننا عيب سوانا!! "

رفقاً بأموال الفقراء!!! (*)

مع كامل تقديرى لاعتبارات الحيدة المطلوبة للانتخابات الرئاسية، وإقرارى بلزوم تكافؤ الفرص المحال تحققه لاعتبارات كثيرة جدا جلية جدا لاتفوت الأعمى كما لاتفوت البصير، أظهرها أن تولى رئاسة مصر ليس نزهة، وإنما هو عبء ثقيل جدا، يحتاج فضلا عن الذكاء والألمعية والصدق والعزيمة والفطنة والعلم والبصيرة والمهارة - إلى إلمام جاهز فعلا ومتوفر فعلا - الآن قبل باكر - بمشكلات مصر وهمومها فى التعليم والثقافة والزراعة والصناعة والدفاع والأمن والصحة والاقتصاد والرى والصرف والتنمية والاسكان، ومتاعبها فى الداخل والخارج، وبقضاياها الداخلية والخارجية، والإقليمية والعالمية، وبما يموج به العالم شماله وجنوبه، وشرقه وغربه، وفضاءه وبحاره وأرضه، وتكتلاته ومنظماته الدولية والإقليمية، من مشاكل وصراعات وحروب وأزمات بالغة التعقيد والأهمية، كل هذا وغيره يجعل من التقدم - محض التقدم - لرئاسة مصر، عملاً بالغ الخطر والجلال ينبغى للمتقدم أن يحسب له حسابه، وأن يتهيأ له، وأن يعد له عدته اللازمة - سواء لاستكمال مقوماته الشخصية القائمة على الاستعداد والكفاءة والصلاحية وعلىالإلمام الكامل - اليوم وليس الغد - بما طرحته من هموم وقضايا على سبيل المثال لا الحصر، أم باتخاذ الأسباب لطرح نفسه ومشروعه الفكرى والسياسى على الناس، ناهيك بإقناعهم

---

* ٢٠٠٥/٨/١٧

بصلاحيته وكفاءته للاضطلاع بصدق بغير مخاتلة ولا خداع وقدرته على تحقيق ما يعدهم ويمنيهم به!!

لذلك فطريف مضحك حتى النخاع، أن يتحقق تكافؤ فرص بمجرد دفع نصف مليون جنيه عدا ونقدا لكل مرشح من المرشحين الذين استهواهم الترشيح صادقين أو مستعرضين، جادين أو هازلين، ليستعين به على حملته الانتخابية!! فالفرض الحاصل الواضح الظاهر أن جميع المرشحين مرشحو أحزاب، فبغض النظر عن مقاطعة التجمع والعربى الناصرى للترشيح، فإنه لم يكن ممكنا لأى مستقل مهما بلغ حجمه ومكانته وكفاءته وقدرته وصلاحيته وأرجحيته - أن يجمع النصاب التعجيزى الذى فرضته المادة ٧٦/ المعدلة بالدستور: أطول مادة فى دساتير العالم، ومؤدى ذلك بوضوح -لا فلسفات أن هناك حزبا سياسيا وراء كل مرشح من هؤلاء المرشحين العشرة، ولا أحسب أن "منحة" نصف المليون جنيه مقررة من أجل الحزب الوطنى، فهو بداهة لا يحتاجها، ولا أحسب أن حزب الوفد فى حاجة هو الآخر إليها - وهنا ينحسر وينكشف الغطاء عن أحزاب ولا أحزاب، مع أن الفرض فى الحزب الذى يتقدم بمرشح له لهذا الموقع الرفيع، أن يكون كيانا كبيرا قائماً.. صلباً لا خزفاً. وأن يكون قد استكمل من "المقومات" ما يجعله قادراً على "إفراز" وتقديم المرشح الكفء اللائق لرئاسة مصر من ناحية، وقادرا فى الوقت نفسه على دعمه وتأييده وتحمل تكاليف ترشيحه وحملته الانتخابية والوقوف معه ومن ورائه من ناحية أخرى، وإلاّ بات الترشح هزلاً فى هزل!! ولست بالذى يصادر على حق أحد - أى أحد - فى أن يجد أو يهزل كما يشاء، ولا فى أن يصدق أو يتوهم أو يستعرض، ولا فى أن يقدر أو لا يقدر نفسه بما يشاء.. من حق كل إنسان أن يتصور أو يعتقد أو يظن أو يتوهم نفسه أحكم وأعلم وأخلص وأعقل وأقدر وأكفأ الناس، وأن يجد أو يهزل أو يستعرض نفسه بما يشاء،

شريطة أن يتحمل هو ـ لا غيره ـ نتيجة وتكاليف تقديره ـ جاداً أو هازلاً ـ وأعباء اختياره وخطوته التى اتخذها استجابة لما اعتقده أو ظنه أو توهمه أو أراده أو تمناه !!

بيد أن تكافؤ الفرص المرجو أو الموهوم، قد هيأ للقانون ٢٠٠٥/١٧٤ المعد فى عجالة،أن يمنح كل مرشح للرئاسة هبةً قدرها نصف مليون جنيه عداً ونقداً، هذه "الهبة" هى فى الظاهر من أموال الدولة ـ أى من الأموال العامة، وهى بهذه الصفة جديرة بالرعاية وواجبة الحفظ والصيانة من الإسراف والتفريط والبعزقة، ثم هى فى الواقع ـ وهذا هو الأهم ـ اقتطاع من أموال الفقراء والمعوزين والمعدمين الذين لم يعد يراهم سكان العواصم والأحياء الراقية ولا القانعون بما تعرضه الشاشات التليفزيونية من مشاهد منتقاه تتجنب وتعاف الفقر والفقراء، وتحرص على ألاّ تؤذى العيون والمشاعر المرهفة بما يؤرق الضمائر على حال البؤساء الذين يعيشون فى القرى والنجوع والدساكر، وفى العشوائيات، تحت خط الفقر، وتتجنب أن تفسد عليهم المناظر الخلابة المختارة، والإعلانات الجاذبة، والمشاهد الوردية، بمشاهدة من يتقيأون دماً من جوع البطون، ويستعيضون بالعظام عن اللحوم.. هؤلاء الذين لا يرون اللحم من العام للعام إلاّ للمستورين منهم فقط وفى المواسم والأعياد، يبيتون على الطوى، وتنحر أمراض الفقر وسوء التغذية فى أجسامهم النحيلة المتلامسة مع الموت، يأكلون وينامون حيث يقضون حاجاتهم، ويشربون من حيث تشرب الكلاب والبهائم، وتختلط أجسامهم فى سكنى القبور بأجساد الموتى، ويتلامس لحمهم وأنفاسهم فى زنقة وتلاحم العشوائيات حتى ترتد النفوس إلى "الحيوانية" فلا تعد تفرق بين الأخ وأخته أو بين الأم وابنها أو بين الأب وابنته، فينمو زنى المحارم فى رحم التلاحم الحيوانى، ويصير الأب أباً وجداً فى ذات الوقت، أو أباً وخالاً، أو تصير الأم أماً وجدة، أو أما وعمة، وتتراكم العلاقات

بسلبياتها المدمرة حتى تتفشى وتستشرى وتستعصى وتصادر على أى حل!!!

من أموال هؤلاء البؤساء التعساء، تعطى المادة / ٢٥ من قانون الانتخابات الرئاسية رقم ٢٠٠٥/١٧٤ ـ تعطى لكل مرشح استهواه الترشيح جاداً أو هازلاً ـ تعطيه إذعانا لوهم أو أحبولة تكافؤ الفرص ـ نصف مليون جنيه، عداً ونقداً، وبلا ضابط أو حساب!.. الحساب الوحيد الذى يجيزه التشريع الضرير ـ ما نصت عليه المادة/٢٤ من ذات القانون، والتى قضت بألاّ يتجاوز الحد فى الصرف عشرة ملايين جنيه!!، ولست أحسب أحداً ـ من الأحزاب الفرط ـ سيصل فى الصرف إلى هذا الحد الأقصى ناهيك بأن يتجاوزه (منين ياحسرة؟!)، وإنما هى "وَهْبة" و "منحة" مجانية من أموال الفقراء والتعساء والبؤساء الذين أغنانا الغنى عن الالتفات إليهم وصرفنا صرفاً عن توجيه هذه الأموال إلى جبر ما هم فيه من تعاسة وبؤس وشقاء!!

ما أبأس أن يحتج المرشح فى إمساكه بتلابيب "المنحة" أو "الوهبة" وفى قضمه وابتلاعه هذه القضمة من أموال الشعب ـ بأنها من القانون وبالقانون الذى يتذرع أو يتعلل باحترامه!.. لمثل هذا أقول: ولكن القانون لايجبرك ولا يمنعك من أن تعف وأن تتنازل عن قبول "الوهبة"، ولا يحول بينك وبين أن تعلن وحزبك الدى رشحك لبنى مصر المحروسة، أنكما معا كفيلان بأن تتحملا سويا أعباء وتكاليف الحملة الانتخابية، تماما كما احتملتما قرار التقدم للترشيح وجرأة الاطمئنان إلى حيازة كل المقومات والمكنات والقدرات والكفاءات اللازمة لرئاسة أو التنافس على رئاسة مصر التى باتت للأسف شقية ببنيها!!!

مفارقات الانتخابات الرئاسية! (*)

مثلى، فى عمره الذى ناهز الثامنة والستين، لا يأمل كثيرا أن يكون على قيد الحياة حين انتخابات الرئاسة القادمة المتوقع لها أن تكون فى عام ٢٠١١.. ومع ذلك ولأنى مصرى حتى النخاع، تارك من بعدى ذرية من البنين والبنات، والأحفاد والحفيدات، أجدنى - شأنى شأن بنى وطنى - مشغولا بما سوف يكون أو لا يكون فى الانتخابات الرئاسية القادمة.. يحملنى على الهم والانشغال "المفارقات" المتنافرة التى أدت إليها المادة / ٧٦ المعدلة بالدستور: أطول مادة فى دساتير العالم.. قد دعوت بمقال سابق إلى وجوب الترفق بأموال الفقراء، حدانى إلى إطلاق وجيعتى انقلاب المعايير والأعراف فى قانون الانتخابات الرئاسية.. فالمرشحون لشتى الانتخابات - فى مصر وفى دول المعمورة - لا يتقاضون "وهبة" وإنما يدفعون تأمينا لضمان الجدية، حتى لا يتحول التقدم للترشيح إلى هزل وتسلية وعرض للنفس أو طلب السمعة على العمّال والبطّال!.. ولكن قانون الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥/١٧٤، المعد فى عجالة حتى أمسكت عليه المحكمة الدستورية العليا - فى رقابتها الاستباقية خلافا للدستور وللعقل ولمحاذير تحولها من سلطة قضائية رقابية إلى قسيم فى السلطة التشريعية خلافا لمبدأ الفصل بين السلطات -.. أمسكت عليه المحكمة عدة مخالفات دستورية، ومع ذلك لم تفلح هذه الرقابة الاستباقية فى إصلاح كل عيوبه، فقد قلب القانون المعايير المتعارف عليها جريا وراء التخديم على المادة/٧٦ المعدلة بالدستور، فحول

---

* ٢٠٠٥/٨/٢٤

"التأمين" الواجب دفعه لضمان "جدية الترشيح "إلى "وَهُبة" تمنح من أموال الشعب لجذب ومساعدة المرشحين. فلا تصدق، ولن يصدق أحد، أن الوهبة لتكافؤ الفرص، فتكافؤها محال!.. ومع ذلك تبدو أريحية جذب المرشحين وتشجيعهم على الترشيح هذه المرة أريحية ملبوسة مناقضة كل التناقض لفلسفة المادة / ٧٦ المعدلة بالدستور ولقانون الانتخابات الرئاسية المسنون للتخديم عليها.. آية ذلك أن أحداً من المستقلين، على امتلاء مصر بالأعلام ذوى القامات العالية - لم يفلح بل لم يجرؤ على محاولة اختراق حائط الصد المنغوم بالشروط التعجيزية التى أعيت العقلاء وغير العقلاء!! فما ورد بالمادة تطفيش وتعجيز وليس تشجيعاً ولا اجتذابا للترشيح، ومقصوده أن يعجّز ويطفش ويحول بين القامات العالية وبين الترشيح الآن وبعد الآن من ناحية، بينما يدعو ويشجع ويجتذب آخرين فى الأوكازيون الجارى هذه المرة من ناحية آخرى، هذا الاجتذاب الشكلى بأريحية "الوهبة" سراب يحسبه الظمآن ماءً، وما هو بماء!!. فلم يمر من "مصفاة " الأوكازيون الموقوت بهذه الجولة فقط دون مابعدها، سوى مرشحى الأحزاب الفرط، وذلك مطلوب ومرسوم لأنه يوحى بالمنافسة ولا منافسة، فقد تحقق المراد وابتعد الكبار أو أبعدوا! - مع أن ترشيحهم لم يكن خطرا فى هذه الجولة التى تكاد تكون محسومة، من هنا كان همى وانشغالى بالجولة التالية!!.. ففيها لن يبقى أوكازيون الأحزاب الفرط المفتوح الآن لتجميل الصورة واستكمال الشكل!!.. فى الجولة التالية لن يبقى سوى حائط الصد والشروط التعجيزية التى حالت وستحول بين الكبار من المستقلين ومن الحزبيين ايضا - وبين الترشيح، لذات العلة!. ففى الجولة التالية لا نصاب لأحدٍ من الأحزاب، ودعك من حكاية "المنفذ" أو الفتحة" أو "الثقب" الملوح بفتحه للأحزاب التى يكون لها ٥ ٪ على الأقل فى مجمل عضوية مجلس الشعب، فذلك إيغال فى مجافاة الواقع الذى يدركه الأعمى

والبصيرا.. فانتخابات مجلس الشعب وشيكة وتقرر العدول فى إجرائها عن القوائم النسبية التى ربما ساعدت فى تعبير أوسع عن إرادة الشعب، وبذلك وغيره لا تورى الأحوال الظاهرة الحالية بشىء من سراب الـ ٥٪ بعيد المنال بسبب ميراث ثقيل ومكبل مفروض على الأحزاب أوقف نموها نموا حقيقيا وتحتاج إلى سنين عددا مع نظام القوائم النسبية وتوفير المناخ الواجب لتكون قادرة على تحقيق النصاب المفروض لتتقدم بمرشح رئاسى..، ويستطيع أى مراقب أن يقطع بأنه لن يتحقق هذا النصاب لأى حزب خلاف الحزب الوطنى فى المجلس التشريعى القادم الذى تنتهى مدته فى آخر ديسمبر ٢٠١٠ (لاحظ التاريخ)، ولا يحتاج العقل إلى اجتهاد كبير ليكتشف ـ أيا كان تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية التالية ـ أن الحال فى الجولة القادمة سوف يكون مقصوراً على مرشح الحزب الوطنى الوحيد، فلا مستقلون ولا حزبيون، ولا منافسة ولا يحزنون، وإنما هى الساحة البلقع ـ سوف تكون!.. بلا أى قامة منافسة للمرشح الأوحد الذى سوف يكون ـ بتكريس ودعم ومساندة الحزب والحكومة والهيئات والمؤسسات ـ هو المرشح الموعود المدعوم فيها وبها من نوفمبر ٢٠٠٥ إلى الموعد المرتقب التالى لانتخابات الرئاسة!!.. نعم سوف تحمل مسمى "انتخابات" لأن المادة المسنونة حرصت على أن تضفى عليها ذلك وعلى إجراء انتخابات ووجوب الاقتراع ـ لماذا؟!! ـ حتى لو لم يكن على الساحة سوى مرشح أوحد يتنادى به الناس: أوحد، أوحد، أوحد!!!

أترانى موغلاً فى التشاؤم حين أستشرف حال الجولة القادمة للانتخابات الرئاسية فأراها تعود بنا إلى "الاستفتاء" مع محض اختلاف فى المسميات لا تنطلى على أحد؟!.. أترانى سيئ الظن حين تؤرقنى المفارقة بين"أريحية" الجذب والتشجيع الآن "بالوهبة" الممنوحة بكرم وجود من أموال الشعب لجذب وتشجيع مرشحين من الأحزاب

الفرط على التقدم للترشيح لاستكمال الشكل والصورة، وبين الإغراق العكسى المناقض إلى غاية المدى فى إقامة الحواجز والمتاريس ومخططات إبعاد وتعجيز الجميع - حزبيين ومستقلين - فى الجولة التالية التى لن يستطيع أحد سوى مرشح الحزب الحاكم، اجتياز حواجزها وحائط الصد العالى الذى سوف تقف جميع القامات عاجزة مشلولة أمامه مهما بلغت مكانتها وقدراتها واقتناع الأغلبية (المغلوبة) بها؟!.. لا سبيل لتحقيق منافسة حقيقية مالم نعد النظر فى الشروط التعجيزية التى وُضِعت فى المادة / ٧٦ من الدستور.. من حق مصر أن يكون لها الخيار الحر فى أن تنتقى الأفضل فى ترشيح واسع لا يصادر على الكل بذريعة ضمان الجدية..الجدية تتحقق بتأمين مالى معقول فى متناول "المستورين "، وبتزكية أو موافقة معقولة من عدد مناسب معقول غير تعجيزى من أعضاء البرلمان بمجلسيه والمجالس الشعبية المحلية دون حسبة "برما" العجيبة التى تفننت فيها الصياغة التعجيزية لتعديل المادة / ٧٦ من الدستور.. تعديل هذا التعجيز يجب أن يتعهد به كل مرشح من الآن.. هنالك سوف يتاح لمصر وشعب مصر انتخاب الأصلح والأفضل بلا مصادرة تحول بين القامات الحقيقية وبين التقدم لحمل هذه الأمانة الكبرى: رئاسة مصر!.. أترانى أجاوز حقوق مواطنتى حين أعلن بأدب وموضوعية تامة هادئة أن انتماءنا لمصر يعطينا حق - بل واجب المشاركة فى ترتيب حاضرها والإعداد لمستقبلها وإسماع رأينا وكلمتنا حتى لاتدهمنا ظروف لا يعود لأحد فرصة أو مكنة تدركها والتعامل معها بما يحفظ لوطننا وأولادنا من بعدنا مساحة أكثر دفئاً وإشراقاً، ومصيراً أأمن وأكثر وعدا وأوضأ بشارةً وتقدماً وازدهاراً؟!

تبديد القامات المصرية:
بين التجميد، والاختزال! (*)

كنت مدعواً، ولعل ذلك فى أواخر ١٩٩٩ أو أوائل ٢٠٠٠، لمحاضرة يلقيها الشاب / جمال مبارك عن توجهات مصر الاقتصادية، ومن صفوف المتلقين، خرج يومها شيخ يبدو حول الستين أو فاتها بقليل، ليعقب بتعقيب ففوجئت كما فوجئ غيرى به يقدم نفسه قائلاً، أنا "الشاب" صبرى الشبراوى، فضجت القاعة بالضحك للقفشة الموحية التى لم يدع الدكتور الشبراوى مجالاً للخطأ فى تحصيل مغزاها، فأردف يقول: قلتم من سنوات تعالوا إلى مصر، إنها فى حاجة إليكم، فتركت موقعى الرفيع فى إحدى الجامعات الأمريكية التى درجت على التدريس فيها من سنوات، وشددت الرحال إلى مصر مليئاً بحماس هائل للعطاء، فقلتم لنا رويداً، لأنك لم تصل بعد إلى سن الشيوخ الذين إليهم الحل والعقد، فما هى إلاّ سنوات والعمر القصير ينصرم، حتى سمعت من يقول: لقد فاتكم السن، ولحقت بكم الشيخوخة، ولم يعد للاستعانة بكم محل بعد أن عدلنا إلى الشباب.. لذلك، فأنا أقدم نفسى لكم: "أنا الشاب صبرى الشبراوى"!

لا أحسب أن المجال كان مجال ضحك، أو يجوز فيه الضحك، ما لم يكن ضحكاً كالبكاء!.. فمن قبلها بسنوات خرج الكاتب الساخر أحمد رجب بشخصية "عبده مشتاق" ومحل عصير عبد

---

* ٢٠٠٥/٨/٣١

الجواد.. أحزننى وأدهشنى أن الرمز الحقيقى للكاريكاتير ضاع فى غمرة الأخذ بالظاهر وإطلاق السخرية والنكات على "المشتاقين" دون أن يدرك أحد أن الاشتياق" - وهو طموح طبيعى فى النفوس البشرية - يترجم عن حالة جمود أغلقت الرتاج بالضبة والمفتاح - تحت شعار الاستقرار!!! - أمام التغيير وتواصل الأجيال!! - قد فهمت أن المغزى البعيد للكاريكاتير وشخصية "المشتاق" ترمز إلى شيوع الركود والجمود وانغلاق أبواب الأمل أمام القامات والأجيال فى المشاركة، وهى قسيم الإحساس الواجب بالانتماء، ولكن النكتة مضت فى الفلك بالمعنى المغلوط والذى أعطى لها، ولعله راق أو أرضى مطلقها، فسكت عن بيان المقصود أو الذى يجب أن يكون مقصوداً!! ٠

ظلت الأيام تمضى حتى ضربت أرقاماً قياسية فى جميع المواقع والمجالات بلغت بشاغليها ربع قرن تزيد أو تنقص قليلاً!.. وطال ذلك مناصب الوزراء، بل وضرب رئيس للوزراء رقماً قياسياً للبقاء فى منصبه، وطال ذلك رئيسى مجلسى الشعب والشورى اللذين مكثا سنين عدداً ناهز أحدهما الثمانين وجاوزها الآخر ببضع سنوات، وطال الوزراء الذين نيف بعضهم فى مواقعهم على ربع قرن، وحتى نيف بعضهم على الثمانين! - وامتد إلى الصحافة، وإلى مواقع الحزب الحاكم الذى طاله جمود بالغ لم يحظ بأى تغيير أو تبديل! وأعجبت الصورة باقى الأحزاب، فبقى رؤساؤها فى مواقعهم لم يفصلهم عنها إلاّ "الموت" (الأحرار والوفد) أو "حل الحزب" (العمل)!! ومضى الركود والجمود التام على حاله، حتى انشق صدر أحد أبناء النظام، فانطلق الدكتور مصطفى الفقى بمقال له فى الأهرام يقول إنه من الجيل المسروق، أو ما يسمى الميزانين "على حد تعبيره، قد كان سفيرا، وأعطى رئاسة لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب بعد تعيينه فيه، ولكنه رأى الجمود قد طاله فأوقف نموه الذى آراده !!٠

واقع الأمر أن الجمود الذى ران طال كل شىء.. فانقطع توالد القامات العالية لأن المناخ لم يعد يثمر ما كانت تثمره الحياة الولادة فى مصر المحروسة.. يكفيك أن تنظر فى ثراء الماضى، وأن تقارن به إجداب الحاضر!.. لن يخدعك بعض البقايا التى نبتت واقعاً فى الزمان المولى! ما الذى قدمته الحياة الراكدة بالجمود والتجميد بديلاً أو امتداداً فى الفكر والأدب للعقاد وطه حسين والحكيم ولطفى السيد وهيكل ويحيى حقى وزكى نجيب محمود وسلامه موسى والمازنى ونجيب محفوظ ويوسف إدريس والتيمورين وغيرهم، ومن الذين قدمتهم فى الموسيقى امتداداً لسيد درويش وعبد الوهاب وزكريا أحمد والسنباطى والقصبجى وصالح عبد الحى وفريد الأطرش والموجى وبليغ والطويل، أو من ملأ ساحة الغناء محل أم كلثوم وليلى مراد وأسمهان وفتحية أحمد وشهرزاد وأحلام وعبد المطلب وكارم وقنديل وشادية ونجاة ورشدى والعزبى وعبد العزيز محمود وإبراهيم حموده وعبد الغنى السيد؟! وأين هى المدارس التى ملأت فى المسرح مكان مدارس عزيز عيد وجورج أبيض ويوسف وهبى والكسار والريحانى.. لحق بهؤلاء مدبولى والمهندس وأدركا عن السابقين رسالة التواصل والإنبات، ورأيت بعينى إبان كنت طالباً بالجامعة كيف يحمل كل من مدبولى والمهندس محفظة متواضعة ملأى بالنصوص يجوبان بها فرق الجامعة المسرحية.. من عباءتهم خرج من مسرح الجامعة عادل إمام وصلاح السعدنى وسمير غانم وغيرهم.. كان التوليد والتواصل هَمّ وشاغل قامات ذلك الزمان لأنه هكذا جرت وكانت تجرى الحياة.. قاد البارودى وإسماعيل صبرى وأترابهما حركة الإحياء فى الشعر للخروج من وهدة الشعر المملوكى الركيك بإحياء الشعر العربى القديم، ومن التواصل مع هؤلاء خرجت مدرسة شوقى وحافظ، ورغم التصادم الظاهر بهما، فإن مدرسة الديوان للعقاد والمازنى وشكرى كانت من آثار هذا

التلامس مهما كانت أشكاله، لتتوالى جماعة أبوللو، ومجموعة الرومانسيين، إلى حركة الشعر الجديد الذى لا زلت أرى من أقطابه، أحمد عبد المعطى حجازى لا يترك أمسية نلتقى فيها مع مجموعة الأصحاب إلاّ ويعنى بأن يقرأ علينا من شعر العقاد فى إقرار جميل بأن حماس الشباب هو الذى جرأهم على هذه القامة العالية فى الشعر وغيره، والتى يجد شاعرنا حجازى سلواه وغذاءه فى الإطلال على معينه مقراً بعبقريته الشعرية وغير الشعرية.. لست أريد أن أطيل عليك، ولكن قل لى، عرفنا فى الصحافة التابعى وفكرى أباظة ومصطفى أمين وعلى أمين و كامل الشناوى والحمامصى وحافظ محمود وهيكل والصاوى محمد وأحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس والشرقاوى وواكد والخولى وأمينة السعيد وغيرهم من القامات العالية التى سلمت الراية لمن تولوا رئاسة الصحف لنحو ربع قرن.. ترى من قدمت الصحافة المصرية فى ظل التجميد والركود امتداداً لهؤلاء.. ما الذى حدث فى مصر حتى أجدبت الساحة كل هذا الإجداب؟! وهل هى حقيقة أجدبت أم أننا قتلنا وبددنا فى الواقع قاماتنا العالية أو التى كانت فى الطريق إلى ذلك العلو!!.. ألم نجمد الأوضاع تجميداً تاماً ربع قرن من الزمان؟!.. ترى كم عدد الأوراق التى تساقطت فى هذه السنوات موتاً أو يأساً أو إحباطاً؟! كم عدد الذين قفلنا أمامهم أبواب الأمل فبقوا على "دكة الإحتياط" كلاعب الكرة المركون الذى يفقد لياقته ويعلوه الصدأ أو ينساه الناس؟!.. هل كان النسيان تلقائيا، أم فرضته بالأحرى سياسة "التجميد"؟!! أليس "التجميد"دعوة ظاهرة أو مستترة للموجود للتمسك بوجوده وتجاهل غيره والإمعان بالوعى وباللاوعى فى الانغلاق والتمحور فى "الأنا" التى لا ترى إلاّ نفسها، ثم الانزلاق - وأيضا بالوعى وباللاوعى - إلى الضن بما لديها والإحجام عن إفساح السبيل لمن يمكن أن يحل محلها؟!!

فى الزمن الذى به لحقنا، لم يكن هذا هو الحال.. لازلت أذكر، وربما فى كل مناسبة، أفضال أستاذى وأبى الروحى محمد عبد الله محمد.. أذكره ولا أنساه لأنه احتضننى وأعطانى زبدة مالديه، لم يخش أن أزاحمه فى المحاماه، فظل وفيا لأستاذيته لى إلى أن فارق الحياة، وأرجو أن أظل عارفاً بفضله إلى أن أموت.. لم يكن هذا هو شأن محمد عبد الله محمد فقط، بل كان شأن جيله والمناخ الذى عاشوه فجعل منهم "حضّانات" تعاف الأثرة وتبذل كل مالديها لتوالد وتواصل الأجيال.. هل بعيد عنا ماكان يفعله طه حسين والأساتذة الكبار جداً الذين خرجوا من عباءته فملأوا الدنيا؟! هل بعيد عنا صالون العقاد الذى كان يقيمه كل أسبوع ليحتضن البراعم مع القامات ويعطيها زبدة ما لديه حتى صاروا كباراً ملأوا الحياة من بعده واستكملوا رسالته؟! هل نسينا كيف تبنى عبد الوهاب والموجى والطويل ثم بليغ موهبة عبد الحليم حافظ؟!.. هل نسينا نجوم اليوم الكبار الذين بدءوا "كومبارس" فى مسرح المهندس أو مدبولى ومن قبلهما الريحانى ويوسف وهبى؟!!

مرة ثانية، ما الذى حدث فى مصر فأسلم النظام لهذا "الجمود" و"التجميد" الذى أفلس الحياة وأتى على الأخضر واليابس؟!.. هل تستطيع حين تتوقف وتتجمد ربع قرن على أشخاص بذواتهم فى السياسة والوزارة والصحافة والثقافة والإعلام... إلخ، أن تجد بعد ذلك أحداً تراه عينك أو تقدره بصيرتك لإجراء التغييرات والتبديلات الواجبة حتى لاتتجمد الحياة.. هذه الحياة التى تتجمد مع تجمد الناس الذين لابد يصيبهم الجمود وانعدام القدرة على الرؤية والابتكار من طول البقاء والاطمئنان إلى استمرارهم الذى ما عاد أحد يتظنن مجرد تظنن فى احتمال انقطاعه، فانطلق كل على سجيته - إلاّ الأفذاذ الأتقياء الأنقياء - يعيثون فى مواقعهم بما شاء لهم أن يعيثوا، لم ينج من ذلك اغتراف أموال الناس؟!!

ليس الاعتراض على "الجمود" أو "التجميد" ـ اعتراضاً بالضرورة على كل قامة موجودة أو كانت موجودة فى النظام، ففيهم ـ أو فى بعضهم ـ خبرات مشهودة، ولهم ـ أو لبعضهم ـ قامات عالية غير منكورة. الاعتراض ليس بالضرورة اعتراضاً على شخص كل منهم، وإنما هو اعتراض على طول أو جمود البقاء بلا تغيير أو تبديل، لأن ذلك يزين للناعم الباقى المطمئن للبقاء فى موقعه، أو الطامع فى التمسك به ـ أن يصادر على كل موهبة موجودة أو تبشر بالظهور، وقد يعرقل مسارها ويوقف نموها ويقوض أى فرص لتصعيدها.. هذه "المواهب" المبددة رصيد "فاقد" "مبدد" قد حرمت منه مصر.. وقد حاول النظام مرة ـ بعد أن بحت الأصوات ـ أن يداوى ولو بعض هذا الداء الوبيل، فأعلن أنه سيكون إلى جوار كل وزير نائب، إلاّ أن هذه الدعوة ـ أو البشارة ـ قتلت فى مهدها!.. قتلها أصحاب الحول والطول، فلم تر النور أو تدخل حيز التنفيذ قط، وسارعت أو أُسرع بها إلى طوايا أو أضابير النسيان!

هذا قضاء على البراعم الواعدة بالظهور، بيد أنه لم يكن كل مصابنا فى تبديد طاقاتنا البشرية بفعل سياسة الجمود والتجميد، فأشر ما كان ولايزال فيها ـ أنها بددت قامات عاليه قادرة على العطاء، بأكفأ وبأكثر من القابعين مطمئنين فى المواقع الخالدة!!.. كانت هذه القامات العالية "موازية" ـ عمراً على الأقل، للشاغلين للأماكن المحجوزة!! طال بقاؤهم على دكة الاحتياط ـ وانزلق بعض المشاهدين أو اللاعبين إلى اعتناق سخرية الاستهزاء منهم بقالة إنهم "مشتاقون"، دون أن يتوقف أحد ليسأل فيم يكون جرم "الاشتياق" لحمل النصيب من المسئولية، أو ليسأل ماهو الجمود الجامد الراكد الذى حول الجميع إلى مشتاقين لأن اللاعبين على المسرح غير قابلين تحت أى بند للتغير!!.. بعض هذه القامات العالية المتجاهلة (بفتح اللام) قتلها الانتظار واليأس والإحباط ففارقت الحياة غير آسفة على

مفارقتها، والبعض عاش عيشة أمض من الموت، لأنه يعانى المرارة التى لم يعد يكابدها الذين ماتوا !!.. هذا "التبديد" للقامات هو تبديد لكل فرص مصر فى النمو والتقدم، وأشر منها أن عدواها تتفشى فتقضى - وقد قضت - على تواصل الأجيال، وأعدمت أجيالاً وراء أجيال، دون أن يتفطن أحد إلى أن التآكل ثم الرحيل لاحق أيضا بالمتبوئين الذين داعبهم الخلود دون أن يدركوا أن كل شىء إلى نهاية!!.. هنالك حين تقع الواقعة ويرام التغيير الذى تفرضه الظروف أو يفرضه الموت فرضا، لايجد الموكل إليه الاختيار مجالاً يختار منه الصالح اللائق الجاهز لحمل المسئولية، لأنه وإن حاز "القدرة"، إلاّ أن الصدأ قد علاها من طول الركن وانقطاع التواصل مع المجريات الحاصلة التى يغدو الإلمام بها لازمة لاغناء عنها لاكتمال القدرة الجاهزة على حمل المسئولية!!

تغيير، أم اختزال وتبديد؟!

قد يبدو أن فقراً أو جدباً يبرر - ولا مبرر - تعثر اختيار البديل، وهذا التذرع كاذب ويسقط ويتجاهل أننا صانعوه المتسببون فيه، على أن الأخطر من هذا وبالاً، أن يقفز التغيير فوق أربعة أو خمسة أجيال، يتجاهلها أو يعصف بها بمنطق المقصلة، وينصرف عن قامات عالية قائمة واثقة قادرة على العطاء، ليختزل الاختيار فى شريحة عمرية أصغر بثلاثة أو أربعة أجيال؟!! ماذا يعنى هذا؟! هل يعنى أن الاختيار لم يجد فيما بين الأربعين والسبعين قامات جيدة لائقة صالحة بحكم الجمع بين العلم والمعرفة وبين الخبرة والحنكة لحمل المسئولية؟!.. إن أحدا - مهما أصاب الحول والغرض والهوى منطقه - لا يستطيع أن يزعم هذا الزعم!!! وذلك يعنى أن تجاوز هؤلاء، بمنطق المقصلة، تحركه أغراض؟! - ولكن ماهى هذه الأغراض ما دمنا نبحث عن الأصلح لمصر؟!.. هل يضير الشاب اللامع الصالح للانتقاء، أن يكون إلى جوار كبار جمعوا إلى العلم الذى تعلمه م قد يزيد عليه، وجمعوا إلى جواره خبرة طويلة ليست له؟!.. لماذا إذن هذا الاختزال إلاّ أن يكون كما يقال تهيئة لمسرح يخلو من القامات العالية حتى يستطيع أن يلى القمة من قد يجد غضاضة فى أن المرءوسين أو المعاونين أو المشاركين فى حمل المسئولية، أعرض علما ومعرفة، وأطول خبرة ودراية، وأعلى قامة؟! فإذا كان ذلك، وهو كذلك، فما هى الثروة البشرية الهائلة التى تبددها مصر بهذا الاختزال!!

إن الطاقات البشرية، والخبرات الإنسانية، هى الثروات الحقيقية للأمم.. وهى أبقى وأمضى وأبلغ أثرا من الثروات المادية التى تروح وتجىء، فإن جاءت فإنما تجىء بفضل الطاقة البشرية، وهل كانت تجربة ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلاّ شاهدا مشهودا على ذلك!! كانتا كلتاهما قد تحولت إلى دمار كامل ينعق فيهما البوم، فما هى إلاّ سنوات قصار إلاّ وارتفعتا بطاقاتهما البشرية إلى قمة الاقتصاد العالمى وقوة التأثير السياسى والاقتصادى فى بقاع الأرض؟!!

يا سادة أى طاقة بشرية بددناها وأتينا عليها وكدنا نكون قد أعدمناها فى سنوات التجميد التى بلغت ربع قرن؟!، وأى طاقة بشرية نتجاوزها الآن ونقصيها ونحكم عليها بالموت صبرا ونحن نختزل مصر ليستقيم دست الحكم للمروم أن يتبوأه وتحته قامات أصغر لأن القامات العالية سوف لا تطاق؟! ألا يترفق أحد بمصر لوجه الله.. والوطن؟!

ففيما يبدو أنه استجابة لأهداف أخرى غير دواعى التغيير الذى صُمت الآذان عنه ربع قرن، انعطفت السياسة المصرية انعطافة حادة يحسبها الظمآن ماءً، وهى فى الواقع علقم!.. بدت وكأنها أخيرا وبعد طول إلحاح قد استجابت ولبت واقتنعت بوجوب التغيير والتجديد والإحلال!.. بيد أن الذى حدث لا يمت بصلة للتجديد والإحلال الذى عرفته الدنيا يجرى تدريجيا ووفق منظور وحسابات تطعم وتجدد ولا تبدد أعز ما لدى الأمم من ثروات، وهى ثروتها البشرية من أصحاب المعرفة والعلم والخبرة الذين يتشكلون بمعاناة ومكابدة السنين!.. سبقت الإحلال والتبديد حملة عجيبة لا تدعو - كما يقول ظاهرها - للشباب، فلا أحد ضد الشباب، هم أولادنا وأحفادنا ولا غناء لهم أيضا عن علم الآباء العريض وخبراتهم الطويلة، وإنما وكأنها تومىء إلى وجوب التخلص من "الشيوخ" كأنهم خيول الحكومة التى

شاخت ويتوجب ضربها بالرصاص.. الشيوخ المقصودون بالتخلص فى هذه الحملة المريبة فى أغراضها ومآربها - هم "زبدة" و "عصارة" و"بهريز" و "خبرة" و "عقل" و "بصيرة" مصر.. والعجيب أن مطلقى هذا المنظور الملبوس هم الذين استخدموا رجالا حتى جاوزو الثمانين بعدة سنوات، ولم يزحزحوا إلاّ بطلب أحدهما، والآخر لدواعى إحلال شخص آخر محله رغم تحريكه من موقعه الوزارى الذى احتله ربع قرن!.. يومها رأيت الدموع تطفر من عينى الشيخ الكبير الذى جاوز الثمانين وكأنه يفارق الحياة، مع أنه مكث سنين عددا فى موقعه، وبلغ منتصف الثمانينيات.. لم تكن الحملة إذن كظاهرها المخادع المعطى لها، وإنما كانت تبريرا مقصودا لتجاهل واستبعاد القامات العالية، وكأنه قدر على القامات العالية أن تضيع بدداً بين التجميد والاختزال!!.. نعم، الحملة الجديدة وإن حملت رداء التجديد، إلاّ أنها فى واقعها وحقيقتها حملة "اختزال" تستهدف تبديد واستبعاد أربعة أجيال بكاملها مرة واحدة، للقفز إلى جيل معين بين الثلاثينيات وأول الأربعين يورى الانحصار فيه والاقتصار عليه أنه مخطط مرسوم لإعداد المسرح لقادم ما لا يستقيم أن يكون فى إدارته قامات عالية!!

هذا الاختزال المكشوف لا يستطيع أن يوارى أغراضه بأنه قد صار ضرورة بزعم تآكل القامات بفعل السنوات الماضية، فهذه تعلة مفضوحة المغالطة والغرض والهوى. نعم سقطت خلال سنوات التجميد والجمود أوراق، ونعم خسرت مصر قامات كبيرة بفعل الموت المادى أو المعنوى، بيد أن مصر لا تزال حافلة بقامات عالية، وكيف لايكون فيها قادرون على العطاء من أبناء الخمسين والستين والسبعين، وها هو مثلا نجيب محفوظ يكتب أحلام فترة النقاهة وأصداء السيرة الذاتية وقد جاوز التسعين بثلاثة أعوام.. هل صدقنا قانون تصفية أساتذة الجامعات واعتبرنا كل من نحاهم فى سياسة إهدار غريبة غير قادر حقيقةً على العطاء؟!.. أليس فى صفوف

الإعلاميين الأحياء الذين يملؤون الدنيا من أبناء الستين وأوائل السبعين من يملأ بعلمه وبخبرته العريضة فى مجاله مقعد الإعلام ويعرف ويدرك ما يقال وما لا يقال ـ وهذا أول دروس الإعلام!!

لست أريد أن أدخل فى رصد أو إحصاء، فكل مصرى يعرف أن مصر لم تخل من القامات العالية القادرة على العطاء فى الفكر والأدب والثقافة والسياسة والإعلام والتعليم والصناعة والنقل والاتصالات... إلخ، وأن تجاهلهم فى هذا "الاختزال" الجارى لا يعنى أنهم غير موجودين، وإنما يورى بأنهم غير مرغوبين لغرض فى نفس يعقوب أو اليعاقبة!. لم يعد يفوت أحداً أو ينطلى عليه أمر ما فى نفس "اليعاقبة" الذين صار تدبيرهم باديا كفلق الصبح يدفع الأمور دفعاً فى اتجاه الإعداد والترتيب لشخص بذاته تحت دعوى الإخلاص، وهم إنما يسعون لأنفسهم أو لما يظنون أنه سوف يكون لهم تحت بند "رد الجميل"، يندفعون إلى ذلك دون أن يعوا دروس التاريخ، ودون أن يهتز لهم رمش عن مصلحة مصر وحقها فى أن لا تبدد طاقاتها وقاماتها العالية بذريعة هذا الهدف الملبوس!!

ليس هذا حديثاً ضد الشباب، ولا حتى ضد من يرتبون له.. إن القامات العالية بعلمها وخبراتها هى " الحضّانات" لسداد وتوفيق خطى الشباب بغير عثرات ولا اندفاعات.. تواصل الأجيال يعنى اندماج الأجيال شباباً ووسطاً مع جيل الكبار فى العلم والمعرفة والخبرة.. فى أحضان علم ومعرفة وخبرات هذه القامات، تنمو الأجيال التالية نموا يمتزج حماسه وشبابه بالخبرة والحنكة.. وتتراءى له خطاه آمنة مبصرة.. فى "حضّانات" هذه الخبرات الطويلة تتلاحق خطى الشباب فتأخذ ثم تضيف، ولكن الفصم بين الأجيال جناية كبرى على مصر.. أخطر ما فى "الاختزال" الجارى الآن أنه يقطع التواصل ويبدد دفعة واحدة أربعة أجيال كاملة من القامات العالية التى تنفق الدول أعماراً فى تكوينها!!

الاختزال الجارى هو اختزال لمصر، يبدد أغلى ثرواتها، ولا يخدع أحداً أو يخفى سراب المرام المقصود!.. ماجرى ويجرى يأباه العقلاء وتأباه الدول ذات الحضارات.. ليس يصح فى عقل عاقل، ولا فى دولة عاقلة - أن يقفز الاختيار لإدارتها هذه القفزة الهائلة من جيل الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، إلى جيل الثلاثينيات وآول الأربعين؟!.. وكيف يجرى هذا ويصح فى عقل عاقل بينما رئيسها القادم يبدأ فترة رئاسته القادمة وهو فى السابعة والسبعين؟!.. ألا يرينا هذا ويرى من لايرى أن القفز عبر أربعة أجيال قفز غير مفهوم وغير آمن، ويحرم مصر من "عصارة" و"زبدة" خبراتها؟! إن ما يجرى الآن من تبديد الثروة البشرية من القامات العالية القيمة والمقدرة هو جناية على مصر قبل أن يكون تجنيا عليهم! هذه الجناية لا يرتضيها مصرى يتقى الله فى أمانته ووطنه !

عشق السلطة:
من الذين يدفعون الثمن؟! (*)

لازلت أذكر رغم ركام السنين، كيف اعتدت فى سنوات الطفولة والصبا، أن أصعد إلى سطح المنزل لأراقب الطيور فرحا شغوفا بحركاتها وسكناتها، لا يفوتنى وأنا أراقبها لاعباً لاهياً مظاهر "الأبهة" و "المريسة" التى يبديها الديك الرومى، لا يكتفى بما فى خلقته من مظاهر التميز حجما وريشا و "عُرْفاً"، وإنما يحلو له أن يمضى أمام الإناث، والمشاهدين أيضاً، معجباً متعاجباً بشكله وسلطانه.. ينفش ريشه نفشته المعروفة وينفخ صدره ويطلق صوته المميز وكأنه يقول للدنيا: "ما عليك قدى! ".. ولم يكن يفوتنى أيضا الديك البلدى فى حرصه على إظهار سلطانه على دجاجاته!.. فلا يكتفى هو الآخر بأن الطبيعة ميزته حجماً وشكلاً وعرفاً وذيلا عن الإناث، وإنما لا ينى قط فى تأكيد سلطانه بحركاته وسكناته والصوت الذى يطلقه بين الحين والحين ليقول: "أنا الملك "!.. وجدت ذلك حين درجت على الاختلاف - عاشقا مراقبا - إلى حدائق الحيوان!.. كم أدهشنى أننا جميعا نرتد إلى أصل واحد فى تيهنا بالذات وإعجابنا بها، وفى حبنا للصدارة!! رأيت ذلك فى الطاووس الذى يمشى مشيته الخاصة معجباً مزهواً بنفسه وريشه وألوانه، ناشراً ذنبه كالقوس.. ورأيته فى الأسد: ملك بالفعل فى مشيته وشخصيته الناطقة بصدارته، الحريص على الإشعار بها!.. حتى

---

* ٢٠٠٥/٩/٧

جبلاية القرود، رأيت فيها "الزعيم" الحريص على زعامته وسلطته وسلطانه، واستهوتنى هذه الملاحظة حتى صاحبتنى فى مراقبتى للآدميين الذين لم ينفصل عنهم - بقدر أو بآخر - هذا الانشغال بالصدارة أو حب الرئاسة الذى ربما ظهر على الطفل فى سنوات حَبْوه فى محيطه من الأطفال!

كنت مجنداً - بعد تخرجى عام ١٩٥٩، فى الاتحاد الرياضى للمدفعية، لأمثله فى بعض الرياضات التى كنت أحيدها، وكان معى بفريق السباحة باقة من أعز الأصدقاء.. لازلت أرى بعضهم لماماً حتى اليوم، كان الاتحاد يشمل ضباط صف من تحت السلاح، وجنوداً من غير ذوى المؤهلات، وبعضا من حملة المؤهلات العليا.. لازلت أذكر حتى اليوم الجندى المجند غير المؤهل "عبد الرسول".. ضم بعدنا بشهور فصارت لنا أقدمية عليه!!... لا يعرف الكتابة ويكاد يفك الخط، فلما لم يجدوا له عملاً، ولا رياضة!، جعلوه فى معاونة رقيب أول الاتحاد.. كان الرقيب الحكمدار قوة مهيمنة فى الوحدة، موكول إليه تصاريح المبيت التى كناً جميعاً ننتظرها على شوق، ونتفنن فى محاولة الوصول إليها حتى نبكر فى الانصراف، وفجأة وجدنا الجندى "عبد الرسول" هو المندوب السامى لتوزيع تصاريح المبيت.. فما هى إلاّ أيام حتى تحول الجندى عبد الرسول البسيط الغلبان جداً إلى فرعون حقيقى، يمارس فى متعة وزهو وتسلط سلطة التحكم فى توزيع التصاريح لا يستثنى من صولجانه وتشفيه - ضباط الصف، أو الجنود السابقين له فى الأقدمية!!.. صار "عبد الرسول" بعد "حنفية" التصاريح التى أوكل توزيعها إليه، غير "عبد الرسول" الطيب البسيط الغلبان الذى كان!!!

ما الذى فى الجبلة البشرية يجعل الآدمى يتيه بالسلطة ويعشقها هذا العشق الذى يملك عليه كل أمره؟!.. رأيت ذلك كثيراً، وعرفت مما رأيت أن حياة السلطة قفراء مجدبة، أشق ما فى جفافها

وإجدابها أنها تحرم صاحبها من "الصداقة" و "الصديق ".. ليس لصاحب السلطة صديق، ولن يكون، لأن المقتربين منه طلاب منافع أو أصحاب أغراض، ويندر من يقترب لمشاعر انسانية صادقة!.. حتى أصدقاء الأمس، سرعان ما تجتاحهم حمى التسابق على المنافع والأغراض والمطالب فيتحولون عن المحبات الخالصة وتولى معها الصداقة الحقة، ويندرجون فى طوابير طلاب المنافع!!.. ينظر صاحب السلطة فلا يجد حوله إلاّ الإجداب والصقيع، ومع ذلك لا يزال معظم الناس على عشقهم للسلطة وطلبهم للصدارة وعشقهم لهذا السراب حتى النخاع!!!

هل يفسر حب الخلود أو سرابه هذه الظاهرة، سيّما فيمن يرتقون سدّة الحكم وتؤول إليهم مقاليد بلادهم؟!.. قد تتملك الآدمى أمنية الخلود أو طلب الذكرى ويتمنى بذلك أن يحفر اسمه على جدار الزمن! فالموت حقيقة ماثلة أمام العاقل واللاهى - ليس منه مفر، به ينقطع وجوده المادى، فهل من سبيل إلى امتداد معنوى أو مادى بديل يحفظ له الذكرى فى عالم الحياة بعد رحيله عنها؟!.. هناك من يتلمس الذكرى فى أثر يبنيه، أو فى كتاب يؤلفه، أو فى عمل فنى يبدعه، أو فى بعض الأعمال الباقيات الجاريات التى ينتفع بها الناس ومع انتفاعهم بها يذكرون صاحبها، أو فى بنائه أحد المساجد أو الكنائس أو المعابد التى يسرف فى فخامتها وزخرفتها ويترجّى أن يرقد جثمانه فيها ليزوره من يزور هذه المشاهد الباقية التى تتعلق بها قلوب وعواطف ومشاعر الناس!!

على أن عشق "الامتداد "، وبقاء الذكرى، كثيرا ما ينصب فى عشق النسل من الذكور، لأن الذكر يحمل اسم أبيه، وهو فى ذلك يجد عوضاً كأنه الحى من خلال تردد اللقب مع الابن ثم الحفيد، وقد يتغافل فى حرصه على هذا السراب عن تذكر أن "اللقب" هو الآخر سراب يؤدى إلى عدم فسوف يتوارى اللقب قطعاً مع توالى

الأحفاد وعدول المجتمعات فى العصر الحديث على التمسك بمنطق "الأسر" و "ألقاب" هذه الأسرات، ومع ذلك فليس فى هذه الميول بأس، لأنها إن لم تنفع، فإنها لا تضر ـ ولكن يأتى الضرر حين يقترن حب السلطة، بحب الامتداد من خلال الأبناء فى تولى حكم الدول والأمم والشعوب!!.. على هذا درجت "الملكيات" التى أخذت تتقلص الآن حتى كادت تتوارى فى عالم اليوم الذى مال عبر نضال طويل إلى هجر الملكيات الوراثية إلى الجمهوريات البرلمانية أو الرئاسية، القائمة على الاختيار والانتخاب الحر المفتوح لانتقاء الأكفأ والأقدر والأفضل بعيدا عن الأعراق والأنساب والمواريث!!.. لا تقبل الجمهوريات سنن التوريث حتى ولو كان الوريث أفضل الناس طرّاً، لأن الضرر اللاحق من التوريث وباله كبير كبير كبير، ينعطف بنظم الحكم انعطافة حادة تحولها من جمهورية انتخابية حرة ـ نشأت فى لأصل بديلا عن الملكية الوراثية ـ إلى جمهورية وراثية، ولا يشفع لهذه الانعطافة الحادة أن يكون "الوريث" "سوبرمان" لا مثيل له ولا صنو ولا نظير، لأن ذلك إن جرى ـ يعنى هدم مبدأ "تداول" السلطة، وهو روح ولب وصمام أمن النظم الجمهورية، فبلا تداول للسلطة، وهى لا تتداول إذا ورث الابن أباه، تتحول الجمهوريات إلى "تكايا" وإلى جمهوريات ديكتاتورية مستبدة تفقد كل المقومات والضمانات والغايات التى ينهض عليها مبدأ" تداول" السلطة الذى يعنى فى جوهره أن لكل حاضر غداً محكوماً بغير ما كان محكوما به الأمس!! فبلا تقلب الأحوال وتداول السلطة بعيداً عن الأعراق والأنساب تخسر الأمم والشعوب ـ بإطلاق أيدى حكامها ـ خسارة جمّة جدا لا سبيل لرتقها، حتى ولو كان الوريث جدلا هو الـ "سوبرمان" الذى لا صِنْو له ولا نظير!!!

***

قبل معاوية بن أبى سفيان، التزم الحكم الإسلامى بالشورى ولم يحد عنها قط قبيل ما فعله معاوية حين أخذ البيعة فى حياته لابنه يزيد، فأحدث فلقاً وشرخاً هائلاً فى دولة الإسلام ظلت تعانى منه وأمة الإسلام ثلاثة عشر قرنا من الزمان.. قد علم الصحابة مما علمهم القرآن المجيد أن المؤمنين قد وصفوا فى القرآن بأنهم أهل شورى: "وأمرهم شورى بينهم" وعلموا مما علموا أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - على نبوته وإلهامه ووحيه، قد أمره الله تعالى أمراً بأن يأخذ أمور الدنيا بالشورى، فقال له فى قرآنه المجيد "وشاورهم فى الأمر" - وبهذا وغيره جرت الأحاديث النبوية التى أكدت للصحابة أن سياسة أمور الدنيا لا تكون إلاّ بالشورى والمشاورة، أى بالديمقراطية بلغة زماننا!

يوم قُبض رسول القرآن - عليه السلام، لم يورث الأمر أحداً، ولم يأمر بأن يتولاه أحد، وترك الأمر شورى للمسلمين، فكان اجتماع سقيفة بنى ساعدة صورة رائعة من صور الشورى.. يومها سارع الأنصار بطلب الإمارة لأنهم نصروا وآووا واستقبلوا الدعوة بالمدينة واحتضنوها وجاهدوا فى سبيلها حتى أظهرها الله، فكره عمر بن الخطاب أن تتحول الخلافة من المهاجرين إلى الأنصار، وأشار بمبايعة أبى عبيدة بن الجراح الذى وصفه رسول القرآن بأنه "أمين الأمة "، بيد أن أباعبيدة يرفض غاضبا، ويعاتب ابن الخطاب بأنه لم ير له فهة (زلة) قبلها قط، فكيف به يبايعه ويتجاهل أبابكر الذى كان مع النبى ثانى اثنين إذ هما فى الغار!!.. وكما رفض أبوعبيدة، عاود الرفض هو وعمر بن الخطاب حين حضر أبو بكر الصديق وطلب من المجتمعين فى السقيفة أن يبايعوا أحد الرجلين! حتى إذا ما وصلت المناقشات والمساجلات إلى غايتها، بايع الجميع أبا بكر الصديق، فولى الأمر بمبايعة عامة من المسلمين قوامها الشورى: مرادف الاقتراع الديمقراطى بلغة زماننا، ومضى الأمر على الشورى والمبايعة حتى

برغم رغبة أبى بكر فى استخلاف عمر بن الخطاب، فلم تكن ولاية عمر بمحض استخلاف، وإنما تلاه بيعة عامة من المسلمين قائمة على الرضا والحرية والاختيار، فلما طُعن عمر، أوصى بأن يكون الأمر لمجلس شورى من الستة الباقين من العشرة الذين وعدهم الرسول - عليه السلام - بالجنة وتوفى وهو عنهم راض: على بن أبى طالب، وعثمان بن عفان، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبى وقاص، وعبد الرحمن بن عوف.. شكل عمر منهم مجلس شورى، ولأن العدد زوجى، ومخافة الانقسام إذا تعادلت الأصوات، أضاف عمر إليهم ابنه عبد الله بن عمر على أن لايكون له من الأمر شىء، موصيا ومنبها أنه خارج دائرة الاختيار، فلا توريث، وإنما هو مضاف للترجيح فقط إذا تعادلت الأصوات.. فلم يدر بخلد عمر مثلما لم يدر بخلد أبى بكر توريث إمارة المسلمين للأبناء أو لغير الأبناء من ذوى القرابات، ولا دار هذا بخلد أحد من الصحابة.. وحين اتفق مجلس الشورى على جعل الأمر لعبد الرحمن بن عوف للتشاور ليختار الأصلح على ما هو معروف فى رواية طويلة، فإنه بعد أن عدل عن على بن أبى طالب إلى عثمان بن عفان، لم يل عثمان إمارة المسلمين إلاّ ببيعة عامة حرة مختارة من المسلمين، وهكذا كانت بيعة الإمام على بن أبى طالب يوم اغتيال أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وهو هو ما تقيد به الإمام على حين طُعن وأشرف على الموت وسألوه فى ولاية ابنه الحسن فلم يقبل أن يورثه الحكم، وقال قولته المأثورة: "الأمر لكم، لا آمركم ولا أنهاكم"!

* **

لغرض فى نفس يعقوب، كان المغيرة بن شعبة المحرض لمعاوية على أخذ البيعة لابنه يزيد فى حياته، أما الغرض فهو طلب الحظو لدى معاوية، واتقاء عزله عن الكوفة بعد أن شاع قرب تعيين سعيد

بن العاص محله.. وقد كان للمغيرة ما أراد من رضاً وحظوة، فسر معاوية للاقتراح الذى يلاقى هوى الآباء، ورد المغيرة إلى ولايته مكافأة له على "إخلاصه" للبيت الحاكم!

ولكن معاوية أول من يدرك أن الغرض محبب جميل، ولكن المهمة العسيرة، فقد سبقته عهود لم تعرف "التوريث"، وليس من المنتظر أن تمر الفكرة بسهولة، فلا بدّ لها من الترتيب والحيلة ولا بأس من الخداع والمخاتلة!.. لم ينشغل معاوية كثيراً باليعاقبة الذين جعلوا يزينون له التوريث ولكل منهم غرضه وثمنه الذى يريده ويعرفه له معاوية، بيد أن المعضلة فى الصفوة وفى عموم الناس الذين لاغرض لهم كأغراض اليعاقبة.. كانت نقطة البداية البحث عن مسمى غير مسمى "التوريث" تحاشياً لوقعه المرفوض، فليكن الترويج إذن بفكرة "الاستقرار" وضمان عدم اضطراب الأمور بعد رحيل معاوية أو عجزه صحياً عن الاستمرار!.. ومع هذا فإن "الخدعة" لم تنطل على أحد، حتى فى العراق التى ظن معاوية أن صاحبه المغيرة كفيل بترويجها فى دائرة حكمه هناك.. لم يصادف المغيرة القبول الذى ظنه للفكرة وتمناه، بل وانبرى زياد بن أبيه والى باقى العراق بمعارضة شديدة ساقها لمعاوية محذرا من أنها ستؤلب عليه الناس.. وهو هو ما أكده أهل الحجاز الذين جاءت ردودهم عنيفة فى رفض هذا الخروج عن الشورى والبيعة وفى أوانها التى اعتادها الناس، ونفورهم الصارخ من فكرة التوريث التى قال له بعضهم عنها: " تريدون أن تجعلوها هرقلية، كلما مات هرقل قام هرقل؟!!

ربض معاوية ـ ولكن إلى حين، فقد سيطرت عليه الفكرة حتى اعتنقها اعتناقا لا يتزحزح عنه، يواريها ويسكت على مضض عنها، ولكنه يتحين لها الفرص ويتوسل لها بالخداع والحيلة، وبدت فرصة تجديد المحاولة حين توفى الحسن بن على، وكذا زياد بن أبيه الذى كان معاوية يطمع فى عدوله عن الرفض بعد أن آخاه وألحقه بأبيه

أبى سفيان! ولكن الذى لم يعمل معاوية حسابه، هو قريبه ووالية الأموى على المدينة: مروان بن الحكم.. لم يفته فتور تحركه للدعوة للتوريث وظن به أنه ربما أرادها لنفسه، فبادر معاوية بعزله، وولى بدله سعيد ابن العاص، وانتهز فرصة موسم الحج، ليخرج ويتولى بنفسه تليين أهل الحجاز لينال ما يريد!!.. فلقى بكل من المدينة ومكة ما يكره - من الصحابة وكبار أبنائهم، وعلى رأسهم عبد الله بن الزبير والحسين ابن على وعبد الله بن عمربن الخطاب وعبد الرحمن بن أبى بكر، وخيروه بين ما فعل الرسول - عليه السلام - الذى لم يستخلف أحدا وترك الأمر للمسلمين، وبين ما فعله أبو بكر الذى أشار برجل من قاصية قريش لا يمت له ببنوة ولا بقرابة مقترحا على الناس أن يبايعوه إذا ارتضوه، وأخيرا ما فعله عمر حين جعل الأمر شورى لستة ليس فيهم ولده ولا أحد من بيته! هنالك أدرك معاوية أنه لا سبيل إلى احتياله، فعاد ونادى فى الناس ليجتمعوا إليه فى المسجد لأمر يهمهم، بينما أمر صاحب حرسه بأن يقيم على رأس كل رجل من المعارضين رجلين مع كل منهما سيف ليضرباه بسيفيهما إذا ردَّ على معاوية قوله، فكان لمعاوية ما أراد من أخذ البيعة كرها بعد أن أعياه أن يأخذها رضاءً!!!

***

كان هذا التحول المدفوع بلا شىء غير العاطفة الأبوية - تحولاً خطيرا فى دولة الإسلام التى قامت فيما سلف على الشورى، وظلت الأمة الإسلامية تعانى توابع هذا التحول وتداعياته ثلاثة عشر قرنا، بدأت المواجهات بفتن وإحن وثورات، سالت فيها دماء، سواء فى مأساة الحسين بن على فى كربلاء، أم فى حصار الكعبة واستباحة مكة ثلاثاً بعد مقتل عبد الله بن الزبير الذى سبقه قتل أخيه مصعب بالعراق، أم فى ملاحقة المختار الثقفى والقضاء عليه وعلى حركته عبر دماء زكية سالت بسبب فكرة "التوريث" التى راقت لمعاوية

وراقت لمن جاءوا بعده، وكيف لا تروق ومحبة الأبناء والانحياز لهم فطرى وجبلى ومحبب للنفوس، كل هذا جرى أعمى ضريراً بلا تبصر، مع أن التاريخ القديم والحديث فى الشرق وفى الغرب قد حفل بمشاهد دماء غزيرة سالت على جدار السلطة، ودلت الدماء التى سالت على أن عشق السلطة والهيام فى حبها قد دفع أبناء إلى قتل آبائهم تعجلاً للسلطة، وحَضَّ آباء على قتل أبنائهم صبراً خشية منهم على سلطتهم!!.. ذلك أن تحكم الأهواء والنوازع يعطل العقول والأفهام، فراق لخلفاء معاوية ما راق له، وصار "التوريث" سنة متبعة فى الدولة الأموية، ثم فى الدولة العباسية وفى الدويلات التى خرجت منها فترات ضعفها كالفاطمية والأيوبية والطولونية والإخشيدية والغزنوية والبويهية وغيرها.. صار "التوريث" هو ديدن جميع الحكام، وربما أخذت بعضهم المحبة للعدد من بنيهم فورثوهم تباعا كما فعل عبد الملك بن مروان مع أبنائه الوليد وسليمان ويزيد وهشام.. لم يقطع تسلسلهم على سدة الحكم سوى ابن عمهم عمر بن عبد العزيز - توسط سليمان ويزيد والذى تلاه أخوه هشام، ثم من بعده وليد بن يزيد.. كان هذا كله خروجا عن مبادئ الإسلام، وعن سنة الراشدين، حتى رأينا المهدى يعهد لولديه الهادى ثم هارون، ورأينا الهادى يتخذ كل المعاذير لخلع أخيه هارون والبيعة لابنه جعفر لولا أن عاجله الموت الذى كثرت الروايات بأنه بفعل سُمٍّ دُس له من الخيرزان التى كانت ميالة لابنها هارون، ثم رأينا هارون الرشيد يعاود ما ارتآه أبوه وعبد الملك بن مروان، فيعهد تباعاً لأولاده الأمين والمأمون والمؤتمن، دون أن يعمل حسابا واعيا عاقلا لعشق السلطة وسيطرتها على النفوس التى هيأت فى النهاية للأخ قتل أخيه، فمات الأمين قتيلا بأمر أخيه المأمون فى رواية طويلة ذكرها الطبرى وذكر فيها أن الأمين وقد استشعر المراد به أخذ يقول لقاتليه: "ويحكم! إنى ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم، أنا ابن هارون، وأنا أخو

المأمون، الله الله فى دمى "! ولكنهم صموا آذانهم كما آوصدوا قلوبهم وضربوه بالسيف، وتكاثروا عليه وعرقبوه، ثم هجموا عليه وحزوا رأسه حزّاً كالخراف، وحملوا رأسه فى "طست" إلى شقيقه المأمون الذى فرح برأس آخيه ونصبها ـ للناس (!؟) ـ على باب "الأنبار "!!

هذا هو عشق الملك والرئاسة والصدارة والسلطان وما يؤدى إليه، وقد هالنى ما رأيته شرقاً وغرباً وأنا أعد مادة كتاب: "دماء على جدار السلطة" !.. رأيت عشق هذا السراب تهون أمامه الدماء، وتتلاشى الآبوات والبنوات والآخوات والقرابات والعلاقات والمحبات، ورأيت كيف يتجمد قلب الأب فيقتل ابنه صبرا لأنه اعتقد أو ظن أنه طامع فى السلطان، ورأيت الابن تتجمد وتتلاشى كل عواطفه فيقتل أباه أو ينفيه ـ إن رَقَّ قلبه! ـ ليقفز إلى كرسى العرش الذى يتعجل الوثوب إليه، ورأيت الأخ يقتل آخاه أو يحبسه طوال عمره مقنعاً بقناع حديدى، لاتحركه عاطفة آخوّة ولا رابطة دم، وإنما هذا الجشع الواهم لسلطة خادعةٍ كالسراب، كم سالت وأريقت من أجلها دماء، وضاعت وضيعت مصائر دول وشعوب وأمم!

* * *

لقد أكد رئيس مصر، وصادقه نجله، أنه لا سبيل ولا نية فى مصر إلى توريث، ولكن اليعاقبة الذين صاغوا تعديل المادة / ٧٦ من الدستور وضعوا صياغة عجيبة محرضة على هذه الفكرة السقيمة الضريرة، بأن رتبوا فى النص الشيطانى لصيغةٍ للانتخابات التالية تخلو من أى منافس، وتغرى وتحرض على التقدم بقالة إنها انتخابات واقتراع ـ برغم عدم وجود مرشح منافس ـ فهكذا صاغوا النص المعدل، وهم يعلمون ويعلم الناس الذين يظنونهم جهلاء عميان أغبياء ـ يعلمون أن الاقتراع على "واحد وحيد" هو "التوريث بعينه" مهما اختلفت المسميات ومهما علت الأهازيج والطبول وأسدلت الستائر على

ما وراء الكواليس وأطلقت بالونات الخداع؟.!! وهم يعلمون فيما يعلمون أن الاستفتاء المغلوط الذى أجرى حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور لا يطهر النص من عدم الدستورية الذى شابه من عدة نواحٍ.. هذه هى قواعد القانون الدستورى وآراء فقهائه، بل إن الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان والمجلس القومى للمرأة - قد كتب فى مقاله المطول عن الإصلاح الدستورى بأهرام ٤ أغسطس ٢٠٠٥ - أن الاستفتاء ذاته قد أجرى بأسلوب غير صحيح!!!

أيها السادة نصيحة صادقة خالصة: دعكم من المزينين المحرضين اليعاقبة ومن الساكتين عن الحق، ولاتستخفوا ولا تستهينوا بعقول وأفهام وغضبة الشعوب!!!.. ودعونا معا نصل بمصر المحروسة إلى بر السلامة والأمان!!

أسلوب الترقيص:
من كرة القدم، إلى مصائر الأوطان! (*)

لم أكن أحب أن أختار لفظ "الترقيص" تعبيراً عما أريد، ولو استطعت أن استبدله لاستبدلته، لولا أن أوليات مبادئ التعبير توجب اختيار اللفظ "المحكم" "المحدد" "المنضبط" الذى يعبر تعبيراً وافيا صادقا محكما منضبطا عن المعنى المقصود.. على أن كلمة "رقص" - رقصا، وترقيصا، كلمة عربية فصحى، موجودة فى معاجم اللغة قديمها وحديثها، وتعنى تأدية حركات بجزئ أو أكثر من أجزاء الجسم على "إيقاع" ما، وهذا الإيقاع على أنواع، وقد يختلف، ويوصف به بندول الساعة، فيقال: "رقاص"!! - إلاّ أن الكلمة لها فى كرة القدم تعبير اصطلاحى يعرفه المهاجمون والمدافعون ولاعبو خط الوسط والحراس أيضا، وخلاصته التمويه الذى يذهب بأنظار اللاعب المنافس إلى اتجاه يبعده عن الاتجاه الذى سوف توجه إليه " الكرة" - لذلك يُنصح اللاعبون، بأن تكون عيونهم دائما على "الكرة "، لا شأن لهم بحركات أقدام أو خواصر أو أذرع اللاعب المنافس حاضن الكرة، لأن هذه الحركات المموهة هى "الترقيص" الذى يأخذ عيون وحركة المنافس فى اتجاه، بينما تذهب "الكرة" فى الاتجاه المعاكس!!!

(*) ٢٠٠٥/٩/١٤

تذكرت هذا بحذافيره، وأنا أراقب "الترقيص" الذى جرى حول تعديل المادة / ٧٦ من الدستور، فقد كان الاشتياق طويلا للنظر فيما يحتاجه الدستور، إنْ لم يكن فى مجمله، ففى بعض مواده، واقترن الاشتياق الطويل بممانعة أطول حتى مُنعت محاضرة الأستاذ هيكل فى الجامعة الأمريكية من إعادة البث فى إحدى الفضائيات الخاصة التى كادت تغلق وينكل بصاحبها، لأنها أعادت بث هذه المحاضرة التى طالبت بوجوب تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور شامل للبلاد يراعى المتغيرات الكثيرة، ويراعى فيما يراعى "تداول" و "انتقال" السلطة فى الحياة والممات!.. وتلا هذا المشهد مشاهد أخرى كثيرة، تحدث فيها أساتذة القانون والفقه الدستورى، وتحدث المفكرون والكتاب، وتحدث زعماء ورجال الأحزاب، وتحدث المهتمون بالشأن الوطنى، وتناولتها الصحف، وعقدت فيها الندوات - إلاّ أن رد الفعل كان الصمت أو التجاهل التام المعبر عن الرفض الأتم لأى اقتراب أو مساس بالدستور باعتباره من المقدسات أو التابوهات التى لا يجوز الاقتراب منها!

وفجأة بلقاء للسيد الرئيس، فى مدرسة المساعى المشكورة الثانوية بشبين الكوم، التى فيها تخرج، وفيها تخرجت بعده بسنوات، - أعلن سيادته دعوته "القنبلة" لتعديل المادة / ٧٦ من الدستور، ليكون اختيار الرئيس المصرى بالانتخاب والاقتراع الحر بين أكثر من مرشح، وَقَرن السيد الرئيس دعوته "الانفجارية" برسالة فى ٢٠٠٥/٢/٢٦ إلى مجلس الشعب لاتخاذ اللازم لصياغة النص الدستورى الذى سحب اقتراح تعديله وموضوع هذا التعديل - كل أنظار وأفئدة وقلوب وعقول وآمال واهتمام المصريين، إلاّ أنهم انصرفوا فى هذا الاهتمام المتراكم إلى "الغاية" "الجميلة" "البراقة" "الجذابة" التى حملها وهج الدعوة التى لا يختلف عليها أحد - وانصرفوا بذلك عن النظر إلى "الكرة" - أى النص ذاته.. هذا النص

الذى أوكل فى النهاية إلى مجموعة من اللاعبين المهرة الأساتذة فى فنون "الترقيص" ـ بلغة كرة القدم، فتركوا الناس بآمالهم العريضة التى اجتذبتها الدعوة البراقة، وعكفوا هم على تدبير شىء آخر مختلف ومناهض وهادف إلى مأرب آخر، مستخدمين أسلوب اللاعبين المهرة فى كرة القدم الذين يأخذون الاهتمام والعيون والأنظار فى اتجاه، بينما تُدفع "الكرة" فى اتجاه آخر غير الاتجاه الموعود الذى تعلقت به الأفئدة والأنظار والآمال!!

مهارة "الترقيص" أنه أخَذَ أنظار البسطاء فى اتجاه "الأمل" المتوهج الجذاب البراق الذى تمنوه، وفى غير اتجاه "الكرة" ـ أى "النص"، الذى أدخل فى عمليات بالغة الدهاء لا يمكن أن تكون قد التزمت الوعد المعلن أواحترمت عقول وأفهام الناس، أو احترمت مصير الوطن وحاضره ومستقبله.. قد فهمنا كما فهم العالم أن هناك الحاحاً ما ـ ولا أحب كمصرى أن أقول ضغوطا ما ـ وراء مفاجأة اقتراح تعديل اختيار رئيس الدولة ليكون بالانتخاب الحر بين متنافسين بدلاً من الاستفتاء، وفهمنا كما فهم العالم، أن الاتجاه المرجو يأخذنا إلى عالم الديمقراطية الرحب، ويبعدنا عن الإملاءات المباشرة وغير المباشرة، ويرد إلينا ـ نحن شعب مصر! ـ حقنا فى أن ننظر بعيوننا لا بعيون " السدنة" و "الكهنة" إلى حاضر بلدنا ومستقبلها، وإلى حاضرنا وحاضر أولادنا وأحفادنا ومستقبلهم.. وأن هذه الانعطافة الكبيرة التى شدتنا ومنتنا وزرعت فينا الأمل، يجب أن تعامل بمنتهى الصدق والإخلاص وحسن النية، وبضاعة الصدق وحسن النية بضاعة سهلة يسيرة لا تعقيد ولا تراكيب ولا عقد ولا كُعبرة ولا "كلاكيع" فيها.. لا عليها إلاّ أن تضع الشروط أو الضوابط العامة التى تعارفت عليها دساتير العالم، حالة كون المرشحين سوف يعرضون على ناخبين راشدين غير قصر، طالما أن الضوابط ـ لا حوائط الصد! ـ تحميهم من الخداع أو ادخال الغش

عليهم بأن يكون المرشح غير مصرى أو غير كامل الأهلية أو أن يكون مزدوج الجنسية أو متهرباً من أداء الخدمة العسكرية أو صاحب سوابق إلى غير ذلك مما يمكن أن يكون محجوبا وراء أستار الخفاء وليس بمستطاع الناخبين اكتشافه، أما ما عدا ذلك، فأمره يسير إن صدقت وأخلصت وحسنت النوايا، بتقرير "تأمين" مالى معقول فى متناول المستورين لضمان الجدية، ودون تفرقة بين حزبى ومستقل، أو بين مسلم ومسيحى حتى لا يعاب النص بعدم الدستورية للإخلال بمبدأ المساواة،وهو من المبادئ العليا فى الدستور، يحكم - كغيره من المبادئ البرنامجية العليا - كافة نصوصه التى يجب أن تلتزم هذه المبادئ الدستورية العليا وإلاّ عابها عدم الدستورية رغم ورودها فى الدستور!!!

لن أتوقف، وليس هذا موضوعى الآن، عند "الانتخابات" التى أجريت ٢٠٠٥/٩/٧، فقد كانت محسومة سلفا، ولا بديل حقيقى للاختيار فيها، فالرئيس مبارك بلا منافس، وليس فى وسع أحد أن يجهز نفسه فى أسابيع لامتلاك المعلومات والاستعدادات اللازمة لرئاسة مصر، ناهيك بأن يقدر - إن اجتاز حائط الصد! - على "نول" أصوات الناس - فى هذه المدة الوجيزة!!.. ولا أحسب أحداً فى مصر مهما كان توجهه قد خالجته ذرة شك فى أن الرئيس مبارك فائز فائز فى هذه الجولة وبلا منافس البتة، وأن المهرجان الذى تلهى به الناس وأجهزة الإعلام أسابيع، هو "مهرجان" تمثيلى إيحائى بمنافسة غير موجودة، رغم الذين تفضلوا بالترشح وقبلوا أدوار "الكومبارس "ومعها" الوهبة" نصف المليون جنيه التى استحلها من استحلها منهم من أموال الفقراء والكادحين الغلابة من شعب مصر!!

لا جدال أن هذه "التمثيلية" "الإيحائية" كانت جزءاً أساسيا من الكهانة التى بوشرت بها صياغة نص التعديل والقانون التخديمى عليه، بيد أنها ليست مرامى الآن، وإنما الكارثة الحقيقية، والترتيب

الجهنمى، هو فيما هو قادم.. ظاهره غيب، وواقعه مكشوف سقطت عنه كل أوراق التوت !!

هب أن السيد الرئيس أراد أو ترك موقعه الرفيع لسبب أو لآخر بعد عام أو عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام - ماذا سوف تكون الصورة التى أتقنتها عملية "الترقيص" لتصرف الأنظار - بالآمال المدغدغة - عن "الكرة" التى تكاتفت على الترتيب لها مهارات ترقيصية غير مغفورة فى مصائر الأوطان!!

أعود إلى السؤال الذى يفرض نفسه فرضا، ولا يجوز لأحد أن يغضى عنه، ولا أن يتجاهل أو يتغافل أو يتعامى عما جاء به ذلك التعديل الجهنمى الغير دستورى رغم الإستفتاء الذى لا يختلف العارفون على أنه لا يطهر النصوص من عيب عدم الدستورية، فضلاً عن الأسلوب المغلوط الذى أجرى به!

التعديل الجهنمى الترقيصى للمادة ٧٦/ من الدستور، يشترط فيمن يرشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى قد تكون بعد عام أو عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعوام - أن يكون عند الترشح عضوا من عام متصل على الأقل فى الهيئة العليا لحزب مضى على تأسيسه خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح (لاحظ حكاية الخمسة أعوام متصلة على الأقل) - ويشترط أن يكون هذا الحزب قد حصل - فى الانتخابات الوشيكة وبالنظام الفردى بعد شهر - على نسبة (٥ ٪) على الأقل من مقاعد المنتخبين فى كل من (لاحظ فى كل من) مجلس الشعب ومجلس الشورى!!

ولست أحسب أن أحداً - مهما كان تواضع فهمه - يمكن أن يتوه منه التحريض المراد من سدنة التعديل مهما أطلقت البالونات وأساليب التمويه والترقيص والخداع!!.. لن يكون - ومن المحال أن يكون على المسرح إلاّ الحزب الوطنى ومرشح الحزب الوطنى "الوحيد" الذى يلح

اليعاقبة على الدفع به دفعا لا يوجد فى بر مصر من لا يجزم به ويعرفه ويحدده من الآن، ولا يدعون وسيلة لترويج التحريض إلاّ طرقوها، باذلين فى نشاط جم كل الإمكانيات والترتيبات التى يراها الأعمى والبصير، ويرى فيما يراه أن أخطر ما فيها وفى عملية "الاختزال" الجارية بهمة ملحوظة فى تحالف مع المال ولغته ورجاله ومصالحهم، أنه يجرّ إلى تفجير صراع أجيال حين نقلب الموازين والمعايير، ويركب الأبناء فوق الآباء، ويُشَيّع المعارض أو المستعصى إلى القبر حياً أو ميتا، فمقبرة الاستبداد والتكايا تسع الأموات - والأحياء أيضا!!!

رب طيب حسن النية يقول، دعنا من مخاطر ومحاذير التحالف مع رأس المال ولغته ومصالحه، ومن صراع الأجيال غير المغفور إثارته، ودعنا من الأحزاب، وشرط العضوية فى هيئتها العليا من عام على الأقل قبل الترشح، وشرط مضى خمسة أعوام متصلة على تأسيسها، وشرط الحصول على الـ ٥ ٪ من نسبة مقاعد المنتخبين فى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ... دعنا من الأحزاب وشروط الأحزاب، وليستخدم من يشاء حقه الدستورى كمستقل، فالمواطنون - بنص الدستور – لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم (م/٤٠ دستور) وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م/٨ دستور) - فلكل مستقل حق الترشح، ودعنا من الأحزاب وهم الأحزاب وحوائط الصد العالية جدا التى أقيمت أمام الأحزاب فى الجولة القادمة التى انصرف إليها معظم عملية "الترقيص "!!

فليكن، ولكن كيف؟!!.. إن التعديل الجهنمى التعجيزى غير الدستورى للمادة /٧٦ من الدستور، يشترط للمستقل المتقدم بغير حزب، أن يتحصل على ٢٥٠ توقيعا مؤيداً فى تفريدة عجيبة وحسبة أعجب كحسبة برما لا سبيل البتة للوصول إليها.. يلزم لقبول الترشيح

أن يحصل المتقدم على ٢٥٠ توقيعاً تؤيده (لاحظ تؤيده ـ لا أن تزكيه أو توافق على ترشحه)، ويشترط فى تفريدة هذه التوقيعات "المؤيدة" ألاّ تقل عن: ـ ١ ـ (٦٥) توقيعا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ٢ ـ (٢٥) توقيعاً على الأقل من أعضاء مجلس الشورى المنتخبين ٣ ـ (١٠) أعضاء على الأقل من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة، ومن أربع عشرة محافظة على الأقل، وبما مفاده ألا يقل عن ١٧٠ توقيعا مؤيداً، اللهم إلاّ إذا حصل المتقدم على توقيعات تأييد لعدد أكثر من الحد الأدنى المقرر لأعضاء كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، فيخفض عدد التوقيعات المؤيدة المطلوبة من المجالس الشعبية المحلية عن الـ ١٧٠ بقدر الزيادة فى توقيعات أعضاء مجلس الشعب أو الشورى، ولكن بشرط ألا يقل عدد توقيعات المؤيدين من المجالس الشعبية المحلية عن عشرة من كل محافظة ومن أربع عشرة محافظة على الأقل!!

ياقوة الله!

ما هذا كله؟! ـ ألا يكفى يعاقبة التحريض والترقيص، هذه الترسانة وحوائط الصد لضمان "التعجيز" عن الترشح، فيجاوزونها إلى فرض "الاستحالة" بإخلاء الساحة لمقدم من يريدون ويحرضون على فرضه فرضاً، فيضعون بالنص شرطاً جهنميا يضمنون به الملمة وتجميع كل التوقيعات للمراد فرضه، وإخلاء وإفقار الساحة من أى توقيع شارد يستطيع أى راغب ترشح آخر أن يحصل عليه، فتورد المادة المحرضة ـ وهى أطول مادة فى دساتير العالم ـ إضافة للتوقيعات المؤيدة وتفريدتها وحسبة برما الموضوعة فيها بعناية شديدة ـ.. تورد شرطاً آخر بالغ الغرابة والعجب والتعقيد والتعجيز والاستحالة. فتنص نصاً على أنه: "فى جميع الأحوال لايجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح "!!.. فمن يوقع لشخص، لا يجوز أن يوقع لغيره. وهنا ينكشف المستور وتسقط آخر أوراق التوت، وتتضح الاعيب هذا

الدهاء والتمويه الترقيصى الذى يصادر مصادرة مكشوفة على أى راغب آخر فى الترشح، ولا يحترم بهذه المصادرة حق المصريين فى المفاضلة والانتقاء، بل ولا يحترم حق ومصير الوطن ولا عقول وأفهام المصريين!!!

إن اللاعبين المهرة، المزينين المحرضين المتقنين لفنون " الترقيص" و "التحريض" يعرفون كما نعرف أن هذا الترتيب الجهنمى، قد وقع فى العديد من المخالفات الدستورية، ويعرفون كما نعرف أن محكمتنا الدستورية العليا خليقة أن تعريها وبأن تحكم بمخالفة النص الدستورى والقانون المخدم عليه للمبادئ الدستورية العليا - فهل كان من مصادفات المقادير، أو تصاريف حسن النية، السعى لاستبعادها أو المصادرة الاستباقية على رقابتها، بإشراكها - خلافا للدستور والقانون ولمبدأ الفصل بين السلطات - فى العملية التشريعية لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المخدم على المادة / ٧٦ المعدلة بالدستور، وجعل رئاسة لجنة الانتخابات الرئاسية للرئيس الجليل للمحكمة الدستورية العليا المنوط بها الرقابة الدستورية (اللاحقة) على القوانين وعلى التعديل الدستورى ذاته، هذه اللجنة التى قضى النص المعدل للمادة / ٧٦ من الدستور بأن تكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأى طريق ومن أى جهة، كما لا يجوز التعرض - هكذا قضى النص - لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ!

لقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى، بالأسبوع الماضى، ثلاثة أحكام يؤذن إصدارها بذاته - بغض النظر عن الحكم فى كل منها - يؤذن برياح أزمات قادمة فى الطريق نتيجة "هذه المصادرات" غير الدستورية التى رامتها الصياغة التى لجأ إليها اليعاقبة المحرضون على دفع الأمور فى هذا الاتجاه الخطير الذى يمكن أن يؤدى إلى كارثة.. أحكام محكمة القضاء الإدارى الثلاثة، قضى أحدها

بأحقية منظمات المجتمع المدنى المصرية فى مراقبة الانتخابات سواء فى داخل اللجان أو خارجها خلافاً لما ارتأته لجنة الانتخابات الرئاسية، وقضى الحكم الثانى باستبعاد مرشح حزب مصر من بين مرشحى الرئاسة لوجود نزاع جدى على رئاسة الحزب، خلافاً لما ارتأته ثم أصرت عليه - رغم الحكم - لجنة الانتخابات الرئاسية، وقضى الحكم الثالث الصادر مساء ليلة الانتخابات بقبول طعن عشرة مستشارين وقضاه شكلا على قرارى لجنة الانتخابات الرئاسية بالغاء ندبهم واستبعادهم من الاشراف القضائى على الانتخابات رغم سبق ندبهم من مجلس الدولة، والغاء هذين القرارين للجنة الرئاسية، وبوقف تنفيذهما بصفة مستعجلة بما يترتب عليهما من آثار - وهو ما قضت به محكمة القضاء الإدارى مؤكدة فى مدونات حكمها اختصاصها بالنظر فى الطعن على القرارات المطعون عليها.

هذا القضاء الثلاثى، بغض النظر عن مضمونه، ينطلق من مبدأ آقرت به محكمة القضاء الإدارى لنفسها صلاحية النظر فى الطعون فى قرارات لجنة الإشراف على الانتخابات الرئاسية وإعمال رقابة المشروعية عليها!

على أنه يبقى، وسوف يبقى، السؤال المثار الواجب الإجابة عليه عن آثر المصادرة الاستباقية التى صيغت بدهاء فى تعديل المادة /٧٦ من الدستور وفى القانون ٢٠٠٥/١٧٤ حين أشركت المحكمة الدستورية كلها فى التشريع الذى تباشره السلطة التشريعية، بينما موكول إليها الرقابة اللاحقة بأن تنظر فيما قد يُطعن به على هذه النصوص من عدم الدستورية، وحين جعلت - آى الصياغة - رئاسة لجنة الإشراف على الانتخابات الرئاسية إلى المستشار الجليل رئيس المحكمة الدستورية العليا المنوط به وبها الرقابة اللاحقة على دستورية النصوص القانونية أو الدستورية!

ليس بوسع منصف عاقل أن يمارى فى أن المراد الذى صيغ ووضع، غير الدعوة التى أطلقت وفرح ورحب بها المصريون، وأن الأمور قد فارقت الواجب الذى تعلقت به الدعوة وأفئدة وآمال وحقوق المصريين، وفرضت شيئا آخر لا يخطئه الأعمى والبصير، خلاصته وفحواه ومؤداه المصادرة التامة على أى ترشح لأى مصرى خلاف من سيرشحه الحزب الوطنى فى الانتخابات الرئاسية التالية، والتمويه لاسباغ صفة "الانتخاب" و "الاقتراع" على ما سوف يكون رغم أنه بمرشح واحد وحيد لا منافس له، تهربا - بمنطق النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال ظانة أن أحداً لا يراها! - من "المسمى" و "الوصف" الحقيقى لما يجرى الترتيب له!!

أيها السادة!

إن فى مصر عقولاً تفهم وبصائر ترى، وللتاريخ كلمة لا يملكها حاضر ولا يسيطر عليها سلطان ولا كائن من كان !

هل نبنى جدار الثقة؟! (*)

لم يكن قد مضى وقت طويل على ولاية المرحوم الرئيس السادات، حين شاعت دعابة اختلط فيها الجد بالهزل، والنكتة بالحكمة، والسطحية بالعمق.. طفق الرواة آو أهل النكتة أصحاب القافية يقولون إن الرئيس السادات، بعد أن بدأ عهده بإبداء أنه سيمشى على طريق الرئيس جمال عبد الناصر: الله يرحمه، ركب سيارته يوما، وأمر سائقها بالانطلاق.. فسأله السائق: إلى أين؟ فأجاب الرئيس بصوته العريض الذى يحلو لأهل النكتة تقليده فى روايتها "على طريق جمال الله يرحمه.. ما أنا قلت قبل كده.. إحنا ماشيين على طريق جمال "!.. انطلق السائق، ولكنه بعد برهة احتار عند مفترق بالطريق، فعاد للسيد الرئيس يسأله، أيهما فيه يمضى؟. فأجابه الرئيس: "يا ابنى ما انا قلت.. على طريق الريس جمال "! عاود السائق سؤاله وحيرته تزداد: "ولكن الطريق يتفرع إلى اتجاهين، فأيهما أسلك؟.. أسقط لوهلة فى يد السيد الرئيس. هكذا تقول "النكتة "، ثم سأل السائق: "الريس جمال كان بيمشى فى آى سكة "؟.. أجابه السائق: "شمال يا ريس "، فسارع الرئيس يقول لسائقه: "خلاص يا بنى إدى إشارة شمال وخُشْ يمين "!!!

جزء كبير من عبقرية الشعب المصرى يتجلى فى نكاته ودعاباته . المصرى ابن نكتة وصاحب قافية، يبكى بدعاباته على حاله وشجنه وآساه حتى ليختلط الضحك بالبكاء.. تراه فى الدعابة الضاحكة،

(*) ٢٠٠٥/٩/٢١

يمس الوجيعة المبكية، ويغلف الحكمة العميقة بالسخرية الظاهرة.. حتى من نفسه!.. فى الدعابة التى أطلقت على ممشى وطريق الرئيس السادات، أراد المصريون أن يقولوا إن فلسفة الحكم: "قل ما يريده الناس، وافعل ما شئت..!" أو على مثال "النكتة" التى تُروى عمن لجأ إلى طبيب يشكو إليه أن حاله أدنى فيما يشكو منه من صديقه الذى يقول إنه يفعل كذا وكيت، وأنه لا يقدر على فعل ما يقول صديقه إنه يفعله، فسارع إليه الدكتور بالروشتة التى لا تخيب: قل زيّه "!!.. هكذا اعتاد أصحاب الأمر والنهى: "قل ما يرضى الناس، وافعل ما شئت "!! حتى صارت المقولة فلسفة وتعبيراً بالغ الجدية عن الفصام المزمن الذى قام ويقوم فى مصر بين الكلمة والفعل، والقول والسلوك!!

عن الدعابة فى المجتمع المصرى، أورد يحيى حقى فى مجموعة" دمعة.. فابتسامة " مشاهد عديدة من أيام الجبرتى للآن، تورى كيف كان الشعب المصرى يواجه النكبات والمظالم بالسخرية والنكات حتى صار أكبر صانع للدعابة، يصوغها فى كلمات قليلة يضمنها سخريته حتى من نفسه فتصبح كالعملة تتداولها الأيدى ولا تنتقص قيمتها!.. هذه الدعابة المتغلغلة فى النسيج المصرى، هى التى لم تبكنا على صنيع رئيس حزب مطربش، ترشح لرئاسة الجمهورية وأخذ "الوهبة" نصف المليون جنيه، ولكن لا لينافس ويفوز وإنما لينتخب الرئيس مبارك حتى إنه تباهى بأنه ضرب ابنه بالعصا لأنه صمم على أن يعطيه صوته ولا يعطيه للمرشح المنافس؟!.. هذه ليست نكتة، فزعيم الحزب المطربش جاد جدا فيما يقول ويفعل.. هو قد ترشح رئيسا للجمهورية، وهو قد تقاضى وحزبه "الوهبة" الممنوحة للمرشح الرئاسى من أموال الغلابة، وهو قد أعلن ونفذ ما أعلنه، وهو أن ينتخب الرئيس مبارك.. الأدهى من ذلك أننا نتلهى ونضحك حتى الثمالة من هذه المسخرة ولا نجد بأساً لا فى منح "الوهبة" ولا

فى استمرار الحزب إياه، ولا يخطر ببال لجنة شئون الأحزاب أى تحفظ على هذا الحزب بينما تدرج اللجنة - بهمة ونشاط - على رفض طلبات تكوين الأحزاب الجادة، وتحل حزب "العمل" دون أن يطرف لأحد رمش، وتصمم على بقائه محلولا ومنع عودته الى الساحة رغم حكم القضاء!!

ماذا يعنى هذا؟!

هل توقف أحد ليتأمل فى أثر هذا "الفصام" المزمن على انعدام ثقة المحكومين بالحكام وكفرهم بقرارات وتصرفات وأعمال أهل الحل والعقد المتصرفين فى شئون البلاد الذين انفصلت لديهم الصلة بين ما يقال وما يفعل، وحلت فى عقيدتهم وسياستهم "الكلمات" محل "الأفعال"، حتى لم يعد أحد يعنى إلا بما يقال، بغض النظر عما سوف يكون أو لا يكون فى عالم الفعل والعمل والسلوك؟!!

هل توقف أحد ليتأمل ويحلل ويفهم ويعى ويشخص، ناهيك بأن يحدد العلاج ويصبر على مرارة الدواء.. هل ندرك أن هذه الفلسفة أو هذا" الفصام" قد انطبعت به انطباعا يكاد يكون تاما كل حياتنا السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية!.. نشجب الإرهاب ونزرعه دون أن ندرى.. لا ندرك حين نترك "البلطجة" تفرض إرادتها، ونقلع عن احترام الشرعية ومهابة النظام والقانون وحماية المتجنى عليهم وكفالة حقهم - أننا نزرع الإرهاب، لأننا ندعو المجنى عليه بذلك أن يأخذوا حقوقهم بأيديهم مادام النظام لا يحميهم من شطط ووطأة "البلطجة"، ولا يكفل لصاحب الحق الوصول إلى حقه!. نتحدث عن احترام الشرعية والقضاء، ونريد بذلك أن نتهرب من واجبنا فى حماية وصيانة أهم مؤسساتنا مخافة رذاذ الألسنة التى قد تصيبنا لأن بيتنا من زجاج بعد ان خلطنا الخاص بالعام فى إدارتنا لما توليناه، وسمحنا لأبنائنا أن يتربحوا مما تحت أيدينا أو خاضع لاشرافنا، فإذا أفلت العيار وجمح الجامحون وانهار النظام، وصدر

التدخل واجبا للضبط وايقاف الانهيار الخلقى والسلوكى والادارى والاجتماعى، أحجمنا وقلنا إننا ننتظر حكم القضاء، فلا نحن صدقنا فى مواجهة ما تجب مواجهته، ولا نحن صدقنا فى تذرعنا بانتظار أحكام القضاء، وإنما هى "أقاويل" فى "أقاويل" لا معنى لها ولا صلة لها بفعل، لأن أحداً لا يعنى بأن ترتبط الكلمات بأعمال!!

نتشدق بالحرية، وباحترام حرمة الانسان وخصوصياته، ونجمع آكواما من الأشرطة لنقيم عليها "محرقة" لأنه لم يعد هناك مكان ـ هكذا قلنا! ـ للتسجيل أو التنصت أو المراقبة أو استراق السمع أو انتهاك خصوصيات عباد الله!!.. بينما المراقبات والانتهاكات والتسجيلات جارية على قدم وساق، وبغير إذن من سلطة قضائية، يتعارف عليها المراقِب والمراقَب، وقد تعارف الجميع على هذه المعادلة التى انفصمت فيها الكلمات عن الأفعال!!.. نتردى فى مثل ذلك حين نتشدق بالحرية والشرعية ثم نقتحم حيوات الناس اقتحاما عشوائيا ونقبض عليهم ونعتقلهم وبالسنين دون سلطة تراجع مراجعة حقيقية، فنزرع عارفين أو جاهلين بذور الإرهاب!.. نفعل ذلك حين نترصد الأبناء والأقارب والأسر ونقبض عليهم وننكل بهم ليرشدونا إلى المشتبه فيه أو فيهم فتتبهم المعايير ويفقد الأبرياء احساسهم بقيمة الكلمات ويفقدون الإحساس بالأمان وبالكرامة ويتحوصل فى داخلهم بذور العنف الذى يتنامى ويتحول إلى إرهاب نشكو منه وتضيع منا بوصلة تشخيصه فى زحام اختلاط المباح بغير المباح!..هكذا نفعل حين نسيغ أن تظل البلاد فى حالة طوارئ ـ أو ما يسمى بالأحكام العرفية، لأكثر من خمسين عاما لم يقطعها إلا سنة ونصف من مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٨١، لم تترك الساحة فيها خالية من بديل يحل محل الأحكام العرفية فوضعنا ما سمى بقانون محاكم أمن الدولة ١٩٨٠/١٠٥ ليملأ فراغ إنهاء حالة الطوارئ، فلما أعيدت اثر اغتيال الرئيس السادات فى

آكتوبر١٩٨١، صارت البلاد والناس، محكومين بقانونين لأمن الدولة، أحدهما آمن دولة طوارئ ١٩٥٨/١٦٢ الذى عاد إلى الساحة بإعلان حالة الطوارئ، وثانيهما القانون البديل ١٩٨٠/١٠٥ الذى سُن لملء الفراغ وتجاهلنا الغاءه وأبقيناه بعد اعادة ملء الفراغ بإعادة إعلان الأحكام العرفية، وساغت وحلت لنا هذه الازدواجية التى صرنا بها محكومين بقانونين لأمن الدولة لا بقانون واحد، وبنوعين من محاكم أمن الدولة لا بنوع واحد، واسغنا فيما أسغناه، احتجاز آلاف المعتقلين الذين مضى على بعضهم فى الاعتقال أكثر من عشر سنوات لم يقفوا فيها أمام نيابة أو محكمة، فلما عَنّ لنا آن نتشدق بالحرية ونبشر بالكلام ـ محض كلام، بأننا سنلغى محاكم أمن الدولة، انطلقت الأبواق والأقوال والأهازيج والطبول تبشر بالإلغاء، ونحن فى الحقيقة نضحك على الناس ونقول لهم ونقول ونبشرهم ونخفى عنهم آننا لن نلغى إلاّ القانون ١٩٨٠/١٠٥ الذى كان قد وضع فقط لملء الفراغ الذى أعيد ملؤه فعلا من أكثر من عشرين عاما بإعادة إعلان حالة الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨١، ولأن المسائل كلام فى كلام، وقل ما يريده الناس وافعل ما شئت، فإننا لم نكتف بأننا أخفينا عن الناس أن الالغاء هو فقط للقانون البديل ١٩٨٠/١٠٥، وإنما جهزنا ترسانة من الاستثناءات لنضيفها إلى قانونى الإجراءات الجنائية والعقوبات فنحول الاستثناء إلى أصل والمؤقت إلى دائم بذريعة ملء الفراغ الناجم عن الغاء هذا القانون الذى تناسينا أنه كان أصلا لملء فراغ تم سده (بإعادة حالة الطوارئ) من أكثر من عشرين عاما.. فلما كتبت مقالا بمجلة المصور فى مايو ٢٠٠٣ كشفت فيه المستور عن الناس وتصديت لهذا الاحتيال تحت اسم التشريع، شن علىّ رئيس وزراء أسبق، ليس من رجال القانون أو العارفين به ـ شن هجوماً شديداً فى لجنة السياسات بالحزب الوطنى، لم يناقش فيه ما كتبته، فليست هذه صنعته ولا مادته ولا هذا يهمه، وإنما

ليستهول أن أتجرأ على إبداء هذا الرأى وكأن مخالفة رأيهم جريرة كبرى لا تغتفر؟!!.. نتحدث عن الطهارة ومقاومة الفساد، وجرائم التربح من الوظيفة أو المنصب تزكم الأنوف، ولا تلاحق المساءلة عنها إلا الصغار!!.. نرفع شعار: "كله بالقانون" لا نقوله احتراما حقيقيا للقانون، وإنما لمواراة ما نريد، فننتقل من مرحلة إهدار أو عدم احترام القوانين، إلى فرض ما نريد بالقانون، ولا نلتفت إلى مخاطر ومحاذير الانحراف بالتشريع أو تفصيل القوانين بل الدستور لإساغة المروم، فنجعل من عبء التخلص منه مستقبلا عبئين: عبء معالجة الأوضاع الناجمة عما فرضناه، وعبء اعادة رد التشريع الذى طرزناه إلى السواء!!.. نتحدث عن تحالف قوى الشعب العاملة، ونتغنى ـ بالأقاويل طبعا ـ بنسبة ال٥٠٪ للعمال والفلاحين، بينما تدخل السياسات فى تحالفات مع رجال المال الذين تسبقهم مصالحهم وأغراضهم، فيسبق الرصف والتبليط والسيراميك ـ يسبق الإمداد بالأدوات والأجهزة والآلات الطبية وقطع الغيار.. نتغنى بالترانيم والأهازيج عن توشكى وفوسفات أبو طرطور بينما الخسائر فيهما بالمليارات، وهكذا فعلنا بالتبشير بمشروع رأس سدر حتى فوجئنا ببلاغ وزير الطيران عن استيلاء مجموعة المشروع على مليارات قبل أن تقطع فيه خطوة أو تضع نصف طوبة!!.. نتحدث عن حكم الشعب، ونزور إرادته وأصواته فى جميع ألوان الانتخابات!!.. نفاخر بأننا نسمح بتكوين الأحزاب، بينما لايمر إلا المراد وتتحول اللجنة إلى لجنة لرفض تكوين الأحزاب!!.. نصنع نجومية لعملاء من وراء الستار، ثم لا نحسن مواجهة خروجهم على الخط المتفق عليه فنحولهم إلى "شهداء" يتعاطف معهم البسطاء وهم لا يعرفون ما وراء الكواليس، فإن كُشفت لهم خبايا العملاء والعمالة ظنوها من أحابيل الحكومة وأعطوا عطفهم أو تعاطفهم لنماذج رديئة منحرفة يهين صعودها أو تصعيدها مكانة مصر ويلطخ حاضرها وتاريخها بما لا يليق بها وبالمصريين!..

والسبب أننا لم نحسن الفعل ولم نحكم القول فاختلطت الأمور وتاه الناس بفعل: "قل ما يريده الناس، وافعل ماشئت "!!.. نفاخر بالتعليم ونشره، وتضبط امتحانات شهادات تعقد بالشقق المفروشة!!.. نتغنى بالعدل والمساواة، فى حين تتحول بعض المؤسسات، أو الهيئات إلى ضياع يرتع فيها الكبار وأصحاب الحول والطول، فيفقد البسطاء إيمانهم بكل شىء وهم يرون بوصلة العدل تحيد وتميل الموازين!!.. لا جدوى من الكلمات حين لا يجد المواطن تقديراً لآدميته وحقوق مواطنته، فيتنامى إليه - رغم أبواق الكلمات - الإحساس بالقهر والهوان، ويتوالد منهما مشاعر ملتهبة متصاعدة يفجرها اليأس والإحساس باللا قيمة!... يحدث ذلك حين يتفرعن الصغار والإمعات المأتى بهم على أصحاب القامات اعتماداً على أنهم مسنودون من السياسات!.. لا يثق الناس فى أى كلام عن الحق والعدل حين يرتع المسنودون فى مواقعهم كأنها ضياع يفعلون فيها ما يشاءون، يحجبون ما يشاءون، ويمررون ما يشاءون، ولا يراجعهم أحد، فيتحول الوطن إلى "تكايا" يرتع فيها أصحاب الأهواء وتضيع القيمة الحقيقية للكلمات!! يحدث ذلك حين نتباهى بالأمن والأمان، ويختفى رضا هلال مساعد رئيس تحرير أكبر صحفنا، دون أن نقدم تفسيرا للناس لقرابة عامين تخرس فيهما الكلمات التى تنطلق فى ذات الوقت مباهية متغنية بالأمن والأمان؟!!.. نتباهى بحرية الصحافة، ونتغنى بكرامة الصحفيين وحرية القول والرأى، بينما يستوقف الأستاذ جمال بدوى بنهر الطريق فى قلب القاهرة ليتلقى اعتداء غشوما ومهينا من عصبة لم يكشف لنا الأمن أفرادها أو محرضيها حتى الآن!، ثم بعدها بعامين أو ثلاثة يخطف الصحفى عبد الحليم قنديل من أمام منزله، حيث يجرد من ملابسه ويعتدى عليه ويلقى به عريانا فى مجاهل صحراء القطامية ... ثم ما هى إلاّ أسابيع، وتتراجع

التحقيقات، وتصمت الكلمات التى اعتادت أن تصافح آذاننا كل ساعة بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان!!

أيها السادة!!

إن الملفات واجبة الفتح والمواجهة عديدة!! وإن ما جرى وشاع مخيف، انعدمت به ثقة المحكومين فى الحكام.. لا بد من بناء جدار للثقة كشرط لازم لبداية الرحلة الواجبة لتنفيذ ما وعد به الرئيس فى ولايته الخامسة وتنفيذ ما يريده الشعب ويطالب به ويتمناه.. وبناء جدار الثقة يحتاج إلى جهود هائلة، يجب أن تبدأ بإنهاء شعار: "قل ما يريده أو يرضى الناس، وافعل ما شئت "!. آن الأوان لأن نستعيد الصدق والوقار، وأن تصادق أعمالنا أقوالنا، وأن يطمئن الناس إلى أننا نعنى ما نقول، وأننا سنفعل ما قلناه.. أن تكون إرادة الشعب محل تقدير واحترام، وأن الكلمات والوعود ستتحول إلى أعمال، بغير ذلك لا يستطيع أحد أن يحسب أو يتدارك التداعيات ولا أن يوقف الانهيار أو الطوفان!

مَنْ للمعذبين فى الأرض؟! (*)

من مظاهر "شرود" المجتمعات والأنظمة، أن تتسع فيها الهوة فتصير بعيدة أو فارقة أو سحيقة، بين الأقلية الموسرة الغنية المترفة الناعمة القادرة المتحكمة أو الحاكمة، وبين سواد الناس من البسطاء والفقراء والمعدمين والمطحونين والتعساء المشغولين ليلهم ونهارهم بما يتبلعون به ويكفون نداء البطون والأطفال الذين يقتلهم الجوع وينحر فى قدرة أجسادهم ونفوسهم على الصمود للحاضر التعس الشقى المرّ، ناهيك بالمستقبل الأشد إظلاماً ويأساً وقنوطاً.. ذلك المستقبل الذى لا يريد أمثال هؤلاء أن يتطلعوا إليه لأنه يزيد همهم الحاضر بهموم لمطحونين بؤساء وتعساء قد لايكون لهم غد!!!.

ومن مظاهر "بلادة" المجتمعات والأنظمة، أن لا تحس ذلك كله وتعجز عن رؤيته أو لا تحب أن تراه!!.. والأكثر من هذا بلادة وخطراً أن يغفل عنه عقل الأمة، أقصد مثقفيها ومتحضريها وصفوتها القادرة - رغم زحام الحياة وضغوط المال والسياسة - أن ترى ما لا يره المشغولون بصناعة الحكم وتكريس البقاء فيه أو بصناعة المال وزيادة أكوامه وتراكماته واتساعه ونفوذه وإشباعه لنهم نفوس لا تشبع ولا يهدأ نهمها إلى المزيد ومزيد المزيد!..

العجيب أننا بعد ثلاثة وخمسين عاماً من عمر ثورة انتفضت لتقف إلى جانب الفقراء، وتنحاز للأغلبية المطحونة الصامتة التى إليها فى الواقع كل إنتاج مصر الزراعى الذى به تقتات، والصناعى الذى عليه

---

* ٢٠٠٥/١١/٢

تعيش، قد تاه منا حكاماً ومحكومين، وتاه من معظم صفوتنا المثقفة الممثلة لعقل الأمة، ماكان حاضراً وشاغلاً لنا بل ومن قبل قيام ثورة يوليو.. من قبل تلك الثورة نادى طه حسين وغير طه حسين بمجانية التعليم كالماء والهواء، لا بمجانية صناعة الجهل وإشاعة الظلام والأظلام، وكتب فى عز الملكية للمعذبين فى الأرض، يقول للناس فى بلاده إنه يقدم كتابه: "إلى الذين يحرقهم الشوق إلى العدل، وإلى الذين يؤرقهم الخوف من العدل.. إلى الذين يجدون ما لا ينفقون، وإلى الذين لا يجدون ما ينفقون!!! "ويصور فيه الكثرة الكثيرة البائسة التى تتحرق شوقاً إلى العدل مصبحةً وممسيةً، وفيما بين آناء الليل وأطراف النهار، وتلك القلة القليلة التى تجزع وتشفق من العدل وتفزع من أن يأخذ منها ما يتراكم لديها أو يحاسبها على ما كان.. ينحاز فى كتاباته إلى هؤلاء الذين أضناهم الحرمان وأضنى أولادهم البؤس والتعاسة والشقاء، ولا يتحرج بعد الصفحات التى ساق فيها صوراً تحرك الضمائر الميتة المتبلدة على المعذبين فى الأرض - من أن يختم حديثه بثقل الغنى والثراء، من التوقف عند الصحابى الجليل عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة.. ذلك الصحابى الذى كان كثير المال والثراء فى الجاهلية، ثم أسرع إليه المال فى دار الهجرة رغم أنه بدأ من الصفر، فقيراً فقراً مدقعا بعد أن ترك ماله كله بمكة هارباً بنفسه ودينه من جبروت طواغيتها.. بيد أن هذا الثراء العريض، فى الجاهلية ثم فى الإسلام، لم يصرف قلبه وفعله وعطاءه عن الخير، فملكه الشغف ببذل ماله للدعوة وللفقراء والبؤساء والمعدمين، لا يفوته أحد من أهل الصُفة الذين أقاموا فقرا وإملاقا بجانب المسجد النبوى.. ولا يفوته أن يضطلع هو وعثمان بن عفان بمعظم نفقات جيش العسرة الذى ذهب لصد هجوم مرتقب من الرومان عن تبوك!!.. ومع ذلك يقول له نبى القرآن إنه - بما له من ثراء عريض - لن يدخل الجنة إلاّ حبواً!!

أين المجتمع والحكم الآن، وأين كتابات أهل الفكر والأدب اليوم من كتابات هؤلاء السالفين؟!.. أين هم من يحيى حقى الذى انشغل عمره بالفقراء والبسطاء مع أنه مستور من بيت مستور.. يدع النقراشى وماهر والكبار الذين حوكموا وانشدت إليه الأعناق ونظرات الإعجاب حين قضى ببراءتهم عام ١٩٢٦ فى قضية الاغتيالات الكبرى، فامتدت إليهم الأيادى والقبلات والأحضان، بصفهم الأخير الذى فيه يجلسون أويقفون محوطين - بأناقتهم ومكاناتهم، تبذل لهم التهانى والتباريك عبر بسيط ومن فوق رأس مطحون من الغلابة سمع لتوه الحكم بإعدامه بذات القضية، فنسيه الناس فى غمرة الفرح بالكبار.. هنالك تنغرز نظرات يحيى حقى وتتشد - حسبما روى فى كتابه البديع: "خليها على الله ".. إلى محمد فهمى - هل يذكره أحد؟! - النجار عامل العنابر الذى قضت المحكمة بإعدامه شنقا من أجل القضية الوطنية، فينساه الساسة، وينساه الكبار، وينساه المترفون، وينساه المثقفون فى صراخهم وتهليلاتهم وتصفيقهم وهتافهم للساسة الكبار.. رأته كاميرا يحيى حقى اللاقطة، فكتب عنه حزينا يذكرنا بأننا فى انحيازنا للكبار والقادرين، ندوس البسطاء ونعرض عن الغلابة.. يومها ودعه يحيى حقى بنظراته الحانية وهم يقتادونه مذهولا مما يراه، ليغيبوه وراء الأسوار حتى ينفذ فيه حكم الإعدام فيجدد حزنه - حزن يحيى حقى - عليه، ويحزن أكثر لأنه لا يذكره أحد؟!

هذه الصفوة من الكتاب والمفكرين والأدباء هى التى تحفظ المجتمعات والأنظمة من الشرود ومن البلادة أيضا.. أنظر إليه إلى يحيى حقى - فى كتابه: "صفحات من تاريخ مصر "، لا تصرفه الكتابة عن الكبار الذين استأثروا فى ثورة ١٩١٩ بأكاليل الغار، عن "ابن القباقيبى" شهيد ثورة ١٩١٩.. كان يحلو للإنجليز آن يصفوا شعب مصر إبان الثورة بأنهم من الغوغاء، وأنهم طغمة من

الرعاع.. فيبتهج يحيى حقى أن الثأر للكرامة الوطنية جاء من "إبن القباقيبى ".. لم يدر بخياله أن يضرب القدر ضربته، ويقدم البطولة فى شخص هذا الصبى الذى من مثل عمره، ويقيم بقرب داره، الفارق بينهما أن يحيى حقى ببدلة فوق قميص، وابن القباقيبى بجلابية على اللحم.. فارق آخر أنه حافٍ مع أن صناعة القباقيب هى حرفة أبيه الذى يعمل معه!.. يومها خرج هذا الصبى: ابن القباقيبى، تاركا "المنشار" و "القدوم" ودكان أبيه الذى لا ولد له سواه، ليلقى بنفسه فى غمار الثورة والثوار، فيسقط قتيلا برصاص الإنجليز.. فى جنازته خرج المستشارون والقضاة والمحامون، مع الطلبة والتلاميذ، والصفوف الغفيرة من أبناء الشعب، ليشيعوا بطل "الرعاع "!!.. ماذا كان اسمه؟! أين قبره؟! أسئلة يطرحها يحيى حقى ويجيب آسيا أن لا أحد يدرى!!

من أجل هذا الانحياز للذين تنحسر عنهم الأضواء، وربما معها البحبوحة وطيب العيش، كتب يحيى حقى مجموعته الرائعة: " ناس فى الظل ".. كتاب نابع من انتباه وحنان للذين تراجعوا بحكم الغربة أو قبضة الفقر أو الشيخوخة أو التجاهل، ومع ذلك لا يكفون لحظة عن صناعة الحياة، دون أن يذكرهم أحد!!!

فماذا فعلنا ونفعل نحن الذين نتشدق بالكلام، وبالشعب وحق الشعب، والناس وحق الناس، وتحالف قوى الشعب العاملة.. أكفيك بمثل واحد حتى لا تشق الصدور.. فبينما أخرج الموسيقار محمد عبد الوهاب فى الخمسينيات رائعته الصبر والإيمان يقول فيها: الصبر والإيمان دول جنة المظلوم.. والظلم والحرمان ويلهم من المحروم!!، ويقول فيها: صوتى مع الآذان حيقول فى كل أوان يا ظالم لك يوم مهما طال اليوم.. يا ويلك يا ظالم يا ويلك!! "!! لم يطق الحكام سماع الأغنية، وهى محض أغنية، فمنعوها لسنوات طويلة وكأن منع الغناء سيمنع المظلومين من الإحساس بالظلم.. هذا المنع نفذه

مصريون مثقفون وظلوا عليه لا يجرؤ أحد على أن ينادى - مجرد مناداة - بفك المصادرة التى فرضت على أغنية الموسيقار: "الصبر والإيمان"!!

لست إلى جلد الذات أريد، وإنما أريد أن أقرع الأجراس.. أن ألفت الأنظار والبصائر، للحاكمين والمحكومين، للمثقفين وللعقلاء، أن الهوة فى مصر قد باتت سحيقة بين القلة الغنية الموسرة القادرة المتحكمة المتصرفة الناعمة بسلطاتها ونفوذها ومالها وطيب حياتها، وبين الكثرة الكثيرة المغلوبة على أمرها، الفقيرة فقرا مدقعا حتى العدم، التى تنظر وتشاهد، وترى وتشعر وتحس، وتقارن.. هؤلاء الذين يعيشون فى شقوق بالقرى والنجوع والكفور الدساكر، هى كل دنياهم مأكلا ومشربا ونوما وقضاء حاجة.. لا عهد لهم بما فى المراكز ناهيك بعواصم المحافظات، أما العاصمة والإسكندرية، فصارتا كالقبلة التى تتمناها أحلام الشاردين فقرا وإملاقا يتطلعون إلى هذه أو تلك هربا من وحشة الفقر وتقتير الأيام، عسى أن يجدوا فى اتساع الحياة فيهما ما يفتح لهم ثغرة ولو فى زقاق، فتأكلهم وحشة العاصمة الكبيرة التى لا تتسع إلاّ للقادرين.. حين كتب يوسف إدريس قصة: "قاع المدينة"، لم يدر بخلده ولا بخلد أحد منا أن نظام الثورة المباركة سوف يأخذ هؤلاء الهاربين من الشقوق - إلى سكنى المقابر لا المدينة أو قاع المدينة.. أو إلى سكنى عشوائيات ظلت تتراكم حتى صارت عالما آخر مليئاً بالمخدرات والموبقات وبزنى المحارم.. يرقد تعسا شقيا إلى جوار أحياء الأثرياء والقادرين.. لم يقف أحد ليتصور كيف ينظر الخارج من شقوق العشوائيات والمقابر إلى سكان العمائر - ناهيك بالفيلات والقصور - وهم يخرجون من بيوتهم بعلامات النعمة والترف المتبدية على محياهم وعلى أزيائهم وعلى سياراتهم؟!.. كيف يزحف البسطاء المقهورون للبحث عن خرم إبرة للوقوف بحافلة على أطراف الأصابع، بينما

بكل سيارة راكب فرد اللهم إلاّ أن يكون معه سائق ليقود وليفتح له الباب ويغلقه بدلا منه!.. ولم يتوقف أحد ليتأمل وقع ما يعرض على شاشات التليفزيون المصرى والفضائيات المصرية والعربية والعالمية من مظاهر حياة تحير وتضنى وتميت كل مشاعر الإنسانية فى وجدان هؤلاء التعساء الذين يطالعون فى الصور المتحركة مشاهد لا يلامسونها ولا يجرؤون حتى على الحلم بها؟!!.. هل أحس الحكام - جميع الحكام - فى مواكب الخيلاء وطرقها وأبهاتها بأنها كلها فى ومن عالم غير العالم الذى يعيش فيه المطحونون البؤساء من سواد الشعب؟!.. هل أدركت صناعة الإعلام - إن فات وقد فات على ولاة الأمر! - أن ما يعرض على الشاشات يعنى من ناحية "بلادة" الإحساس أو بالأحرى عدم الإحساس بكيف يعيش معظم المصريين، ويعنى من ناحية أخرى تنمية بذور الامتعاض والرفض ثم الثورة والعنف والإرهاب؟!.. هل كلف أحد خاطره لينتقل إلى العشوائيات أو إلى القبور أو إلى القرى والكفور والدساكر والنجوع ليرى كيف يعيش الناس، هل التفت المثقفون والمفكرون والأدباء والكتاب إلى هذا العالم الشقى التعس بدلاً من المعارك الوهمية أو أغراض الحصول على "الاقطاعيات" فى عالم الثقافة بدلاً من الانتاج الذى هو غاية وعدة ومنهج وحياة كل أديب ومفكر وكاتب.. هذا الإنتاج الذى ملأ به الدنيا، العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم وأترابهم دون وزارة أو إقطاعيات للثقافة؟!.. هلا كتبنا عن حالة اللاتوقع والسلبية المتفشية فينا جميعا حتى النخاع حتى لا يعرف الواحد منا كيف تعمل طفاية الحريق المركبة بسيارته، أو كيف يبلغ الأجهزة المختصة بالإطفاء والإسعاف، أو كيف يجرى التنفس الصناعى، أو كيف يطفىء النار، أو كيف يتلافاها أو يتلافى المواد المشعلة أو المساعدة على الاشتعال، أو ينهى العاملين البسطاء بالمكاتب والهيئات والمؤسسات والمرافق عن "نصبة" الشاى والقهوة

الذى باتت منصوبة بالبوتاجاز وأحيانا ببوابير الجاز فى كل مكان تهدد بالحريق فى كل لحظة.. يسرى هذا بجوار الأكشاك بالشوارع وعلى كل الأبنية والصروح مثلما صار وكان فى قصر الثقافة ببنى سويف الذى وقعت به الكارثة، وهى كارثة قابلة للتكرار فى كل لحظة وفى كل مكان، وفى كل مرفق ووزارة وهيئة ومؤسسة.. هل انتبهنا إلى سلبية عامل التليفونات وعامل النجدة وتليفونجى أو سائق المطافى أو الإسعاف، الذى قد يهمل الرد أو يتراخى فى الانتقال إلى أن يفرغ - إن فرغ - من احتساء كوب الشاى؟!.. هل أدركنا أن هذه كلها عيوب مجتمعية متفشية لتردى عام واسع المدى كثير الأسباب فى حياتنا، لن يحله إقالة أو استقالة وزير أو مسئول، مالم تخرج الأمة ويخرج النظام والحكم والمثقفون والناس من حالة الموات والهبوط والخبو والانحطاط التى استشرت فى الجميع حتى مست كل شىء فى حياتنا، ومست فيما مست انعدام قدرتنا على الالتفات إلى عالم الأغلبية التى تعيش إلى جوارنا شقية تعسة مطحونة مغلوبة مقهورة تكابد لتجد ما تتبلعه وتسكت نداء الجوع به، بينما نعيش نحن مجتمعا آخر، ودنيا أخرى، ومدائن أخرى، وأحياء أخرى، وفنادق أخرى، ومستشفيات أخرى، وأبنية أخرى، وعوالم أخرى تستفز هؤلاء البسطاء الذين لم يعد يعنيهم ما نتشدق ببحبوحتنا به، ولا بالنظريات والأطر والآليات والسياسات والفاعليات التى ملأنا الدنيا بها صياحاً، ناسين هؤلاء وما هم فيه بينما نحن نعيش فى الواقع عالة عليهم.. نحن نعيش عالة على الفلاح الذى يعيش يومه تحت وهج الشمس لتنبت الأرض أرضنا، وعالة على العامل الذى يكد نهاره وليله ليصنع الإنتاج الذى لا يصنعه القابعون المترفون فى المكاتب وفى تكييفات المكاتب، المروحون عن أنفسهم فى لقاءات الأعمال بالفنادق، أو فى قصور المصايف؟!.. ونعيش عالة على "الكناس" و "السائق" و "الحلاق" و"الحداد" و "النجار" و "الطباخ"

و "الشغالة" و "السمكرى" و "البوهيجى" و "الخطاط" و "التومرجى" و "المسعف" و "الجندى" و "الغفير" و "البواب" و "المنادى" و "الطعمجى" و "الفوال" و" الخيمى" و "النقاش" و "الإسكافى" و "الأستورجى" و "الساعاتى" و "العتال" و "السقا" (تجددت الحاجة إليه!!) و "الشيال" و "الفراش" و "الحاجب" و "الزبال" و "القهوجى" و "الرفا" و "الترزى" و "ماسح الأحذية " و "الفرارجى" و "الجنايني" و "الفحام" و " المطبعجى" و "المعصرانى" و "النادل" و "بياع الجرايد" و "المدلكاتى" و "المجبراتى" و "السروجى" و "المنجد" و "المبلط" و "القماش" و "البوسطجى" و "الجزار ".. فى دول الحضارة الغربية يعيش هؤلاء تقريباً كما يعيش الصفوة، ولا فارق كبير فى العلام ولا فى الثقافات ولا فى الكينونة، بل تكاد تتلامس بلا فروق.. لا تتفاوت عندهم" المعايش" هذا التفاوت المخيف الذى يجرى هنا، مع أنهم لا يتشدقون هناك بالاشتراكية والأديان وحقوق الإنسان!. محال فى مصر أن تجد أحداً من الحكام أو القادرين ذوى الباع يلين أو يتعامل بإنسانية مع هؤلاء.. لذلك فقد شدنى ولا يزال الزعيم التاريخى خالد محيى الدين، العظيم فى بساطته.. كنت فى زيارته بمكتبه شديد التواضع، فشدنى أنه لا حجاب ولا ساتر ولا حاجز بينه وبين هؤلاء البسطاء ومن دونهم من الغلابة.. لا أحد بالباب يأذن لهم، وإنما يدخل الآتى حين يأتى فيقابله الرجل الكبير بحنو بالغ، ويسمع له فى تواضع أبلغ، ويسارع ليكتب له ورقة أو يجرى إتصالا تليفونيا ليحل للآتى مشكلته أو يقضى له حاجته.. لا تشعر إن لم تكن تعرف الأشخاص سلفا، من السائل ومن المسئول.. من الطالب ومن العاطى.. يتسلل إلى حناياك فقط أنك أمام إنسان حقيقى.. عظيم بلا افتعال.. يدرك أننا جميعا إلى تلك الشجرة - وأننا مهما كبرنا فإن مصر تقوم على أكتاف وسواعد وعمل وعطاء هؤلاء.. نعم. نحن جميعا أصحاب النفوذ والمناصب والمكاتب

والأماكن والضياع والهيلمان، عالة على هؤلاء وغيرهم ممن فاتنى حصرهم.. عالة على هذا العقد الذى لا ينتهى من البسطاء صانعى الحياة فى صمت وبساطة!.. حتى إذا فارقنا الحياة أو فارقتنا - متنا عالة على "المغسلاتى" و"الحانوتى" انتهاء "بالتربى" الذى يوارينا التراب بكل ما كان معنا من سؤدد وعظمة وأبهة وانصراف تام عن الإحساس بالأشقياء والتعساء من عباد الله الذين لم تعد تجدى معهم المسكنات ولا الصدقات، مالم ننتبه ونقوم بما علينا قبل أن يدهمنا الطوفان: بركان الغضب والحرمان!!

مستصغر الشرر!! (*)

من نحو خمسين عاما، قرأت فى مجلة "الريدرز دايجست" ـ وكانت دار أخبار اليوم تترجمها وتتيحها مترجمة للقارئ العربى بعنوان" المختار" ـ.. قرأت قصة واقعية عن إحدى الطائرات الأمريكية المقاتلة.. كانت الطائرة النفاثة المقاتلة رقم ٣١٣ واقفة بالمطار على الممر، تتهيأ للإقلاع بقيادة طيارها القدير.. الظروف كلها مهيأة لإقلاع آمن.. تقول الدراسة المعدة أنه يلزم الطائرة ٢٠٠٠ متر للتحليق، بينما طول الممر ٢٤٠٠ مترا بزيادة أربعمائة متر عن المطلوب، وهذا كافٍ وزيادة لتحليق الطائرة تحليقاً آمنا قبل نهاية الممر.. كان الجو طيبا، والسماء صافية، والشمس مشرقة، ولكن لسوء الحظ هبت مع بداية الإقلاع نسمة طفيفة عند ذيل الطائرة مثلت عاملا معاكسا استنفد ٩٥ مترا من الرصيد الاحتياطى لمسافة التحليق.. لا بأس!.. فالرصيد كافٍ لإقلاع آمن، انطلقت الطائرة دون أن يلتفت أحد إلى أن تأخر الإقلاع عن موعده نصف ساعة صادف ارتفاع درجة الحرارة درجتين بددتا ٦٠ مترا أخرى من الرصيد الاحتياطى لمسافة التحليق!.. من مصادفات المقادير أن الطيار لم يطر سلفا من هذه القاعدة، فلم ينتبه إلى خداع بصرى أخفى عنه ارتفاعا غير محسوس عند الطرف النهائى

---

* ٢٠٠٥/١٢/١٠

للممر يتطلب ١٦٥ مترا أخرى للتحليق، فانكمش الرصيد المتبقى من مسافة الإقلاع إلى ٨٠ مترا هى كل الفاصل المتاح لضمان السلامة قبل الوصول إلى نهاية الممر!.. ولكن هذا الرصيد المتبقى أضاعه هو الآخر فارق غير محسوس فى تقدير وزن الوقود البارد الكثيف بعد ليلة قارسة البرودة، فأضاف فارق الوزن ١٢٥ مترا إلى المسافة التى يلزم أن تقطعها الطائرة لتتمكن من التحليق.. هذا الرصيد المبدد استهلك كل المتبقى وصارت الطائرة فى احتياج إلى ٢٥ مترا أخرى زيادة على طول الممر.. وهنا مكمن الخطر البالغ الذى نجم عن تراكمات صغيرة ضئيلة فاتت الجميع!.. تسربت هذه الشذرات الصغيرة وزحفت كزحف الكثبان الرملية دون أن يلحظها أحد، فانطلقت الطائرة دون أن يدرى قائدها ولا برج المراقبة بالمطار بما تخبئه الأقدار!.. فقد تبدد كل الرصيد الاحتياطى اللازم للتحليق الذى بات يلزمه ٣٥ مترا زيادة عن طول الممر الذى يجثم فى نهايته القدر المحتوم!.. زاد الطين بلة، أن الطيار وقد بدأ الانطلاق على الممر، أفلتت منه فرصة التخلص من الخزانات المعلقة بجناحى الطائرة لتخفيف الحمولة طنا يساعدها على التحليق قبل الوصول إلى نهاية الممر، مثلما أفلتت منه فرصة إيقاف الطائرة المندفعة فى الوقت المناسب!.. أخذت علامات التحديد والمسافات على جانبى الممر تتوالى، ولم تفلح محاولات الطيار لتفادى الكارثة التى أخذت تتراءى مقدماتها أمام نظره، وفى غمرة اليأس جذب آلات القيادة، فتعثرت الطائرة بضعة أمتار فى الهواء، قبل أن تندفع بقوة إلى الأرض الواقعة وراء الممر المهد

وتنغرس برأسها بسرعة ١٤٠ عقدة، ويدوى انفجارها فى ثوان معدودات ليهز المكان برمته هزا عنيفا، وتتلاشى الطائرة المحترقة ومعها الطيار الذى تجمعت ضده هذه الشذرات الضئيلة الزاحفة كحبات الكثبان الرملية التى لم يلحظها أحد قبل أن تصير جبلا سطر الفصل الختامى التعس فى هذه المأساة!

منذ قرأت هذه القصة الواقعية وهى لاصقة فى وجدانى، لا تفارقنى، وتلفتنى دوما إلى أن المصائب تأتى من مستصغر الشرر، وأن الخطر الحقيقى الذى يصادف الأفراد والجماعات، قد لا يأتيها من الأخطاء أو الأغلاط الكبيرة، لأنها لافتة بحجمها، تنتبه إليها عين الخبير، وربما غير الخبير، وعساها تلاقى من الانتباه والتفطن ما يرد غائلتها أو بعض غائلتها..ولكن الأخطار الجسيمة تأتى من المنمنمات التى تتسرب إلى حياتنا كزحف الكثبان الرملية دون أن ينتبه أو يتفطن إليها بحر العاديين من الناس..هذه الشذرات تكبر بالتجمع حتى تصير تلالاً ثم جبالاً تحتاج إلى جهد جهيد فى فك طلاسمها وسبر ومعرفة عوامل النحر التى توالت فشكلتها فى شكل قد تختفى أو لا تظهر فيه معالم جزئياتها المتراكمة على مر الزمن ومع بحور الغفلة واللا تفطن.. ثم هى تحتاج إلى بصيرة نافذة لفهمها واستيجاد الحلول المتنوعة العريضة اللازمة لمداواتها.. فى هذه الجلبة الزاعقة التى تعيشها مصر هذه الأيام، لا نلتفت مع كثرة التصايح والتصادم وانتصار كلٌ لذاته أو لمعسكره، إلى أن حال مصر المحروسة قد تراكمت فيه شذرات أقامت حوائط عالية تصيب الكثيرين بالحيرة وتعجزهم عن الفهم إن أرادوا أن يفهموا، هذا العجز عن الفهم لم يطرأ فجأة، وإنما زحف مع زحف الذرات التى لم نتفطن إليها فى حينها، ولا وعينا اثر تلاصقها وتراكمها فى جعل الحياة كالدغل الكثيف الذى لا يُرَى ما وراءه، ناهيك بما تحته!!..

ليس مقصودى، ولا تتسع المساحة، لاستقصاء أكوام الكثبان التى تراكمت، فهى عديدة عريضة بعرض حياتنا السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يغنى هنا التمثيل والإشارة عن التوسع والإطناب.. ما الذى جعلنا نعتاد القبح ونفرزه ولا نعرفه بكل معانيه المادية والمعنوية؟!.. القبح ملازم للجمال، كلاهما موجود، ولكن عافية الأفراد والجماعات تتبدى فى نفورها من القبح بأكثر مما تتبدى فى عشقها أو إقبالها على الجمال!.. امتصاص القبح وإفرازه ضمور مخيف لا يأتى بين يوم وليلة، وإنما هو حصاد تراكمات استغرقت سنين عددا تفشى فيها سوء النظام واستمراء الفوضى وطغيان العشوائيات وزحف القذارة.. ليس فقط على الطرقات والمرافق والأبنية، وإنما على عادات وسلوكيات وقيم الناس!.. شمل الزحف مجافاة قيم الصدق والجد والأمانة والزهد والوقار والإخلاص والطهر والشفافية والعدل والاستقامة، وصارت المداهنة مع الرياء والمظهرية والبهلوانية أسلوبا يكاد يكون ملمحاً فى كثير من المجاملات، حتى الرياضة التى صارت مهيضة بفعل فاعلين تحوصلو حول مآرب ذاتية أفسدت الرياضة والرياضيين !!.. لم نعد نفزع من التفاهة والنفاق والفهلوة والديماجوجية والسطحية وأبقاق الكلام التافه الذى لاقيمة له ولا معنى ولا جدوى.. بزحف كثبان على مدار سنوات، تحولت قرانا من مراكز إنتاج زراعى وحيوانى وداجنى وصناعات صغيرة، إلى جحيم طارد صدر ويصدر إلى العاصمة وباقى المدن تلالاً من العشوائيات التى أخذت تتنامى أمامنا ونحن لا نبصر ولا نلتفت حتى صارت كارثة تهدد بالدمار قيمنا الأخلاقية والدينية والمجتمعية فضلا عن التعاسة التى تلازم ساكنيها وقد انحشروا وتلاحموا فى الضيق والظلام فتفشت بينهم علاقات آثمة بين المحارم تتفطر لها السموات!.. انفصلت عندنا الكلمات عن السلوك والأعمال، وتاهت البوصلة أو تكاد!.. لم يحدث هذا بين يوم وليلة..

وقس على ذلك كثيرا كثيرا فى حياتنا السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما زحف زحف الكثبان الرملية لسنوات عديدة دون أن نتيقظ ونلتفت إلى تراكم ذرات أو حبات الرمال حتى صارت تلالاً تصيبنا بالعجز والحيرة!!

سواء الأفراد والمجتمعات رهين بحالة التفطن التى يتعين أن تلازم تعامل الحى مع الحياة ليتأمل تأملا فاهما منتبها واعيا لما يجرى حوله، ويقسط بالتفاته وعنايته كل شىء حقه من البحث والتمحيص والتدارك والعلاج.. وأحسب أنه على مدى سنوات زحفت كثبان شكلت تلالا، وأننا قد ضبطنا أنفسنا فى النهاية متلبسين بالحيرة والعجز، لأننا لم نحسن الالتفات إلى كل شىء فى أوانه.. أتذكر هذا وأنا أعيد النظر والتأمل فيما فعله علماء الحملة الفرنسية التى احتلت مصر فى عام ١٧٩٨، فلم يقعدهم أنهم ليسوا أصحاب البلد، ولا أثبطهم أنهم لا يعرفون إلى متى سوف يمتد الاحتلال الذى من المؤكد أنه فى النهاية سينقشع بهم عن أرض مصر المحروسة.. ولا أيأسهم أنهم قد لا ينتفعون أو تنتفع بلدهم بثمار العمل العريض الهائل الذى رصدوه وعكفوا عليه فى رائعة "وصف مصر" التى جابوا من أجلها البلاد، جغرافيا واجتماعيا، ودرسوا وفحصوا وتأملوا، ليسجلوا حصاد هذا فى عمل ضخم بالغ الثراء والأهمية كان فى متناولنا من ثلاثة قرون لم نلتفت فيها إليه ولا إلى ترجمته إلاّ مؤخرا، عازفين باللاوعى عن حصاد هائل بذله غيرنا دراسة لبلدنا، تماما مثلما نعزف ولا زلنا عن دراسة جمال حمدان العميقة لعبقرية المكان فى رائعته المطولة "شخصية مصر" نتغنى بها ولا نقرأها، ناهيك بأن نستوعبها ونستفيد بها.. ولذلك حديث آخر!!

مبدأ المساواة الدستورى:
ومنطق ((الحصص))!! (*)

يستطيع كل متابع لحياتنا السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، أن يلمح الوجود الظاهر الغامر لحواء.. مهما تعثرت حركة حواء فى بعض المجالات، فإن إسهامها فى الحياة بعراضة أنشطتها قد صار واقعا حيا فارضاً نفسه لا مجال لأحد لإنكاره أو إعاقته.. حواء هى الأم والزوجة والأخت والبنت والحفيدة، وهى حبة القلب وعمود الأساس فى الأسرة، ثم هى قد اجتازت حاجز الصد الذى كان، ولم تدع وجهاً من أوجه النشاط الإنسانى أو السياسى أو الاقتصادى أو التعليمى أو الاجتماعى لاّ خاضته، ومنهن من فقن الرجال فى مضمار المنافسة، ولم يعد فى إمكان المجتمعات المتحضرة الاستغناء عن هذا الحشد الجاد النافع من النساء أو إلغاء أدوارهن ومراكزهن ووظائفهن الفعالة الضرورية لحياتنا العامة، ومن المحال حتى على أعدى أعداء إسهامات بنات حواء أ ن ينكص بهن أو يردهن إلى ما كانت عليه الأمهات وأمهات الأمهات فى الزمن الغابر

ومع ذلك فلا تزال حواء تطلب المزيد، ولا بأس عليها وعلى الرجال وعلى الحياة فيما تطلبه وتريد أن ترتاده، شريطة أن تدخل الحلبة بقانون المنافسة الحرة لا أن تتسربل بصورة الضعيفة المقهورة المغلوبة، فلم يعد ذلك صحيحا، ولم يعد يصدقه أحد!.. ولذلك كان غريباً ن تتوالى التصريحات فى الفترة الأخيرة منادية بتخصيص "حصة"

---

* ٢٠٠٦/١/١٩

للمرأة بمقاعد مجلس الشعب، مع أن ذات هذه الأحزاب المتنادية هى التى تواضعت أعداد ترشيحاتها لحواء فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، لتعود بعد ذلك للإلحاح فى تناغم لا يفوت على وجوب النظر فى تخصيص "حصة" للمرأة بالبرلمان، أسوة فيما يبدو بما كان قد تقرر من عشرات السنين من تخصيص نسبة ٥٠٪ على الأقل بالبرلمان للعمال والفلاحين، وهو تخصيص انفجر الجدل حوله فى السنوات الأخيرة ـ ولا يزال !

ومع ظهور هذه الإرهاصات التى تتنادى بتخصيص "حصة" أو "كوته" لحواء بالبرلمان، آثر الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، الدخول إلى الحلبة، ففى حديثه للمصور ٢٠٠٦/١/١٣ جاهر سيادته بتأييده هذه الدعوة، وهو تأييد لا يصدر عن واحد من آحاد الناس، وإنما من رئيس المجلس التشريعى، ويورى من ثمّ بأن وراء الأكمة ما وراءها، وأن النوايا متجهة بالفعل إلى هذا الاتجاه الذى أعتقد أنه لا يقدر الأمور ولا العواقب حق قدرها !!!

ويفقد منطق الدكتور سرور حجته فى دعوته، حين يتذرع بأن المرأة نصف المجتمع، بينما ذات هذه الحقيقة ـ هى التى تعرى مناداته من كل حجة، لأن هذا "النصف" كفيل بدعم نفسه واختيار ممثلاته وهو يمارس حقه فى الانتخاب!، اللهم إلاّ أن يكون العزوف عن التصويت لحواء إقرار من الناخبات بأنهن وجدن فى المرشحين من الرجال من يفضلون فى أداء هذا الواجب المرشحة أو المرشحات من حواء!.. على أن منطق الدكتور سرور لا يتوقف عند هذا التنافر، فيزيد عليه أنه لا إخلال فى نظام "الكوته" بمبدأ المساواة لأنه لا إخلال بالمساواة بين المختلفين، حالة كون المرأة مختلفة عن الرجل، وأن الدستور سيتكلم ـ فيما كشف! ـ عن المرأة ويحدد لها مركزاً وقانوناً!

ومع غض النظر ـ وهو لا يغض ـ عن إفصاح الدكتور سرور على حساسية موقعة عن نوايا مضمرة بالنسبة للدستور، لا نعرفها وليست مطروحة للنقاش، فإن سيادته وهو عالم القانون ـ عاد فناقض ذات منطق "الكوته" لحواء بذريعة أنها "نصف المجتمع"، حين احتج فى اعتراضه على تقرير "كوته" للأقباط، بأنهم رجالاً ونساءً جزء من النسيج الاجتماعى لأمة واحدة، وهذا صحيح ـ ولكنه صحيح أيضاً بالنسبة لحواء التى ينتصر سيادته لتقرير "كوته" لها بالبرلمان، ثم يعود سيادته فيفارق نهائياً ذريعة "نصف المجتمع" ـ حين يقول إنه "يربأ" بإخواننا الأقباط أن تكون لهم "كوته" معينة لأنهم ليسوا "أقلية"، بل هم جزء لا يتجزأ من المجتمع!.. فإذا كانت حواء ليست أقلية بل هى" نصف المجتمع"، فلماذا إذن "الكوته"، ما لم يكن لدعوته دافع أو سبب آخر يخفيه أو يتحرج من إبدائه!!!

وفيما يبدو فإنه يوجد خلط مغلوط فيما يسمى قضية مساواة المرأة بالرجل، بين "الفرصة" وبين "الحجز".. فالمساواة هى مساواة فى إتاحة فرصة متكافئة لكل مواطن فى أن يدخل المنافسة وتتاح له الفرصة لهذا التنافس بغير حاجز من جنس أو أصل أو لون أو لغة أو دين أو عقيدة.. والفرق كبير جدا بين إتاحة" الفرصة" للتنافس، وبين كسر قاعدة التنافس "بحجز" أو "تخصيص" أماكن أو مقاعد لجنس معين أو فصيل معين!!.. هذا "الحجز" أو "التخصيص" هو كسر وإهدار لمبدأ المساواة وليس اعلاءً له أو محافظة عليه.. النص الدستورى يقول بالمادة /٤٠ من الدستور.. "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

وتخصيص" حصة "للمرأة بالمجلس التشريعى أو بالشورى أو بالمجالس المحلية، أو بأى مجلس من المجالس أو النقابات أو الجمعيات أو الأندية، هو "حجز" أماكن بإعطاء "مزية" للمرأة بالنظر

إلى جنسها مما يدخل فى باب التمييز بسبب الجنس ويهدر مبدأ المساواة الدستورى، ومسايرة هذا المنطق تفتح الباب على مصراعيه لنسف مبدأ المساواة الذى تتشح به ذات هذه الدعوة.. منطق "الحجز" لا يبذل - إن بذل - مرة واحدة ليتوقف بعدها وتغلق الأبواب إزاء هذا "التمييز "!!.. مسايرة هذا المنطق تؤدى إلى نتائج بالغة الغرابة تنسف مبدأ المساواة نسفا وتفتح أبواباً لاتنغلق للتمييز على حساب" الجنس" أو "الأصل" أو "اللغة" أو "الدين" أو "العقيدة" وغيرها.. فينادى أهالى النوبة بحجز أو تخصيص أماكن لهم فى عضوية هذه المجالس، وينادى أصحاب العقائد بحجز أماكن لأبناء كل عقيدة تخصص لهم دون غيرهم، ويختلط الحابل بالنابل فى المنافسات الحامية التى سوف تثور بين أبناء الديانات على عدد الأماكن أو المقاعد التى تحجز أو تخصص لأبناء كل ديانة، وهى مطالبة لن تقتصر على أبناء الإسلام وأبناء المسيحية بما يستتبعه هذا النظر من تمزيق النسيج الوطنى المصرى، وإنما تمتد بالضرورة والتبعية لمن بقى من اليهود فى مصر أيا كان تعدادهم ما دمنا قد قلبنا مبدأ عدم التمييز على أساس الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو اللغة، إلى "تمييز" ينهض على ذات ما أراد النص الدستورى تحاشيه.. تخصص حصة إذن لأهالى النوبة، وحصة لأهالى الواحات، وحصة لأبناء الصحراء الغربية، وحصة للأرمن وهم أصل طائفة غير قليلة من المصريين، ومنهم نوبار باشا رئيس الوزراء لثلاث مرات، وحصة لكل من اختلفت لغته لسبب أو لآخر عن اللغة العربية لغة البلاد الرسمية، وحصة للمسلمين، وحصة للأقباط، وحصة لليهود، وحصة للبهائيين، وحصة للشباب، وحصة للعواجيز، وحصة للأميين، وحصة لأبناء القوات المسلحة، وأخرى لأبناء الشرطة، وحصص لأبناء كل مهنة من محامين أو أطباء أو مهندسين أو تجاريين أو صيادلة أو محاسبين وغيرهم، وحصة للتجار وأخرى للزراع وثالثة لأرباب

الصناعة،وحصص لأبناء كل حرفة من الحرف التى تعددت بتعدد النشاط الحرفى فى مصر المحروسة، هذا إلى حصة العمال والفلاحين، فضلا عن حصة المرأة التى يتناغم فى الدعوة إليها النداء الثلاثى فى تبادل الأدوار والتصريحات!!!

هذا التسابق للإلحاح بالمرأة يناقض إغفال الحزب الحاكم للمرأة فى قوائم ترشيحاته التى خلت إلاّ من ست ترشيحات لحواء، ويجىء فى وقت لم تعد فيه للمرأة قضية مساواة فى مصر بعد أن صارت حواء متساوية بالرجل أمام القانون، وبعد أن فتحت لها كافة أبواب الفرص.. تدخل جميع أنواع ومراحل التعليم بغير تمييز، وتَنْتخب فى جميع المجالات وأنواع الانتخابات كما يَنْتخب الرجل. وترشح نفسها كما شاءت لما شاءت فى أى مجلس تشريعى أو محلى أو شعبى أو أى حزب أو نقابة أو جمعية أو نادى.. إلخ - كما يترشح الرجل، وتنال من الحق فى مخاطبة السلطات ما يناله الرجل، وفى المنافسة على الفرص بذات ما يتاح للرجل من منافسة، مثلما نالت فرصتها فى ولاية الوزارة والعمادة وأعلى المناصب وفى التعيين فى كافة الوظائف والأعمال إلاّ ما تأبَّى العمل فيه على طبيعتها التى هى صناعة الخالق جل شأنه - لا تمييز بشرا.. إن أحداً لم يمنع حواء من العمل فى "الفاعل "، أو فى" شيل" الأحجار، أو فى "فحت" الأرض وما شابه ذلك.. فروق الخلقة التى أبدعها الله، هى التى فرضت قانونها على آدم وحواء، وعلى كل إنسان فى ميدان المنافسة الحرة الطليقة من أى تقييد.. هذه الفروق هى التى جعلت حواء تقبل ولا تعترض على إعفائها من الخدمة العسكرية الإلزامية، ولم تطالب بمساواتها بالرجل فيها، ولا ادعت أن الخدمة العامة التى قُررت مؤخرا، تساوى التجنيد الإجبارى الشاق الذى أعفيت منه!.. وهى حينما أرادت أن تقاوم الطبيعة التى خلقها الله وتلعب ملاكمة أو مصارعة أو رفع أثقال أو كرة قدم وغيرها من الرياضات التى تناسب الرجال ولا تناسب حواء

- لم يمنعها أحد، ولكن هذا وذاك من هذه الأعمال أو الرياضات لم ينتشر - رغم إباحته وإتاحته - لأنه ضد طبيعة الخلقة والمكونات الربانية.. المساواة أمام القانون متحققة، الفرصة متاحة بلا تمييز، أما النجاح فى نولها أو الرغبة فيها فشىء آخر لا يعالج بمنطق "التخصيص" أو حجز "الحصص" - وهو منطق يتشح "بالمساواة" لكسر ونسف المساواة وفتح الأبواب على مصاريعها لتمييزٍ لن تنغلق أبوابه مادمنا قد فتحناه!!!

وغنى عن البيان أنه قد سبق حل مجلس الشعب بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أى تخصيص لمقاعد بالمجلس التشريعى أيا كانت مرجعية التمييز الذى يبنى عليه هذا "التخصيص "، موضحة فى حكمها (١٩٩٠/٥/١٩ - الدعوى ٩/٣٧ق دستورية) أن الدستور حين كفل للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وجعلهم سواء فى ممارسة هذين الحقين ولم يجز التمييز بينهما فى أسس مباشرتهما ولا تقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض فى أى شأن يتعلق بهما، إنما أطلق هذين الحقين للمواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - على اختلاف انتماءاتهم أو آرائهم السياسية أو أصلهم أو جنسهم أو دينهم أو عقيدتهم لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعياً لا امتياز فيه لبعض المواطنين على بعض، وأن ذلك مقتضاه أن يكون للمواطنين جميعا ذات الفرص وبقدر متساو فيما بينهم فى تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها النهائية، وأن هذين المبدأين: تكافؤ الفرص، والمساواة يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة وعلى أساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز، وأن حظر التمييز لأى مرجعية كان - يوجب على الدولة أن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين المستوفين للشروط فى مراكز قانونية متماثلة، مما يتعين معه أن تكون ممارستهم لهذا الحق على قدم المساواة وعلى أساس من الفرص المتكافئة فى الفوز

بالعضوية (لا احتجازها أو تخصيصها سلفاً لأحد أو لفئة).. هذا " الفوز" - وليس التخصيص بالحجز أو الاحتجاز! - مرجعه إلى إرادة هيئة الناخبين صاحبة السيادة الشعبية التى هى مصدر السلطات جميعا.

ومن المعروف أن الدولة إزاء الاتجاه الدستورى الذى بدت معالمه وشفت عنه أحكام المحكمة الدستورية العليا، بادرت وقبل الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٦/١٣١ق التى صدرحكمها ١٩٨٧/٥/١٦ - إلى إصدار القانون ١٩٨٦/١٨٨ بتعديل أحكام القانون ١٩٨٣/١١٤ المطعون عليه فى تلك الدعوى، بأن ألغت وحذفت الجدول المرفق للقانون ١٩٨٣/١١٤ والذى كان قد تبنى تخصيص ثلاثين مقعد للمرأة بناء على القانون ١٩٧٩/٢٢ الذى كانت السيدة جيهان السادات قد سعت لإصداره تعديلا لأحكام القانون ١٩٧٢/٣٨ لتقرير هذه "الحصة" للمرأة!

وقد تجلى صدق حذر الحكومة ومبادرتها إلى إلغاء هذه "الكوتة" فيما تضمنه قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية "تخصيص" مقعد أو عدة مقاعد لفئة أو انتماء أو غير ذلك من المرجعيات، لأن هذا "التخصيص" يتضمن إخلالا بحق باقى المواطنين الذين حرموا بهذا "التخصيص" من فرص متكافئة حرمانا قوامه هذا "التمييز" فى المعاملة القانونية وفى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية!

فالدعوة الحالية تتجاهل ما تواترت عليه الأحكام الدستورية، وآراء الفقه الدستورى، من أن "المساواة " المعنية ليست المساواة "الفعلية" يتساوى فيها النشط والقاعد، والمجتهد والكسول، والمقبول لدى الناس وغير المقبول، وإنما هى مساواة قانونية قوامها الفرص المتكافئة فى منافسة مرد الفوز فيها إلى ما يحوزه المرشح من

قدرات ترجحه على غيره لدى هيئة الناخبين بغير مصادرة ولا استباق ولا حجز ولا تخصيص!

كان المبرر قائما فيما سلف للإلحاح والتنبيه إلى حق المرأة فى التمثيل النيابى، فلم تكن حواء تتمتع بحق الترشيح بل بحق الانتخاب، وكان منطقياً ومحموداً الحركة النسائية التى قادتها أم المصريين صفية زغلول من ناحية، وهدى شعراوى من ناحية أخرى، وبدأت المطالبة بحقوق المرأة فى الانتخاب على استحياء رغم ما كتبه قاسم أمين فى ملتقى القرنين التاسع عشر والعشرين، فلم ينتقد الدكتور وحيد رأفت إلاّ حرمان المتعلمات من حق الانتخاب الذى يعطى حتى للأميين من الرجال، وجاوزه الفقيه الدستورى الأستاذ السيد صبرى فطالب بمنح المرأة حق الانتخاب دون شرط إلاّ شروط الاقتراع العام، ولكنه وهو يكتب فى النصف الأول من القرن الماضى - لم يخط خطوة للمطالبة بحقها فى الترشيح وشغل عضوية البرلمان.. كان ذلك زماناً غير زماننا الذى فتحت فيه الأبواب بلا قيود أمام حواء، وأصبح لها حق الانتخاب وحق الترشيح وحق التمثيل النيابى بلا قيد ولا شرط، فلماذا إذن منطق "الحجز" و "التخصيص "؟!!

لا يمارى أحد فى أن المجتمع بعامة لا يزال بعيداً - فى" بوصلة "الانتخاب - عن إعطاء صوته لحواء بعدما اصطبغ لدهور بالصبغة" الذكورية "، ولكن هذا الملمح السلبى لايقتصر فقط على حواء، فتجد الديماجوجية غالبة فى الشارع الانتخابى، وتجد كثيرا من النخبة يرسبون فى الانتخابات فيما ينجح فيه من يفكون الخط بالكاد!!.. ولذلك فإن التطلع إلى إحتياز أصوات هيئة الناخبين لا يقتصر فقط على حواء، وإنما يمتد إلى النخبة والعلماء، وإلى الأقليات، فهل يكفى ذلك لكسر مبدأ المساواة عن طريق منطق "الحجز" و "التخصيص" - ولو مؤقتاً - إلى أن يشتد عود العقل وتنعدل بوصلة الانتخاب؟!

هذا التساؤل ليس نبت اليوم، وهو مطروح من عشرات السنين، وفيه كتب المفكرون وفقهاء القانون الدستورى، وفكروا فى حلول لعبور هذه السلبية ولكن دون أن تهدم مبدأ المساواة!! كان البحث عاما مهموما بتمثيل الأقليات بعامة، وتمثيل بعض الفئات كالمصالح والحرف، ولكن السالفين تفطنوا إلى محاذير ضرب مبدأ المساواة أو الخلط بين المساواة القانونية أو المساواة فى الأهلية Egalite De Fait Aptitades بالنسبة للقانون الذى يحميها، وبين المساواة الفعلية أو من جهة الواقع Egalite De Fait، فأعملوا الفكر والاجتهاد وبحثوا ومايزوا بين الانتخاب بالقائمة والانتخاب الفردى ومحاسن وعيوب كل نظام، وبحثوا فى فكرة تمثيل الأقليات وكيف تكون، وناقشوا وسائل عديدة للإنتخاب تراوح أهمها بين طريقة التصويت المحدود، وطريقة تجميع الأصوات أو حرية توزيعها، وطريقة التمثيل النسبى، وسطروا فى ذلك البحوث التى طالت لتبزغ من بينها طريقة الانتخاب بالقوائم النسبية كأفضل الحلول ـ مع تقوية واثر ء دور الأحزاب ـ لتحقيق أصدق تعبير فى المجالس النيابية عن المجتمع بكافة تضاعيفه وأطيافه دون المساس بمبدأ المساواة!

كان ذلك أمام الحكومة، وأمام الحزب الوطنى، ولكن الحزب وحكومته صرفا النظر عن التعديل التشريعى الذى اتفقت عليه كافة القوى الوطنية والأطياف السياسية بجعل الانتخاب بالقائمة النسبية، ثم أعطى الحزب ظهره فى اختيار مرشحيه لما بَشّر به بالنسبة لحواء، فلم تتضمن قوائمه وعلى طول مصر وعرضها سوى ست سيدات، فناقض فلسفته وبرنامجه، ثم عاد يتنادى بتخصيص "حصة" فى البرلمان للمرأة، وهذا باب خطير يفتح أبواباً أخطر لهدم ونسف مبدأ المساواة!! فهل يلتفت أحد إلى وجوب المبادرة بتعديل تشريعى مدروس يتبنى القوائم النسبية ويحقق مع آمال حواء آمالاً أخرى يجرى بها حديث مكتوم آن لنا أن نسمع نبضه كما نسمع أصوات الصاخبين؟!

العمالة وصناعة النجوم! (*)

أصيب الرأى العام، فى مصر والعالم العربى بعامة، بصدمة هائلة حين تسربت أنباء من كانوا يقبضون فى الكواليس من صدام حسين!! زادت الصدمة غورا - ليس فقط بسبب اتساع المساحة الجغرافية التى غزت فيها أموال صدام هذه الشخصيات وكادت تشمل كل أقطار الوطن العربى، وإنما للحجم الكبير الذى ظنه الناس لكثير من هذه الشخوص التى اعتقدوا أنها تجسد البطولة، ورسموا لها فى خيالهم صورا سامقة شامخة، تعلق بها البسطاء وربما غير البسطاء، وتوهموها الأمل وقاطرة العرب أوطانا وشعوبا فى هذا الزمن الكسيح، ثم إذ بهم يُفجأون بأنهم "عملاء" حتى النخاع، وأن صورة البطولة الزاعقة والنجومية الجاذبة لم تكن إلاّ ستاراً تتحرك من ورائه دمى تجرعت "العمالة" حتى الثمالة، تبذل نفسها وخدماتها لمن يدفع، وتنحدر فيما تبذله إلى القاع، وتتمنطق أمام الناس بأثواب البطولة التى يصرفون بها الأنظار عما يجرى فى التحوت والأسافل!!

شملت القوائم المتسربة زعماءً وأبناء زعماء، ورؤساء ونواب رؤساء أحزاب، وبرلمانيين ونقباء، ورجال أعمال وفنانين وفنانات - لبسوا أثوابا كبيرة وبدوا للناس أشاوس يتقدمون الصفوف لقيادة الهوان العربى نحو الخلاص المنشود!! يزداد استسلام الناس للصورة الكاذبة التى يبثونها إليهم كلما اتسعت نجوميتهم وامتدت طولا وعرضا، وسيطر بهرها على البصائر فلم تعد ترى، وعلى العقول فلم تعد

---

* ٢٠٠٤/١٠/١٠

تفهم، حتى تبعثر الانسان العربى بين ضغوط القوى العظمى، ووطأة الاحتلال العسكرى والاستعمار الاقتصادى، وبين أنظمة جاثمة، ثم نجوم زائفين هم فى الواقع عملاء فى الخفاء لهؤلاء أو أولاء، يصرفون البسطاء عن حقيقة ما يجرى وراء الستار ويشدون أنظار المخدوعين إلى حيث يراد للناس أن ينظروا ابتعاداً بهم عما يجب أن يروه ويتأملوه ويعوا ما فيه!!

لم تخجلهم فضيحة الجعول التى انفجرت بعد أن أميط عنها اللثام، فلم يجدوا غضاضة فى مزيد من التبجح يسددون به بعض الفواتير المدفوعة إليهم مقدما، ويدرأون فى الوقت نفسه - بخطة وأسلوب السداد! - وصمة "العمالة" التى عرتهم أمام شعوبهم!! أخذوا يستغلون بخبث غضب الأمة العربية للهوان العربى الذى جسده غزو واحتلال العراق والقبض المهين على رئيسه، ليخلطوا خلطاً خبيثا بين صدام والعراق، وشتان بينهما!!.. العراق هو حبة القلب لكل عربى. بينما صدام الطاغية الذى جرع العراق وشعب العراق، وأشعل حرب مجنونة أهلكت الحرث والنسل مع إيران الإسلامية - أتبعها - لمدارا: الخيبة والهلاك الذى بثه - بغزو مجنون آخر لقطر عربى شقيق أشعل بآبار بتروله النار والتى ظلت مشتعلة لسنوات!!، وأحدث فلقا فى الجدار العربى لا تزال تداعياته جارية بعوادمها إلى الآن.

نعم حزن الناس واكتأبوا للقبض والأسر المهين ولكن ليس لشخص صدام الذى بغى وتجبر، وإنما إلى ما يرمز إليه الحدث عن السقوط العربى الذى كان صدام نفسه أحد معاوله!.. لا يريد "النجوم" "العملاء" أن تتكشف أبعاد المستور الذى افتضح، فتتتابع ايقاعاتهم فى إلحاح وقح للدفاع عن صدام وتجميل صورته - أو بالأحرى مداراة بشاعة عمالتهم!!.. بينما تتسرب الأنباء عن مبالغ أخرى تدفع من أسرة صدام إلى "النجوم" الذين يتقدمون لاستعارة أدوار البطولة للدفاع عن "الطاغية" المتجنى عليه!! ولا تتحرج - صحيفة

كبرى من أن تفرد لواحد من هؤلاء عمبوداً يلغو ويهرج فيه ويتحدث إلى رئيس التحرير عن البطولة المرتقبة التى سيتولاها لقيادة الدفاع عن صدام - كيف؟! - ليس هذا هو المهم، وإنما أن يجد هذا "التهريج" سبيله إلى جماهير البسطاء آملاً أن يكون الناس فى بلادنا قد نسوا أفاعيل صدام للإساءة إلى مصر والنيل منها تبريكا للزعامة التى كان ينشدها صدام بإزاحة مصر وبدم الشعوب وجثث الضحايا والأبرياء!!

العمالة لعبة تمارسها الأنظمة، وتمارسها الدول - تختلط أحيانا بالجاسوسية والتخابر، وتتخفى أحيانا فى صور براقة مصنوعة تساعد على دفع الرياح إلى الاتجاه المرسوم.. أخطر أنواع العمالة خداعا للناس والشعوب، تلك التى يضطلع بها نجوم خرجوا قصداً من معامل ومصانع النجومية.. فالنجومية والنجوم، ليسا فى كل الأحوال طرحاً تلقائياً، وإنما تداخله أحيانا، بقدر كثير أو قليل، صناعة مقصودة، قد تحسن نواياها، وقد تمضى بها مآرب إلى بعيد بعيد لا يظهر فى الأفق لمعظم الناس وربما للمراقبين والمتابعين من أهل الفكر والنظر!!

وقد لا يبالى الناس بصناعة النجوم، ولا بأس فى ذلك ولا تثريب حين تستهدف النجومية المصنوعة - ترويج الفنون أو اللعبات الرياضية أو جلب الجماهير أو الترويج للشركات السينمائية التى كانت تتبارى لصناعة "نجومية" للممثلين والمخرجين والفنيين الذين تحتكرهم.. ولا بأس ولا تثريب فى عدم الانتباه أو الالتفات إذا كانت صناعة النجم مستقيمة النوايا والمقاصد.. وكثيرا ما تصادف الصناعة فى مثل هذه الحالات "مقومات" حقيقية لا تفعل "الصناعة" إلاّ صقلها وإبرازها وتقديمها وترويجها وإضافة "رتوش الصورة" المطلوبة إليها.. بيد أن الخطر يأتى حين تمارس هذه الصناعة فى لعبة الدول، لاختلاق نجوم محليين تعدهم القوى الغالبة - كالاستعمار أو

الاحتلال أو الاستيطان أو الهيمنة - للقيام بأدوار مرسومة وإحداث تأثيرات مطلوبة قد يبتعد زمان تحقيقها فتزداد الحجب التى تغطى على هذه الصناعة كثافة، فتمضى صناعة النجم إلى مآربها وغايتها، وتخيل على الناس الأدوار المعدة التى يقوم بها النجوم، دون أن يدرك البسطاء القوى الخفية التى تدفع صورة هؤلاء لأعلى، وربما انخدع ذات النجوم المصنوعين باستسلامهم المخدور النابع من ميل الفطرة البشرية إلى العظمة والصدارة والقيمة والصيت والوجاهة - إلى غير ذلك مما يصاحب تشكّل النجومية - الطبيعية أو المصطنعة - من استسلام إنسانى للتيه والزهو، وانصراف بهما - قليل أو كثير - عن تأمل الأشياء وسبر الأغوار والبحث عن الجذور الراقدة فى الأعماق!

لا أريد بهذه الكلمات أن أزيد صدمة الناس، ولا أن أعرى نجوماً صنعتهم "العمالة" والقوى المدبرة المديرة لها، وإنما أريد فقط أن أدعو العقل العربى للتيقظ والانتباه إلى ما يجرى فى الزحام، فلا تخدعه الأصوات الزاعقة فى كل الأحوال، ولا يستهين بالوقار، أو يسحب الإخلاص عن الحكماء الجادين.. فكم تتخفى "العمالة" وراء الصرخات العنترية، وكم بذل حكماء من أرواحهم وعصير حياتهم لأممهم فى إخلاص نادر وجد ووقار، لا يتصدرون الصور، ولا يصطنعون الأمجاد، ولا يعرضون أنفسهم أو أعمالهم على الناس.. إن غاندى قد أقام الهند بغير صراخ، وأقض ببساطة نادرة مضاجع الإمبراطورية البريطانية.. الخطر أن ينخدع الناس عن الجد الوقور، وأن يجروا وراء الصرخات العنترية وتهاويم النجومية المصنوعة والبطولة الزائفة، فتتبهم الحقائق، وتضل البوصلة، ويمضى العرب فى تيه طويل لا يرون فيه بصيصا حقيقيا يمسكون به وسط الظلام الذى تمرح فيه الخفافيش وتصادر الألباب والأفهام!

إرهاب مَنْ ـ هذا الإرهاب؟!! (*)

لا أحد يحب الإرهاب أو ينشده لذاته أو يرضاه، ينطبق ذلك على ممارسى العنف مثلما ينطبق على المراقبين والمشفقين وعلى الناس بعامة!! ممارس العنف ـ ما لم يكن جانحا جنوحا مرضيا! ـ لا يطلب العنف لذاته، وإنما هو رد فعل لظلم ساحق أو انسحاق ظالم، بل إن "رد الفعل" بغيض إلى ذات اللاجئ إليه، فلا هو أحب العنف وطلبه طواعية باختيار مريد ونشده وارتضاه، بل هو مكره عليه مقود برد فعل الظلم والانسحاق إليه، ولا هو بداهة أحب أو نشد أو ارتضى الظلم والطغيان والجبروت الممارس عليه!! هى إذن ردود أفعال أقرب إلى التلقائية!! وهى ليست أفراحا لأصحابها ـ كما قد يظن السطحيون، وإنما هى مكابدات مأساوية تجرعها التعساء حتى الثمالة وحتى صارت لهيبا مشتعلا فى حناياهم ينتهى بهم إلى إفناء أنفسهم ليسمعوا الدنيا وجيعتهم وصراخهم وأنينهم وأنين شعوبهم وأوطانهم!!!

إرهاب من ؟!

فى الوقت الذى يحاول العرب والمسلمون أن ينتزعوا أنفسهم من عام الأحزان، ليستقبلوا عيداً آملين أن يمسح ولو لأيام بعض شجونهم، وفى الوقت الذى تختلط فيه أيام العيد برحيل وتوديع عرفات ومن قبله الشيخ زايد، وتعكف العقول والأقلام على النظر

---

* ٢٠٠٤/١٢/٢

وإعادة النظر لبحث ومراجعة وفحص أسباب الاتهامات الأمريكية العلوية المتوالية بنسبة "الإرهاب" إلى العرب والمسلمين، وتجاوز التهجم على الناس إلى الدين ذاته، وتسعى لتعقيم الدين مثلما سعت وتسعى لتعقيم الشعوب والناس، وفى الوقت الذى يتجرع الكثيرون هذا الهوان ولا يكفون مع تجرعه عن محاولة مراجعة الذات لمعرفة أسباب طفح الإرهاب، وفصله عن الخلط المقصود المروم به إسباغ وصف الإرهاب على كل دفاع مشروع للشعوب عن أوطانها وأراضيها.. هذا الخلط المقصود الذى أدى ويؤدى إلى عوار النظر الآتى من هناك، والعزوف الضرير عن سبر الأغوار والجذور الحقيقية لأعمال العنف: إرهابا آثما كانت أو مقاومة مشروعة، وبالتالى ضياع الطريق الصحيح لتجفيف منابع العنف بتعقيم مسبباته!!

فى الوقت الذى تموج فيه العقول والقلوب والمشاعر بهذا كله، لا يصرفها عنه عيد ولسان حالها يقول أثيرة الشاعر لقديم: "عيد بأية حال عدت يا عيد.. بما مضى أم لأمر فيه تجديد!! ".. تحمل إلينا الصحف والفضائيات كوارث متلاحقة تدمى هنا ولا تمس شغاف قلب أحد هناك: فى ١١/١١ ـ ٢٨ رمضان: معارك شرسة فى الفلوجة، والمقاومة تتحدى الاحتلال!.. اشتباكات ضارية فى وسط الفلوجة، وشمالها!.. إدانة تركية لمهاجمة الفلوجة فى ليلة القدر!.. تحذيرات دولية من كارثة انسانية وشيكة فى الفلوجة!.. الآلاف بالفلوجة يعانون نقص الطعام والماء والدواء!.. الجثث تغطى شوارع الفلوجة والبنتاجون يتوقع معارك صعبة!!..، وفى ١١/١٣ ـ ٣٠ رمضان: القوات الأمريكية تدخل إلى معظم الفلوجة.. معارك شرسة بين القوات الأمريكية المسلحة وبين المقاومة بالقرب من المسجد فى حى الجولان بالفلوجة!!.. القوات الأمريكية تعلن السيطرة على معظم الفلوجة وتقوم بعملية عسكرية فى الرمادى وتستعد لمهاجمة الموصل..، وفى ١١/١٥ ـ ٢ شوال: الأمريكيون يعتذرون للعالم من إعادة بوش إلى السلطة والحرب!! الفلوجة تواجه كارثة انسانية مروعة والقوات

الأمريكية ترفض دخول المساعدات الانسانية!! التيفود يتفشى بالمدينة والجثث المتحللة ملقاه بالشوارع والسكان محاصرون يموتون جوعا وعطشا!! مظاهرات احتجاج تتهم علاوى بالخيانة والبلطجة!.. اشتباكات دامية فى بيجى!! قوات المارينز الأمريكية لا تستثنى الأجانب ولا ترحم النساء والأطفال!! الخسائر حتى اليوم ١٢٠٠ شهيد ضحايا مجازر الفلوجة مقابل مصرع ٤ (!؟) جنود أمريكيين وإصابة١٦(!؟)..، وفى ١١/١٦ ـ ٣ شوال: تجديد المعارك فى الفلوجة وقتال فى الموصل والرمادى وبعقوبة وبهزر.. تساقط القتلى العراقيين!!.. القوات الأمريكية دخلت مبنى مستشفى السلام فى الموصل، وتهاجم بعقوبة بهجمات برية وجوية عنيفة!!..، وفى ١١/١٧ ـ ٤ شوال: جرائم حرب لقوات الإحتلال الأمريكية فى الفلوجة!! اقتحام المساجد وقتل المسلمين وإعدام الجرحى العزّل!!.. محطات التليفزيون الأمريكية تفضح الجرائم ومنظمة العفو تطالب بمحاكمة مرتكبيها!! مواجهات عنيفة فى عدة مدن وحشود أمريكية لاقتحام غرب الموصل!! ـ ١٢٠٠ عسكرى أمريكى يستعدون للسيطرة على غرب الموصل!! معارك عنيفة فى المعاقل السنية!!.. الجيش الأمريكى يحتجز ١٠٥٢ فى الفلوجة ويعتقل نائب رئيس المجلس الوطنى العراقى رغم الحصانة!!.. العفو الدولية تكشف عن انتهاكات خطيرة لقوات الاحتلال الأمريكية فى العراق!!.. العار: جنود الاحتلال الأمريكى يعدمون الجرحى العراقيين داخل مسجد فى الفلوجة!!.. شبكة تليفزيون أمريكية ـ نعم أمريكية! ـ تذيع شريطا للمارينز أثناء اطلاق الرصاص على رءوس المصابين بالمساجد بدلاً من نقلهم للعلاج!!.. المراسل الحربى يصف المشهد المفزع والبنتاجون ينفى علمه والعفو الدولية تطلب التحقيق!! شبكة" س. إس. نيوز "التليفزيونية الأمريكية تذيع صورا لجندى أمريكى من المارينز يصوب سلاحه نحو رأس أحد الجرحى ويطلق عليه النار وفى خلفية الصورة جنود المارينز يرددون:" الآن تأكدنا أنه مات!!.. قصف حى الشهداء بالأسلحة الكيماوية والقاء الجثث فى

نهر الفرات لإخفاء الجريمة!! راديو لندن يؤكد أن الجريمة التى ارتكبها جنود المارينز فى الفلوجة تمثل فضيحة مخزية!!.. بث شريط الفيديو عن الحادث يفجر ضجة فى واشنطن تعيد للأذهان فضيحة سجن "أبو غريب "!! ـ هل تذكرون؟!. هجوم أمريكى واسع النطاق على الموصل بعد اكتمال السيطرة على الفلوجة!. منظمات حقوق الإنسان تتهم أمريكا بارتكاب جرائم حرب فى العراق؟!!.. وفى ١١/١٨ ـ ٥ شوال: حرب الشوارع فى الرمادى بعد الفلوجة!.. المقاتلات الأمريكية تنسف المنازل بالقنابل والصواريخ!! بلغ عدد الشهداء الآن ١٦٠٠ شهيد ضحايا مذبحة الفلوجة!! اعتقال ١٠٠٠ عراقى خلال ١٠ أيام من العمليات الأمريكية الوحشية!!. تساقط القتلى العراقيين فى مواجهات دامية بالرمادى والموصل!! ـ مصور" إن. بى. سى" يؤكد أن الجنود الأمريكين قتلوا ثلاثة جرحى آخرين داخل مسجد الفلوجة!! المنظمات الإنسانية الدولية تصف العملية بجريمة حرب وتدعو للتحقيق فى جميع الممارسات الأمريكية بالمدينة!! إسرائيل تقتل ٣ جنود شرطة مصريين فى رفح وشارون يقدم اعتذاراً ومصر تحتج دبلوماسيا!!، واتصالاً بالمآسى التى لا تنقطع. والجرائم التى ترتكبها إسرائيل كل يوم فى فلسطين فى إطار المسح والتدمير والتجريف والإبادة والتفريغ ـ تحمل الصحافة فى ١١/١٩ ـ ٦ شوال مانشيتات تميط اللثام عن المزيد من جرائم الحرب ومعادة الإنسانية: "جنود الاحتلال الإسرائيلى يقلدون الأمريكان فى العراق!!.. مثلوا بجثث الفلسطينيين والتقطوا صوراً تذكارية معها "!!!..تمضى هذه الوحشية محمية بقانون "السامية" الذى أصدره الرئيس بوش وصار أداة لتعقب كل من يقول "لا" لما تفعله وترتكبه إسرائيل!!!

إرهاب من إذن هذا الإرهاب؟!!

هذا الإرهاب!

إرهاب الدول الذى طفنا ببعضه فقط عبر أيام قليلات، بات إرهابا عاما يمارس ممارسة تكاد تكون يومية، من مدة طويلة!! وهو إرهاب أخطر بكثير وأعم أثراً وأكثر بالتالى وبالاً من إرهاب الأفراد مهما اشتط وجمح!!.. وأكبر المغالطات فى إرهاب الدول أنه يشن وبهذه العراضة بدعوى مقاومة الإرهاب!.. فهل الحروب التى تشنها الولايات المتحدة وأذيالها، والمقترنة بأبشع أنواع جرائم الحرب والعدوان ضد الإنسانية - هى حروب للقضاء على إرهاب!!، أم أنها لإثارته بإرهاب أشد وابشع وأجمح؟!.. وهل قصد هذه الحروب الضارية والأعمال الوحشية الى تجفيف إرهاب لن يجف بل سيزداد بهذا الأسلوب؟! أم أن القصد إلى تركيع دول وإهانة كرامة بل وآدمية شعوب؟!.. وهل هذه "القصود" تؤدى إلى ما تتشح الحروب الحمقاء بأنه غايتها النبيلة وهدفها السامى للقضاء على الإرهاب، أم تؤدى إلى نقيضه وتشعل ناراً عامة سيكتوى الجميع بنارها وبلهيبها فإن لم يكن فبلفحها؟!!

أسوأ ما فى إرهاب الدول، أنه يمضى فى جموحه بلا أى آلية متاحة لإصلاحه أو محاصرته أو تجفيفه!!.. قد تنجح المواعظ ودعوات الإصلاح فى محاصرة أو تعقيم الإرهاب الفردى، وينجح أكثر تجفيف مسبباته بتسريب العدل إلى ساحة غلبت فيها المظالم - إلاّ أن إرهاب الدول يبدو مستعصيا على أى وعظ أو إرشاد أو دعوة أو تنوير.. مرد ذلك أن إرهاب الدول لا ينبع من تصرف إنسان يمكن أن يخاطبه ضميره أو ترده سلطة أسرية أو أبوية أو سلطان العقل والمنطق أو سلطات دولته، أما إرهاب الدول فجموح أنظمة تديره عن قصد لا ينفع فيها وعظ ولا إرشاد، ولا يجدى فى مخاطبتها اعتبارات العدل

والإنسانية، فهى تعرف ذلك كله ولكنها لا تبالى به ولا تأبه له. فهى قد أقامت إرهابها على فلسفة مدروسة ارتأتها واعتقدتها، دون أن تدرك أن أى حسابات تغفل أحاسيس الناس ورد الفعل الإنسانى ومقدار الزخم الذى يفور فيه من جراء غيبة العدل وإرهاب الدول - إنما هى حسابات حولاء لأفعال تزرع مرارات تتحول برد الفعل إلى إرهاب يجد مبرره فى تراكمات الظلم وحصار الإبادة وضياع قيمة الحق والاعتدال أمام غطرسة وجبروت القوة والأقوياء!!

المخيف إذن هو إرهاب الدول، ليس فقط لأنها تملك القوة الكاسحة القادرة على التدمير والإبادة، وليس فقط لأنها تملك الفعل الذى يغطى الكرة الأرضية طولاً وعرضاً، وناتج إرهابها ناتج هائل مساحةً وعمقاً وأثراً، وإنما لأن هذا كله يصب "النار" فى الناس، ويولد الانفجار الإنسانى هنا وهناك، هذا الانفجار الذى لا يمكن أن يفهم فهماً حقيقياً دعوات التعقل والمسالمة والاحتكام إلى الحوار، بينما يرى الأقوياء يطأون الضعفاء بالأقدام، ويبقرون بطون الحبالى، ويعصفون بالأطفال والأبرياء، ويرملون النساء، ويتيمون الأبناء والبنات - وينتهكون الإنسانية انتهاكاً يستحيل معه أن تكون لهم فى نظر الناس أى مصداقية وهم يتشدقون بأن هذا الدمار المبثوث هو لحماية الإنسانية والقضاء على الإرهاب؟!!!!!

الإرهاب الجديد! (*)

لم أستطع رغم ما اصطنعت من هدوء، أن أكتم الدهشة التى غمرتنى وأنا أقرأ فى أهرام الثلاثاء ٢٠٠٦/٢/٢١، خبر الحكم الذى أوقعته إحدى محاكم النمسا بسجن المؤرخ البريطانى دافيد ايرفينج ثلاث سنوات لأنه أنكر الهولوكوست.. صدمة الخبر لم تأت فقط من هذه المفارقة العجيبة فى بلاد تتغنى بمساحة هائلة ـ غير منكورة ـ من الحرية، وإنما لأنها تتزامن مع الانفلات الذى حدث فى إهانة الإسلام ورسول الإسلام عليه السلام، دون أن يتمنطق أحد ليرد عن نبى أحد الدينيين الكبيرين اللذين يسودان العالم غائلة هذا التوحش والتهجم البذىء المخالف لكل الأعراف فى احترام الرسل والأنبياء، بل واعتبار ذلك من باب حرية الرأى والتعبير، دون أن يهتز لهم جفن، أو يستوقفهم هذا التناقض الزاعق الصارخ الذى يهدهد اليهود ولا يستثنى الصهيونية ولا توحشها وجرائمها وترسانتها النووية من هذه الهدهدة.. والأعجب من هذه المساءلة أن يتراجع المؤرخ البريطانى تحت الضغوط التى تعرض لها عما أبداه، مع أن إيرفينج ليس صاحب عبارة شاردة يعتذر أو يتراجع عنها، ولا صاحب هجوم متهجم ضال مفتئت يبرر ـ ولا مبرر ـ معاملته كالمجرمين ومعاقبته بالسجن ثلاث سنين أو سنة أو أسبوعاً!!.. وإنما هو صاحب نظر وبحث علمى رصين، من حق من يشاء أن يختلف معه، ولكن ليس من حق أحد أن يصادر عليه ناهيك بأن يعاقبه عنه!.. إيرفينج لم ينكر الهولوكوست على إطلاقه، ولكنه فى كتابه: نورمبرج،

---

* ٢٠٠٦/٣/٢

المعركة الأخيرة، توقف باحثا فى الأرقام المعطاة لضحايا الهولوكست بعامة، أو معسكر أوشفيتز فى بولندا، وكشف ببحثه أنه اطلع على القوائم الرسمية لأسماء الأسرى الذين ماتوا بالمعسكر، ووجد من بينهم من ماتوا بالمرض أو لأسباب طبيعية غير الحرق بأفران الغاز!.. الخطير فى ملاحقة وعقاب إيرفينج، أنها مصادرة جهولة على حرية البحث العلمى، لا سابقة لها فى أظلم عصور محاكم التفتيش!!!

غريب أمر الحرية الغربية، وغريب أكثر أمر هذا المنطق المصاب بحول عجيب، السائد الآن تحت مظلة الرخ الأمريكى.. الرخ الأمريكى لم يتحرك لحماية السيد المسيح عليه السلام حينما قامت السينما الأمريكية بصناعة وبث فيلم "الغواية الأخيرة للمسيح" The last Temptation of Christ" وهو فيلم يصور السيد المسيح عليه السلام فى مشاهد جنسية مع مريم المجدلية، صورتها الغة السينمائية للفيلم على أنها مشاهد تراءت للسيد المسيح على الصليب.. لم يفزع الرخ الأمريكى، ولم يثر للسيد المسيح عليه السلام، ولم يقاض مؤلف الفيلم أو كاتب السيناريو أو المخرج، ولا قاضى دور السينما التى عرضت الفيلم ولاتزال تعرضه، فى أمريكا وفى أوربا حيث النمسا وغير النمسا، فلم ينزعج أحد، ولم يثر أحد، مثلما لم يحرك أحد ساكناً إزاء هدم المساجد بالعراق، أو إزاء الرسوم الكاركاتورية القبيحة المستهزئة التى صوروا بها رسول القرآن ﷺ..

ماذا حدث أو يمكن أن يحدث، وماذا يمكن أن يصيب الصهيونية المهدهدة، من أن يرى مؤرخ رأياً غير ما يرضى المنتصرين للصهيونية ولكافة جرائرها؟!.. هل تغير العالم وتغير التاريخ وزالت إسرائيل لأن مؤرخا ارتأى أن الصورة المرسومة لهولوكوست الجارى

الابتزاز بها تخالف واقع ما جرى.. هب أن رأيه خطأ، فهل هذا هو الرأى الخطأ الوحيد فى البحوث والدراسات والرؤى السياسية والتاريخية، فإن لم يكن، ولن يكون، فما سبب "الحُمَّى" التى أصابت عقر الديمقراطية الغربية، وماذا أصاب الحرية المتباهى بها حتى تحكم المحكمة النمساوية بسجن العالم المؤرخ ثلاث سنوات؟!.

لقد استحضر هذا المشهد، مشهد محاكمة والحكم على المفكر الفرنسى - الذى أسلم - "روجيه جارودى" عن تهمة معاداة السامية عن كتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" الذى ناقش فيه محاكمات نورمبرج وما انتهت إليه!!، واستحضر هذا المشهد - فيما استحضر - القانون الهمايونى الذى أصدره الرئيس الأمريكى فى أكتوبر ٢٠٠٤ لتتبع وضرب ما أسماه معاداة السامية.. هذا القانون الذى يفرض جناحيه ووصايته وشوكته على العالم أجمع!.. يربط بين معاداة السامية وبين أى موقف مناهض لجرائر وجرائم وسياسة إسرائيل والصهيونية، لم يكف القانون ملاحقات منظمات مكافحة "معاداة السامية" وعلى رأسها منظمة ميمرى" Memri" ومقرها واشنطن، وعصبة ADL .. وإنما أدخل الحكومة الأمريكية بثقلها طرفاً أساسياً فاعلاً فى هذه الملاحقة !.. هذا القانون الذى وقف وراءه "توم لانتوس" اليهودىالأمريكى المعروف بعدائه الجامح للعرب، وتحيزه السافر لإسرائيل وسياساتها، استقبله الصهاينة بالأهازيج والطبول لأنه أقام جداراً لا يصد فقط عن العنصرية الإسرائيلية، وإنما يهدد بالملاحقة والتنكيل كل من يجرؤ على انتقادها، ينهض على ذلك شعبة خاصة جديدة أنشئت لهذا الغرض بالخارجية الأمريكية مهمتها أن تتابع لتفرض الولايات المتحدة الأمريكية وصايتها ورقابتها على دول العالم وتلحق العقاب بمن تشاء!

فى الوقت الذى يلاحقون فيه كل من يجرؤ على الاختلاف مع عنصرية وجرائم إسرائيل، بدعوى معاداة السامية، لا يستوقفهم حملة الكراهية التى شنتها أبواق الصهيونية ضد الفنان الأمريكى المعروف "ميل جيبسون" الذى أنتج وأخرج فيلم "آلام المسيح"، مع أن الفيلم لم يتوسد إلاّ الحقائق التاريخية الثابتة عن الدور الذى لعبه اليهود فى واقعة الصلب بغض النظر عن شخص المصلوب !

هذه الملاحقات لا تترصد فقط - كما رأينا - حرية البحث العلمى، وإنما تترصد حرية الصحافة والرأى والتعبير، وليس ببعيد الحملة الصهيونية التى استهدفت الصحافة واستهدفت فيما استهدفت الصحافة المصرية، واختارت الأهرام لتقيم عليها من خلال احدى الجمعيات اليهودية فى فرنسا - دعوى أمام محكمة باريس بسبب مقال فى أمر صار ملكا للتاريخ!.. تحرم حملات الكراهية والسلاح المشهر بمعاداة السامية أى نقد لإسرائيل أو وصف أعمالها بالعنصرية أو النازية، مع أن من الكتاب اليهود من انتقدها بمثل ذلك، منهم إسحق شاحاك فى كتابة" الأصولية اليهودية" الذى عبر فيه عن استهواله المقولات العنصرية ضد العرب والفلسطينيين التى تشنها جماعات يهودية أمثال أتباع الحاخامين "كوك": الأب والابن، والحاخام "شمر ياهوأريلى".. أمام هذا الإرهاب الجديد، لم يعد من حق أحد أن يكشف ستر الحوادث المفتعلة للإيحاء بوجود معاداة للسامية فى أوربا، بل ومضت الملاحقة تحت الحماية الأمريكية لتطرد أحد الأعضاء من مجلس النواب الألمانى بتهمة معاداة السامية، ولم تقتصر تهمة معادة السامية على الوقائع التاريخية التى لا خيار لأحد فيها، فامتدت الملاحقة من البحث والتاريخ والصحافة، الى مجال الأدب.. وقد رأينا الحملة المنظمة المدبرة التى شنت فى الصحف الألمانية مشفوعة بأوصاف النازية والعنصرية ضد الروائى الألمانى "مارتين فاسلر" على روايته: "موت ناقد".. بل ولم يسلم الفاتيكان

نفسه والبابا شخصيا والكنيسة الكاثولوكية من الاتهام بمعاداة السامية أو بالإسهام فى المحرقة النازية أو غض البصر عن جرائم النازية!

مخاطر هذه الحملة الغشوم، أنها تصادر العقل وتصادر الفكر وتصادر الرأى والتعبير، وتتغيا ليس فقط تكميم الأفواه أو تقييد الأقلام، وإنما تعقيم العقول ذاتها وتجفيف القرائح والحيلولة بين الآدمى بعامة وبين أن يكون كائنا مفكراً!!.. هذا التفكير الذى به تميز الآدمي عن باقى الأحياء!.. والأخطر فى هذه الحملة أنها تأتى - على خلاف ما يقدره أصحابها - بعكس المطلوب بها، لأنها سوف تستدعى من مشاعر السخط والضيق والاعتراض ما سوف يشكل مع الأيام حركة مناهضة سيكابدها من يستحسنون اليوم تعقيم الإنسان ومصادرة عقله وفكره ورأيه!!!.

الإصلاح الأمريكى، والكرامة الوطنية! (*)

من خمسة وثمانين عاماً، وتحديدا فى مايو ١٩١٩ ـ أعلنت الحكومة البريطانية صاحبة الطول والحول فى ذلك الزمان، بأنها متجهة إلى إيفاد لجنة إلى مصر المحروسة برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات آنذاك، للقيام بما أسمته الحكومة الإنجليزية العلية: "تحقيق أسباب الاضطراب التى حدثت أخيرا فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل النظام القانونى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية (!؟) أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعا مطرد التقدم والترقى، وحماية المصالح الأجنبية "!!

هاجت خواطر المصريين ولم تستتم لهذا التدخل من الدولة المحتلة العظمى، وتنادوا بمقاطعة اللجنة المزمع إرسالها للنظر فى إصلاح حال مصر، فلم يجد فارضو الحماية بدّاً من إرجاء إرسال اللجنة لى ديسمبر ١٩١٩، حيث أعلنت الدولة "الحامية" "المهيمنة" تشكيل اللجنة الذى ضم إلى رئيسها اللورد ملنر عددا من الدبلوماسيين والقادة العسكريين والبرلمانيين والصحفيين والقانونيين، فما إن أعلن عن تشكيل اللجنة فى سبتمبر ١٩١٩ حتى اندلعت مظاهرات الاحتجاج فى كافة ربوع مصر، مقرونة بقرار كافة القوى الوطنية والسياسية على مقاطعة اللجنة.. لم ينخدع أحد بالنوايا الطيبة المعلنة، ولا بما تضمنه بلاغ دار الحماية من أن غرض اللجنة فى الوقت نفسه:

---

* ٢٠٠٥/٢/١٢

"تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة (١٩)، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام (١١٩)، وأن مهمة اللجنة تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية(١١٩)٠٠٠٠ "

توالت بيانات القوى الوطنية برفض لجنة ملنر وما تتجمل به، فأصدر الحزب الوطنى بلاغاً بأنه لامفاوضة إلاّ بعد الجلاء، ودمغ حزب الوفد بيان الحكومة البريطانية لتبرير إرسال ومهمة اللجنة بأنه مخالف للحق والعدل، وللعهود الرسمية، ولمبادئ استقلال الشعوب، وأن الشعب المصرى هو الذى بيده وحده مصير بلاده. لا يقبل وصاية أو توجيها من أحد !!!

لم ينسلت من الإجماع الوطنى أحد ليقابل هذا أو ذاك من ممثلى بريطانيا العظمى أو يتحدث معه أو إليه عن أحوال مصر وما تستدعيه أو تستوجبه، فذلك عمل مصرى يقوم به المصريون، وهم أكفاء له، وخرجت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية وكافة المدن والقرى والنجوع المصرية تندد بهذا التدخل فى شئون البلاد مهما كانت دعاواه أو لافتاته أو حيله أو تجملاته، واستقالت وزارة سعيد باشا، واستعاضت سلطات الإحتلال عنها بتأليف وزارة ملاينة برئاسة يوسف وهبه باشا، ولكن أقباط مصر كانوا أول من احتج على رئيس الوزراء القبطى المعين، فاعلنوا فى اجتماع حاشد سخطهم واعتراضهم على قبول يوسف وهبه باشا تأليف هذه الوزارة، وعقد المحامون جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ١٩١٩ وقرروا بالإجماع الإضراب عن العمل لمدة أسبوع يبدأ من اليوم التالى لحضور اللجنة وعلى أن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطة التى يتبعونها بعد انتهائه! ولم تفلح الاعتقالات التى توسعت فيها سلطات الاحتلال

فى قمع الاعتراض الشعبى على التدخل فى شئون مصر أو فرض الوصاية على ما يلزمها أولا يلزمها، مثلما لم يفلح التحذير الذى أصدره اللورد اللنبى لوقف المظاهرات، فلما أن وصلت اللجنة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ - لم يستقبلها بمرفأ بورسعيد إلاّ المحتلون الإنجليز، وتجددت فى البلاد المظاهرات والاحتجاجات، وأضرب الطلبة والمهنيون والحرفيون والعمال فى طول البلاد وعرضها، وعاود المحامون إضرابهم من يوم الجمعة ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وحذا المحامون الشرعيون حذوهم، واجتمعت السيدات المصريات بالكاتدرائية المرقسية وأعلنّ الاحتجاج على قدوم اللجنة ووجوب التزام الجميع بمقاطعتها، واجتمع الموظفون بمسجد الشيخ صالح أبى الحديد وقرروا الاحتجاج والإضراب، ولم تفلح الإنذارات الموجهة إلى الصحف فى وقف نشر أنباء المظاهرات، واضطر الجنود الإنجليز إلى اقتحام الأزهر الشريف فى ١١ ديسمبر ١٩١٩، فاهتزت لهذه الجريمة مصر كلها، وثارت ثائرة شيوخ الأزهر وعلمائه ووقفوا فى طليعة المعترضين على اللجنة المنادين بمقاطعتها، وتوالت الأحداث تبعاً، حتى لم يجد أمراء الأسرة المالكة بداً من الانضمام إلى جموع الشعب، والمطالبة بالاستقلال التام فى رسالة شهيرة أصدرها الأمراء كمال الدين حسين وعمر طوسون ويوسف كمال وآخرون، أتبعوها بمذكرة احتجاج إلى اللورد ملنر، حتى صارت وزارة يوسف وهبه باشا بمعزل تام عن الشعب، وتعرضت الوزارة لعدة اعتداءات على وزرائها، ولم تجد لجنة ملنر بداً من مغادرة البلاد فى مارس ١٩٢٠ وقد باءت بالإخفاق الذريع بعد أن تكاتفت كافة القوى الوطنية على عدم ابتلاع طُعم أن اللجنة أتت من أجل النظر فى إصلاح الأحوال المصرية!!

ألا يتعلم الحاضر من الماضى؟!

قد مضى على ذلك قرابة قرن من الزمان، انتهت خلاله عهود الاحتلال والحماية والوصاية، ولذلك فإننى لست أدرى - ولعلى أدرى وأتعجب ولا أستسيغ! - ماهو المنطق الذى تصدر عنه سياسة حكومة الولايات المتحدة فى هذا الزمن الكسيح، وماهى السلطة التى تعطيها مقاليد رسم سياسات ونظم بلاد العالم، وفرض هذه الرؤية "الأمريكية" على أوطان الدنيا المحكوم كل منها بظروفه الجغرافية والمناخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والسياسية، أو فرض الوصاية "الأمريكية" التى تكاد تكون بديلة للحماية "فى الزمن الغابر" على شعوب الأرض، بينما كل شعب أدرى بظروفه، وقديما قيل: "أهل مكة أدرى بشعابها".. فما هى الرؤية الفذة التى تستطيعها العين الأمريكية ولا تقدر عليها العين السورية أو الإيرانية أو غير ذلك من الأقطار التى تريد سياسة الولايات المتحدة أن تحل محل شعوبها وحكوماتها فى الرؤية لهم وعوضا عنهم، والتقرير لهم وبدلا منهم، ثم فرض الرؤية الأمريكية واللازم عمله طبقاً لرغبتها العليّة وإلاّ فالويل والثبور وعظائم الأمور!!.. ولا تتحرج فى هذا التدخل السافر فى الشئون الداخلية لأقطار الأرض من أن ترسل موفديها رجالاً ونساءً، ومسئولين حاليين وآخرين سابقين، وبرلمانيين وصحفيين، للقاء الناس والاستماع إليهم أو تحريضهم أو المشورة عليهم، منتقية فى هذا التداخل العجيب عناصر تثير العشرات من علامات الاستفهام فى انتمائها أو توجهاتها أو سلوكها أو فى عقلها ذاته!!

فإذا كنت أفهم - ولا أقبل! - لماذا تحاول الولايات المتحدة التدخل فى شئون الدول الأخرى، وتبعث بممثليها إلى أقطار الأرض ليدسوا أنوفهم فيما لا دخل لهم فيه، فإننى لا أفهم، ومن المحال أن أفهم أو أسيغ أو أقبل أو أغفر هذا التهافت على لقاء السيدة أولبرايت وزير

الخارجية الأمريكية السابقة.. فالوزيرة السابقة صاحبة تاريخ عريض فى كراهية ومعاداة العرب والانحياز التام إلى إسرائيل، وصاحبة حاضر موصول بذلك الماضى البغيض!.. إنها ترأس الآن مؤسسة أمريكية معنية بالتدخل فى الشئون الداخلية لمختلف بلدان العالم والعبث بأنظمتها وزعزعة استقرارها واستبدال حكامها بآخرين يجيدون الركوع - بالولاء الكامل - للأسياد الآمرين من هناك!.. المنظمة التى ترأسها أولبرايت تحمل اسم "المعهد الوطنى الديمقراطى للشئون الدولية ".. والشئون الدولية المعنية هى شئون بلدان العالم بدعوى رعاية الديمقراطية، وتحت هذه "الذريعة" قاد المعهد بأدواته وعملائه عملية زعزعة النظام الحاكم (الموالى لروسيا) فى أوكرانيا، وإحلال نظام بديل موال ولاءً كاملاً لأمريكا!!.. وفى الوقت الذى تقود الولايات حملة لحوحة لتتبع وملاحقة حركة رءوس الأموال بدعوى تجفيف الإرهاب أو مقاومة غسيل الأموال، فإنها تغضى - بداهة! - عن المسالك التى يسلكها المعهد المذكور - رئاسة أولبرايت! - فى ضخ الأموال إلى عملاء أمريكا لزعزعة الاستقرار داخل بلادهم طبقا لسيناريو مخطط ومرسوم يدخل فى اعتباره كل ما يلزم لتجنيد العملاء وصياغة برامج لأحزاب أو جمعيات مشبوهة لتمهيد الأرض لما تريده الرغبة العليّة!!

ليس مصادفة فى قراءة دور أولبرايت بعد أن تخففت - بترك منصبها - من القيود الرسمية، هذا التزامن الذى لايفوت البصير بين زياراتها لدول المنطقة وبين الصواريخ التى أطلقها لرئيس بوش الابن فى خطابه الأخير وأنذر فيها سوريا وإيران، وغمز على غيرها!! فإذ كانت سياسة الولايات المتحدة تعرف ما تريد، فماذا يريد الذين هرعوا فى مصر وغير مصر لشرف لقاء السيدة أولبرايت؟!!.. وما عذر - أو تفسير - الحديث المتشكى إليها عن أحوالنا الداخلية، ولماذ يتجه التشكى والنقد والتماس الحلول لدى السيدة أولبرايت ومن

أرسلوها، بينما الساحة فى بلادنا مليئة الآن بصحف معارضة لم تترك مسألة أيا كانت حساسيتها دون أن تخوض فيها وتتناولها بكل ما تحب !

قد تعجبت ولا زلت أتعجب من سياسة ضريرة تحرض عناصر مشبوهة على ما تزعم أنه إصلاح.. وليس أحد يختلف على الإصلاح أو يناهضه أو يشيح عنه أو يصادر عليه، وليس من بأس بل هو واجب أن ينهض له فى كل بلد العناصر العاقلة المخلصة القادرة على المساهمة بجد وأمانة وصدق فى تيار الإصلاح فى هذا البلد أو ذاك.. بيد أن هذا اختيار داخلى أولاً، ولأهله ثانيا، وللقادرين عليه غير المشبوهين فى انتمائهم أو توجههم ثالثا.. ولذلك فلست أفهم، ومن المحال أن أفهم، التورط فى تحريض شخص مشبوه فى إنتمائه الوطنى، أو مشكوك فى إتزانه أو إتزانها ـ على المزاحمة (المحرض عليها) على قمة قيادة بلده، أو التماس الرأى والنظر لدى الأحداث أو التافهين أو الذين تورموا فجأة تورماً عجيبا يدق بقوة ناقوس خطر "العمالة" وصناعة النجوم.. وهما صناعة قديمة تنهض عليها قوى متغولة تصطنع نجومية لعملاء غارقين فى العمالة حتى النخاع ثم تدفع بهم إلى الصفوف الأولى لينهضوا بالأدوار المرسومة أو التى ترسم لهم ـ فإذا كان للقوة الكاسحة من النفوذ والقوة والهيمنة ما يتيح لها أن ترى لغيرها وتشير لغيرها وتقرر لغيرها ـ أليس ذلك يستوجب ـ إن جاز ذلك كله جدلا!! ـ أن تحسن الرؤية وأن تحسن الفهم وأن تفهم أن التدخل فى شئون مجتمعات غريبة، ناهيك بالفرض والقسر والإرغام، يمكن أن يؤدى إلى اضطرابات فادحة تزيد هموم العالم وكوارثه هموماً وكوارث واضطرابات جديدة لأن ماسك العصا لا يحسن القيام بدور المايسترو ـ ناهيك بأن يفهمه ويدرك حدوده ولوازمه !

هذه خواطر طافت وتطوف بصفحة وجدانى وأنا أراقب وبالصدر ضيق وبالفم ماء كثيرا من المآسى التى تزج بها سياسة أجنبية

ضريرة إلى "دخائل" شعوب وأوطان بغير حكمة ولا بصيرة ولا شرعية، وطاف بخاطرى مع هذا كله إجماع الأمة المصرية الذى كان - على رفض ومقاطعة لجنة ملنر دون أن تخيل عليها دعاوى الإصلاح المروم التجمل بها، وهو إصلاح نرجوه ونتمناه ونصمم عليه ونسعى إليه، مثلما طاف بى وأضنانى كبار صغار، وصغار صغار، يتهافتون إلى لقاء موفدى حاكمة العصر للحديث إليهم فى أخص شئون بلادهم طلباً للرضاء العالى والتباريك الأمريكية!!.. إننا أدرى بشئوننا كأهل مكة الأدرى بشعابها، نملك البصر والعقل والحكمة للنظر فى حاضرنا، ونملك إلى جوارهم العزم والإرادة لاستشراف مستقبلنا والانتقال الواجب إليه - بيدنا لا بيد أو وصاية غيرنا!

أبشع من القتل!!! (*)

أبشع من القتل دلالة، أن يحسب على الإسلام لدى فاعليه أو محلليه أو الرافضين له الناقمين عليه!.. يستطيع الآدمى - أى آدمى - أن يؤمن بالإسلام أو يرفضه ويأباه ويؤمن بغيره، ويستطيع الكاره له أن ينقده ويسرف فى نقده، وأن يرى فى غيره ما يرضيه!.. ولكنه لن يستطيع أبداً أن يرد قتل الروح التى قدسها الله - إلى الإسلام!..

تقديس الروح - أى روح - من الأصول الإسلامية التى رسخها الإسلام وحباها برعايته، لم يستثن منها عالم الحيوان.. قد أُحلت الأنعام وذبائحها المباحة فى جميع الشرائع السماوية والوضعية، بيد أن الإسلام لم يجز - بل وحرم - قتلها عبثاً!.. فى حديث رسول القرآن أن من قتل عصفوراً عبثاً أُتى به يوم القيامة يعج فى دمائه!.. هذا النظر فرع فى الإسلام على نظرية عامة شاملة تحيط "الروح" بسياج عالٍ من الاحترام والحماية والرعاية.. قرار القتل هو قرار بإزهاق وإخماد روح.. هذا القرار كان ولا يزال وسيبقى أخطر القرارات فى الدراما الإنسانية التعسة الحمقاء.. حين يقرر آدمى أن يزهق روحا، فإنه ينسلخ من دينه ومن إنسانيته إن لم يكن لهذا الإزهاق حجة من الواقع والشرع والقانون.. الروح هبة وصناعة ربانية، لم يوجدها علم ولا حضارة ولا صنعها - ولايمكن أن يصنعها - مخلوق!.. إزهاقها بغير حق تمرد على الله الذى خلق الإنسان وكرمه وفضله على باقى الخلائق والكائنات (الإسراء ٧٠).. وجعل قتله قتلا للناس جميعاً (المائدة

---

* ٢٠٠٥/٧/١٢

/ ٣٢).. جزاؤه فى الدنيا قصاص هو فى واقعه لحماية الحياة (البقرة ١٧٩)، وجزاؤه فى الآخرة عذاب عظيم (النساء ٩٣)، فى حديث رسول القرآن: "لزوال الدنيا أهون على الله من قتل نفس بغير حق "!.. لم يجز الإسلام القتل ثأرا مهما كانت وجيعة القاتل فيما أصابه، ولم يبح القصاص إلاّ من الجانى الذى فعل لا من سواه مهما كانت قرابته له أو صلته به، فشخصية المسئولية من المبادئ القرآنية الأصولية، فيها يقول القرآن المجيد: " وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا " (الإسراء ١٣)، وفيه: " أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ❖ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى "(النجم ٣٨ - ٣٩، الأنعام ١٦٤، فاطر ١٨) لا يغفر الإسلام قتلا لروح بغير حق، حتى لو كانت روح القاتل نفسه.. فذنب الانتحار عظيم، إن استحال القصاص عليه بموت الجانى، فإن عقاب السماء لاينقضى!.. فى حديث رسول القرآن أن من قتل نفسه جىء به يوم القيامة وأداة انتحاره بيده يتوجأ بها أو يتحساها فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً !!.. الآدمى مطالب باحترام الروح فى نفسه وفى الآخرين حتى من يبدو ظاهراً أنه سبب لمجيئهم إلى الحياة: " إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا "(الإسراء ٣١، الأنعام ١٥١، التكوير ٨ - ٩، النحل ٥٨ - ٥٩).. حتى الأسير الذى قاتل فأسر، لم يبح الإسلام ما أباحته شرائع أخرى من قتل أو استرقاق، وإنما حض على حسن رعايته فقال القرآن المجيد فى وصف المؤمنين: " وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا "(الإنسان ٨ ، وجعل المنّ بالإطلاق من الأسر سابقاً على الفداء بعوض من نفس أو مال، وحض القرآن الحكيم على ذلك فقال:" فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا " (محمد ٤).

ما هى حجة أو ذريعة أو فلسفة أو غاية خاطفى السفير المصرى إيهاب الشريف من قتله، إن أحداً لايمكن أن يأخذ عليه شخصيا وزراً قارفه يستوجب أو يبيح أو حتى يبرر خطفه - ناهيك بقتله!.. هل

كان السفير المصرى الذى ذهب للعراق من أيام، فاعلاً أو سببا أو محبذاً للدمار الذى أنزله البغاة بشعب وبنية العراق؟!.. هل أمسك إيهاب الشريف بسلاح وقتل به عراقياً أو هدم صومعة أو أزال أثرا؟!.. هل إيهاب الشريف مسئول عن تفشى المظالم فى عالم تعس يتولاه الكبار والأقوياء ويعصفون فيه بالضعفاء؟!.. هل قتل الشهيد إيهاب الشريف وفجع أسرته سوف يثأر من الذين هاجموا واحتلوا العراق ودمروه؟!.. هل قتله سوف يحل قضية أو يفك معضلة أو يرد ما ضاع ويضيع من العراق الجريح؟!

لا أحد يعترض على حق العراقى فى ان ينهض للدفاع عن ترابه وكرامة وطنه، ولا أحد يناهض المقاومة المشروعة لاحتلال أرضه ومياهه وسمائه!!.. هذا الحق الذى لا يعارضه أحد لابد أن تكون له غاية، وأن ينشد هدفاً، وأن يلتزم بمبادئ وبمصلحة تخفق المقاومة - أى مقاومة - إخفاقا ذريعاً إذا ضلت غايتها وهدفها.. فلا يمكن لأى عمل أن يجرى بعيداً عن مبدأ، أو عبثا بغير مصلحة، ناهيك بأن يكون جالبا للخيبة والخسران والمضرة!!

أخيب ما فى القتل العشوائى العبثى، ليس فقط أنه يزهق أرواح أبرياء لا ذنب ولا جريرة لهم، ويرمل زوجات ويثكل أمهات ويتيم أطفالاً - وإنما أيضاً لأنه يجرى بغير حجة، لا على البغاة الذين يمرحون حيث هم، ولا على مصر التى بعثت السفير الشهيد ممدود اليد بالسلام لا بالحرب.. لايشفع للقتل أو القتلة، أن يروا أو يعتقدوا أن الحكومة المصرية لم تكن موفقة فى قرارها أو فى اختيارها أو ملاءماتها.. فيبقى فى جميع الأحوال أن السفير إيهاب الشريف لا يملك قراراً ولا يملك اختيارا ولا يستطيع رفضا.. ويبقى إلى جواره، وهو الأهم، أن العبرة بالأداء وبالغايات، وهو ما يبرأ الشهيد من أى مأخذ فيه أو عليه.. الجناية على الشهيد جناية عليه وعلى أسرته وعلى الإنسانية وعلى الإسلام الذى يشوهون وجهه وعلى القضايا العربية

والإسلامية بعامة، ينزع منا ومنها حجتها القوية إزاء تغول البغى والعدوان على أقدار وحقوق الشعوب والأوطان!!.. لذلك فليس هذا هو فقط أخيب وأمض ما فى هذا القتل العشوائى الضرير، وإنما لأنه أيضا يفقد المجنى عليه قضيته، ويعطى للجانى ذريعة أمام نفسه وأمام العالم للمضى فى تجنيه عليه وعلى شعوب الأرض. نعم الغزو الأحمق والاحتلال البغيض للعراق مسئولان عن أرواح الأبرياء التى أزهقت، وهما يتحملان وزر ماكان وماهو كائن وما سوف يكون!.. يد الجناة الذين غزوا واحتلوا ليست بريئة من دم الشهيد إيهاب الشريف وغيره ممن تهدر دماؤهم من الأبرياء كل يوم، ولا من دم رعاياهم - رعايا الجناة! - الذين ماتوا ويموتون كل يوم فى هذه الدراما المجنونة الحمقاء!.. مثلما هى ليست بريئة من الخراب الذى أحدثته وتحدثه، ومن ردود الأفعال العاقلة والحمقاء أيضا التى يدفعها الإحساس الهائل بالظلم، مع العجز عن مواجهة قوى البغاة، إلى هذه الاندفاعات العشوائية الضريرة التى تسفك دماءً بريئة!!

الفارق أنهم يملكون القوة، ويملكون آلة حرب جهنمية، ويملكون الإعلام، ويكادون يملكون عقول الناس، ويستغنون بما فى أيديهم عن "المشروعية" وعن "العدالة".. فالشرعية هى ما يفعلون، والعدالة هى مايرون؟!.. ولا بأس ولا ضير عليهم لو اعترضت الدنيا وهامت وطاشت ردود الفعل فأعمل المجنى عليهم القتل فى أنفسهم. ماذا يضير المحتل أن يقتل العراقى عراقيا، وماذا يضيره أن يقتل العراقى مصريا أو سوريا أو أردنيا أو كويتيا أو إيرانيا؟!.. ماذا فى هذا يضنى أو يضير الغازى الغاصب المحتل؟!.. إن هذا إنما يمكن له فى الأرض، ويمكن له فى الاحتلال والهيمنة، ويخلصه ممن يرى بصلفه وغطرسته أنه جنس أدنى يدين بدين لا يقره، ويعطيه المادة التى يزيّف بها جبروته على الدنيا، قائلاً لمن لايزال بداخله شك فى مشروعية وعدالة ماكان ويكون: هؤلاء هم "الهمج" الذين لهم

تغضبون، يقتلون قتلاً عشوائيا بلا مبدأ ولا غاية ولا هدف، لأنهم شربوا - فيما سوف يزعمه البغاة! - من نبع دين يحض على القتل والعنف وسفك الدماء!!

لن يتوقف الباغى عن بغيه لو قُتل من العرب والعراقيين مليون "إيهاب الشريف "، ولن تهتز لأحد من البغاة شعرة طالما كان القتل والإبادة فى غيرهم.. يباشرها المجنى عليهم ضد أنفسهم، حاصدين أرواحهم بأيديهم وطاعنين أنفسهم بسلاحهم !!

هل يوجد جنون أطبق من هذا الجنون، او غشم مثل هذا الغشم الضرير؟!.. أما يكفى الإنسان العربى ما يلقاه من ذابحيه، فينكفىء على نفسه، يعمل التقتيل الغشوم فى بنيه، ويحصد أرواح شعبه، وينشر البؤس والدمار فى نفوس تعيسة تكالبت عليها قوى البغى والعدوان، فلم تجد نصرا فى أبنائها الذين انقضوا هم الآخرون عليها فى غباوة وغفلة وضراوة أوجع من ضراوة البغاة، لأنها منا علينا، لا تثخن الأجساد ولا تهدر الدماء فقط، وإنما تهزم الأرواح والنفوس وتحمل نذير شؤم بأننا أمام ليل طويل غامر لايبدو فى ظلامه الداهم بصيص نور فى خلاص قريب أو حتى بعيد مما نحن فيه!!!

السودان، والتفات أوجب! (*)

لست بهذا العنوان أتجاهل الجهود المكثفة التى تبذلها الدولة المصرية تجاه السودان الشقيق، ولا دور وزاراتها من خارجية وري وغيرها، لا ولست أنكر الأخوة العميقة والمودة العريضة التى بين أبناء وادى النيل، ولا الوشائج التى تربطهم على مدار الزمن. ولا الحاضر السخى القائم رغم المؤامرات والدسائس، ورغم " العكارات "التى تحدث من وقت لآخر بأفاعيل أو أغراض أو أخطاء السياسة، بما فيها أخطاء النوايا الحسنة.. السودان فى عين مصر. مثلما هو فى عيون المصريين. التحام مصر والسودان التحام شعب وأرض وتاريخ ومصير ونيل وواقع ترجم عن نفسه عبر مئات السنين، وجعل من تعانق البلدين والشعبين تعانقاً خاصاً. هذه الحقيقة فرضت وتفرض نظراً أعرض وأعمق وأوسع فهما وصدرا لسحابة ميدان الدكتور فؤاد محيى الدين المعروف باسم ميدان جامع محمود بمنطقة المهندسين!.. بدت هذه السحابة، مع التسليم بطول الصبر وحسن المقاصد والنوايا، كالقنبلة الذرية التى نسفت عماراً ضخما ونسفت معه آثار فضيلة الصبر الطويل السياسى والإدارى الذى مدت الحكومة المصرية حباله فى التعامل مع المشكلة من وقت تحوصل مسبباتها حتى تفجرت فى المعالجة تفجراً لم يقصده ولم يرده أحد، ثم بدأت تقذف بتداعياتها غيوماً تهدد - مهما كانت وقتية - المناخ السائد من قرون بين شعب الوادى بمصره وسودانه، وتفجر حساسية فى الجنوب السودانى دعت السلطات السودانية إلى ترحيل المصريين

---

* ٢٠٠٦/٢/١٢

مخافة تصاعد احتقان غير مستبعد تداعيه من آثار سحابة معالجة الاعتصام وما صاحب فضه لنقل المعتصمين إلى مكان آخر، من خسائر عزيزة على الجميع لم يردها أحد، ولا يقبلها أحد، وأضنت وتضنى مصر وشعبها، مثلما تضنى السودان الشقيق وشعبه !!

على أن محاولة إبعاد شبهة الخطأ عن الإدارة المصرية فى معالجة أزمة الاعتصام وفضه الواجب، جَرَّت بغير قصد إلى عدم الالتفات - أو بالقدر الكافى - إلى واجب أوجب من الدفاع وإبداء الأسف، وهو واجب الاعتذار للسودان صراحة وبلا لبس وبغير مواربة عما حدث من خسائر فى أرواح عزيزة لا يغفر حسن النوايا فداحة المصاب فيها ولا يزيح الحزن الغامر العميق على الراحلين!.. هذا الاعتذار الواجب لا يضير مصر ولا الإدارة المصرية، بل يضيف إليها، ولا ينحل هذا الاعتذار الواجب إلى" إدانة "تخل بمنطق أو موجبات الدفاع عن الموقف المصرى.. فمع الإيجابيات العديدة الصادقة التى تساند الموقف المصرى وتورى بأن مصر بذلت من سعة الفهم وطول الصبر والأناة فوق ما يطلب إليها، إلاّ أن هذا شىء يختلف كل الاختلاف عن التوفيق أو عدم التوفيق فى فض الاعتصام ونقله إلى مكان أرحب ظروفا وأوسع مناسبة من الميدان الذى يُطل عليه المسجد الكبير، والسفارات، والبيوت التى أخذ سكانها يعاينون ما يجرى من قضاء الحوائج بأنواعها مما لا يليق أن يكون تحت النظر والحواس!!.

فلم يكن عدم التوفيق - إن كان - فى أسلوب الفض وارداً فى التخطيط أو فى النوايا والمقاصد.. فى كل الدنيا قد يأتى تنفيذ القرارات على ما قدر لها، وقد يصيبه الجنوح أو عدم التوفيق!!.. هام هنا وبغض النظر عن الخطأ والصواب - إبداء الفارق بين "القرار"، وهو رؤية وتقدير - وبين "التنفيذ" وهو فاعليات وتداعيات قد يصاحبها ما يخرج بالحادث عن حسابات التخطيط للقرار وتقدير حساباته!..

هذه الجزئية لا تزال تحتاج إلى إيضاح صريح يبدى بغير مواربة ولا تحسب لموجبات الدفاع عن القرار أو عن الأفراد المنفذين، أن مصر حكومة وشعباً تأسف وتعتذر عن خسارة أرواح عزيزة غالية لا ترتضيها مصر، وأنها تأسف ويأسف كل الشعب المصرى لضياعها، حتى وإن قام للتنفيذ عذر أو أعذار من ظروف الحال وتداعياته، وانفعالات أو ردود أفعال المعتصمين، فضلاً عن حسن النوايا والمقاصد التى لا شك ولا ينبغى أن يشك فيها أحد.. هام جداً أن يبدى للإخوة السودانيين أن مصر وشعبها آسفون حزانى أشد الأسف والحزن على هذه الأرواح العزيزة، وأن شيئاً لا يحول ولم يحل بين مصر وبين التحقيق الجدى الجارى لتقدير ما حدث وللمساءلة عما عساه يكون قد تداعى أثناء تنفيذ فض الاعتصام من خطأ لم يقصده ولم يرده أحد. أن يتضمن "الاعتذار" - وهو واجب فى كل الأحوال - آن لا شىء يحيد بهذا التحقيق عن رصد الواقع والحقيقة واتخاذ اللازم بشأنها على سنن الحق والعدل والإنصاف !

يخطىء من يظن أننى أستحضر بهذه الكلمات صفحة طويت، فهذا اعتقاد ضرير، لأن قلوباً لأحياء، هناك فى السودان، لاتزال وستبقى آسيةً حزينةً لمدىً لايعرفه إلاّ الله تعالى على الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء الذين ذهبوا ولن يعودوا.!.. هذه المشاعر المكلومة لا تنحسر ولا تهدأ بين يوم وليلة، وتحركها وتستثيرها عوامل إنسانية وطبيعية لاحصر لها، والعلاقة بين المصريين والسودانيين أغلى من أن نغفل أى سحابة تعكرها أو تترك لدى الإخوة فى السودان أى انطباع مغلوط بأن مصر ضاقت بأبناء للسودان،أو غلظت فى معاملتهم، أو استهانت بهم أو بأرواحهم.. مهم آن يعرف السودانيون قبل المصريين أحوال هذا الاعتصام وكيف كان فى هذا المكان، وكيف وصل إلى حدود متفجرة على مشهد المحيط الواسع بالمكان، الذى يرى ويعاين ما انفلت على مدار شهور لايمكن فيها كتم قضاء حاجات

متنوعة تخدش الحياء على مرأى الناس وفيما بين المعتصمين أنفسهم، وأنه إن كان فض الاعتصام ونقله إلى مكان أرحب أمراً واجباً بعد هذا الصبر الطويل الذى لم يعد يحتمل المزيد، فإن مصر حكومةً وشعباً لا تقبل أى تجاوز فى تنفيذه، وأنها شرعت فى تحقيق دقيق لتقدير ما حدث ووزنه ومساءلة من عساه يكون مسئولاً فيه!

لست بهذا أستبق الأحداث، أو أوجه لوماً لأحد، ولا أُخَطِّئ أحداً، فقد يكون الكل بريئا من أى مسئولية، عن العمد أو الاهمال أوسوء التقدير، ولكن مهم أن يرى الناس والإخوة فىالسودان - تحقيقا قد أنجز وانتهى إلى نتيجة مدعومة بأسباب وحيثيات، هذه واحدة، والثانية لا علاقة لها بنتيجة التحقيق، فافتراض براءة الكل من أى خطأ لا ينفى الواجب الأدبى لمصر تجاه الإخوة السودانيين الذين عشنا أعمارنا ننظر إليهم وينظرون إلينا على أننا معا نسيج شعب واحد.. هذا الواقع يفرض أن تعامل الحكومة المصرية ضحايا الحادث، الأحياء والراحلين، بذات المعاملة التى تبذلها للمصريين فى الحوادث والنكبات، من تعويض وجبر للضرر ينطلق من واجب مصر فى كفالة بنيها وكفكفة ما ينزل بهم من مآس أو نكبات أو كوارث أو حادثات أو أضرار!.

هذه مصر، التزامها قبل السودان والإخوة السودانيين على قدرها وقدرهم، والتفاتها إليهم هو التفات واجب إلى حبة القلب، وشريك التاريخ والواقع والمصير!

الإرهاب: وأهوال العقائد الضريرة! (*)

العقيدة فى الأصل هى الحكم على الأشياء بعامة، حكماً جازماً لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، والاعتقاد لغة مشتق من مادة "عقد" وينصرف بإجمال إلى معانى التوكيد والتوثيق والإبرام، والأصل فيه ينصرف فى المفهوم الاصطلاحى إلى الاعتقاد الصحيح فعلاً ومحتوىً وموضوعاً ـ المصحوب بالثبات والتيقن والجزم، فى ثقة خالصة من شوائب الزعزعة أو الظن أو التردد أو الميل، وهذا الاعتقاد الصحيح هو الذى قامت عليه الأديان السماوية، وشكل عقيدة كل منها. على أن الاعتقاد بعامة يمكن أن يعبر عن اعتناق واثق مؤكد لفكرة أو مذهب، سياسياً كان أو اقتصادياً أو اجتماعيا.. والعقائد الصحيحة قاسم مشترك فى كل إنجاز حققه البشر أفراداً أو جماعات، لأنه جامع بين سلامة وسداد وصحة الفكرة المعتنقة، وبين قوة ومتانة "العقيدة" وثقة أصحابها فيها واطمئنانهم وخلودهم إليها، وذوبانهم فيها وامتزاجهم بها على نحو يحيلهم إلى قوة هائلة متبصرة، تمضى بعزم وتصميم وبصيرة إلى غايتها مهما لاقت فيها من صعاب ومشاق وأهوال!

على أن الاعتقاد لفظاً أو لغةً، وهو فى الأصل حكم على الأشياء حكماً جازماً ـ يمكن أن يكون ضريراً يركب على فكرة مغلوطة، لايرى ما فيها من غلط أو حول أو انحراف أو خطأ و جموح، فيعتنقها اعتناقاً أعمى يبلغ بها ـ ولغةً أقصد ـ حد العقيد،

(*) ٢٠٠٦/٥/٤.

أى قوة ومتانة اعتناق الفكرة والتمسك بها، والجمود عليها، والانقياد الأعمى لها، والانجراف فيها، والاستسلام لها حتى تتحول إلى عقيدة ضريرة تتفشى من الفرد إلى محيطه القريب المستسلم للفكرة استسلاماً عاجزاً عن رؤية ما فيها من شر وشطط وجموح، فيشكل هذا المزيج المريض قوة ضريرة تصاحب انتشارها وحركتها مخاطر وأهوال تأكل الأخضر واليابس، ولا يسلم من شرها ذات معتنقى هذه العقائد الضريرة الذين تأكلهم نيرانها وهم يحسبون أنفسهم أبطال الفكرة التى يسترخصون أرواحهم - وأرواح غيرهم! - من أجلها!!!

قدرة العقائد الضريرة على الهدم والتدمير والإهلاك، قدرة مخيفة، حملت ولا تزال تحمل للبشرية ركامات من الشر والإيذاء، وتتسبب فى أهوال فظيعة لعل أقربها إلى الأذهان - اتساعاً وهلاكاً - ما جرته النازية والفاشية على البشرية من مآس حصدت أرواح الملايين بالحرب العالمية الثانية، وأحالت دولاً بكاملها إلى أكوام من الدمار والأنقاض والخراب!!! الفكرة الضريرة التى نهضت عليها كل من النازية والفاشية، القائمة على التفوق الجنسى فى النازية، والنعرة القومية وبقاء الأصلح فى الفاشية، تحولت لدى الأتباع إلى "عقيدة" حتى أطلق النازيون على كتاب "كفاحى" لهتلر، أنه "إنجيل" النازية، واتخذ موسولينى رمزاً لعقيدته الفاشية: "عصا السلطان" فى العهد الرومانى القديم، واستطاعت العقيدتان - عن اللغة أتحدث! - أن تضللا ملايين الأتباع، وأن تحشدا وراء هذه الأفكار الضريرة جموعاً هائلة إتخذت منها "عقيدة" وامتزجت فيها واستماتت فى تبنيها والإخلاص الغريب لها، والاندفاع الجامح الأعمى وراءها حتى دفعا بالعالم إلى هاوية سحيقة اكتوى فيها بويلات الحرب العالمية الثانية التى أكلت معها النازيين والفاشيين أنفسهم، وانتهى فصلها الأخير بانتحار هتلر مع إيفا براون فى برلين فى ٣٠ ابريل ١٩٤٥، بينما

أخفقت محاولة بينيتو موسولينى الفرار إلى سويسرا، وأهين إهانات بالغة قبل أن يعدم رمياً بالرصاص هو وعشيقته كلارا بيتاتشى، حيث علقت جثتاهما بميدان عام فى ميلان!!

حضرتنى هذه المشاهد المفزعة، وأنا أتأمل أشلاء الانتحاريين فى تفجيرات الإرهاب الأخيرة فى سيناء.. الرأس المفصول عن الجسد الذى تحول إلى كومة من الأشلاء الممزقة!.. تساءلت وأنا أناظر الصور: أى فكرة حولاء سيطرت على هؤلاء حتى صارت لديهم عقيدة ضريرة لا تعرف ماذا تريد، ولا إلى أى شىء تسعى، وما سر لحظة "الجنون" التى غاب فيها العقل، وهانت الحياة فى نظر صاحبها، فاندفع به اندفاعاً أحمق يقتل نفسه ويدمى أسرته ويقتل معه مجموعة مجهولة له من الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، ومن الرجال الذين تغربوا يصنعون الحياة ويكابدون السعى للقمة العيش لإقامة أودهم وأود أسرهم وإعالة زوجاتهم اللائى ترملن، وأطفالهم الذين تيتموا؟!!.. ماذا هيمن على هذا الجنون الأحمق حتى غاب الوعى تماماً فى لحظة الإقدام المجنون على هذا الانتحار العبثى الذى لا يحقق شيئا ولا ينجز شيئا إلا الدمار والإهلاك للذات وللغير وعلى غير ما ذنب لأحد ولا حجة على أحد، ودون ما غاية مرئية أو غير مرئية لهذا الجنون الضرير!!

ما هى العقيدة الفاسدة الضريرة التى تسللت إلى هؤلاء وكونت فيهم كل هذا الحمق والجنون؟!. الفداء الذى عرفناه، له هدف وغاية، ولا يدخل فيه الإهلاك وهلاك النفس بلا عائد ولا غاية!! فما هو العائد الذى توهمته هذه العقيدة الضريرة؟!.. هل هو تدمير وإفقار مصر: البلد والوطن، وإصابتها بالكساح بضرب مصالحها القومية؟! لا أظن أن هذا عائد يقدم عليه مصرى عاقل أياً كانت معتقداته أو تراكمات غضبه؟! هل المقصود قتل هؤلاء البسطاء وثكل أمهاتهم وترميل زوجاتهم ويتم أطفالهم ولا جريرة مأخوذة على أحد منهم؟!. وهل يحقق قتلهم هذا العبثى غاية مأمولة يمكن أن تفسر - ولا أقول

تبرر - هذا الحمق والجنون؟!.. هل هذا العبث الضرير قلب الدنيا أو غير أنظمة أو حكومات، أو بدل أوضاعاً أو أحوالاً، أو له أى حصاد إلاّ الهلاك والإهلاك الذى كان ذات الانتحارى مادة له تركت وراءها فى أسرته تلالا من الأحزان على ابن لها بلغ به جموحه الضرير أن أهلك نفسه وأضنى أهله وقتل بلا هدف أرواحاً بريئة لا ذنب لها ولا جريرة!!

هذه "العقيدة" "الضريرة" التى ركبت هؤلاء وتمكنت منهم، تحتاج إلى نظر وبحث وفحص وتأمل وتمحيص، وتحتاج إلى دراسة واسعة عميقة من علماء النفس والاجتماع.. فهذه العقائد الضريرة غريبة غرابة لا يمكن أن تكون إلا مرضية!.. ثم هى لا تتشكل فجأة بين يوم وليلة، وإنما هى حصاد تراكمات بعضها بفعل التربة والظروف، وأكثرها مخطط مرسوم يلعب على أوتار هذه التراكمات لعباً لا يخلو من مسح لكل ما سبق أن استقر بالميراث والبيئة فى أخلاد هؤلاء، لتهيئة الفراغ الممسوح لاستقبال الفكر المريض ثم ترسيخه ثم تحويله إلى عقيدة متمكنة لا يرى المعتنق لها، وليس بمقدوره أن يرى، ما فيها من فساد وخداع ومغالطة!.. فلو أدرك ذلك لما هانت عليه روحه حتى لو هانت عليه أرواح الناس!. الذى يهدر حياته هذا الإهدار العبثى لغير مبدأ ولا عقيدة صحيحة ولا هدف عاقل، مصاب بداء وبيل يحمل به جرثومة عقيدة فاسدة ضريرة تقوده وتدفعه هذا الاندفاع الأحمق المجنون إلى الهلاك والإهلاك!. نعمْ المطاردة الأمنية لهذا الجنون الضرير واجبة، ولكن المنابع لن تجفف إلاّ إذا خرجنا من زقاق الانحصار فى الملاحقة الأمنية - مع أهمية استمرارها - إلى ميدان البحث والتفتيش فى التربة والظروف والتراكمات التى تهيئ الأرضية لقوى خبيثة، عالمة مدركة تعرف ماذا تريد لبث أفكارها المريضة، والسيطرة على مخدوعين غيبت عقولهم ومحت قيمهم وبصيرتهم وأحلت محلها أفكاراً مغلوطة مريضة صارت عقيدة ضريرة تقود إلى هذا الحمق والجنون الذى يكابد ويلاته الشعب والوطن!!

الإرهاب العبثى، والحياة! (*)

أحسب أن "العبثية" مرض، يصيب الأفراد وقد يصيب جماعات.. تشيع العبثية حين يضيع الخيط، ويشيع اليأس، فتفقد النفس الآدمية القدرة على "الرؤية" و "المعنى"، وتفقد معها القدرة على الاهتداء إلى قانون السببية، وهو كونى أزلى، قضى بأن ترتبط الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج، ومن ثم تتسم تصرفاتها وردود أفعالها فى هذا التيه بالعمى الحيثى، وبالعبثية العدمية، تضرب ضربات عشوائية، أو تترك الزمام لاختلاجات غير إرادية، كانتفاضات المصاب بالحمى، تتفرق أشتاتاً على غير هدى، وعلى غير معنى، وعلى غير هدف ولا غاية!

العبث لا ينطوى على هدف صحيح مرئى، ولا يترتب على سلوكه نتيجة يرجوها العابث، ذلك أن رباط الفعل بمقصود ما ـ مقطوع فى العابث، وتكون نتائج عبثه خطأً أو قدراً عارضاً أو خبط عشواء أو إضاعة للوقت وربما الحياة نفسها فى الخواء العدمى !

أخطر ما فى هذه العبثية العدمية، حين تختلط بالتطرف، فيتحولان معاً إلى قوة عمياء تعيث فى الأرض فساداً وهلاك وإهلاكاً، وتستخف بكل القيم وتقتل الحياة وتعمل التدمير والتخريب فى نعم الله تعالى التى لم يخلقها أو يمنحها سبحانه للخلائق عبثاً!

---

* ٢٠٠٦/٥/١١

الحياة التى يستخف بها الإرهاب ويبيد بلا معنى حيوات أبرياء، لم يخلقها الخالق المبدع باطلاً ولا لهواً ولا لعباً ولا عبثاً، فيقول تعالت حكمته:

" إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ ❖ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَآ مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ" (آل عمران ١٩٠، ١٩١)

"وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ❖ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ" (الأنبياء ١٦ ـ ١٧)

"وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ❖ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ" (الدخان ٣٨، ٣٩)

"أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ" (المؤمنون: ١٥).

من يتأمل هذه الآيات بفهم ووعى، يدرك أن الدين يريدنا أن نرى الحياة بعين الجد والعقل وأن يكون إسهامنا فيها واعياً جاداً لمجد الكل.. فى احترام الحياة فى أنفسنا وفى الآخرين وفى كل ما فى الكون الذى لم يخلقه الله تعالى عبثاً ولا باطلاً ولا لهواً ولا لعباً.. أن لا ننحصر فى جزئيتنا أو ضآلتنا ومحدودية أعمارنا ونعمى عن نصيبنا فى عمارة الكون!.

ومن المفارقات أن يغيب هذا الجوهر المصفىّ للدين عن شاردين يحسبون الشرود والعبث العدمى من الدين، ويمعنون فى العبثية العدمية فيهدرون الحياة فى أبرياء وفى أنفسهم!!.. وأكثر من هذا شروداً لوى الدين واعتساف ما ليس فيه لبث هذه العبثية المناقضة للدين فى نفوس افتقدت البصيرة، فلم تعد تميز بين قيمة الحياة التى لم يخلقها الخالق عز وجل لعباً ولا لهواً ولا عبثاً، وبين هذا الشرود

العابث المجنون الذى يطارد الحياة فى النفس وفى الآخرين ودون معنى ولاغاية ولا سبب يفهمه العقلاء أو يسيغه الدين نفسه!

لا يقع فى هذه العبثية المناقضة للعقل والدين، إلاّ "حالة" مرضية نجح خبثاء فى إشاعة وبث التعصب فيها، واستغلال الجهل وقلة التبصر فى سد طريق العقل والفهم أمامها لتكون فريسةً سهلةً طيعة لأعمال عبثية عدمية حمقاء يدفع فيها المخدوعون أرواحهم ذاتها ثمن لهذا الجموح المجنون الذى يتوارى الصانعون له المحرضون عليه بعيد عما يمس حيواتهم هم أو يعرضهم للمساءلة عما يخططون ويدبرون ويحرضون!

المتدين الحق، لا يعبث ويدمر فى الحياة وأرواح الأحياء!.. يفهم من دينه أن الله تعالى أرادنا أن نعلم قدسية هذه الحياة التى لم يخلقها عبثاً ولا لعباً.. أن نحترمها فى أنفسنا وفى الآخرين.. قد خلقها سبحانه ليرى أينا أحسن عملاً وعمارةً لها، لا ليرى أينا أجرأ عبثاً وشروداً عن معناها وتدميراً فيها!.. ليرى كيف نحفظها فى أنفسنا وفى الآخرين، لا ليرى كيف نعمل فيها التقتيل الشارد العبثى إهلاكاً لأرواحنا وأرواح بريئة لا جريرة لها ولا حجة عليها ولا معنى لاستباحتها وسفكها!

من اللافت المسترعى للفهم والتأمل أن القرآن المجيد حين نص على قدسية الروح ربط احترامها بالحياة بعامة، فأوماً إلى أن قتلها بغير حق قتل للناس جميعا وإحياءها إحياء للناس جميعا.. (المائدة ٣٢).. هذا المعنى ملحوظ حتى فى القصاص الذى عنى الكتاب المجيد بأن يشير إلى أن فيه حياة. الحياة صناعة ربانية، لا يجوز إهدارها ولا حتى فى النفس.. وفى حديث متكرر لرسول القرآن عليه السلام أن جزاء المنتحر نار جهنم خالدا مخلداً فيها أبداً.. الحياة فى الكون وفى الأحياء أعزّ من أن تكون عبثاً بلا معنى وإهداراً وتقتيلاً بلا عقل!

تمكن هذه العبثية فى الشباب بخاصة، يعبر عن اضطراب واختلال مرضى فى الشخصية، ينبغى أن يلقى تشخيصاً عميقاً وعلاجاً عريضاً.. فليس يجدى حمل المراهق أو الشاب الحامل لهذه الجرثومة على الاقتناع الفكرى المستوعب لمعنى الحياة والدين المدرك لخبرات وتجارب الماضى والحاضر من حياته المحدودة أو من حياة الآخرين !

علاج هذه "الحالات" المرضية،لا يفلح ما لم يخرجها من وهدة السقوط واليأس، ومالم يعد وصل أصحابها بمعنى الحياة وبأن قيمة الإنسان - وقد خلقه الله فيها - هى بقدر ما يعمل عملاً عاقلاً جاداً موصول السبب والغاية لا بمقدار ما يشرد ويعبث ويعمل التدمير والخراب فى الحياة وفى عمارة ونواميس الكون!.. ما لم يدرك أن هذه العمارة ليست فى الحمق والخواء المبعثر الخالى من القيمة والمعنى، وإنما هى عمل جاد هاديه العقل وقاعدته العلم وقوامه الإخلاص والولاء لله عز وجل.. هذا الولاء الذى يشد المخلوق للخالق ويصله بالمعنى الكلى الجامع صلة متيقظة إلى حكمة الخلق وقيمة الإنسان ذاته فى عمار هذه الحياة إلى ما شاء الله!

هل من نجاة من وهدة الأمية؟! (*)

فى رائعته: "خليها على الله "، روى أديبنا الفذ يحيى حقى قصة من الواقع الذى صادفه والتقطته عدسته الحساسة فى تجواله كمعاون إدارة بريف مصر فى العشرينيات.. القصة لمحتال بالغ الجرأة يستنزف أموال القرويين البسطاء الذين لم تنعم عليهم الظروف بنعمة العلام والنور!.. من الطبيعى أن يمرح مثل هذا النصاب فى وسطهم ويعبث بعقولهم!.. لجأت إليه أسرة بسيطة اجتمع عليها الفقر والجهل فى محنة الصرع الذى نشب فى بنت لها احتار فى علاجها الطب، فلم تجد إلاّ هذا الدجال!.. السكة السهلة لتخدير العقول، أن البنت تلبسها جن.. ما أسرع هذا الخيال فى اجتياح عقول وأمانى الجهلا... صدقته سذاجتهم، واستجابوا مستبشرين لطلبه أن يتركوها معه منفردين بالدار.. فالعلاج من الجن يستلزم أن يختلى بالمصروعة بعيدا عن الناس!.. لم يكد الدجال ينصرف بعد" الخلوة "التى طالت، مبشراً إياهم بالشفاء، وموصيا بترك الفتاة لحالها أياما لا تُرهق بسؤال، حتى عاينت الأسرة من فتاتها تحولاً بعد اعتداء بدت آثاره!.. ذهب لب الأب وفؤاده، وطار مشفقا إلى الدجال بمقهاه، لا يقوى على أن يستل غضبه من براثن الخوف والرهبة من عالم الجن المسيطر على ابنته!. بهدوء عجيب تلقاه الدجال، وفاجأه بقوله " ماذا كنت أفعل؟.. لقد استطعت أن أسيطر على العفريت الذى تلبسها وأمرته بالخروج من جسدها.. لم يكن أمام العفريت للخروج إلاّ عن طريقين لا غير،

---

* ٢٠٠٦/١/٢١

أحدهما من عينى الفتاة!.. فماذا كنت أفعل ؟!.. هل كنتم تريدون أن أفقأ عين البنت "؟!!.

لم يحر الأب جوابا، ولا استطاع إلاّ أن يكتم جرحه ويمضى.. حتى الشكوى من جريمة الدجال إلى معاون الإدارة يحيى حقى، لم يجرؤ عليها الأب المكلوم خشية الفضيحة!

والآن، بعد قرابة قرن، هل تقدمنا أو فارقنا الأمية والجهالة التى تأكل معظم بلادنا؟!

يبدو لى من تأملى لحالنا وعراكنا الأخير أو قل تقاتلنا على مقاعد البرلمان، ونعمة المكانة والحصانة، وشكوانا وصياحنا وتأففنا وضيقنا ولوعتنا وحزننا وجزعنا من اقتران البلطجة التى صاحبت القتال - بشراء الأصوات بالمال الذى دخل المعركة بغير حساب، أننا لم نتوقف لنتأمل ونفهم ونعى ونحلل لماذا كانت التلبية والانصياع للغة المال، ولماذا كان سهلا شيوع الخدر حتى تاهت فى أحيان كثيرة بوصلة الاختيار لغير ميزة ظاهرة؟!!.. وانصرفنا فيما صرفتنا أشواقنا الذاتية إليه، عن الشعب - شعبنا! - الذى نركب على أكتافه لنصعد ونعلو إلى حيث سؤدد العضوية والمكانة، وأبهة الصدارة، وترسانة الحصانة!.. شعب فقير حتى النخاع.. فقره مخيف.. فى إزمانه وطول معاناته قد أفقر الفقراء فى كل شىء ... حرمهم من الطعام والسقف والكساء، وحرمهم من العلم والمعرفة والنور، وحرمتهم الأمية المتفشية بنسبة رهيبة من أبسط الملكات اللازمة للاحتكاك بالحياة الجارية احتكاكا إنسانيا واعيا فاهما مدركا.. برغم مضى قرابة قرن على ما يرويه يحيى حقى عن ريفنا المصرى، فإن الحال لا يزال كالحال، الفار من جحيم الريف الذى صار مع انعدام الخدمات مجتمعاً طارداً، يتلقفه الضياع أو العشوائيات بالمدن، ليبقى الحرمان ملازماً الإفقار وصانعا له فى الفهم والتصور، وفى التقدير والسلوك!.. الأمية التى تفشت وبلغت نسبة رهيبة جاوزت

الـ ٧٥٪ وصارت كالحريق الذى يأكل كل احتمال للنمو الإنسانى، هل وقفنا إزاءها وقفة جادة بعيدة عن منطق "برو لعتب" الذى صار يغلف كل شىء لضياع الجد والإخلاص؟!.. هل الأفكار الكبيرة التى نتعاطاها، فى متناول فهم هؤلاء المعذبين الذين أضناهم الجوع والحرمان، وخلت حياتهم من أى بصيص يضىء العقل والفهم، ويعطى للتصويت غاية مرئية فى متناول إدراك هؤلاء الذين يبيتون على الطوى ويعيشون فى ظروف بالغة البؤس والتعاسة؟!.. هل عجيب على المطحون هذا الطحن أن يغريه مبلغ يسيل لعابه وهو لا يجد ما يقتاته؟!.. هل يفرق فى مفهومه للتصويت أن يكون المرشح يمينياً أو يسارياً، فيلسوفاً أو صعلوكاً، صاحب تاريخ وعلم أم صاحب دندرمه ومهيصة، هل تتعاطى الأمية الجهولة المعانى الكبيرة والنظريات الهائلة التى نتشدق بها ـ نحن المثقفين ـ ليل نهار؟!.. هل توجد غرابة فى ميل أو انحراف بوصلة التصويت لمن تنهشهم الأمية والجهل والجوع، ويعيشون للآن على الخرافات التى لا تزال مرتعاً هائلا للدجالين ولكل من يريد أن يركب على جهل هؤلاء المحرومين من أبسط الاحتياجات الآدمية؟!..

الحوار الدائر الآن بين النخبة فى النظريات والأفكار والمفاهيم والاتجاهات والأحزاب والتيارات، هل تصل لغته ناهيك بمقوماته وحججه ـ إلى البسطاء المشغولين ليلهم ونهارهم بلقمة العيش، المغلوبين على أمرهم، الحائرين فى فهم المشهد الجارى البعيد كل البعد عن حياتهم وما يعانونه فيها من فقر مدقع حتى النخاع فى كل شىء.. فى العقل والعلم والمعرفة والثقافة والفهم، المزامل للجوع والعرى والإملاق والجهل؟!.. إن "الدجال" ـ أى دجال ـ لا فرصة ولا سبيل لأحابيله فى عالم يسوده العقل والنور والمعرفة والفهم.. الدجل ليس فقط الدجل بالخرافات التى لا تزال على تفشيها وتلامس ـ للأسف! ـ دوائر المتعلمين، وإنما من الدجل أيضا: الدجل السياسى، والدجل

الاقتصادى، والدجل الاجتماعى.. قد يعز على الإنسانية أن تصادر شره الطامع ومأرب المغرض وإغراءات الثرى ودجل النصاب وشطحات الذمم الخربة، ولكن فى متناول الإنسانية - ومتناولنا - تجفيف الينابيع التى ترتع فيها هذه الآفات، هذا التجفيف سبيله الفاعل إضاءة العقول ونشر الوعى، والوعى قوامه العلم والمعرفة والفهم.. إن معركة محو الأمية هى قضية القضايا التى يجب أن تتصدر كل أولوياتنا، هام جداً ان يتعلم الشعب ليصعب خداعه وغشه، ولينال حقه - الذى أغفلناه طويلا - فى حياة آدمية كريمة، يتوفر فيها ما يتوفر لدى الناس فى الدول المتحضرة !.

على مدار سنوات بحت أصوات العقلاء، وتوالت كتابات المفكرين والأدباء للتنبيه لمخاطر تفشى الأمية والجهالة، وخصص يحيى حقى عدداً كبيراً من مقالاته المنشورة بكتاب "هموم ثقافية "للحديث عن الأمية بأنواعها وسبل علاجها، وجاوزها إلى التنبيه لأمية المتعلمين، متسائلا فى حسرة: هل نعيش بفضل قوة اندفاع ذاتى، أم نعيش عالة على الغير؟!.. لا يرضى الأستاذ الكبير بمحض محو الأمية الأبجدية، فيتمنى علاج ومحو الأمية بأنواعها، ويتمنى فيما يتمناه أن نخرج من شرنقة "حشو الحافظة ": أحط أنواع التعليم، إلى باحة التثقيف الذى يعادل بين الملكات العقلية والملكات الروحية، ويربى الذوق والخيال والإحساس بالجمال، هنالك يحس الآدمى بمعنى "العيب" فيجافيه ويتجنبه، ويزول الصدع بين التعليم والثقافة التى من أهم إنتاجها سعة الفهم وسعة الصدر!.

من المخاطر المفزعة أن منابع الأمية ظلت تفيض كل عام، وتلحق أعداداً هائلة بجيش الأمية الذى انتشر فى ربوع مصر، سواء لعدم الالتحاق ابتداءً بالمدارس الابتدائية، أو بسبب التسرب منها، وظلت أعداد الأميين تتفاقم رغم إصدار الدولة القانون ٢١٠ / ١٩٧٢ بفرض التعليم الإلزامى، ورغم الخطة القومية التى تعثرت وأخفقت، ورغم

تشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية، ورغم إصدار القانون ١٩٩١/٨، وتوالى قرارات رئيس الجمهورية ١٩٩١/٤٢٢ بتنظيم هيئة عامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والذى عدل بالقرار الجمهورى ٣٤٦ / ١٩٩٤.. فى مناسبة الإحتفال باليوم العالمى لمحو الأمية أطلق رئيس الدولة نداءه فى ١٩٨٩/٩/٨ باعتبار العشر سنوات القادمة عقداً لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكرر نداءه فى سبتمبر ٢٠٠٠ أمام المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية، وأوكل مجلس الشورى إلى لجنة عمل وضع دراسة "نحو استراتيجية قومية لمحو الأمية فى مصر "، وتوالت اجتماعات اللجنة التى حضر بعضها وزير التربية والتعليم بتواريخ متتالية فى عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، وناقش مجلس الشورى فى أبريل ٢٠٠٣ هذه القضية الهامة، وأصدر توصياته على ضوء التقرير الثرى الضافى الذى أعدته لجنة التعليم والبحث العلمى والشباب، بيد أن الأيام أخذت تمضى، نسمع فيها قعقعة ولا نرى طحنا!!

يبدو أن زحف "المألوف" علينا، والاستسلام لقانونه، أشد من إصرارنا على الخروج من واقعنا المر إلى واقع جديد أكثر سعة وإشراقاً.. إن الإلف والاستسلام للعادة يشكلان مع الزمن وتراكماته آفة مانسميه شرنقة وسلبيات الاعتياد والتى يُعزى إليها هذا الفارق الكبير بين ضخامة أو فخامة ما عسانا نبنيه، وبين تواضع قدرتنا أو أسلوبنا البشرى فى التعامل المتحضر مع هذه الصروح التى يجاوز إيقاع بنائها إيقاع تحضر سلوكنا البشرى، فتغدو الهوة واسعة كالفلق بين صروح مادية هنا أو هناك فى بلدنا، وبين الخواء النفسى والبلادة أحيانا وتردى سلوكنا إلى القاع فى معظم الأحيان، ومع ذلك نحتار ولا تفارقنا الدهشة من المشهد المأساوى الذى دهمنا هذه الأيام !!

عفــواً:
إنها حالة، لا حادث! (*)

الكتابة - أقصد التى تحمل إضافة، عن حادثة مروعة شغلت الدنيا، تغدو مهمة شديدة الصعوبة، يضاعف من صعوبتها اقتران كثافة التناول التى تكاد لا تترك شاردة ولا واردة بأثر الصدمة، وتحرك "الأغراض" وراء سواتر مضللة للتملص أو تخليص من يراد تخليصه وإبعاد المسئولية عنه، فتتوه أو تحرف الحقائق، ومع ذلك فأصعب من الكتابة السكوت عن تناول كارثة العبارة "السلام ٩٨" !! فالكارثة أبعد من أن نغسل أيدينا منها، بتعليق "الأطواق" فى بعض رقاب ينتهى إليها التحقيق الذى غالبا ما يتوقف جنائيا عند ما يسميه أهل القانون "السببية المباشرة" للحادث.. وهذه الغاية مع جلالها ووجوبها اللازم، لا تحل المعضلة الأساسية.. المعضلة فى معتقدى أننا لسنا إزاء حادث وإنما "حالة"، بل" حالة مزمنة".. فها نحن قد ضُبطنا متلبسين للمرة الخامسة آو السادسة، على التوالى فى أشهر قليلة، بحالة مزرية من العجز والخبو والاستخذاء والخدر واللاتيقظ واللاتوقع واللا تفطن وخفوت أو انعدام الانتباه.. كارثة العبارة، ليست هى الأولى، ولن تكون الأخيرة طالما تاهت منا البوصلة ولم نشخص أسباب الداء ونتعاطى الدواء!.. كنت صبيا يافعا دون الخامسة عشرة، حين وقعت حادثة غرق الباخرة "دندرة" فى مياه النيل فى الخمسينيات، وهاأنذا قد شخت وبلغت السابعة والستين، ولا

---

* ٢٠٠٦/٢/١٦

يزال الحال هو الحال، بل وازداد سوءاً!.. لم تخل سنة من السنوات من كارثة أو أكثر من هذه الكوارث.. كارثة انهيار "عمارة بيومى بالدقى التى تحولت فى لحظات - بالخمسينيات - إلى كوم تراب! وكارثة "العوامة" التى مالت - فى الستينيات - وسقط من فيها بالنيل وهم يتابعون سباقه الدولى، حتى تخلى العظيم حسن عبد الرحيم عن تقدمه السباق وأخذ ينقذ الغرقى فى غياب رجال الإنقاذ! وكارثة العمارات التى تنهار تباعا كل عام وتتحول إلى أكوام رمال!.. وكارثة محرقة قطار الصعيد، ومحرقة مسرح قصر ثقافة بنى سويف!. أما العبَّارات، فسجلها حافل، يسجل كوارث كل عام.. لا زلت أذكر كارثة العبارة "بترة" التى غرقت بمن عليها بالمئات بالبحر الأحمر فى الثمانينيات!.. وكارثة العبارة "سالم إكسبريس" عام ١٩٩٠، والعبارة" السلام ٩٥" من عامين، وأخيرا كارثة العبارة السلام ٩٨ "! صاحبة النصيب الأوفى!!

لست أريد أن أردد ما غطته الصحف التى تناولت الكارثة من كل جوانبها، وإنما أريد أن أتوقف عند هذا "التلاحق" "المتواصل" والمردود إلى جذور وأسباب شبه واحدة، ومثله لتلاحق الموصول فى مخالفات المبانى وارتفاعاتها، وتبوير وبناء الأرض الزراعية الذى يغتال حياتنا، والعشوائيات التى استشرت تحت نظرنا عبر السنين دون أن نحرك ساكنا!.. هذا "التلاحق" "المتواصل" "المستمر"، لا يعنى إلاّ أننا أمام "حالة مزمنة" لا مجرد حادث طارئ خارج السياق! إن ما جرى ويجرى هو "السياق" نفسه، ينطوى على حقيقة مرة أننا نعانى من "حالة كارثية مزمنة".!!.. إن لم نغص إلى أعماقها ونكشف علها الدفينة وأسبابها المزمنة، فلا جدوى فاعلة مؤثرة - من مجرد الإمساك بتلابيب واحد أو آحاد من المسئولين المباشرين عن الكارثة!!.. لن يكفى هذا لحل المعضلة، مثلما لم يحل معضلة الكوارث السابقة، لأننا عاملناها بمنطق غسل اليدين، وتعليق بعض

الأطواق، متناسين أن الدور اللازم للتحقيق الجنائى المستهدف للمسئولية الجنائية، لن يحل محل نظامنا السياسى وسلطاتنا التنفيذية والتشريعية، ومراكز البحث، وعلمائنا، ومفكرينا، وباحثينا، وأحزابنا، ومؤسساتنا التعليمية والثقافية، وأجهزتنا الأمنية والرقابية، وقطاعات الإنقاذ والصحة، فى استقصاء أسباب الداء ووضع حلول جادة شفافة صادقة لمعالجة" الحالة "!.. هذه الحالة مرض حقيقى، علينا أن نعترف به، أصاب الإنسان المصرى بعامة، وأصاب أرباب الوظائف والأعمال بخاصة، والاعتراف بالمرض هو المقدمة الأولى لتشخيصه ثم علاجه!!

فى كل حادثة أو كارثة، أمس واليوم وغدا، سيطل الانسان، وتطل معه من أسف، أزمة الذمم والأخلاق والضمير، وغياب الجد والصدق والإخلاص والاستقامة.. هذه الحقيقة "المرة" صانعة لكل ما نعانى منه فى هذه "الحالة المزمنة "، تتنادى مهما أشحنا وتجاهلنا، أن العيب ضارب فينا حتى النخاع.. فى المالك والمستأجر والشاغل والمنتفع، والمنتج والصانع والعامل، والتاجر والمسوق.. سوف تجد هذه العيوب والأغراض ضاربة للأعماق.. يتحالف مع كل منها: المرتشى، والمتّجر، والمهتبل، والمغتنم، والمتواطئ، والمداهن، والقاعد، واللامبالى، وغير المكترث، والحلياط، والمتستر، والسلبى الساكت الذى لايعنيه من أمر الدنيا وما فيها إلاّ نفسه!

ستطل فى كوارث" العبارات" وغيرها أغراض وصور متكررة.. عدم المطابقة أو الغش فى المواصفات، والارتفاع بطوابق العبارات مثل الارتفاعات المخالفة فى الأبنية التى تتم تحت نظر الجميع، والكل قابض أو مجامل أو ساكت، حتى تشجعت الجهات الرسمية مادام القانون والنظام غائبين، فارتفعت أبنيتها هى الأخرى خلاف القانون، حتى كادت تخرق عين الشمس!!

الأغراض الدافعة لكل هذه المخالفات والكوارث، ترتد جميعها إلى "جشع" تتلقفه بالترحاب والتيسير وربما بالتزيين - ذمم خربة مرتشية، ولا يهتز لها جفن، ولا يردعها حتى محاكمات الرشوة التى تملأ أخبار الصحف!! هذه الأغراض توحشت حتى وصلت إلى حد الترتيب الخفى لحصول الكوارث استهدافاً لتأمين ضخم مرتب!!

وسائل الأمن، لم تغب فقط عن هذه العبارة أو غيرها، وإنما هى غائبة عن مصانعنا ومشروعاتنا ومسارحنا وعمائرنا وطرقاتنا، إن وجدت فمعظمنا لا يعرف كيف يستعملها، ولا تعنى الجهات التى ربما شونت فيها بعض أجهزة الأمان، بوضع مشروع وخطة لأطقم مدربة للتعامل مع الحوادث.. فى جيوش العالم، يوجد بكل وحدة - يسمى "مشروع إطفاء الحرائق"، ومشروع" الدفاع الجوى السلبى".. إلخ.. هذه المشروعات تخصص لها برامج وحصص وأوقات لتدريب المكلفين بالتعامل معها، وتختبر استعداداتهم من وقت لآخر، وفى ظروف "مفاجئة" لاختبار قدرتهم على التعامل التلقائى الفورى بالكثافة والكفاءة الواجبة! كم منا يعرف كيف يستعمل طفاية الحريق المركبة بسيارته؟! كم منا يعرف كيف يتصرف إذا حدث حريق بالعمارة سكناه أو بالفندق الذى فيه ينزل؟! كم منا يعرف كيف يتعامل مع الإغماء أو الأزمة القلبية الطارئة أو كيف يجرى التنفس الصناعى أو الإسعافات الأولية؟! كم منا ممن يركبون الطائرات ينظر بعناية واهتمام لما تشرحه وتمثله المضيفة لكيفية التصرف عند هبوط الأكسجين أو سقوط الطائرة فى البحر؟!.. أليس هذا مرضاً عاماً متفشياً انعكس وسوف يظل ينعكس على التعامل فى حادثات غرق السفن، وفى تلبية - أو لا تلبية - استغاثات إنقاذ الضحايا قبل أن يبتلعهم اليم؟!! هذا العجز قاسم مشترك فى كل حوادثنا، صادفناه حتى فى انفجارات مواسير المياه التى تفضح سوء الصناعة وسوء التركيب، مثلما تحكى العجز عن التعامل حتى

تتحول أحياء بكاملها إلى بحيرات لا تجف وكذا أوحال الأمطار إلاّ ببخر أشعة الشمس، بينما تعطش مدينة نصر شهورا، ويعود إليها "السقا" مع عربات وصهاريج نقل المياه، لأن شبكة المياه قعيدة فى القرن الواحد والعشرين عن الوفاء باحتياجات عاصمة المعز!

لن نشخص المرض، ولن نضع علاجا، ناهيك بأن ننفذه، مالم تكن لدينا رغبة جادة فى معرفة الحقيقة مهما كانت ممضة ومرة!.. فهل نحن حقا نريد الحقيقة، أم أننا نتظاهر بذلك؟!.. إننا فى الواقع نتحاشاها ونتهرب منها، لأن التسليم بها يستتبع جهوداً عريضةً لا يعنينا القيام بها، لأن "المظهرية" هى التى تحكم معظم مواقفنا وسلوكياتنا، ولأننا نستقرب السهل، لاسيما الذى تصاحبه السمعة والصيت والظهور فى الصورة، وننفر نفورا مريضا ضريرا من المواجهة الجادة والعمل الصادق والأحمال الثقيلة التى تكلف من العناء والتجرد والإيثار والإخلاص والتضحية، ما يجعلها فى نظرنا بلا ثمن فيما نتسابق فيه لإحتلال مقاعد الصدارة أو الاتشاح "بالصورة" البراقة المجزية التى لا تكلف عناءً ولا مجهوداً!

وراء المسئولية المباشرة فى كل كارثة، مسئوليات أخرى عديدة وهائلة، قد تبدو بعيدة، ولكنها أس البلاء، ولا علاج دون سبر أغوارها وتشخيصها وعلاجها.. المعضلة أن مواجهتها صعبة وعلاجها مر وطويل، ولكنه واجب إذا أردنا حقيقةً لا تظاهراً! ـ أن نخرج من "وهدة" "الحالة ".. وراء هذه الحالة مساحة هائلة من التسيب والإهمال الفردى والجماعى، ومساحة هائلة من خراب الذمم وموت الضمائر، ومساحة هائلة من الجشع والفساد!.. ستجد وراء كل كارثة صفوفاً متراصة من خراب الذمم والضمائر والفساد، ما كان يمكن بدونها الخروج عن " المواصفات الواجبة "، أو الحصول على "الترخيص" الممنوح فى غير موضعه، أو تحاشى الرقابة والتفتيش والمراجعة!.. التحايل لتمرير التراخيص، ليس من أعمال السحر التى يستعصى

كشفها على الأجهزة، ولكنها تتجاهلها أو تتغاضى قصداً أو إهمالاً عنها، أو تتستر عليها لقاء رشاوى ضاربة أطنابها.. هذا الفساد مثل السوائل فى الأوانى المستطرقة، قعد الكثيرون عن التصدى له، لأن أصحاب البيوت الزجاجية يخافون إطلاق قذائف قد تُرد عليهم!! التغاضى صار فلسفة محمودة، لأنه فى نظر المتغاضى مأمون العواقب، يسد أبوابا يتحاشى رياحها!.. تكون النتيجة أن يتواضع المجتمع كله على الفساد أو على السكوت والتغاضى والسلبية. بينما يمرح أوتاد الفساد، وتفنجل عيونهم بجرأة على الرشوة والعمولة والمكافأة والتصعيد الوظيفى أو السياسى أو الشعبى أو الأدبى أو سبيلاً للعلاقات المرضية أو الواعدة أو المحرمة أو الآثمة!! هنالك تختل البوصلة، ونعيش "الحالة المزمنة" التى ستظل تفرز من وقت لآخر "حادثة كارثية"، تلوعنا مرارتها، لنسرع من بعد إلى نسيانها أو تناسيها إلى أن تدهمنا كارثة أخرى!!!

رب دهشة نافعة! (*)

عاشق أنا حتى النخاع، مقبل ومن عشرات السنين على كتابات الأستاذ يحيى حقى، أقرأه بنهمٍ وتأمل، ومع مَرِّ السنين، أضفت إلى فروع هذه الشجرة الوارفة التى أفىء إليها وضمت: العقاد، وطه حسين، وهيكل، ولطفى السيد، والحكيم، وسلامة موسى، ثم لويس عوض ـ أضفت شجرة أصيلة وارفة العطاء على مدى قرابة قرن من الزمان: الدكتور شوقى ضيف، حدوته مصرية، أرجو أن أعود إليها يوما.. وحتى لا أطيل عليك، فتح يحيى حقى وشوقى ضيف شهيتى للعودة إلى الجبرتى وتاريخه، هذا المؤرخ العظيم الذى تعلمنا من الصبا احترامه وحبه، والعرفان المتزايد مع الأيام لما حفظه من تاريخ مصر استكمالاً لحبات عقد عظيم فيه تلألأت تواريخ وتصانيف المقريزى صاحب الخطط والسلوك، وابن تغرى بردى صاحب النجوم الزاهرة، وابن إياس صاحب بدائع الزهور فى وقائع الدهور، هؤلاء الذين منهم تسلم الجبرتى الراية، ليواصل العطاء وحفظ تاريخ مصر فى صبر وأناة وأمانة ودقة بالغة، قبل أن يسلمها بدوره إلى عبد الرحمن الرافعى الذى لم يمنعه انتماؤه إلى الحزب الوطنى القديم وخوضه بحور ولجج السياسة، من أن يبذل قصارى جهده لحفظ وتأريخ فترة من أخطر فترات النضال المصرى فى العصر الحديث !!

---

* ٢٠٠٦/٢/١٨

أعود إلى الجبرتى الذى إليه ذهبت مشتاقاً بتأثير يحيى حقى الذى التقطت عدسته اللامة بعض طرائف "الدهشة" أو "الصدمة " التى تولدت من جراء ما أتت به الحملة الفرنسية من عجائب العلم والتحضر.. لم تحل كراهة المصريين للتجريدة البونابرتية - دون توقف الجبرتى عندها وتقطيرها لاستخلاص رحيقها وعبرتها. "الصدمة" أو "الدهشة" التى توقف عندها يحيى حقى فى كتابات الجبرتى متأملاً يستخرج مكنونها، يقابلها "المزحة" و "الطرفة" و "الدعابة" التى استخرجها شوقى ضيف من الجبرتى أيضا ليكشف لنا من جانب آخر العبقرية الكامنة فى الشعب المصرى الذى فى اقتدار وذكاء فطرى، وتسامح رحب أيضا، يصنع النكتة والدعابة من مآسيه!.. يكاد يصبّر بها نفسه على بلواه!.. يتفنن فى صناعة الطرفة حتى ليستغرقه هزلها والسخرية (المُرة!) فيها استغراقاً لعله يسرى أو يخفف عنه قتامة التعاسة المحيطة به من كل جانب!!.. تضحك حتى النخاع، ضحكا كالبكاء، وأنت تتابع ما أورده شوقى ضيف عما بثه يوسف الشربينى عن العصر العثمانى بكتابه الطريف: "هز القحوف بشرح قصيدة أبى شادوف "!

يممت شطر الجبرتى لأراجع بنفسى ماكتبه عن "الصدمة" التى أحدثها بالمصريين ما أتت به الحملة الفرنسية من عجائب.. ربما انحصرت "الصدمة" و "الانبهار" فى البداية فى النقليد الأعمى للتوانه المظهرية، بيد أنه تلاها يقظة وفرز واقتباس وفهم.. وهذه هى قيمة "الصدمة" بما تحدثه من دهشة.. القدرة على الدهشة علامة صحة، وفقدانها أمارة خبو وبلادة!

دعونا نرى كيف دهش الجبرتى، وماذا روى تعبيرا من دهشته.. فى المجلد الرابع من تاريخه: "عجائب الآثار ".. فى أحداث جمادى الآخرة ١٢١٣ هـ (ديسمبر ١٧٩٨م)، لايكاد الجبرتى يفرغ من تصوير "صدمة " الحملة ذاتها التى تداركتها "ألطاف الله الخفية

"!، حتى ينقل من أحداث الخامس والعشرين من ذلك الشهر كيف أن رجال الحملة، فى تمهيدهم لما أرادوا، أتوا بعجائب تهون الصعب وتقرب البعيد.. يروى الجبرتى: "كانوا يصرفون الرجال من بعد الظهيرة، ويستعينون فى الأشغال وسرعة العمل بالآلات القريبة المأخذ السهلة التناول المساعدة فى العمل، وقلة الكلفة، كانوا يجعلون بدل الغلقان والقصاع عربات صغيرة ويداها ممدودتان من خلف، يملؤها الفاعل (العامل) ترابا أو طينا أو أحجارا من مقدمها بسهولة بحيث تسع مقدار خمسة غلقان، ثم يقبض على يديها المذكورتين، ويدفعها أمامه بسهولة على عجلتها (بدل حمل الغلقان) إلى محل العمل، فيميلها بإحدى يديه، ويفرغ ما فيها من غير تعب ولا مشقة!!.. يروى الجبرتى كيف انتقل من حيث يعمل الفعلة بهذه البساطة واليسر، إلى بيت حسن كاشف جركس الذى أنفق عليه الأموال الباهظة، ثم فر أمام الحملة مع الفارين، فأحالوا بيته إلى مكتبة عامة، زودوها بالكتب، ورصوا فيها الخزن، "ونصبوا كراسى موازية لتختاه عريضة مستطيلة، يجلس إليها من يريد التصفح ومراجعة ما شاء، لا يمنعون حتى راغب الفرجة من الدخول ".. "ويتلقونه بالبشاشة وإظهار السرور بمجيئه، خصوصا إذا رأوا فيه تطلعا للنظر فى المعارف "! وفى جانب آخر من البيت" أفردوا مكانا لصناعة الحكمة والطب الكيماوى، وبنوا فيه تنانير مهندمة وآلات تقاطير عجيبة "... ومن المكتبة وبيت الحكمة ينقلنا الجبرتى إلى "توت الفلكى "وتلامذته فى مكانهم المختص بهم حيث: "الآلات الفلكية الغريبة المتقنة الصنعة، وآلات الارتفاع البديعة التركيب، المصنوعة من الصفر المموه، وتركب ببراريم مصنوعة محكمة، كل آلة منها عدة قطع تركب مع بعضها البعض برباطات وبراريم لطيفة بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة بها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرئى، وإذا انحل تركيبها وضعت فى ظرف صغير "!!..

"وكذلك نظارات للكواكب وأرصادها، ومعرفة مقاديرها وأجرامها وارتفاعاتها.. والساعات التى تسير بثوانى الدقائق "!..

هذه "الصدمة "، وأيا ما اختلفت الآراء فى أثر الحملة الفرنسية، ولدت لدى المصريين "دهشة" هائلة تستطيع أن تلمس آثارها فى الحياة المصرية بعامة، وفى التعليم والثقافة والجيش، وفى الحياة السياسية أيضا.. قبل هذه الصدمة محركة الدهشة، كان لتراجع فى العصر العثمانى هائلا، واستغلال الشعب غاشما.. المرافق العامة فى حالة إهمال يرثى لها، وحقوق المصريين مضيعة، وأغلب لمدارس قد تحولت إلى خرائب، وانحصرت الثقافة بين جدران الأزهر الذى كان بدوره مكبلا بموروثات ابتعدت بدراساته عن كل واقع الحياة، وانعكس ذلك كله على الثقافة والأدب والفنون!..

على ما كشفته الحملة الفرنسية من هبوطٍ وخذلانٍ، ولجوءٍ إلى "ألطاف اللّه الخفية "، فإن صدمة ما أتت به حركت سواكن.. كشفت تحدياتها للمصريين ما فى واقعهم من سوء وهبوط وتعاسة، ونبهتهم إلى ضرورة التغيير.. حتى إجراءات محاكمة سليمان الحلبى على ما فيها من مرارة، أدهشت الجبرتى واستوقفته طويلا، مثلما أدهشته وأدهشت المصريين مشاهد كثيرة لم يكن لهم بها عهد، فكان ذلك وما تلاه من اتصال مستمر بأوربا، عاملا فى تكوين الأفكار السياسية والاجتماعية بالمعنى الحديث فى مصر وفى العالم العربى بعامة.. نضح ذلك فى التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة ونظامها السياسى والإدارى والقانونى، وفيما استجد من تطورات اقتصادية انتهت بتصفية الإقطاع التركى المملوكى، فضلاً عن الثورة الصناعية التى بعثها محمد على بما أقامه من مدارس متخصصة وما أرسله من بعثات إلى أوربا.. وتزامن مع هذه التطورات زخم ثقافى وحضارى انعكس على الأدب والصحافة، وعلى التيارات الأدبية والفنية بعامة، وعلى تطور أشكال التعبير الأدبى بخاصة، فى

القصة القصيرة والمسرح والرواية.. كان طلبة الطب يصطدمون بموروثات تحرم تشريح الجثث ثم لم تسمح إلاّ بتشريح جثث الكلاب، وكان فى الأزهر من يقاوم ظهور الوقائع المصرية بحجة أنه يرد فيها اسم الجلالة والنبى والقرآن بينما هى عرضة للإلقاء على الأرض، فقادت "دهشة" "الصدمة" إلى الانفتاح على ما أنشىء من مدارس عسكرية وعلمية كالهندسة والطب، ثم العناية بالترجمة التى انتقلت من المحاولات الفردية المعتمدة فى الأساس على الشوام، إلى حركة شاملة نهض عليها خريجو مدرسة الألسن التى كان يشرف عليها رفاعة الطهطاوى، فضلا عن مطبعة بولاق التى أنشأها محمد على وإليها تعزى آلاف المصنفات التى طبعت فى شتى العلوم والآداب.

ليس مقصودى ولا يتسع المقام، لدراسة الحياة المصرية فى العصر الحديث، وإنما مرادى فقط أن أستقصى ظاهرة و أثر "الدهشة" فى تغيير الحياة.. هذه الدهشة التى تولدت لدى الإنسان الأول حينما تصادف انبعاث شرارة من تصادم حجرين، فقاده ذلك إلى اكتشاف النار.. و "الدهشة" التى هدت إسحق نيوتن إلى قانون الجاذبية، أو تلك التى هدت إلى قانون الطفو.. "الدهشة" نعمة حقيقية يُرد إليها ما يتجمع لدى الإنسان من دوافع وشحنة ومحركات هى التى تخرجه من وهدة الخبو والخمول والاستكانة والبلادة والتسليم، وتحرك أشواقه ومعها معارفه وقدراته العقلية والذهنية، ليخلق بهذا كله واقعا جديداً أفضل وأميز وأرقى وأكثر سعة وإشراقاً.. لا بأس على الآدمى طالما بقيت لديه يقظة يستطيع بها أن يحس ويرى بنظره وببصيرته، وأن ينفعل انفعالاً محموداً واعياً بما يتجمع بعدسته اللامة من "دهشة" هى التى يرجع إليها كل "جديد" "أفضل" يقيمه الأفراد والجماعات والشعوب والأمم!! أذكر هذا وأذكر معه تساؤلاً ملحاً لا يفارقنى فى صحوى ولا فى منامى: لماذا فقدنا قدرتنا على الدهشة ؟!!

بعد قرن من الزمان:
تعددت الأشكال، والمأرب واحد! (*)

فى مثل هذه الأيام، من قرن وعامين من الزمان.. بدأت منذ مدرس ١٩٠٤، مفاوضات مضنية بين الصديقين اللدودين، أو المتآلفين المتباريين: إنجلترا وفرنسا، فيما انتهى إلى ما عرف "بالاتفاق الودى" الذى أعلن فى ٨ ابريل ١٩٠٤ بين الإنجليز والفرنساوية، ليس فى شأن مصير أى من الدولتين العظميين، وإنما فى شأن "الأبعادية" المصرية و "الأبعادية" المراكشية!.. بمكتب لورد لاندسون وزير الخارجية الإنجليزى، وقّع الوزير وأعلن الاتفاق هو ونظيره وزائره الفرنسى مسيو بول كاميون.. هذا "الاتفاق الودى" بدا وكأنه يطوى صفحة العداوة بين الدولتين ويحل بينهما بالود والتفاهم مرحلة الاقتسام والمباركة المتبادلة.. "شيلنى وأشيلك "!.. تعلمتا منذ آخر محاولات السحق المتبادل من أيام نابليون، أن تتركا التعارك إلى حيث تتسابقان فى نهب خيرات آسيا وأفريقيا، دون أن تنقطع بينهما الملاحاة من وقت لآخر فى تبادل المقالب ثم الترضيات!.. كان نهب" الأبعاديات "فى آسيا وأفريقيا جاريا فى سباق محموم بين الغريمين المتوافقين، لا يفسد على الغانمين غنائمهما إلاّ هذه "الملاحاة" التى تطفح بينهما من وقت لآخر.. فلماذا إذن لا تتركان الملاحاة إلى 'الود" و "التوافق "؟!.. كان من شروط هذا "الاتفاق الودى' أن تبارك فرنسا لانجلترا احتلالها لمصر، وأن تبارك انجلترا لفرنسا احتلالها لمراكش.. فى هذا الاتفاق تعارف أو تواطأ الطرفان على تسوية المسائل فيما بينهما على ما يريدان، وأعلنت فيه إنجلترا بمادته الأولى أنه: 'ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية فى مصر!"، بينما تعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها "بأن لاتعرقل عمل انجلترا فى هذه البلاد، لا

---

* ٢٠٠٦/٤/٦.

بطلب تحديد أجل للاحتلال البريطانى لمصر، ولا بأى صورة أخرى "!!.. هذا مقابل التزام الحكومة البريطانية بأن لا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش، مع تعهد فرنسا بأن توافق على مشروع الدكريتو الخديوى المرافق للاتفاق والمحتوى على الضمانات التى رؤيت ضرورية لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصرى!..

ومع أن الاتفاق الودى الذى تجلى أثره من بعد فى النبرة المتعجرفة بتقرير اللورد كرومر أبريل ١٩٠٤ كان مسددا من فواتير مصرية مراكشية، لم يدفع فيها المتفقان شيئا، إلا أنه على قدر ندرة الكتب الإنجليزية التى تتحسر على التسليم لفرنسا بالسيطرة على مراكش، كانت كثرة الكتب الفرنسية التى لطمت الخدود وأقامت المناحات على تفريطها فى مصر التى لا تنسى - فيما تراه! - أن محمد على كان رضيعها، وأن مصر الحديثة من غرس يديها، وأنها فى فترة الخديوى إسماعيل كانت ضلعا فى حكم ثنائى، وأنه كان المدبر أن يكون الاحتلال ثنائيا لولا تردد مسيو فريزييه وزير الخارجية الفرنسية آنذاك!

لم يكن قد دان من الرؤية لمصر وشعبها فى ذلك الزمان، ما صار فى قبضتها اليوم..إلاّ أن حادث "فاشودة" بالسودان الذى سبق بسنوات قليلة هذا "الاتفاق الودى" - نبه الحركة الوطنية إلى خطأ الاعتماد على "أجنبى" لإجلاء "أجنبى ".. فى هذه الحادثة "فاشودة" تراجعت فرنسا تراجعاً حاداً محبطاً عمّا كانت قد أزمعته من الوقوف إزاء المطامع البريطانية مما آذن بفتح المسألة المصرية، ومع خيبة الأمل المصرية من هول الصدمة، بدأ يتنامى وعى الالتفات إلى خطأ التدثر بغير أبناء الوطن إزاء غاصبيه والطامعين فيه!.. ثم جاء الاتفاق الودى (١٩٠٤) ليكرس المنعطف الجديد الذى بدأت تتخذه الحركة الوطنية وقوامه أن مصير مصر بأيدى المصريين.. مصر، وكافة شعوب العالم الثالث، لا تعنى بالنسبة لهؤلاء الكبار الذين قامت

واتسعت امبراطورياتهم على دماء الشعوب المغلوبة على أمرها، لا تعنى أكثر من كونها "تكايا" لاستنزاف الدماء وتجميع الخيرات، لزيادة الثروات هناك فيما وراء المتوسط، ولتزداد الأوطان المحتلة تفريطًا فى مقدراتها، وتتراكم على شعوبها تلال البؤس والتعاسة والإحساس بالقهر!

ها نحن بعد مضى نيف ومائة عام، تهاوت فيها إمبراطوريات وقامت أخرى باختلاف فقط فى المسميات، وغربت شموس، وأشرقت أخرى، وتغيرت خرائط كثيرة سياسيا واقتصاديا.. ولكن هل تغير واقع العالم كثيرا، وهل أقلعت الدول الكبرى الجديدة أو القديمة أو الجديدة القديمة - عن النظر إلى باقى دول العالم بمنطق الفرائس والتكايا والأبعاديات.. رأينا الاستعمار الجديد يحل محل الاحتلال أو الاستعمار القديم، ورأينا أبناء الأوطان يُسَخّرون فى ضرب أوطانهم وبنيهم، ورأينا واجهات جديدة وحيلاً مبتكرة للهيمنة على العالم طرأ على الساحة فن صناعة الأزمات، وفن الإمساك بخيوطها وإطالتها مع التحكم فيها لتبقى الهيمنة المخططة حاضرة ومؤثرة على الدوام.. صار تدويل القضايا باباً واسعاً مبتكراً لاقتحام داخليات الأمم والشعوب وسيادات الدول وغلبها وإجبارها على مايريده الكبار.. فى الماضى كان على الساحة قوى كبيرة متعددة ومن ثم تعددت الخيارات، ولكن مع النحر والظروف العالمية والمستجدات تقلصت قوى كبرى فصارت أنصافاً أو أرباعاً، وصارت القوة الكبرى واحدة، ومن ثمّ صار الخيار وحيداً، هو أو فالحائط موجود يضرب رأسه فيه من يشاء!.. لم يستوعب الجدد درس التاريخ الذى ارتبط فيه زوال الإمبراطوريات السابقة بالحروب الخارجية، فإذا بالراعى الجديد - تحت سيطرة المحافظين الجدد - يأخذ القطب الأوحد إلى سلسلة من الحروب الخارجية، لن يكون آخرها أفغانستان والعراق!!

ولكن ماذا عن "الأبعاديات" و "التكايا ".. هل أحسنت التعلم من دروس التاريخ؟! هل أدركت أنها مهما أحسنت النوايا واقتربت، وقدمت السبت والأحد وباقى أيام الأسبوع، ستظل تشعر بأنها من الواقفين على الأعتاب بالباب، فى طلب الرضا السامى والنفحات.. تُعطى الأوطان باليمين ما يؤخذ منها وأكثر ـ بالشمال، وتساوم على سيادتها ومصيرها وإرادتها، فإن تمسكت بحقها أو ببعض حقها، اهتاجت خواطر الكبار، وهددوا بالفوضى البناءة، ضاغطين على الأنظمة لتتراجع ولا بأس من أن تركع!.. مصير العالم يرسم ويتشكل ويتحدد ويفرض هناك، حيث لا مكان للحقوق ولا لأصحاب الحقوق، وإنما للقوة ومنطقها، والقدرة ومعطياتها، والمصالح ولغتها.. أينما نظر الناظر فى الحاضر والماضى، وجد صورا واحدة لا تختلف إلاّ فى الصيغ والمظاهر والأشكال.. تتنادى بأنه لاجدوى إلاّ بأن يجعل إنسان العالم الثالث مصيره بيده، وإرادته بقبضته، وأن تدرك الأنظمة أن الأمل هنا لا هناك، حيث تصنع الأوطان حاضرها وتتجه واعية متفطنة بعزيمتها إلى مستقبلها!

إيهود أولمرت: الشاكر ربه! (*)

لم اندهش كثيراً من تصريح إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلى، الذى تناقلته الصحف وأبداه من آيام بحديثه إلى جريدة "نيويورك تايمز"، أنه - مَنَّ الله عليه بالهداية والرضا - يشكر ربه كل صباح، لا لما اعتاد الناس أن يشكروا ربهم به، وإنما هو يشكره كل صباح "لوجود أمريكا وبوش ورايس"!

واقع الحال أن الشكر الإسرائيلى الأولمرتى لأمريكا وبوش ورايس يصادف محله، فالثلاثى نعمة هائلة تلاحق إسرائيل وأهدافها وأغراضها ومآربها بالرعاية الخاصة جداً وبكل جديد طريف وموصول من الدعم والمساندة والتأييد الأعمى الذى لا ينظر حتى لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يكاد يمضى يوم إلاّ ويخرج بوش أو الوزيرة رايس أو الإدارة الأمريكية بعامة، بقرار أو تصريح أو فعل يخدم السياسة الإسرائيلية، فى الوقت الذى يتحرش الخطاب الأمريكى بأخص الداخليات المصرية حتى أنه يعترض بفجاجة على أحكام القضاء المصرى، ويمد هذه الفجاجة إلى تناول أحكام محكمة النقض عالية المقام رفيعة المستوى، ولا ترى هذه السياسة فيما تفرضه وتلوح به لإحكام قبضتها على العالم، نداءات الأمم المتحدة إليها ومطالبتها إياها بإغلاق سجونها السرية بما فيها معتقل جوانتانامو، وحثها على التوقف عن ممارسات التعذيب فى أفغانستان والعراق ومعاقبة المسئولين عنها!!

(*) ٢٠٠٦/٦/١

بيد أن السياسة الأمريكية لا تبالى، بل ولا ترى "الازدواجية" الزاعقة التى تواجه بها العالم، غير مكترثة بأن للدول - كالناس - عقولاً ترى وتفهم وتدرك !.. تتربص أمريكا الدوائر بالنشاط النووى "السلمى "لإيران، بينما تغضى عن الترسانة الذرية الإسرائيلية الكافية لتدمير نصف العالم!!، وتلاحق الشعب الفلسطينى بحصار مهين مذل يرمى إلى تجويعه بتجميد الأموال الفلسطينية حيث كانت وتعليق مستحقات السلطة الفلسطينية (٥٥ مليون دولار) لدى البنوك الإسرائيلية، ووقف كافة المساعدات الدولية، والمساعدات العربية - بل والحيلولة دون وصول التبرعات للشعب الفلسطينى عقاباً له على استخدام حقه المشروع فى انتخاب نوابه وحكومة لا ترضاها الولايات المتحدة صاحبة الحول والطول التى تنادى بديمقراطية بوجهين، وجه تقبله، وآخر تدير له ظهرها لأن حصاد الديمقراطية أتى بما لا تحبه ولا ترضاه!

كيف لايرضى رئيس الوزراء الإسرائيلى ويشكر الرب على النعمة الأمريكية، بجناحيها بوش ورايس، بينما المالأة الأمريكية على أشدها تشيع الاطمئنان فى حنايا إسرائيل حتى تكشف صحيفة يديعوت آحرونوت هذا الأسبوع - وبلا أدنى تحرج أو تحسب من المقارنة! - عن التجارب النووية التى أجرتها إسرائيل مع جنوب آفريقيا عام ١٩٧٩ بمباركة أمريكية وكشفتها وثائق سرية أمريكية عرت ما خفى من آمر الانفجار النووى الذى رصده القمر الصناعى فوق جنوب المحيط الأطلنطى فى سبتمبر ١٩٧٩. تقول أخبار الجريدة الإسرائيلية الواثقة المطمئنة غير المتحسبة، أن ما كشفته الوثائق مؤخرا ينقض ويعرى خطأ نتائج لجنة التحقيق التى كان الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر قد شكلها وأبدت أسبابا أخرى للانفجار النووى خلاف ما كشفته الوثائق السرية الأخيرة!

الحديث عن هذه المهالأة الجانحة، ليس حديث عن ماضٍ ذهب وطويت صفحته، وإنما هو عن حاضر مستمر وموصول، تلقى فيه السياسة الإسرائيلية الهدهدة والرعاية فى كل شىء، حتى اعتادتها إسرائيل واعتادها الشعب الإسرائيلى لدرجة أن الذعر قد عمَّ إسرائيل لمجرد أن واشنطن قدمت إلى لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح - "مسودة" معاهدة دولية تحظر إنتاج المواد الانشطارية . ولا تبالى إسرائيل أن اعتراضها يحرج ويعرى التدليل و "الازدواجية" الأمريكية، ولكن إسرائيل لا تتحرج ولا تبالى لأن المسودة ستفضح ستر تضخمها النووى!.. هذا التضخم الذى تغضى عنه الراعية أمريكا دون أن يهتز لأحد جفن ولا رمش، بينما يجرى تجويع وإذلال وتعقيم الشعب الفلسطينى وتحشيد الدنيا وآليات مجلس الأمن والأمم المتحدة لمطاردة إيران على نشاطها النووى السلمى !!

لم تتعود إسرائيل ولا تقبل أى هنة ولو عارضة تصدر عن الراعية أمريكا وتمس ولو من بعيد ما تريده إسرائيل، وكيف لا، والسيد رئيس الوزراء الإسرائيلى يشكر ربه كل صباح لوجود أمريكا وبوش ورايس؟!

تنكشف حيثيات دعاء الشكر الأولمرتى على النعمة الأمريكية البوشية الرايسية، حينما نلحظ كيف تكبد الإدارة الأمريكية نفسها من أمرها عسرا لمراضاة إسرائيل ومهالأة سياستها المتغوّلة على الحق والعدل.. فلا يقتصر ما تتكبده أمريكا على ما تدفع ثمنه من سمعة سياستها، أو ما تحصده من غضب العرب والفلسطينيين ومن تحفظات معظم دول العالم على هذا الميل والجنوح والازدواجية غير المبررة، وإنما تعانى السياسة الأمريكية من معارضة متصاعدة من الشعب الأمريكى نفسه الذى خرج أخيراً فى مظاهرة احتجاجية بواشنطن على الأسلوب الذى تنتهجه الإدارة الأمريكية فى تعاملها مع البرنامج النووى الإيرانى، برغم أنه برنامج سلمى، بينما تغضى بل

وتبارك الترسانة النووية الإسرائيلية وتختلق الذرائع لتبرير ما لا يبرر!.. بدلا من شعار: "فليبارك الله أمريكا "، وضع المتظاهرون على لافتات التظاهر عبارة: "فليبارك الله كل إنسان على هذه الأرض ".. بينما حملت اللافتة الرئيسية: "الحوار بدل التهديدات "، وطفق المتظاهرون يوزعون بطاقات ولاصقات تقول إن السيد المسيح عندما قال أحبوا أعداءكم لم يكن يعنى اقتلوهم كما تفعل القوات الأمريكية فى الشعب العراقى الذى لم يبادئها بحرب، ولا دعاها لغزو بلاده.. هذا الغزو مع الملاحقة المتعجرفة لكل من سوريا وإيران وحصار وتجويع وتعقيم الشعب الفلسطينى، يصب فى الصالح الإسرائيلى، ويخل بكل الموازين المختلة أصلا، هذا الخلل الذى يعانقه المباركة المطلقة والعمياء للمخططات الإسرائيلية مهما عارضها العالم وشجبتها سنن الحق والعدل والإنصاف!!

دعاء الشكر الذى يتجه به أولمرت إلى الرب مع كل طلعة شمس، شاكراً فيه نعمة وجود أمريكا وبوش ورايس، هو أصدق تعبير عن هذا الخلل المفزع، وهذه الرؤية الحولاء التى لا يجدى فى تقدير تداعياتها الحسابات الضريرة التى تسقط ردود الفعل الإنسانية لدى آدميين يتنامى مع الزمن إحساسهم بالقهر والظلم وتحرقهم إلى العدل الذى غاب مع غياب السلام الذى يتشدق به صناع الحروب والغزوات!!

الجماعة الوطنية: إلى أين؟ (*)

من وقت لآخر تدهمنا واقعة مفاجئة أو نعتبرها مفاجئة لأننا فقدنا قدرة "التوقع" بانحسار ملكة التفطن والالتفات، فتستدعى الواقعة التفاتنا واهتمامنا، وتستدعى معهما ما يستوجبه الحدث أو الظرف من فحص ومن تدارك غالبا ما يكون سريعا أو متسرعا تحت ضغط الظرف، حتى إذا ما انحسرت موجته، عدنا إلى ما كنا فيه أو عليه!!

ويلاحظ المتابع لأحداث أو واقعات الاحتقان الطائفى التى تداعت أو تتداعى من وقت لآخر، أن كلماتنا تسارع إلى المداواة والتطييب والتهدئة والامتصاص.. يحكمها مهما اتسعت رؤيتها أو بحثها، الرغبة المحمودة فى تجاوز الحدث وعودة المياه إلى مجاريها حفاظا على وحدة النسيج المصرى الذى بلغ أبلغ مظاهر توحده فى ثورة ١٩١٩، وفى حرب ١٩٧٣، بل وفى نكسة ١٩٦٧!!.. تتسع الكلمات وتضيق، وتغوص وتتسطح، تفور فى كل مرة، وتشق طريقها إلى النخبة وإلى الناس فى قنوات التعبير المقروءة والمرئية والمسموعة، وفى الندوات التى تعقد، والمؤتمرات التى تقام، والمناقشات الشعبية أو الحزبية أو البرلمانية التى تثار، ثم فجأة: تسكت الكلمات، وتهدأ الضجة وتنطوى - مع تباعد الحدث - الصفحة التى فتحت، وتعود القضية التى ألحت كقارعة إلى أضابير المحفوظات وطوايا النسيان إلى أن تصفعنا قارعة جديدة، تفتح ملف القضية لأيام أو لأسابيع، سرعان ما تعود بعدها إلى طيها من جديد، وإيداعها فى مرقدها

---

* ٢٠٠٥/١٢/٢٢.

ككثير من قضايانا الراقدة بعد نقاش ساخن عابر سرعان ما يخمد إلى أن يُستدعيه طارئ جديد!

هذه الظاهرة فرع فيما يبدو على حالة اللا تحسب أو اللاتفطن أو اللاتوقع أو اللاالتفات التى صارت مسلكا عاما يبدو طفحه فى صور عديدة تصادفنا فى الحروب التى لا نلتفت لمواقع غاراتها المتوقعة إلاّ بعد حدوثها، وفى الاغتيالات التى تسبقنا إلى مرادها، وفى الحوادث الطارئة التى تتنوع بتنوع ظروف الحياة والناس، فيطفو العجز والشلل والقصور على ما نواجه أو لا نواجه به هذه الحوادث الفجائية، والحرائق، والزلازل، وإصابات أو حوادث أو انغلاقات الطرق، أو هطول الأمطار وهبوب العواصف، أو انفجارات مواسير المياه، أو الأزمات الصحية المفاجئة، جاهلين بما ينبغى عمله بسرعة وكفاءة لمواجهة هذه الطوارئ التى لا تخلو منها الحياة.. معظمنا ـ ان لم نكن جميعا ـ لا يعرف كيف يجرى التنفس الصناعى، أو كيف يستخدم طفاية الحريق المركبة بسيارته أو بأرجاء المكتب أو المرفق الذى فيه يعمل، مثلما لا يعرف كيف يستدعى المطافى أو الإسعاف، أو كيف يتعامل مع الأزمات القلبية أو الهبوط أو النزيف المفاجئ أو الجروح والإصابات، أو كيف يتم إخلاء المبانى والأدوار العالية فى حالات الحريق!!

غياب "التوقع" وشيوع "اللا تحسب"، وحلول "رد الفعل" "محل الفعل" ـ فيما يداهمنا دون أن نتفطن إليه أو نعالجه سلفاً بما نستطيع، أو نتدبر وسائل وآليات التعامل معه إذ أفلت زمامه وفجأنا ـ إنما مرده إلى غياب الالتفات الجاد.. هذا الالتفات الذى لايفارق العقلاء ويبذلون له كل ما يستطيعونه من الشحن والتركيز والعناية والتبصر والفطنة والانتباه، ويخطو بوعيهم وفكرهم واهتماماتهم خطوات تتجاوز "اللحظة" أو "اليوم" إلى استشراف وتوقع لما هو قابل!

إلى ملكة الالتفات والانتباه، يرجع كل ما لدى الأفراد والجماعات من حصاد كثير أو قليل، وإليها ترجع قدرتهم على التعامل مع الطوارئ والمجاهيل، لأنها وإن كانت فى دنيا الاحتمالات، إلاّ أن الاحتمالات واردة الحدوث، وتغدو متيقنة أو مؤكدة الحدوث إذا سبقتها مقدمات تورى بها أو تسلس أو تؤدى أو تقود إليها.. فى هذه الحالة يغدو القعود عن الالتفات نقيصة، بل جريرة كبرى إذا جاء فيما يمس مصائر الأوطان والشعوب.. على قدر هذه الملكة صعودا وهبوطا - على قدر ما يدين للأفراد والجماعات والأمم والحضارات من انجازات فى العلم والاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة، وعلى قدر ما تأمن به غوائل المفاجآت!..

تختلف درجات التفات البشرية بعامة باختلاف العصور والدهور ودرجات النمو التى مرت بها.. تشهد بهذا كتب التاريخ، ويسرى ذلك على كل فرد وجماعة بالغاً ما بلغ ضيقها أو اتساعها.. ذلك أن الالتفات قرين الاهتمام وتوأمه، ولذلك تفاوتت الحضارات والجماعات صعودا وهبوطا تبعاً لحجم أو لدرجات الاهتمام والالتفات فيها.. وتستطيع أن تمسك بأثر هبوط ملكة الالتفات على الأفراد والجماعات والشعوب والأمم حين ترقب مقدار الخفوت الذى تدلى به ظاهرة "الاتكال" على "لطف المقادير"!.. هذا "الاتكال" الذى بات عادة تورى بخبو الوعى والإرادة وتراكم الغيبوبة التى تنسى الناس فطنتهم والتفاتهم الواجب لحساب عواقب الأمور!

ضمور الفطنة لا يصيب الأفراد والمجتمعات دفعة واحدة، وإنما يتسلل إليها ويتزايد بالتراكم.. هذه "الفطنة" شىء غير الذكاء الذى يقصد به جانب أو أكثر من جوانب الذهن.. فقد يكون الذكى فطنا وقد لا يكون فطنا على الإطلاق!.. وهى شىء غير التعليم والتعلم، فالمدارس والمعاهد توسع المعلومات وقد تنمى الذكاء وعلى أساسهما تمنح الدرجات والشهادات، ولكن لا شأن لها بالفطنة التى

تسلس إلى الانتباه والالتفات.. وحين تضعف هذه "الفطنة "، سواء كان الضعف فى الفرد أو الجماعة، فإنها تميل بصاحبها أو بأصحابها إلى استسهال الخديعة مع النفس ومع الغير.. ترى الظاهرة أو الشىء أو العيب ببصرها، ولكنها لا تراه ببصيرتها، ولذلك فإن الفطنة الضعيفة أو الخابية لا تدرى ولا تلتفت لدور ووزن الواقع، ولا إلى أبعاد الخيال والاستقراء فى التنبه للظواهر وقيادة الحياة المشوشة التى تزحف عليها السلبيات كزحف الكثبان الرملية!!..هذه الفطنة القاصرة أو الخابية: صديقة "اللاتوقع "، وهى التى تندفع بصاحبها أو أصحابها إلى تصديق ماتطلقه الشائعات أو تردده الألسن أو تطالعه الأبصار المتعجلة أو القراءات السطحية.. تنجرف إلى ذلك بغير تمحيص ولا تدقيق، ودون استيثاق، تردد الأقاويل وتضخم الشائعات ظانة أن هذا الترديد والإعادة ـ ولا بأس من الإضافة! ـ يزيد المرددين والمروجين والمهولين قبولا لدى السامعين، أو يزيد الإعجاب بسعة إحاطتهم ومعرفتهم بالخبايا وحماسهم لما يلفت إليهم الأنظار ويستجلب الرضا والإعجاب!!

وفيما يبدو، فإن خلو يقظة البشر من ذلك التركيز والالتفات الواعى لدرجاته ـ قد أنسى الناس حقيقة اليقظة وتركيبها.. فصار كل آدمى يصحو بعد نوم أو غيبوبة صحوا لا يقترن باليقظة التى أعنيها، وإنما هو صحو أو يقظة والسلام ـ كسائر المستيقظين.. لا يصاحبها تركيز ولا التفات واع، فتداهمنا الأحداث من حيث لا ندرى ولا نحتسب، بينما كانت مقدماتها ظاهرة جلية واضحة لو لم نفارق اليقظة الواعية والتفطن والالتفات!

على النخبة تقع فى المقام الأول مسئولية بناء "المعقولية" وإثراء ملكة التفطن والالتفات فى المجتمعات، لأن قدرتهم على الملاحظة والرصد والاستخلاص، هى التى تنبه العاديين من الغرق فى بحور الأوهام والظنون وسلبيات الاتكال على لطف المقادير، وتسبر وتلفت النظر إلى تراكم ظواهر لا ينتبه إليها السطحيون أو الغافلون!...

لا يستسلم المتفطنون إلى الاتكال على الصفحة الناصعة لاندماج الجماعة الوطنية فى ثورة ١٩١٩، أو فى المناسبات التى تستدعى الزخم القومى للتضام والتضامن فى مواجهة الأخطار والنوازل فهناك أيضا من الكثبان الرملية الزاحفة ما يستوجب الالتفات إليه. جميل أن نتنادى فى الأزمات بالصفحات المشرقة للوحدة الوطنية. ولكن المتفطن الملتفت يلحظ ظواهر ينبغى التوقف المبكر عندها لمعرفة أثرها على النسيج الوطنى.. هناك حساسيات بدأت تتنامى على خلاف ما كان سائدا بين المسلمين والأقباط.. لماذا باتت الحساسيات تنفجر لدى أى بادرة مهما تفهت؟!. من أربعينيات القرن الماضى اقتبس بديع خيرى والريحانى مسرحية "حسن ومرقس وكوهين" عن مسرحية "المقهى الصغير" للكاتب المسرحى تريستان برنار، وقدماها على المسرح وتسللت إلى الشاشة الفضية بما تحمله من مفارقات كوميدية ساخرة فى تصوير نهم وطمع وشراهة الشخصيات الثلاثة: المسلم والقبطى واليهودى، والمتبدية فى محاولات الثلاثى الالتفاف على الثروة التى نزلت على عاملهم نجيب الريحانى ثم عادل خيرى فى النص المسرحى، وحسن فايق فى النص السينمائى.. أيامها من نحو ستين عاما، وحتى وقت قريب - لم يحتقن أحد من المسلمين أو الأقباط أو اليهود - وكانوا كُثُر بمصر فى تلك الأيام - غضبا لتجسيد شخصية المسلم أو القبطى أو اليهودى هذا التجسيد الكوميدى الساخر!.. بينما بات الاحتقان أسرع لينا الآن على العمال والبطال، ولم يقتصر على الشأن الدينى فامتد إلى الفئات والمهن

والحرف وأبناء البلدان والقرى.. رأينا ذلك فى غضبة بعض المحامين على تجسيد كاريكاتيرى لشخصية محام فى فيلم "الأفوكاتو"، ورأينا ما صاحب هذه الزفة من تداخل الأغراض واختلاط الأوراق والتحريض على استثارة المحامين!!.. ورأينا القضية التى رفعها بعض أبناء قرية "خِرْبتها" تضررا ـ فيما قالوا ـ من الفيلم الكوميدى الذى اتخذ من القرية أو من اسمها ميدانا للتناول الكوميدى!

لم يحتقن ولم يغضب أحد من القبط أو من أهل الصعيد لقصة ثم فيلم "البوسطجى" للأستاذ يحيى حقى.. هذه القصة التى جسدت سينمائياً، تصور أحداثاً بكوم النحل من أعمال مديرية أسيوط، فيها ما قد يغضب أهل الصعيد إذا تجاهلوا مقتضيات العمل الأدبى، وفيها ما قد يغضب المسيحيين إذا ما نظروا للعمل القصصى من منظور دينى ينأى بالقبطى أن يكون محلا لتناول أدبى أو فنى.. فمدار الرواية حول قصة حب بين "جميلة" ابنة المعلم سلامة القبطى الأورثوذكسى، وبين خليل إبراهيم المدرس البروتستانتى وما أثمرته هفوة اجتبا فيها الشباب جزيته من الفتى والفتاة ـ من مشكلة باتت تهدد حياة الفتاة وتقض مضاجع البوسطجى عباس الذى اطلع على سرهما بفضه الخطابات التى انقطعت وانقطع مع انقطاعها فرصة الفتاة فى النجاة بمداواة أمرها بالزواج الذى تراخى انتظارا لتصريح أو بيان كنسى لاختلاف الملة!. هذه القصة التى عدت من أعظم أعمال يحيى حقى الإبداعية، وجسدت سينمائيا، لم تثر فى أوانها وإلىالآن ثائرة أحد من القبط أو من أهالى الصعيد، بينما رأينا الاحتقان الذى ثار على فيلم "بحب السيما"، وما صاحب ذلك من فورات وقضايا ردها إلى ذاكرتنا أحداث محرم بك التى لا تزال قيد التحقيق لمعرفة أبعاد العمل المسرحى الذى مثل فيما يقال لعرض واحد، ثم شاء من شاء أو شاءوا بعثه من مرقده وطبعه على أقراص

C. D ليشعل ناراً فى حى محرم بك حملت من الندر ما خفق له قلب مصر!.

ليس مقصدى أو مرادى هنا أن أحصى وقائع، وإنما استشهد فقط لأدلل على زحف حساسيات زحفت كالكثبان الرملية دون أن يلتفت إليها أحد، ناهيك بأن يحللها ويسبر أسبابها، لغياب أو خفوت ملكة التفطن والانتباه!..

وأغرب من هذا الخفوت أن يستمر الضمور فى الالتفات رغم هذه الملموسات التى لا تخطئها الفطنة.. أن لا نلتفت لماذا صارت الأحداث تتفجر وتلتهب وتتضاخم لتوافه الأمور؟!.. ولماذا تتحول كل شائعة إلى حقيقة وإلى نار مشتعلة؟! ولماذا تخرج الواقعة المحدودة إلى هياج شامل من هنا أو هناك يفارق فى جموحه أساس وجوهر وروح كل من المسيحية والإسلام؟!.. لماذا يسارع البعض إلى رد كل خطأ - والخطأ وارد - إلى انحياز أو تربص دينى؟!، ولماذا تبتعد "فورات "البعض عما هو سائد فعلا من محبة ووئام وحميمية بين القاعدة العريضة من المسلمين والأقباط؟!..وما هى التراكمات - إن كانت - التى أوجدت هذه الحساسية أو هذا" التربص "؟!

نعم كان النسيج الواحد والاندماج، هو الملمح الحاضر فى تاريخ الجماعة الوطنية فى مصر، ولكن ذلك لايعنى أن النسيج آمن فى كل الأوقات من عوامل السلب الداخلية، ومن عوامل التحريض الخارجية المقصودة فى معظم الأحوال إن لم يكن فى كل الأحوال!!.. هذه العوامل الخارجية لا تنفى مسئولية الداخل عن اللاتفطن وعن إهمال التربة حتى صارت مرتعا لمن يريد ضرب الوطن وضرب وحدته فى مسلسل لحوح اتصل فيه الحاضر بالماضى مع تغير فى الصور وإن لم تختلف حقيقة المراد!!

نقطة البداية أو الأساس لمواجهة أية مشكلة، أن نقر أولا بوجودها وأن نلتفت إليها متيقظين متفطنين، وأن نمعن النظر فيها بصدق وصراحة وإخلاص.. لا يتأتى ذلك مالم نسبر الأعماق لنستكشف سر أو أسباب كل "طفح" عرضى لايصدر عن طبيعة وجوهر الإسلام والمسيحية، ولا يتفق مع الحميمية السائدة الظاهرة بين القاعدة العريضة لمسلمى وأقباط مصر.

الجماعة الوطنية (٢-١):
براءة الأديان من أسباب الاحتقان! (*)

ظواهر الحساسيات التى تسللت عبر سنوات إلى الجماعة الوطنية، تستوجب وقفة صادقة فاحصة متأملة، لأن النسيج الوطنى هو قوام الوطن وعماد حاضره ومستقبله ... هذه الوقفة تستوجب فيما تستوجبه أن تمتد أنظارنا وبصائرنا باحثين مفتشين منقبين مدققين ممحصين فى كل شىء، ما عساه يكون أو لا يكون سببا فى إثارة الحساسيات، لا نستبعد شيئا أو عاملا أو سببا إلاّ بعد اخضاعه للنظر والتأمل والفحص والدراسة الجادة الصادقة.. هذه الغاية تستحضر بصدقها عناصر وعوامل عديدة يتوجب علينا أن نفتش فيها لنفرز فى النهاية بين "السبب" و "غير السبب"، وبين "الواقع و "الوهم"، وبين "الحقيقة" و "الظن"، وبين "لعام" و "الخاص"، وبين "الفعلى" و "المفتعل"، و "الداخلى" و "المستورد"، و"الصادق و "المضلل"!!

نقطة البداية التى لايجوز التحرج عندها، هى التفتيش والبحث فى "الأديان" ذاتها، هل هى سبب للحساسية أو لاحتقان أو العداء؟!.. إن الأديان - خلاف القوانين والفرمانات والأوامر - لا تقوم إلاّ على الرضا والاقتناع والإيمان.. القوانين والأوامر والفرمانات قد تُفرض على الناس فَرْضًا بالقسر والإجبار والإرغام، وقد يحملون حملا برغم إرادتهم وحتم أنوفهم على الانصياع لها، ولا يعنى الأمر الفارض أن

(*) ٢٠٠٦/١/٥

يكون المخاطب الملتزم مقتنعا أو غير مقتنع بالقانون أو الفرمان أو الأمر، فالغايه هى احترامه وتطبيقه والالتزام به، لأنه يصب فى نظام ما يحرص عليه، ولا يعتنى بالحنايا والقلوب والرغاب والقناعات.. ولكن الدين شىء آخر، بغايةٍ أخرى، وقوامٍ وفلسفةٍ مغايرة.. الدين فى جوهره داخلى.. داخلى فى علاقة الآدمى مع نفسه، وفيما يخاطبها وتخاطبه به، وداخلى فى علاقته بربه عز وجل، بل هو يكاد يكون داخليا فيما يباشره أبناء الديانات من فروض وصلوات وطقوس ومناسك تعنى أساساً بالداخل وتفسد غايتها إذا اهتمت فقط بالظاهر وداخلها النفاق والرياء!.. عناية الأديان أساسا واتجاهها إلى داخل الانسان وإيمانه، أوجبت وستظل توجب قاعدة بدهية هى أن قوام الأديان ـ انتشاراً أو انحساراً ـ هو بوصلة الآدمى الداخلية التى تستجيب وتُقْبَل، أو تنأى وتُعرض، وقوامها الرضا والاقتناع والايمان، وتأبى بطبيعتها القسر والاجبار والإرغام!

هذه الحقيقة تفوت الكثيرين حين يتوقفون أو لا يتوقفون عند عهد الحديبية الذى عقده رسول القرآن ﷺ، مع قريش ومن والاها، وارتضى فيما ارتضاه فيه، أن يرد إلى قريش من يأتيه منها مسلما، وألا ترد إليه قريش من يذهب إليها مرتداً عن الاسلام!.. يومها عاجلت عمر بن الخطاب حميته، وأثاره ماظنه عدم سواء فى الميزان: أن يرد المسلمون إلى قريش من يأتيهم منها مسلما، بينما لا ترد قريش من يذهب إليها مرتدا عن الإسلام!.. وفات عمر فى حميته أو ثورته ـ مثلما لا يزال يفوت كثيرين، أن لب الموقف النبوي يصدر عن حقيقة لا تفوت، هى أن الأديان لا تنتشر ـ إن انتشرت ـ إلا بالرضا والاقتناع، ولا تفرض بالقسر والاجبار والإرغام!.. وأنه لا حاجة من ثمّ للإسلام والمسلمين، ولا لأى دين آخر، بمن يفارق دينه ويرتد عنه إلى دينٍ سواه، لأن الأديان لا تضم صفوفا شكلية مظهرية، وإنما هى تجمع أفئدة مصدقة مؤمنة آلفها هذا الاعتقاد الذى أقبلت عليه طواعية

مختارة.. وفى المقابل، لم تكن قريش حكيمة حين شرطت أن يرد إليها المسلمون من يذهب إليهم مسلما.. فاتها أن من أسلم منها وذهب إلى المسلمين، أسلم عن عقيدة واقتناع، وأن رده إليها لن يخرجه عن دينه الذى به آمن، وأنه من ثم خطر على قريش ومآربها إن صُدَّ عن المدينة وأُجْبر على البقاء بينها بمكة، وخطرُ عليها أيضا إن هرب منها واضطر ازاء التزام المسلمين بعهدهم - لأن يتخذ مكمنا كما فعل "أبو بصير" وجماعته الذين عسكروا على ساحل البحر الأحمر وهددوا من مكمنهم قوافل قريش إلى الشام، حتى أفاقت قريش إلى خطأ ما اشترطته وفاتها فيه أنه لاجدوى لها ولا أمل فيمن تركها واعتنق الاسلام، فعادت تطلب بنفسها إلى رسول القرآن ﷺ نقض ما شارطته عليه فى عهد الحديبية من ردّه على قريش من يأتيه مسلما منها!

الأديان السماوية نزلت لإيمان الناس، لا لتجييش الجيوش وصناعة الأمجاد.. لا يوجد فى الإسلام مثلما لا يوجد فى المسيحية ما يدعو لمعاداة الآخرين.. طلب الأمجاد صناعة آدمية، واختلاق العداوات انهيارات آدمية!!.. البحث والتنقيب فى كل من الاسلام والمسيحية يؤكد براءة الأديان من أى أسباب للاحتقان.. لم يصطدم أحد و يحتقن أحد من هنا أو هناك لاختلاف المعتقد المسيحى الذى يرى ن "شخص" السيد المسيح هو الذى صلبه اليهود، عن المعتقد الإسلامى الذى يؤمن بأنه "شبيه" له وليس شخص السيد المسيح الذى رفعه الله إليه، وكتبت الكتب عبر أجيال عن عقيدة التوحيد الإسلامية، وعن عقيدة التثليث المسيحية، دون أن يخلق هذا سبباً للاصطدام أو الاحتقان، لأن المعقول الذى تتفق عليه كل العقول، أن كلاً وراء عقيدته التى يؤمن بها ولا يرتضى لها بديلا.. يصدق هذا على المسلم وعلى المسيحى وعلى اليهودى وعلى غيرهم من أتباع الديانات والمذاهب والملل والنحل بغير استثناء!

على أن الأديان بعامة، لا يقتصر خطابها على بنيها أو المدعوين إلى دخول باحتها، ذلك أنه مهما كان نصيب الدين ـ أى دين ـ من الانفتاح أو الانغلاق، من الانتشار أو الانكماش، فإنه لا يمكن أن يفترض أنه دين الناس جميعا.. فذلك محال يأباه المنطق وينفيه الواقع الحاصل المشاهد الذى يورى أن المعمورة قد تفرق ساكنوها على أديان مختلفة، سماوية كتابية، أو غيرها من الملل والنحل والمذاهب!.

هذا الواقع فرض ويفرض على كل دين، أن يفرد فى منظومته آسسا وقواعد وأسلوباً للتعامل مع الأغيار الذين يدينون بدين آخر أو بملة أخرى.. هذا الموقف له خصوصيته فى كل دين.. قد تقترب أو تختلف عن رؤية غيره من الأديان.. وهو الباب الذى يحدد لغة التعامل لأبناء الديانة مع غيرهم تسامحا أو ضيقا، سلاما أو عداوة، قربا أو ابتعادا، تعاملاً أو انغلاقاً ومجافاة!!

على أن الشواهد تورى بأن ما يدخل "لغة التعامل" مرده فى الواقع ملصقات الناس التى تتراكم مع الأيام، وما تفرزه المصالح والأهواء، وليس مرده إلى الأديان الكتابية كما نزلت من السماء.. فهى لا تحمل فى بنيتها الأصلية شيئا من أسباب الصراع.. يصدق هذا حتى على اليهودية ـ ولذلك حديث آخر سبق أن تناولناه بالاهرام (٢/٢٧، ٥، ١٢، ٣/١٩ ـ ٢٠٠٤)، أما الاسلام والمسيحية فليس يوجد فى بنية أى منهما، ولا ملصقات الزمن والناس، ما يرتب الحساسية أو البغض أو العداوة، بل ان الباحث المدقق فى كل من المسيحية والإسلام ليجد مدوناتهما عامرة بالمحبة والإسماح والسلام.. لا تضيق بالأغيار أو تتنكر لهم أو تمقتهم أو تعاديهم..

من المشاهد الحاضرة فى القرآن المجيد ـ الاحترام العميق لكافة الرسل والأنبياء، بل وجعل من الإيمان بكافة الرسالات السابقة أصلا من الأصول الاسلامية، وجزءاً لا يتجزأ من الإيمان بالاسلام.. يقول عز من قائل: "قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ

وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (البقرة/١٣٦).. ويقول سبحانه وتعالى: "قُلْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (آل عمران /٨٤)

الجماعة الوطنية (٢ ــ ٢):

براءة الأديان من أسباب الاحتقان! (*)

من المشاهد الحاضرة فى القرآن المجيد ـ الاحترام العميق لكافة الرسل والأنبياء، بل وجعل من الإيمان بكافة الرسالات السابقة أصلا من الأصول الاسلامية، وجزءاً لا يتجزأ من الإيمان بالاسلام.. يقول عز من قائل: "قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (البقرة/١٣٦).. ويقول سبحانه وتعالى: "قُلْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (آل عمران /٨٤)

احتفال القرآن المجيد بكافة الرسل والأنبياء، وعده الإيمان برسالاتهم أصلا من الأصول الإسلامية، اقترن بتوقيرهم وتكريمهم أبلغ تكريم فى آيات الذكر الحكيم.. يقرأ المسلم فى القرآن قول الله تعالى: "إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ" (آل عمران ٣٣).. "شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا " (الشورى ١٣).. يصافح قارىء القرآن ما أسبغه رب العالمين على هؤلاء الأنبياء من كريم الصفات والشمائل والسجايا،

---

* ٢٠٠٦/١/١١

وأعطر ما بثه إليهم من التحيات.. "سَلامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ" (الصافات ٧٩).. وعن أبى الأنبياء إبراهيم الخليل عليه السلام: "وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ " (البقرة ١٣٠).. "وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً " (النساء ١٢٥).. يصفه رب العزة بأنه الحليم الأواه "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ" (هود ٧٥)، وبأنه كان صديقا نبياً "وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا" (مريم / ٤١).. "سَلامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ " (الصافات ١٠٩).. تتوالى هذه النفحات المعطرة بالقرآن لجميع الرسل والأنبياء.. "وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا" (مريم ٥١).. "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا" (النساء ١٦٤) .. "سَلامٌ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ " (الصافات ١٢٠).. "وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ❖ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ " (الأنعام ٨٥، ٨٦).. " وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ" (ص ٤٥) ".. "وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ" (الصافات ١٢٣).. "سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ" (الصافات ١٣٠).. "وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ" (ص ١٧).. "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا" (النمل ١٥).. "وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ" (الأنبياء ٨١).

يعرف المسلم مما يقرأه فى القرآن المجيد، انه احتفى بالسيد المسيح عليه السلام، وبأمه مريم العذراء.. "وَإِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ" (آل عمران ٤٢).. " إِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ❖ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ" (آل عمران ٤٥، ٤٦)

أجل، يوجد اختلاف بين الإسلام والمسيحية فى طبيعة السيد المسيح، أورد فيه القرآن المجيد بيانه، بيد أن هذا البيان لا ينعى شيئا البته على السيد المسيح، بل ويورد القرآن الحكيم عما قاله

عليه السلام لبنى إسرائيل: "وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللّهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ" (المائدة ٧٢).. المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته، والبيان القرآنى حافل بآيات تنزيه وكرامة المسيح عليه السلام وتأييده بالبينات والإنجيل المنزل وروح القدس.. "وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الإنجيلَ "(الحديد ٢٧).." تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ "(البقرة ٢٥٣).. "وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ" (البقرة ٨٧).. هذه المنزلة الرفيعة التى أسبغها القرآن المجيد على السيد المسيح، ارتفعت به أن يناله ما ينال الناس، أو يحيق به ما يحيق بهم، وهو فى حصن الله عز وجل وتحت جناحه: "إِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ" (آل عمران ٥٥).. علمه ربه سبحانه وتعالى الكتاب والحكمة، وأيده بالمعجزات المصدقة لرسالته: "وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالإنجيلَ ❖ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللّهِ وَأُبْرِىءُ الأَكْمَهَ والأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ❖ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَطِيعُونِ " (آل عمران ٤٨ ـ ٥٠).

هذا الاحتفال بالأنبياء عموماً، وبالسيد المسيح عليه السلام، محفور فى وجدان المسلم، يستقيه ويتشربه من آيات القرآن الحكيم، الذى سميت بعض سوره بأسماء السابقين على الإسلام من

الرسل والأنبياء وآلهم.. سورة آل عمران، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، ومريم، والأنبياء، يس، نوح.. يتبرك المسلمون بتسمية أولادهم بهذه الأسماء، وبأسماء موسى وعيسى ويعقوب وإسحق وأيوب وهود وصالح وهارون وشعيب وزكريا ويحيى وغيرهم من الرسل والقديسين.. ويتعلم المسلم من قرآنه المجيد أن الأسرة الإنسانية تنتمى إلى أصل واحد، لا فرق فيه بين أحد وآخر إلاّ بتقوى الله عز وجل. "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات ١٣).. مرد الخلق إلى نفس واحدة.. "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء" (النساء/١).. وفى سورة الأعراف: "هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا" (الأعراف ١٨٩).. وفى سورة الأنعام: "وَهُوَ الَّذِيَ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ " (الأنعام ٩٨).

هذا التوقير القرآنى للرسل والأنبياء، ولرسالاتهم، واكبه ما روى عن رسول القرآن ﷺ، فى سياق منظومة كاملة لاتعادى الآخر أو تزدريه.. له يدع عليه السلام إلى سبيل ربه إلاّ بالحكمة والموعظة الحسنة، ولم يجادل إلاّ بالتى هى أحسن، ولم يلو أحداً أو يكرهه على دين، "لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ". (البقرة ٢٥٦) ولم يلاحق من يعرض عن الهداية والدعوة إلى سبيل الله "قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ" (الأنعام ٩١).فالهدى هدى الله "فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ".. (يونس ١٠٨). والمسلمون لا يتعاونون إلاّ على البر والتقوى ولا يتعاونون على الإثم والعدوان.

هذا كله وغيره يصب فى عقيدة المسلم وحناياه سماحة وإقبالاً خالصا.. هذا الإقبال ينطوى على المزيد من الإخاء للنصارى من واقع ما علمه ويعلمه المسلم من القرآن الحكيم.. قد لاقى نبى القرآن ﷺ والمسلمون الأوائل عداءً وكيداً من يهود بنى قريظة وبنى قينقاع وبنى النضير، ولكنهم لاقوا مودة ورحمة من المسيحية والمسيحيين ومن

نجاشى الحبشة المسيحى.. حدث القرآن المجيد فقال عن ذلك: "لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ" (المائدة ٨٢).. العبرة فى هذه الآية - ككل آية - هى بعموم النص لا بخصوص السبب.. فى المنظومة المحمدية: المسلم آلف ومألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يُؤلف.. فى الحديث النبوى أن السلام قبل الكلام.. وفيه: "ولا تؤمنوا حتى تحابوا: ألا أدلكم على شىء إذا فعلتموه تحاببتم: "أفشوا السلام بينكم.. ".. هذه الدوحة الإسلامية اتسعت ولا تزال متسعة لأهل الأديان، وللنصارى على وجه الخصوص.. فى القرآن المجيد: "الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ" (المائدة ٥).. فى رسالة رسول القرآن ﷺ إلى عامله فى اليمن: "من كان على يهودية أو نصرانية فلا يفتتن عنها "، والذميون فى الحديث النبوى: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا ".. "من آذى ذميا فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة "..

طبيعى أن يكون إيمان المسلم بإسلامه لا بسواه، وأن تكون عقيدة المسيحى فى مسيحيته لا سواها.. ولكن المؤكد أنه لا يوجد فى المدونات الإسلامية، قرآنا وسنة، ما يحمل عداوة أو بغضاء أو كراهية للمسيحى، أو سببا للاحتقان، وهو الدين الذى قال قرآنه عن النصارى إنهم أقرب أهل الأديان إخاء ومودة للمسلمين، فهل يوجد فى المدونات المسيحية المقدسة ما يناقض هذا؟ دعونا نطل على ذلك فى المقال القادم ان شاء الله.

الجماعة الوطنية (٢ ــ ٣):

براءة الأديان من أسباب الاحتقان! (*)

عبء المسلم فى مصر فى التعرف على المدونات المسيحية، أعرض كثيراً من عبء المسيحى فى التعرف على المدونات الإسلامية فالقرآن الكريم يتلى بالإذاعات المرئية والمسموعة آناء الليل وأطراف النهار، ويتلى فى التعازى والمناسبات، وتلتقطه أذن المسيحى ـ بترتيله الجميل ـ قصداً أو عفواً، فليس غريبا ولا نادراً أن تجد بين المسيحيين من ينصتون إلى القرآن ويعجبون بكلامه ومعانيه ومعماره وموسيقاه وجمال ترتيله، ولا يخلو هذا الإنصات من إلمام ما بما فى ذلك الكتاب المجيد، بينما مدونات المسيحية لا تتلى غالبا إلاّ فى الكنائس، فى الصلوات والتعميد والزواج وفى العزاء والتأبين ومراسم الجنازات، وقد تتخللها تلاوة باللغة القبطية التى لم يعد يلم بها إلاّ القساوسة ورجال الدين المتخصصون، ومن هنا كان إطلال المسلم على ما ورد بالعهد الجديد إطلالاً محدودا أو يكاد، يتعامل معه المسلم على الجملة تعاملاً لا يخلو من قلة المعرفة وضمور الإلمام بما فيه.. لست أعنى قراءة المسلم للأناجيل ليكون مسيحياً، ولا قراءة المسيحى للقرآن ليكون مسلماً، فقد اتفقنا على أن اعتناق الأديان حديث داخلى، قوامه الرضا والاقتناع، وإنما أتحدث عن الإلمام بالقدر الذى به يعرف كل من المسلم والمسيحى هل فى مدونات

(*) ٢٠٠٦/١/٢٦

الدين الآخر ما يحمل أسبابا للكراهية أو المقت أو العداء أو الحساسية أو الاحتقان؟

طفنا بالمقال السابق بنزر يسير مما ورد بالقرآن الكريم ممجداً الأنبياء والرسل بعامة، وللسيد المسيح وأمه البتول بخاصة، وإيمائه إلى انتماء البشرية إلى أصل واحد، بل ونفس واحدة، وإلى دوحة العدل والمساواة والتسامح التى تملأ حنايا المسلم إحساسا بالأسرة الإنسانية وتفاعلاً وتعاملاً طيباً معها، ولست أبالغ ولا أسبق إلى نتائج حين أبادر بتقرير أن المدونات المسيحية أصدق ما يصدق عليها أنها شريعة المحبة والسلام والوئام.. يعرف ذلك من اتسع وقته واتسعت سماحته من المسلمين للإطلال على ما ورد بها.. لا تعارض بين ذلك وبين إخلاص المسلم لإسلامه، بل هو فى النهاية تعميق للفهم، وقشع للانغلاق المورد إلى التعصب، وإدراك للأخوة بين الأديان التى تنتمى فى الأصل إلى شجرة واحدة ونبع واحد.

أجل، يوجد اختلاف بين العقيدتين الإسلامية والمسيحية فى "شخص "المصلوب وفى طبيعة السيد المسيح عليه السلام، ولكنه اختلاف عقائد مآلها إلى داخل الإنسان وعلاقته بربه لا بتعاملاته مع الناس.. العلاقة والمعاملة بين أهل الأديان أمر آخر خلاف محتوى العقيدة.. المسيحية لها تحفظاتها الهائلة على ما فعله اليهود مع السيد المسيح عليه السلام، ولكنها لاتتخذ موقفا معاديا من الأديان، ولم تور مدوناتها - بما يمكن أن يكون تكئة أو ذريعة لمعاداة الإسلام الذى نزل بعد ميلاد السيد المسيح بنحو سبعة قرون.. حين ينظر المسلم فى منظومة المعاملات المسيحية يجد دوحة مليئة بأغصان المحبة وحبال الوداد، وروح المؤاخاة..

نزلت المسيحية، وقد أهملت شريعة موسى، وتحول الهيكل إلى مزار تجارى، وطغت الماديات وتفرقت الطوائف إلى صدوقيين وفريسيين وأسينيين وسامريين، فكان مجد المسيحية الحقيقى ما

نزلت به من هداية ومحبة، تتغيا إعادة السواء إزاء الخروج على الناموس وشريعة التوحيد التى جاء بها موسى عليه السلام، فجاء المسيح ببساطة الضمير. يدعو إلى ملكوت السماء فى الضمير والوجدان، لا فى القصور والعروش.. يقول للناس: " لن تربح شيئاً إذا كسبت كل شىء وخسرت نفسك! ".. لا تبالى هداية المسيح بظاهر الدنيا كله إذا سلم للإنسان باطن ضميره.. مجده الحقيقى هذه الدعوة الهادية إلى نقاء السريرة، وإشاعة المحبة.. من على الجبل يلقى موعظته إلى جموع الناس فيقول لهم: "طوبى للمساكين بالروح، فإن لهم ملكوت السماوات، طوبى للحزانى، فإنهم سيعزون. طوبى للودعاء، فإنهم سيرثون الأرض. طوبى للجياع والعطاش إلى البر فإنهم سيشبعون. طوبى للرحماء، فإنهم سيرحمون. طوبى لأنقياء القلب، فإنهم سيرون الله. طوبى لصانعى السلام، فإنهم سيدعون أبناء الله ». طوبى للمضطهدين من أجل البر، فإن لهم ملكوت السماوات. طوبى لكم متى أهانكم الناس واضطهدوكم، وقالوا فيكم من أجلى كل سوء كاذبين. افرحوا وتهللوا، فإن مكافأتكم فى السماوات عظيمة. فإنهم هكذا اضطهدوا الأنبياء من قبلكم! (متى ٥: ٣ ـ ١٢).

دعوة السيد المسيح عارضت العنصرية، وحذفت شرط "القرابة" التى شرطها العهد القديم للوصايا العشر.. كانت لوصايا مقرونة فى العهد القديم بحق "القريب" على قريبه، فأطلقها السيد المسيح من هذا المنظور العنصرى.. حين سئل عليه السلام عن العمل الصالح قال لسائله: "أنت تعرف الوصايا. لاتزن. لا تقتل. لا تشهد الزور. أكرم أباك وأمك." (لوقا ١٨: ١٨ ـ ٢٠، مرقص ١٠: ١٩، متى ١٩: ١٨، ١٩).. ولم يقل لسائله لا تشهد على قريبك أو لا تسرق قريبك، وكل ما قاله عن القريب وصيته: "أحب قريبك كنفسك "، على غرار حب لأخيك ما تحب لنفسك.. فلم تربط المسيحية الوصايا ذلك الربط العرقى الذى كان قبلها بالقرابات !

لم يقل عليه السلام طوبى للأغنياء أو المتجبرين أو الطغاة.. حمل إلى البشرية دعوة الهداية والإسماح، يقول لمن تكالبوا على المتهمة بالخطية: "من كان منكم بلا خطيئة فليتقدم وليرجمها بحجر! ".. حمل إلى البشرية شريعة الحب فى مواجهة العتو والجحود والتجبر والرياء.. تقول شريعة الحب التى أتى بها المسيح ـ للمزهو المتعالى بنفسه: "لماذا تنظر إلى القشة فى عين أخيك، ولا تنظر إلى الخشبة الكبيرة فى عينك؟" (متى ٧: ٣).. "سمعتم أنه قيل: عين بعين وسن بسن. أما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر بمثله، بل من لطمك على خدك الأيمن، فأدر له الخد الآخر ". (متى ٥: ٣٨، ٣٩).. "احذروا من أن تعملوا بركم أمام الناس بقصد أن ينظروا إليكم!.. فإذا تصدقت على أحد فلا تنفخ أمامك فى البوق كما يفعل المراءون فى المجامع والشوارع ليمدحهم الناس!.. فعندما تتصدق على أحد، فلا تدع يدك اليسرى تعرف ما تفعله اليمنى، لتكون صدقتك فى الخفاء ". (متى ٦: ١ ـ ٤).. "لا يمكن لأحد أن يكون عبدا لسيدين: لأنه إما أن يبغض أحدهما فيحب الآخر، وإما أن يلزم أحدهما فيهجر الآخر. لا يمكنكم أن تكونوا عبيدا لله والمال معاً !" (متى ٦: ٢٤).

مثلما يقرأ المسلم فى القرآن المجيد، قول الحق جل وعلا: "وَلاَ تَجْعَلُواْ اللّهَ عُرْضَةً لأيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ " (البقرة ٢٢٤)، فإن المسيحى يقرأ من موعظة السيد المسيح على الجبل: "سمعتم أنه قيل للأقدمين: لا تخالف قسمك.. أما أنا فأقول لكم: لا تحلفوا أبداً" (متى ٥: ٣٤، ٣٥).. "وسمعتم أنه قيل: تحب قريبك وتبغض عدوك. أما أنا فأقول لكم: أحبو أعداءكم، وباركوا لاعنيكم، وأحسنوا معاملة الذين يبغضونكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويضطهدونكم." (متى ٥: ٤٣ ـ ٤٥).. يمضى المسيحى فى قراءة الأناجيل فيرى فيما يراه قول السيد المسيح: "لا تدينوا لئلا تدانوا. فإنكم بالدينونة التى بها تدينون تدانون، وبالكيل الذى به تكيلون يكال لكم " (متى ٧: ١ ـ ٣).. هذه الباحة الإنسانية الفياضة المعطرة بالمحبة والود والتسامح والإخاء، تقيم جسور المودة بين المسيحى وبين

غيره من أبناء الديانات.. هذه المودة التى تحدث عنها القرآن المجيد وبذلها النجاشى ونصارى الحبشة للمسلمين، حتى حزن نبى القرآن عليه السلام حزناً شديداً حينما بلغته وفاة النجاشى عرفانا بما قدمه للمهاجرين من كرم الضيافة وصدق المودة وعطر المحبات..لا يوجد بمدونات المسيحية، لا فى الأناجيل، ولا فى الرسائل الملحقة بالعهد الجديد، ما يورى بعداوة مضمرة للأغيار، ولا حض على كراهة أو مقت أو عداء.. العداوات صناعة آدمية، أما الأديان والمدونات المقدسة فتفيض بعطر المحبة والمؤاخاة.. إنكار الذات هو فضيلة الفضائل المتبدية فى التعاليم المسيحية، وإخلاص المحبة هو حبل الوداد الذى يربط بين المسيحى والناس.. فى كل مناسبة كان المسيح عليه السلام يحذر تلاميذه من الفتنة الموبقة التى يتحطم عليها نظام كل جماعة: وهى فتنة التنافس على الرئاسة والصدارة.. فعلمهم أن الأول فيهم هو خادمهم الأول، وضرب لهم مثلا فذا لاتقاء غواية الرئاسة حين جمعهم فى محفل وجعل يغسل أقدامهم بيديه الكريمتين.. يومها نفر الحوارى سمعان بطرس واستهول أن يغسل المسيح قدميه، ولم يذعن راضياً إلاّ حين فهم العبرة التى أراد المسيح أن يلقنها إياهم (يوحنا ١٣: ٤ ـ ١٧).. يوصيهم عليه السلام فيقول لهم: "وأى بيت دخلتموه فألقوا السلام عليه.. وأى مدينة دخلتموها ولم يقبلوكم فاخرجوا إلى سبها وانفضوا غبارها عن أقدامكم."

(متى ١٠: ١٢ ـ ١٤، لوقا ٩: ٥، لوقا ١٠: ١٠، ١١).

إن المرء يدين بالمسيحية أو لا يدين بها، لا يمسك عليها نافذة أو كوة ولا شاردة ولا واردة لبث الكراهية أو العداوة أو الاحتقان، ويلمس فيها ـ كما يلمس فى الإسلام ـ ما تودعه النفوس من القيم السامية مجدولة بنقاء الضمير وفيوض الإخاء والإسماح والمحبة! فمن أى باب إذن يأتى الإحتقان؟! هذا ـ حقيقةً ـ هو السؤال؟!!

الجماعة الوطنية:
الأفق الآدمى، بين الضيق والاتساع! (*)

قد رأينا بطوافنا السريع فى مدونات الأديان، أن الإسلام والمسيحية بريئان من أى أسباب للحساسية أو التباغض أو العداوة أو الاحتقان.. كلاهما - ولا نتحدث عن العقيدة - دوحة وارفة للمحبة والسلام والإخاء.. على هذا عاشت الجماعة الوطنية المصرية رغم غيوم عارضة هبت لظرف أو لآخر سرعان ما انقشعت.. فى طفولتنا وصبانا، لا زلت أذكر ويذكر جيلنا، أننا فى تداوينا لم نكن نفرق فى الاختيار بين طبيب قبطى وطبيب مسلم، ولا كان يستوقفنا فى قضايانا أن يكون المحامى مسلما أو قبطيا، كان الدين حاضرا فى العقيدة والعبادة والطقوس، ولكن لم يؤثر سلباً على المعاملات التى لم تفرق بين مسلم ومسيحى إلاّ فيما يفترق فيه وبه البشر من مزايا أو عيوب تقرب هذا أو تبعد ذاك فى دائرة الاختيار.. فلم يكن البعد الدينى وارداً على الإطلاق فى اختيارات الناس لأرباب المهن والحرف والمتاجر وغيرها.. هذه السجية التى عشنا بها زمنا طويلاً، قد بدأت تنسحب أو تكاد.. هذا الانسحاب أو التراجع علامة تستوقف النظر!

اتفاق الناس محال، واختلافهم واقع مشاهد لا مفر منه.. فى القرآن المجيد: "وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" (هود ١١٨).. فلا غرابة فى اختلاف الناس.. منذ بداية الخلق والناس يختلفون ويتمايزون فى كل شىء.. يوجد المؤمن والملحد،

---

* ٢٠٠٦/٢/٢

واليمينى واليسارى، والعادل والظالم، والرحيم والقاسى، والمقتصد والمبذر، والكريم والمقتر، والسوى والشارد.. هذه النماذج الآدمية وغيرها قد دخلت إلى باحة الأديان جميعها، الكتابية وغير الكتابية. يحمل كل منها ما معه من صفات وقدرات ومواهب وملكات.. فيهم العالم والجاهل، والمثقف والضحل، والذكى والبليد، والموهوب والعاطل من الموهبة، وفيهم أيضا الغنى والفقير، والنسيب واللقيط. كل ذلك واقع مشهود غير مستغرب، ولكن اللافت أن تجد بين هذا الخليط: المتسامح والمتشدد، المتفتح والمتعصب، المعتدل والمتطرف. فما هى البوصلة التى تميل بالناس إلى السواء والتصد والاعتدال، أو تشدهم إلى الشطط والتطرف والتعصب والجموح؟!

لا شك أن العقل والعلم والثقافة والمعرفة تصب فى صالح الاعتدال، ولكنا نرى عاطلين من هذه المزايا، ومع ذلك يتسمون بالقصد والاعتدال، بينما قد نرى من أهل العلم والمعرفة من يجمح إلى التطرف والتعصب، ويكون تعصبه أو تطرفه أخطر، لأنه يملك ما يستطيع به أن يخدّم على مايريد!

يبدو لى أن مساحة "أفق" الآدمى - ضيقاً أو اتساعاً - هى العنصر الفاعل فى رؤيته وموقفه، هذا الأفق محصلة عناصر عديدة، يدخل فيها العقل والعلم والثقافة والمعرفة، ويدخل فيها أيضا النسيج الشخصى والبيئة والتجربة والظروف الاقتصادية والمعيشية، والتركيبة النفسية والعصبية.. فى "أفق" الآدمى تصب كل هذه العوامل فتشكله، وعليها تتحدد مساحة الأفق - الفردى والجمعى - عراضةً وعمقاً، أو ضيقاً وضحالةً.. ولأن المكونات متعددة ومختلفة ومتنوعة، لذلك فإن "سعة الأفق" قد تأتى لغير العالم من واقع تكوينه وتجربته، فيمتلك سعة وسماحة النظر ورغبة الرؤية ونعمة الفهم الذى لا يعز على من يفكر بصدق وسماحة وإخلاص!

سعة الأفق سجية مانحة للقدرة على رؤية كل الألوان والأطياف والتضاعيف، وباب رحب للنظر العريض، وصمام واق من الانغلاق والتطرف والتعصب والجموح والشرود.. واسع الأفق لا يبادر مندفعاً منغلقاً إلى رأى أو اتجاه، وإنما يفتش وينقب ويبحث ويتأمل ويوازن، وربما تردد كثيراً أو قليلاً بين ما استقر عليه وبين ما تركه وعافاه، لا يتعصب لما ارتآه، لأن أفقه قد هداه إلى أن الأمور لها أوجه متعددة، وأن المسائل لا ترد إلى سبب واحد، وأن القدرات البشرية نسبية، فلا يضيق برؤية وحق غيره فى أن يكون له منظور أو رأى أو معتقد آخر!

يأتى التعصب من "ضيق الأفق"، لأن الأفق المحدود أو الضامر أو المتقلص - لايرى إلاّ من زاوية واحدة، يعتقد أنه بها يملك وحده زمام الحقيقة، يراها هو ولا يستطيع أن يراها سواه، فلا يبدى - فقط - رأيه فى رؤية أو معتقدات الآخرين، وإنما يصدر أحكاما غير قابلة للنقض أو المراجعة أو المناقشة!.. ظواهر التطرف بأنواعها: الفكرية، والدينية، والمذهبية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية - ترتد جميعها إلى أفق ضيق اعتنق ما يراه ورفض رؤية غيره رفضاً جازماً جامداً لا يتزحزح ولا يقبل نقاشاً لا يطيق حواراً!.. يحسب الحوار أو الاختلاف كفراً أو انتقاصاً من قدره وقوة امتلاكه هو للحقيقة.. لا يستطيع أن يدرك أن حقه فى معتقده، يقابله حق الآخرين فى أن تكون لهم معتقداتهم.. هذا الضيق أو التعصب لا يقود فقط إلى الاحتقان بين أهل الأديان، وإنما قد يقود إلى اختلافات بل واحتقانات بين أهل الديانة الواحدة.. إلى هذا تعزى الانشقاقات أو المذاهب أو الطوائف أو الملل أو الفرق المتفرعة عن الأديان، بقى بعضها فى دائرة الاعتدال والاختلاف الفقهى، واشتط بعضها إلى خلافات ومنافرات بل وعداوات تاه فيها الدين نفسه وسط عوادم التناحر والتصادم وانتصار كل لما يريده ولا يفهم ولا يستطيع أن يفهم سواه!!

مساحة الأفق الآدمى، خاصية متعدية مانحة، تؤثر سلبا وإيجابا، ويتحدد تبعاً لها، ضيقاً أو اتساعاً، قوةً وصفاءً بوصلة الآدمى وقدرته على الرؤية من جوانبها المختلفة، وحدودها المتنوعة.. حين تتسع الرؤية، متزاوجة بالعقل والفهم، تضمر ثم تتلاشى الأسباب الوهمية للاحتقان، وتتنامى القدرة العاقلة لتحليل وسبر ومعالجة ما عساه يكون من أسباب تستوجب الإيضاح أو العلاج.

الجماعة الوطنية: وسحابة الحادث الأخير! (*)

أستطيع بكل التعاطف والعقل معا، أن أتفهم رد فعل الغضب الغضوب للإخوة الأقباط على اعتداء غاشم من منفلت عقلا أو سلوكا - على المصلين بثلاث كنائس بالإسكندرية!.. رد الفعل الغاضب الغضوب شعور إنسانى طبيعى اجتاحنا جميعا من هول أن يتعرض مصلٍّ - أيا كانت ديانته - لطعنةٍ غادرة أو مجنونة بينما هو منصرف عن الدنيا وشواغلها، مستغرق بكل حواسه ومشاعره فى عبادة ربه، لا يدور ولا يمكن أن يدور بخلده، ولا بخلد أحد، أن تمتد إليه أو إلى سواه من المصطفين إلى جواره للصلاة - أيادى العدوان والغدر والتهجم والعصف بالأرواح وسلامة الأبدان.. لن نفهم ونتفهم ردة فعل الغضب الغضوب، ويتسع تسامحنا وفهمنا، إذا لم ندرك الظروف المحيطة، وما تتعرض له الجماعة الوطنية من سهام تلعب على أوتار مفتعلة لإشعال حريق بين أبناء الوطن يأتى على الأخضر واليابس!.. من حق القبطى على كل مسلم فى مصر أن يكون له درعاً من أى جموح أو انفلات مريض أو مجنون، ومن حقنا جميعا أقباطا ومسلمين أن نتوقع من الأمن المصرى رعاية أوفر وأكثر حداثة وفاعلية من الأداء التقليدى الذى يكاد ينحصر فى "أساليب عتيقة" تغلق الشوارع وتلغى طرقات وتضع متاريس تضيق على البسطاء فى حركتهم وشئون حياتهم، بينما يستطيع "واحد" - أجل واحد - مدرب تدريباً جيداً مزوداً بالإمكانيات الحديثة أن يقى رواد دور العبادة من مثل هذا الهجوم الأحمق الغادر المجنون.. من

---

* ٢٠٠٦/٤/٢٠

واجبنا أن نفهم أنه إذا كان الحادث المروع قد أصابنا ـ نحن المسلمين ـ بألم غائر، وحرك لدينا استنكاراً عريضاً، فإن التأمل يوجب أن نعطى لغضب الإخوة الأقباط هامشاً أكبر من الفهم والتسامح، فمن حقهم فى هذه اللحظة المروعة أن يحسوا أن المصاب مصابهم، وأن الكارثة لحقت بهم وبأمانهم، وتثير مخاوف لا تنتهى من الحاضر والمستقبل فى الوطن الذى ضمهم وضمنا جميعا فى الماضى والحاضر، وهو هو موئلنا الذى لاموئل لنا سواه ـ أقباطاً ومسلمين ـ فى آتى أيامنا!!

أكتب هذا أخاطب به المسلمين الذين أنتمى إليهم، ولست أخفى أننى أكتب بقلب واجف قلق من بوادر مؤسفة أخذت تشرئب توى باحتمالات تصعيد يخفق لها قلب مصر.. أكاد أرى بإشفاق هائل ما يمكن أن ينتظرنا من أزمات إذا استسلمنا لردود الفعل التلقائية المنفعلة!.. إذا لم نفسح مساحة واسعة عميقة للفهم. ومساحة أعرض من الإسماح وسعة الصدر حتى ينقشع غضب من واجبنا أن نكفكفه وآن ندرك ونتفهم أسبابه ودواعيه، وأن ما يزيح غمته هو هذا الفهم المشترك ودفء التعاطف الإنساني والإسماح الذى يتسع لغضبة الغاضب، ويتسع لطمأنة الروع والقلق والانزعاج!!.. يفرض هذا، فوق ما تقدم، أن هناك تيارات وقوى متعددة تستهدف وحدة وآمان هذ الوطن، وتريد أن تشعل ناراً لا تنطفئ، وأن تبلقنه كما بلقنت وتسعى لبلقنة سواه!!

هذا الحادث المؤسف، يستدعى أن نأخذ بجدية أكثر ما قلنا، ونقوله فى كل مرة يداهمنا فيها واقعة مفاجئة، من وجوب أن نخرج من حالة "اللا توقع"، وأن تمتد رؤيتنا ومعالجتنا ومصارحاتنا إلى أبعد من مجرد تجاوز القارعة التى جدت!. هام جدا أن ننمى ملكة الالتفات والتفطن، وأن نغوص إلى الجذور فى صدق وصراحة بلا أى حساسيات، وأن نتحاشى ما نقع فيه دوما، من رد فعل ساخن.

حقيقى وصادق، نسارع إليه حين تدهمنا كارثة، ندبج المقالات والخطب، ونكثف بيان ما بين المسلمين والأقباط من أخوة عريقة ومن محبات، ونتبادل الرأى والرؤية، ونتنادى بسبل العلاج.. ثم لا نلبث حين تهدأ القارعة أو ينسحب لهيبها ـ أن نسرع إلى ما درجنا عليه من نسيان وإخلاد إلى حالة "اللاتوقع" حتى تدهمنا قارعة جديدة تعيد استنفار الأفكار والمشاعر التى سكنت أو توارت فى زوايا النسيان المريح!

أحسب أن "الاحتقان" الذى لم يعد أمام أحد سبيل إلى إنكاره أو المماراة فى وجوده، يحتاج إلى بحث عريض يشارك فيه مفكرو وعقلاء الأمة، وإلى صدق وصراحة وصبر وأناة، وإلى تفتيش أعمق فى الجذور والأعماق وفى حياتنا وعاداتنا وسلوكياتنا، وفيما درجنا عليه بحكم العادة أو الاعتياد المريح.. لايكفى الارتياح إلى أن الإسلام والمسيحية بريئان من أى أسباب للاحتقان، فهناك ملصقات تتراكم بفعل الناس لا بفعل الأديان، وهذه الملصقات هى التى يرجع إليها ما يسود حياة الناس من التباس يستدعى أن نعمق النظر فيه لنفرز الأصيل من المصطنع، والحقيقى من الوهمى، والدائم من العرضى، وأن نعطى مزيدا من الاهتمام بالعقل والعلم والثقافة، فهى جميعا تصب فى صالح الاعتدال واتساع الأفق، وكلاهما يغلق منابع التعصب.. سعة الأفق سجية مانحة للقدرة على رؤية وتقبل كل الألوان والأطياف والتضاعيف، وباب رحيب لعمق وسعة النظر، ووقاية من الانغلاق والتعصب والشرود.. وأحسب أيضا أن مصير الوطن يستوجب ـ بلا تحفظات ـ مناقشة النظرية الأمنية التى ثبت احتياجها إلى مزيد من التحديث فى الرؤية العامة وفى الأدوات والوسائل.. وفى اعتقادى أن الرؤية الأمنية قضية مجتمعية يجب أن يهتم بها المجتمع بأسره لا رجال الشرطة وحدهم، فجوانبها فى عصرنا باتت عديدة تدخل فيها السياسة والاقتصاد، وتدخل فيها التكنولوجيا وتقنيات العلوم

الحديثة، ويدخل فيها الإلمام العريض العميق بحركات التدين وتياراته، وبعلم النفس وتحليلاته، فضلا عن معطيات النظريات والوسائل الأمنية الحديثة.. ليس من الإنصاف أن نرمى بكل أحمالنا على جهاز الأمن، ففى حالة ومستوى الأمن، تصب روافد عديدة من خارج الأمن بالمعنى الضيق.. كثير من القوانين والقرارات السياسية والاقتصادية لها مردودات أمنية، وأزمات البطالة والأسعار، والمساكن والعشوائيات - لها مردودات أمنية، وأزمة تراجع العقل وتخييم الجهل والإظلام - لها مردودات أمنية. ونضوب الملاعب والساحات الرياضية بعامة له مردودات أمنية.. كثيرٌ من أزماتنا يصب فى الأمن وينعكس عليه.. ومن القصور الضرير أن نحصر رؤيتنا فى المعالجة الأمنية بالمعنى الضيق، مصير الوطن قضية بالغة الخصر والتركيب، تحتاج إلى رؤية شاملة تفتح صدرها وبصيرتها لكافة المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية، الرسمية وغير الرسمية، وتنشد الحكمة - بلا أى حساسيات - لدى رصيدنا الهائل من المفكرين والعقلاء، لنحسن التشخيص، ونحسن المسير بسفينة الوطن إلى شاطئ الأمان!

الجماعة الوطنية: وآلية الرعاية الواجبة! (*)

استلفتنى وأنا أراجع حادثات الاحتقان الطائفى فى السنوات الأخيرة، أنها أكثر كثيرا من الماثل الآن فى ذاكرتنا!.. بدت أمامى كجزر متفرقة، زمانا ومكانا، لا يجمعها إلاّ الالتباس وضيق الأفق، وأسلوب ونمط واحد يتكرر فى مواجهتها والتعامل معها كل مرة، نتنادى جميعاً مسلمين وأقباطاً لمواجهة الحادثة، مكررين ذات العبارات المتداولة فى كل مرة عن وحدة النسيج المصرى، والتآخى بين المسلمين والأقباط عبر التاريخ، ووجوب الحفاظ على وحدة الأمة، حتى إذا خبت الانفعالات، عدنا إلى ما كنا فيه من رخاوة مريحة، وبلا تفطن ولا استبصار، حتى تدهمنا حادثة أخرى!

هذا الكلام الذى كتبته سلفاً، وكتبه غيرى، يعنى أننا نواجه "حوادث" متفرقة ولا نواجه "الحالة".. والفارق بينهما كبير!.. مواجهة الحادثة محدودة بواقعتها وأسبابها المحلية الضيقة المصبوغة بخصوصية أطرافها ومناسبتها ومكانها وزمانها، بينما مواجهة الحالة تستدعى دراسة شاملة للجذور والأسباب والدوافع البعيدة والقريبة، واستكناه الراقد بالتراكمات فى الأعماق، وبحث ومناقشة المتوارى الخبىء قبل الظاهر المتبدى، والالتفات إلى الحالة النفسية وما يصب فيها من روافد عديدة ترتد إلى تراجع العقل وانحسار الفكر والثقافة بما يستتبعه ذلك كله من ضيق الأفق وتفشى التعصب الذى لا يستطيع أن يرى إلاّ من ثقب ضيق ولمنظور واحد دون سواه!

---

* ٢٠٠٦/٤/٢٧

على أن مواجهة الحالة لا تقتصر على هذا الرصد العريض العميق الواجب، وإنما هى تستوجب التصدى بتقديم ومداومة تقديم العلاج: علاج الحالة لا الحادث، مع استمرار" الرعاية" استمراراً مستمراً موصولاً غير متقطع بين واقعة ثم أخرى.. هذه الرعاية كرعاية الشجرة التى تحتاج إلى تخصيب التربة والعناية الدائمة بها، وإلى المناخ وتلافى تقلباته، وإلى مقاومة الآفات الدائمة والطارئة، وإلى ملاحقة الشجرة بالرى وبالمخصبات!!

وفى اعتقادى بعد تأمل طويل، أن إخفاقاتنا ترجع إلى "انعدام" وجود "آلية" تختص وتكفل هذه "الرعاية" التى يجب أن تكون مستمرة موصولة.. منطق "الجزر" (جمع جزيرة) الذى درجنا به على إطفاء لهيب الحوادث المتفرقة، يعنى انعدام أى "رعاية" للحالة فى المساحات الزمنية ـ طالت أم قصرت ـ بين الحادثة والأخرى.. هذه "الرعاية" تلزمها "آلية" مختصة ومهيأة وراغبة وقادرة على استمرار البذل والرعى ومداواة الحالة ـ لا الواقعة! ـ والعناية الموصولة الفاعلة بما تحتاجه وتستوجبه!

آين هذه الآلية التى أعنيها؟!

وما هى الجهة آو الوزارة أو الهيئة الموكولة إليها؟!

لقد درجنا على إنشاء نظارات ثم وزارات للخارجية والداخلية والعدل والمعارف والتعليم العالى والرى والزراعة والصناعة والتعدين والحربية والثقافة والإعلام والإسكان والمرافق والعمال والهجرة (آحياناً) والشئون الاجتماعية (والقروية آحياناً) والصحة والتعمير وشئون البيئة وشئون مجلس الوزراء، وتداركنا هذه الوزارات وغيرها بقاعدة عريضة من المؤسسات والمرافق والهيئات، ثم بالمجالس القومية المتخصصة وللمرآة والطفولة والأميّة والرياضة والشباب وحقوق الإنسان.. وليس بين هذه الترسانة العريضة "آلية" واحدة لرعاية

"الجماعة الوطنية "مع أن رعايتها أوجب الواجبات، وإهمالها يفتت الأمة والوطن!

واضح أننا رمينا أحمالنا على الأجهزة الأمنية ممثلة فى وزارة الداخلية، ومع التسليم بمسئوليتها عن الأمن العام بما يستتبعه من تجفيف منابع الانحراف أو الإجرام ومحاصرة أو السيطرة على أى انفلات أمنى وتعقب مقارفيه، وتوفير الأمن الذى لا خلاف على أنه تصب فيه هو الآخر روافد عديدة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، إلاّ أن "رعاية" "حالة" الجماعة الوطنية وما أورت به عبر سنوات من احتقان أو التهاب، تستلزم "آلية" مختصة مهيأة متفرغة راغبة مالكة للقدرات والإمكانيات والأدوات والوسائل والجسور المؤثرة على كافة أطراف الجماعة الوطنية أفراداً وهيئات!

المطلوب من هذه "الآلية" أن تمتلك زمام العقل والإخلاص والبعد التام عن التعصب الظاهر أو المستتر، وأن تضم فى مكوناتها زبدة العقول وصفوة الحكماء والمفكرين من المسلمين والأقباط، وأن تمثل فيها كافة العناصر القادرة على القيام ـ بعقل وحكمة ـ بهذا الدور الوطنى الكبير، وأن تتاح لها من كافة الجهات الرسمية والشعبية، ومن كافة القوى الوطنية ـ مساحة عريضة للتحرك الفاعل المؤثر على كافة القنوات والمحاور!

لن تستطيع هذه "الآلية" ـ الواجبة المأمولة ـ أن تضطلع بالعلاج ما لم تحسن تشخيص الداء.. وتشخيص الداء يستلزم ـ فضلاً عن عمق البحث ـ مصارحات تعلو فوق جميع الحساسيات، وهذا فى معتقدى أول موجبات توفير هذه الآلية، لأن هناك من الموضوعات واجبة البحث ما لا يجوز أن يناقش إلاّ بين حكماء وفى الغرف المغلقة، تلافياً لإثارة الحساسيات ثم الاحتقانات ثم الالتهابات ثم الفورات.. البحث الواجب لا ينحصر فى الأسباب الخاصة أو المحلية لواقعة أو أخرى، وإنما يحلق ليستطلع الأسباب العامة.. قضية دور العبادة التى

تحتاج إلى مناقشة عريضة صريحة تضع كل شيء فى موضعه الصحيح، وقضية الوظائف، وقضية استسهال البعض الاستقواء بالخارج وما تثيره من ردود أفعال، وحدود دور الأزهر والكنيسة وحدود الدينى والسياسى، وقضية الخطاب الدينى وحدود ما يجب التوقف من الطرفين عنده فى ظل تسليم مشترك بحق كل مسلم أو قبطى فى الإيمان بعقيدته دون التعرض بالتجريح لعقيدة الآخر.. هذا التعرض الذى لا يزكى هذه العقيدة أو تلك، وإنما يثير المشاعر ويفتح أبوابا لا تنغلق للالتهاب!.. قضية التعليم وحق كل صاحب عقيدة فى أن يتلقى - بحصة الدين - دروس عقيدته لا عقيدة سواه، إلى غير ذلك من القضايا التى لا يحسن ولو مجرد طرح عناوينها - إلاّ بداخل "الآلية" الواجبة المأمولة بين حكماء يملكون العقل والبصيرة والرؤية العميقة العريضة الشاملة.. من المحال، بل ومن غير المأمون، فتح هذه القضايا - على حساسيتها المفرطة - للنقاش العام فى مجالات مسموعة أو مقروءة قد لا تملك أو لا تملك بالقدر الكافى - العلم اللازم وأدوات البحث والنظر، وقد لا تملك العقل والحكمة لضبط ما يقال وما لا يقال للقاعدة العريضة التى تحتاج إلى خطاب خاص لا يغادر الدين ولكن يأخذ بأيدى البسطاء أو المتحفزين للالتهاب - إلى الصراط المستقيم الذى يصلهم وصلاً صحيحا بالدين، ويقيهم ويقى الدين نفسه من مغبة الحول فى فهم الحقائق والأشياء!

كان ظنى ولا يزال أننا نحتاج احتياج ضرورة ولزوم، إلى هذه "الآلية"، ونحتاج إلى قدرتها على التواصل الفاعل المؤثر بإبداء حصيلة بحثها فى كل موضوع وما يستلزمه، إلى كافة الجهات المعنية كل فيما يخصه، لا أمل فى العلاج ما لم تستطع هذه "الآلية" أن تبث ما خلصت إليه بثاً مؤثراً إلى محاور عديدة لا غناء عنها وعن دورها المقتنع الفاهم المخلص لإنجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى.. قضية الخطاب الدينى ولوازمه، تحتاج - كمثال - إلى خطاب مع الأزهر

والأوقاف والكنيسة والتعليم والثقافة والإعلام، ثم هى تحتاج أيضاً إلى خطاب صريح مع بعض صحف لا تعطى لردود الأفعال المخيفة على ما تنشره حق قدرها، فتسرف على الجماعة الوطنية وعلى مصير الوطن إسرافاً يستوجب وقفة مصارحة تبين الحدود والآثار المدمرة للوطن إن لم نفق مما تتردى فيه بعض المعالجات !

على قدر عراضة المهمة الوطنية المأمولة والواجبة، ولا يتسع المجال لتفاصيلها، على قدر ما يجب أن يتوفر لهذه "الآلية" التى أعنيها من مكنات وقدرات وفرصة ومساحة واسعة للتناول والفعل.. أتخيل هذه "الآلية" بعيدة عن الرسمية، وأتخيلها شاملة كافة العناصر القادرة على العطاء على قدر عراضة المهمة، وأتخيلها تشكيلاً كفكرة المائدة المستديرة، مقرر مسلم، ومقرر قبطى، يؤمنان بحرية وحق الاعتقاد، وبالتآخى بين الأديان، ويفتحان العقل والصدر لآليات تتعاون معهما فى إطار لجنة وطنية، تمتد عناصرها - بذات هذه الروح - إلى كافة ربوع وقطاعات الوطن، لتبدأ مهمتها الكبرى فى علاج "الحالة" وحماية مصر من خطر هائل بات يهدد جماعتها الوطنية !

نقطة نظام: وقضية الصحفيين (*)

(١)

اشتغلت بالكتابة قبل أن أعمل بالمحاماة، بل مارستها وأنا طالب بكلية الحقوق، وعلى مدى العمر زدت التصاقا بالكتابة والكتاب، وبالصحافة التى تنشر لنا، وبالصحفيين، وبت مهموما بهموم الصحافة، مشغولاً بها، راجيا أن أضيف بعملى بالقانون وخبرتى فيه - ما يعين الصحافة والصحفيين على حسن عرض قضيتهم.. هم بلا شك أصحاب قضية، ولكنهم للأسف وضعوا القضية تحت "عناوين مغلوطة"، وأول العناوين المغلوطة الشعار المرفوع" عدم حبس الصحفيين".. هذا الشعار يضع القضية كلها فى زقاق، ويسحب منها حجتها، ويقيم أمامها حائط صد.. فالشعار - وأعتقد أنه ليس مقصود رافعيه - يورى بتميز يصطدم بمبدأ المساواة الدستورى، ويستفز - دون أن يعى - باقى الفئات من المواطنين.. منهم من ينصح، ومنهم من يكتم مخافة التعرض لغضبة الصحافة، ولكنه يردد سرا فى مجالسه الخاصة قالةً بدأت تتردد: "أعلى رأسهم ريشة؟!".. ولست أحسب أن رافعى الشعار قصدوا لهذا المعنى، أو يرون" الصحفى" معدناً آخر خلاف باقى المهنيين والحرفيين.. بل والصحافة تعرف بحكم ما تنشره كل يوم، وبحكم أن الصحفيين من النخبة المثقفة العارفة، أن كافة أفراد الفئات المهنية والحرفية معرضون لعقوبة الحبس إذا خرج أحدهم على مقتضيات أو قواعد أو ميثاق أو

---

* ٢٠٠٦/٣/٩

آداب أو تقاليد أو أعراف المهنة.. "المحامى" مصون أداؤه لأمانة الدفاع بالإباحة المقررة فى المادة/٣٠٩ من قانون العقوبات. الإباحة تقيه من مغبة ما يسنده إلى الخصم فى دفاعه الشفوى أو المكتوب أمام المحاكم، ولكن شريطة أن يكون من "مستلزمات الدفاع" وإلاّ عوقب المحامى وتعرض للحبس عن السب والقذف أو ما إلى ذلك حسب الأحوال!.. ويحاسب المحامى ويعاقب بالحبس إذا تجاوزت معالجته ما يدخل فى باب إهانة هيئة محكمة!. و"الطبيب" صاحب رسالة إنسانية بالغة السمو، ولكنه يتعرض لعقوبة الحبس إذا وقع فى خطأ مهنى جسيم أصاب مريضه فى بدنه أو فى حياته.. يسرى عليه فى هذه الحالة ذات مواد الإصابة الخطأ والعاهة الخطأ والقتل الخطأ، لأنه لم يلتزم فى أدائه بقواعد وأصول وضوابط المهنة، بل ويعاقب الطبيب بالحبس أيضاً، وكذا المحامون والصيادلة والقوابل وباقى المهنيين إذا أفشى أحدهم سر المهنة فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون (م/ ٣١٠ عقوبات).. و "المهندس" صناعته العمار، وهدفه العمار، ومع ذلك يتعرض للمسئولية الجنائية وللعقاب بما فيه السجن والحبس إذا أخطأ أو أهمل قواعد عمله فأدى خطؤه إلى إضرار بالأرواح أو الأبدان أو الممتلكات.. كذلك "المحاسب "، يعاقبه قانون الضرائب إلى جوار الممول إذا أخل بمواثيق شرف مهنته و ساعد أو تستر على تهرب الممول لإدخال الغش على مصلحة الضرائب. المسئولية الجنائية بأنواعها تلاحق جميع المهنيين والحرفيين إذا ما خرج أحدهم عن ميثاق وتقاليد مهنته أو حرفته.. "الضباط ": جيشاً أو شرطة، بحرية أو طيران، وصاعقة ومظلات، خدمات خاصة أو حرسا جمهوريا، معرضون لعقوبة الحبس إذا ما خرج أحدهم عن قواعد وتقاليد ومقتضيات ولياقة المهنة أو النظام العسكرى.. يتفق على ذلك قانون الأحكام العسكرية القديم السابق (دكريتو ١٨٩٣)، والقانون الجديد الحالى (١٩٦٦/٢٥ وتعديلاته).. كلاهما يعاقب الضابط

بالحبس عن السلوك المعيب غير اللائق بمقام الضابط (م / ١٦٤ ق. ا.ع الجديد، البند / ١٤٥ قديم)، أو إذا ارتكب مخالفة الآداب (م / ١٦٥ ق. ا.ع جديد)، أو السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى (م / ١٦٦ ق ا.ع الجديد، البند / ١٦٨ قديم)، أو إذا قدم أقوالاً باطلة تمس شرف ضابط أو عسكرى آخر أو أخفى فى شكواه بعض الحقائق عمداً (م / ١٦٥ ق.ا.ع الجديد).. و "القاضى" الموكول إليه سلطة العدل وسلطة الحكم، ليس بمنأى عن العقاب إذا ارتكب خطأً مهنيا جسيما، قد يتوقف عند التعويض، ولكنه قد يمتد إلى السجن والحبس إذا وقع الفعل فى دائرة تمس عدل القاضى واستقامة قضائه وسلوكه.. يعاقب القاضى شأنه شأن المواطن العادى إذا وقع فى حومة الجريمة، ويعاقب أيضا على سلوكه المخالف لمقتضيات ومواثيق وشرف رسالة العدل الموكولة إليه.. يعاقب عن جريمة إنكار العدالة ويتعرض لعقوبة الحبس (م / ١٢١ عقوبات) إذا امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق بناء على وساطة أو رجاء أو توصية مما ذكرته المادة / ١٢٠ عقوبات، بل ويعاقب بالعزل والغرامة عن الامتناع المجرد عن الحكم فى غير الأحوال المذكورة، ويعاقب بهذه العقوبة حتى ولو احتج بعدم وجود نص فى القانون يطبقه أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر (م/ ١٢٢ عقوبات).. كل هذه الأخطاء التى تمثلت بها "أخطار مهنة" والعقوبات المفضية إليها تمس مهنيين عديدين من جراء المهنة، ومع ذلك لا يستطيع المشرع أن يعفى جميع المهنيين، ولا أن يختص مهنة واحدة أو أكثر، بالإعفاء من المنظومة القانونية، لأن فى المقابل حقوقاً لمريض مجنى عليه أو موتى تحت أنقاض بناء انهار، أو إهانة وقعت على محكمة، أو نظاماً عاما يختل ويختلط الحابل بالنابل، وإلاّ مالت إحدى كفتى الميزان!.. فليس يوجد فى مدونات القانون المصرى ولا فى غيره من قوانين العالم ما يقرر مزية لفئة تحول بينهم وبين أحكام القانون وجزاءاته وعقوباته

بأنواعها إذا ما خرج أحد منها عن مواثيق وقواعد وضوابط وتقاليد وأعراف وأصول المهنة، أو جاوز ذلك إلى الخروج على الأحكام العامة التى أقامت بالعقوبات سياجاً لحماية حقوق وحيوات وأموال الناس وشرفهم واعتبارهم مما قد يقع عليهم من جرائم تمس الحياة أو سلامة البدن أو المال أو الشرف والعرض والاعتبار إلى غير ذلك من الحقوق التى قررتها الأديان وتعارفت عليها قوانين كافة الدول المتحضرة !

جميل أن يستجيب البعض، أو يبادروا، إلى التنازل عن أحكام أو دعاوى ضد صحفى أو آخر، وجميل وربما غير جميل أن يترك المجلس الأعلى للصحافة مهمته فى ضبط الأمور على الموازين الواجبة، وأن يدغدغ المشاعر ويخطب الود ويتجه بالدعوة إلى المجنى عليهم طالباً منهم أن يغضوا الطرف عمّا لحق بهم فى شرفهم أو كرامتهم أو أعراضهم.. ومفهوم أن يسعد الصحفيون بهذه الأنباء، وأن يستقبلوها بالأهازيج التى طالعتها بصحف السبت ٣/٤ ..، حتى دعا أحد المانشيتات إلى المطالبة بما أسماه "استمرار الضغط لإلغاء قانون الحبس "..!.. ولكنى أستطيع أن أؤكد - وليس هذا ضد الصحافة أو الصحفيين - أن هذه "الزفة" مآلها سراب يحسبه الظمآن ماءً، وما هو بماء!.. فسياسة التشريع لا تجرى - ولن تجرى - على هذا النحو، والدستور - فوق القانون - يحول دون هذه "الدغدغة" المؤقتة التى لن تحل القضية.. القضية تحتاج إلى فهم عميق، ومناقشة هادئة، وبعيدا عن أسلوب "الاستقواء" بالصحف أو الصفحات التى فى ايدى الصحفيين.. فذلك معيب، وضار بمصالح الوطن قبل مصالح من أصابهم الرذاذ أو السهام أو الطعنات.. مهم أن نضع القضية فى مكانها بلا سطحية، واضعين فى الاعتبار أن الدساتير تعالج حقوقاً متقابلة، وليس يقبل "إهدار" حق مقابل "حماية" آخر، وإنما تقوم السياسة الدستورية، ومعها التشريعية بعامة

على وجوب الموازنة الدقيقة بين الحقوق المتقابلة.. هذه الموازنة ليست ضد الصحفى ولا الصحافة، بل لهما: الصحفى والصحافة، متسع ضخم رحيب لأداء دورهما بعيداً عن تهديد عقوبات الحبس وغير الحبس، بل بعيدا عن التعويض.. أخشى ما أخشاه أن تقود الزفة التى أسمع قعقعتها إلى أخذ القضية بعيدا عن السبل الحقيقية الفاعلة لعلاجها، فنضبط فى غد قريب بأحكام متوالية بعدم دستورية ما أصدرناه تحت ضغط الأهازيج والطبول!!

التمييز أياً كان! - ليس حسبه أنه يخالف الدستور، ومآله الحتمى إلى الحكم بعدم دستوريته لمخالفته لمبدأ المساواة الذى قررتا المادة/٤٠ من الدستور المصرى والتى تنص على أنه: "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العصبية ... إلخ " وهو نص قائم فى كافة الدساتير السابقة، ودساتير كافة دول العالم المتحضرة، صدرت به عشرات الأحكام من المحكمة الدستورية العليا، وأدى إلى حل مجلس الشعب أكثر من مرة.. ليس هذا هو كل محاذير التمييز، وإنما هو يخالف أيضا ما تعارف عليه البشر، وما تتبناه النخبة المثقفة وفى قلبها الصحافة والفكر و لأدب - فإلى هؤلاء عقل الأمة ووجدانها وضميرها ودستورها غير المكتوب الذى تتلاقى عليه العقول والأفهام والأفئدة!

من الخطأ إذن، الباعث إلى اللغط وسوء الفهم،أن نضع قضيتنا تحت عنوان مغلوط: "عدم حبس الصحفيين" فهو يردها إلى زقاق ضيق ويجعل ظهرها إلى حائط صد ويضعها أمام استحالة يتعذر على أحد تجاوزها، لا السيد الرئيس مع احترامى له، ولا السلطة التشريعية مع احترامى لها، ولا السلطة التنفيذية، ولا أى هيئة من الهيئات.. لأن هؤلاء جميعا محكومون بالدستور، وشعار الدستور وركنه الركين، هو المساواة بلا تمييز !

فهل بهذا الإيضاح تضيع القضية ؟!

بالقطع لا تضيع، هى قضية حق، كما أن حرية الرأى والتعبير قضية حق، لها جذور ولها حيثيات ولها منطق تستطيع أن تنتصر به.. هام أن توضع القضية تحت عنوانها الصحيح، حينئذ سوف تستدعى الجميع إلى دائرة المعقول المتاح، وإلى تبنيها والدفاع عنها، أما كيف يكون ذلك، فأرجو أن يتسع الصدر والصبر إلى المقال القادم إن شاء الله.

نقطة نظام: وقضية الصحفيين (*)

(٢)

كمال النضج أن يتسع أفق الآدمى ليرى الموضوع الذى يعرض له من شتى نواحيه.. وأولى أولويات رعاية قضية الصحافة والصحفيين، هو فهمها وتشخيصها وتحديد أطرافها، وغاية أو غرض أو هدف كل طرف من هذه الأطراف فى حدود الفهم الواجب لواقع القضية وأبعادها.. وفى اعتقادى أن ثانى ما تغفله معالجة قضية الصحفيين، أننا لم نحدد تحديداً واضحاً واعيا أطراف القضية وموقع كل طرف فيها!. تنطلق بعض معالجاتنا وانفعالاتنا من افتراض أننا الطرف الوحيد فى القضية، وهذا وهم يخالف الواقع، وأكثر منه وَهْمًا أن نظن أن الواقف على الجانب الآخر هو الدولة فقط! فهذا بدوره يخالف الواقع ويأخذنا بعيدا بعيدا عن "التشخيص" الصحيح واستيجاد وعرض الحلول!.. نعم الدولة طرف، ولكنها ليست الطرف الآخر الوحيد.. المجتمع والناس - كل الناس، طرف أساسى فى القضية، من الخطأ الفادح أن نغفل عنه وعن أنه أهم أطرف القضية.. لا يغفر لنا ذلك "صمته" أو إخلاد أغلبيته إلى "الصمت ".. المجتمع والناس هم الطرف الأساسى الحاضر فى القضية، سكتوا اتقاءً أو تكلموا مجازفةً، والدولة مسئولة عنهم سكتوا أم اعترضوا، وتخطئ الدولة هى الأخرى بكل سلطاتها وأجهزتها لو أغفلت جانب المجتمع والناس كطرف أساسى فى القضية، بل هو الطرف "الأصلى" "المقابل" للصحافة والصحفيين!.. قد يبدو هذا

---

* ٢٠٠٦/٣/١٦

غريبا لأول وهلة، فالصحافة حصن المجتمع، والصحفيون سدنته وحراسه! أجل. ولكن هذه الحقيقة العامة لا تنطبق فى كل الأحوال على كل الصحف وكل الصحفيين فى كل الأوقات.. افتراض ذلك افتراض ضرير يفترض أن الجميع ملائكة لايخطئون ولا يميلون ولا يحيدون!.. والناس ليسوا ملائكة، وجنوح الناس بكل فئاتهم ومنازلهم - وارد، مثلما أن الاستقامة واردة، ولكن المشاكل لا تثار فى الحياة بعامة من الاستقامة والسواء، وإنما من الجنوح والشرود.. وهما قدر على البشر، لا ينكرهما عاقل!..

الخطأ فى تحديد أطراف القضية، أو تجاهل بعضهم - ناهيك بأهمهم وهو المجتمع والناس، يؤدى إلى غلط جسيم فى التشخيص، ويستسهل إرجاع كل رأى معارض - إلى أعضاء "محور للشر" داخل الدولة، بقالة إنهم يخشون تعرية فسادهم أو يحبون الشر للشر!! ويتجاهل هذا النظر - أن قطاعا كبيرا خارج الدولة، بل معظم الناس، يشفقون - إشفاقا مكتوما أو غير منشور - من إطلاق الحبل على الغارب إطلاقاً سيركب موجته من يؤثرون الطعن والقذف والابتزاز، ولا تخلو منهم فئة، وهناك من يزداد إشفاقه مما يسمعه ويقرأه من خلط واع أو غير واع بين "التضييق على الرأى "، وهو مرفوض، وبين "التضييق على الجريمة" "وهو مطلوب! ".. لا يستطيع زاعم مهما انحاز أن يرجع مدونات كل القانون المصرى إلى "محور شر" يترصد الصحافة والصحفيين، ويسبك نصوصاً لا هدف لها إلاّ تعقب وحبس الصحفيين، مثلما لا يستطيع زاعم أن يزعم الكمال لكل النصوص التشريعية التى تعرض للنشر وشئونه، وللسب أو القذف وشجونه!.. هذه الحقيقة تفرض المهل والأناة، وتفرض الموازنة الدقيقة حتى لا يجور حق على حق، ولا يفتئت مواطن على آخر، ولا تجور فئة على المجتمع والناس!..

تقوم دساتير العالم، والتشريعات بعامة، على الموازنة بين الحقوق المتقابلة حتى لا يجور حق على حق أو حقوق أخرى.. أمانة الكلمة والحرية الواجبة لها والحق من ثم فى إبدائها، من القضايا التى تتلامس مع حقوق جديرة هى الأخرى بالنظر و لرعاية.. فحق القول وحريته يصطدم بشرف وعرض واعتبار وقد يدمرآخرين، فيجافى الحق والصواب ويضطرب أمر المجتمع إذا عجز عن حماية الناس وعن إيجاد توازن فاهم واع ومتفطن إلى أن كل حق تقابله حقوق أخرى، وأن كل حرية قد تمس حريات وحقوق آخرين!

الحق المطلق لا وجود له، والحرية المطلقة قد تعصف بحقوق وحريات الآخرين!.. إلى ذلك التفتت كل دساتير العالم المتحضر!. فتبنت منظومة متكاملة للحقوق تراعى إقرارها وحمايتها من ناحية، وتراعى محاذير التصادم أو التعارض أو التزاحم أو التبارى أو التقابل وتمايز واختلاف اعتبارات ومبررات وتوجهات كل حق بحيث لا يجور على الحقوق الأخرى التى رآها الدستور، ورآها المجتمع قبل الدستور، جديرة بالحماية الدستورية، مما ألزم ويلزم بالالتفات إلى أن كل حق يقابله واجب الالتزام باحترام حقوق الآخرين!..

الدستور المصرى يحمى العديد من الحقوق المتقابلة.. يحمى حق الدفاع بالأصالة وبالوكالة، ويحمى حق اللجوء إلى القضاء، ويحمى حرية الرأى والتعبير، وحرية الصحافة والطباعة والنشر والإعلام، ويحمى حرية البحث العلمى والإبداع الفنى والأدبى والثقافى، ويحمى استقلال ودور السلطة القضائية ويحصن أعضاءها من العزل.. إلخ، بيد أن الدستور فى المقابل قرر وشمل بالحماية الحريات التى يمكن أن تمسها ممارسة هذه الحقوق.. حمى المقبوض عليه ووضع ضوابط معاملته فى المادة ٤٢، وقرر بالمادة ٤٣ عدم جواز إجراء تجربة طبية أو علمية على إنسان بغير رضائه الحر، وحمى فى المادة ٤٥ الحياة الخاصة للمواطنين ومراسلاتهم ومحادثاتهم.. إلخ، وحمى فى المادة

٤٤ حرمة المساكن، وكفل فى المادة ٤٦ حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، ووصل فى المادة ٥٧ إلى حد تقرير عدم تقادم كل اعتداء يقع على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة التى يكفلها الدستور والقانون، بل وجعل الدولة كافلة التعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء!

التفات الفرد، والتفات المجتمع، إلى هذا التقابل بين الحقوق والحريات، هو علامة نضج وفهم، والإشاحة أو الإعراض عنه أو عدم النظر إليه أو العجز عن رؤيته - آية مراهقة وضيق نظر وانكفاء وسطحية قد تصل إلى العمى الضرير!

لا تستطيع فئة من الفئات، كما لا يستطيع فرد من الأفراد الزعم بأنه المُعَبرعن الحق والعدل فى جميع الأحوال.. يصدق ذلك على الصحافة والصحفيين، مثلما يصدق على المحاماة والمحامين، والطب والأطباء، والصيدلة والصيادلة، بل والقضاء والقضاة.. قد يجنح محام فلا يدافع عن الحق، وقد يناصر باطلا، وقد يخطئ الطبيب فيؤدى إلى وفاة المريض لا إنقاذه، وقد يشرد الصيدلى فيتاجر بالمخدرات بدلاً من تيسير الدواء، وقد يخطئ القاضى فيفلت العدل من بين يديه بقصد أو بغير قصد، وهو مالم ينكره القضاء ولا القانون، فجعلا للتقاضى درجات ليجبر التالى ما عساه يكون قد فات الأول!.. الصحافة رسالة فى جانب المجتمع. نعم، وهى تؤدى له وظيفة عظمى على محاور إمداده بالخبر والرأى، وتبنى قضايا الوطن والمواطن، وتعقب الخطأ والخطيئة، وملاحقة الشر وكشفه، وإنارة العقل العام والعقل الفردى بما تقدمه من وجبات متنوعة لا تهمل الفنون والآداب، ولكن لا عصمة للصحفى مثلما لا عصمة لسواه، وافتراض انتصار كل صحفى فى كل وقت لجانب الحق والعدل - سذاجة وسطحية، فالاختلاف بين البشر! - والصحفيون بشر - وارد، فى العقل والعلم

والمواهب والملكات، وأيضا فى التكوين النفسى وفى النوايا والمقاصد، والأهداف والأغراض.. والمآرب!

والدولة مسئولة عن المجتمع برمته، مثلما هى مسئولة عن الصحافة والطب والمحاماة والصيدلة والهندسة والزراعة والصناعة والتجارة.. إلخ، ومسئولة عن كل مواطن له حقوق لمواطنة.. عظيما كان أو متواضعاً، غنياً أو فقيراً، فناناً أو متذوقاً، كاتباً أو متلقياً، ضابطاً أو جندياً، قائداً أو مقوداً، قاضياً أو محامياً أو خصماً فى قضية.. ولو مضيت فى الرصد لما أحصيت فئات وطوائف المجتمع، ولا أنواع الحقوق المتقابلة التى يتكفل الدستور بالموازنة بينها وتلتزم الدولة بحمايتها جميعا على سنة المساواة بلا تمييز!

حق الصحافة والصحفيين فى إنصافهم من نصوص تحتاج مراجعة فى المدونة العقابية أو الإجرائية، يقابله إن لم يسبقه واجب الصحافة والصحفيين فى مراجعة البيت من الداخل.. تفشت ظواهر جديدة مخيفة، وظهر ملتحقون لا ينتمون حقيقة للصحافة، وطفت حملات تنطوى على القذف والسب بسوء قصد لا لشىء إلاّ لأغراض ومآرب، ومعالجات جامحة غير مسئولة تهدد أمن الوطن وتكاد تحرض - واعيةً أو جاهلة - على فتن طائفية تعرض مصير الوطن لأوخم العواقب!.. بين يدى وأنا أكتب هذه الكلمات جريدة حملت هذا الأسبوع إلى الناس أن عضوا بمجمع البحوث الإسلامية يدعو للزنى واللواط وزنى المحارم ويبدى استعداده لفتح بيته لمن يشاء ممارسة هذه الموبقات التى يدعى أنه لا يحرمها الإسلام! والغريب المفزع أن تدعى الجريدة كذبا أن صاحب هذا الهذيان عضو فى مجمع البحوث الإسلامية، وهذا كذب صارخ لا عذر للجريدة فيه لأن أسماء الأعضاء متاحة لمن يسأل، ومن المحال أن يصدر هذا الهذيان عن عضو بمجمع البحوث الإسلامية، وليس يقبل من المحرر أو الجريدة القعود عن هذا التحقق الميسور فى أمر بالغ الخطر كهذا الأمر!!..

لقد اضطر شيخ الأزهر إلى إصدار بيان لمجلس الشعب والصحف وبلاغ إلى النيابتين العامة والإدارية ضد هذه الجريمة المنكرة المنسوبة كذباً إلى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف!.. حملت الصفحة الأولى لذات الجريدة عناوين ومانشيتات جمحت جموحا غير مسئول لهدم الأديان وإثارة الفتن الطائفية.. تقول: "أخطر تنظيم لتصدير مصريات للعمل بالدعارة على بعد ٤٥ ك من الكعبة!.." "البابا يطرد المسلمين من عقار بشبرا لتوسيع كنيسة ".. "هدم مسجد بطنطا ورمى المصلين فى الشارع تحت رعاية الشرطة "!!.. لست أريد أن أسترسل فى ترديد هذا الهذيان الذى لا ينتمى إلى الصحافة، وليس يقبل من الصحافة والصحفيين إهمال هذا التدمير الضرير المقدم به ألوف الشكاوى إلى نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة!.. ماذا يفعل الإنسان المصرى حين تشن عليه إحدى هذه الصحف حملة متجنية تعصف به وتدمره تدميراً لن يجبره منه ألف تصحيح لاحق؟! فالناس تسارع لتصديق الطعن والقذف والإساءة والنميمة، ولا يعنيها بل قد لا يلفتها أنباء التصحيح والإبراء!.. خطورة هذه المطبوعات - وهى محسوبة على الصحافة! - أنها باقية، يقرأها غداً وبعد غد والعام القادم وبعد مائة عام، من لم يقرأها اليوم.. تلاحق أعراض وشرف الناس بهذا القذف البذىء والتدمير الشنيع!!.. عدم التفات الصحافة إلى تنقية "البيت الصحفى" من هذه الطفيليات والشوارد والبذاءات، يفقد قضية الصحفيين جانبا كبيراً من الحجة والإقناع!..

المعنيون بالقضية من البيت الصحفى يستعملون مفردات غير مقنعة وتحمل المجنى عليه بما لايجوز تحميله به.. فيردد البعض أنه على صاحب الشخصية العامة أن يتحمل كل ما يوجه إليه، وأن يتحمل ما يوجه إليه من نقد، والنقد بالذات لا خلاف عليه أصلا، فالنقد الموضوعى مباح، بل ويباح النقد المتجاوز المنطوى على قذف شريطة أن ينصرف إلى "الأعمال" لا الأشخاص، مع الصدق وحسن النية

وسلامة العبارة.. كل هذا مباح أصلا لم ينصرف إليه حبس ولا تغريم ولا تجريم.. وإنما هناك قذف بواح، وسب وشتم مقذع، وطعن ثقيل غير مبرر فى الأعراض، ودون أن يكون نقداً لأعمال من آباح القانون نقد أعمالهم من الموظفين أو ذوى الصفة النيابية أو المكلفين بخدمة عامة.. ترك أعراض وشرف الناس نهبا للشتم والسب والقذف والتنفيس أمر بالغ الخطورة، يقوض أركان وموازين المجتمع!!

ومن المفردات الغير مقنعة، والغير دستورية أيضا، التنادى بالغرامات العالية والتعويض بديلا عن العقوبات التى تسرى على جميع المهنيين والفئات، لاتقدم هذه المناداة حلاً معقولاً للخراب الذى سوف يحيق بالمؤسسات الصحفية إذا ما ألزمت بالتضامن فى التعويض أو تحملت الغرامات عن العاملين فيها، ولا حلا للمجنى عليهم ينصفهم من صحف صفراء لا مال لها ولا للعاملين فيها، فتغدو العقوبة شكلية صورية محضة لا تجبر ضرراً ولا تقيم ميزانا ولا تمنع أحداً من جموح الاسترسال فى سلوك الجريمة سباً وقذفا وطعنا فى أعراض الناس!.

متطلبات القضية تستوجب إذن رعاية حقوق المجتمع والناس، وتقديم الحلول والضمانات التى تطمئن هذا الطرف الأصيل فى المعادلة - إلى أن حقوقه لن تُهدر أو يُجار عليها، و ن الدولة تحميه كما تحمى - ولا تحابى! - سواه، وأن عين ذات البيت الصحفى عليه، يهتم برعايته ويقدم من تفعيل ميثاق الشرف الصحفى والتنقية من الداخل والبت السريع المنصف فى تلال الشكاوى المقدمة إليه - غير القضايا!، ما يطمئن جمهور الناس إلى أنهم فى عين الصحافة كما هى فى عيونهم!.

مرة ثانية نقول، إن هذا لا يضيع قضية الصحافة والصحفيين، وإنما يهدى إلى الحل المقبول الذى ترضاه فئات المجتمع المختلفة.. هذا الحل لا يصادر حرية الصحفى ولا حرية الصحافة، فكلاهما برىء من حرية القذف والسب المجرم، أما النقد الحقيقى فهو مباح، بل

ومباح الطعن فى الأعمال إباحة تعفى من تجريم القذف بضوابط ومعايير وضعها القانون من واجبنا أن نراجعها، فإذا وجدنا قصوراً أو انخفاضا فى جدار الحماية المقررة لحرية النقد أو الإخبار أو الرأى والكلمة، قدمنا وطالبنا بما يجب وضعه لرفع جدار الحماية لا الحباية.. كيف يكون ذلك؟، هذا هو موضوع المقال القادم إن شاء الله.

نقطة نظام: وقضية الصحفيين (*)

(٣)

فى لقاء من نيف وثلاثة أعوام ـ شيق حار، مشمول بدفء الفهم المتبادل المشترك، جلست بقاعة محاضرات مبنى لأهرام الجديد إلى عدد كبير من الصحفيين.. معظمهم من الشباب، وجيل الوسط.. لأحاضر إليهم بتكليف من الأهرام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، حول حرية الصحافة وحقوق الإنسان.. الكلمة التى باتت مصابة فى زماننا بفصام وأدران.. إلى أين؟! غايتها وضوابطها وحدودها لتسهم بها صاحبة الجلالة فى إعطاء مدد فكرى ومعنوى لقضية حقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تقوم بدورها البنّاء اللازم فى النقد، وفى الإنباء بالأخبار وبمسار المحاكمات والأقضيات دون التردى فى السب والقذف، ودون ما تأثير سلبى على مسار الخصومة الجنائية التى يتوجب على الجميع الحرص على مضيها إلى غايتها فى مناخ ملائم دون أن تهب عليها رياح الإثارة أو المعالجة المغلوطة و فقدان الحياد أو المسارعة قبل الحكم لتشويه الناس، وربما التأثير الضار المدمر على ظروف نظر الخصومة وعلى اعتبارات العدل والقضاء!

المدخل إلى كل ذلك هو حرية الصحافة.. هذه الحرية مقننة فى المادة ٤٧ من الدستور وجرت بأن: "حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره فى حدود القانون والنقد الذاتى ضمان لسلامة

---

* ٢٠٠٦/٣/٣٠

البناء الوطنى ".. هذه الحرية فى الفكر والرأى والتعبير هى روح الصحافة، مثلما هى روح الإبداع والتأليف والكتابة.. بغير هذه الحرية ينطفئ هذا كله ويصيبه الفقر والإجداب ثم الموت!.. وعلى قدر أهمية هذه الحرية ولزومها، على قدر ما يتعين الإلمام بمعناها.. كثيرون هم من يتحدثون عن حرية الرأى، ولكن قليلون هم من وقفوا ليتأملوا ما معنى كلمة "الرأى "، ولو تأملوا لعرفوا أن هذه الكلمة تحمل على أوسع معانيها، ولعرفوا أنها تشمل ما يعلمه الفرد ويعتقد صحته أو جديته مما يهم المصلحة العامة، وأن هذا يبين ويجلى ويوضح أنها ليست مجرد متنفس لبث الأحقاد والضغائن والمآرب، لأن الرأى لا يكون رأيا مالم يكن صاحبه معتقدا "صحته" أو "جديته ".. بغير هذا الاعتقاد بالصحة والجدية فى أمر يهم المصلحة العامة لا يكون هناك رأى وإنما الميل أو الهوى أو الغرض الذى لا يدخل فى دائرة الرأى!! أما حرية الفكر فهى "عقيدة أخلاقية "، لأنها تقوم على حسن نية العقل الذى ينشد الحقيقة ويستهدف الخير ويرفض الكذب ويعاف الوضيع من الأخلاق، ولذلك فبدون حسن النية والإخلاص، لا توجد حرية الفكر التى ناضلت الإنسانية من أجلها، بل يوجد الغرض أو الهوى الذى تستعبده الشهوة أو المصلحة ينطلق مدفوعاً بهما لا ينشر إلاّ الشر والفساد والإيذاء أينما اتجه!.. حرية الفكر ليست حرية الكذب والغش بتعمد تغيير الحقيقة قصداً لغرض سيئ، ويكون الغرض سيئاً حين يستهدف مأرباً قريباً أو بعيداً تمقته الجماعة وتزدريه.. فالكذب بهذا المعنى ولهذا الغرض لايدخل البتة فى إطار حسن النية أو حرية الفكر التى ترفض مثل هذا وتأباه!!.. أما تعبير "جرائم الرأى "، فهو على غير مسمى، فليس فى المدونة العقابية ما يسمى بجرائم الرأى، والمواد من ١٧١ وما بعدها من قانون العقوبات مع تحفظنا على هلامية ومطاطية التجريم فى كثير منها، إلاّ أنها لا تعاقب على محض رأى.. فالرأى لا إثم فيه

ولا جرم عليه، ولا يؤثمه القانون أيا ما كانت المبالغة أو الشدة فيه، طالما استقامت له مقدماته من اعتقاد مبديه بصدقه أو بجديته وابتعاده عن وهدة الأغراض والمآرب التى تتحرك لإشفاء الغليل بالإيذاء المقصود لذاته على غير اعتقاد بصدق أو جدية!

لا قيد إذن على حرية الصحافة وإبداء الرأى والنقد، أما ضوابط تحاشى الإساءة المتعمدة وبسوء نية للغير، وبلا غاية مشروعة، فإنها لا تنطوى على أى مصادرة على حرية الصحفى وحقه الواسع فى المعالجة والنقد والإخبار.. مهمتنا الغائبة أن نفهم القواعد الحاكمة لهذا كله، وهى قواعد تنطوى على بحبوحة واسعة.. طالما التزمت الكلمة بغايتها المحمودة فى النقد الموضوعى وفى الإخبار والإنباء والتعليق، لا خوف عليها مهما اشتدت أو جمحت أو قست عبارتها، مادام هدفها المصلحة العامة، ومادام العمل خالياً من الغرض المغلوط فى الإيذاء لذاته!

إن حق الصحفى فى النقد، وفى الإخبار والإنباء، حق دستورى، وفرع على نظرية عامة شاملة هى نظرية استعمال الحق.. وهى نظرية تفرعت عنها حقوق وإباحات عديدة.. وفى مقدمة هذه الحقوق حق الإنباء والإخبار عموماً، وبالأخبار القضائية، وحق النقد.

وحق النقد، فرع هام جدا على هذه الحرية النابعة من نظرية استعمال الحق التى تعطى الصحافة والصحفى مشروعية الوجود والأداء والحماية.. وحق النقد هو لب جوهر حرية القول والفكر.. وهى ممارسة لا تتجه أساساً إلى القذف والسب والإهانة، ولا يقصد منها التشهير والمساس بشرف الغير أو اعتباره أو سمعته، وإنما يتجه النقد أساساً إلى النعى على "تصرفات" أو "سلوكيات" أو "أعمال" و "سياسات" واقعة أو حاصلة أو حادثة فعلاً واتصلت بجمهور الناس فى شأن من الشئون العامة، ولأن النقد أو التعليق لا يجرى بطبيعة الحال لمصلحة أو على هوى ورغبة المنقود، كذلك فإن حرية النقد تنبع من

مفهوم أن القانون وإن كان يحمى "شرف" كل شخص واعتباره "حماية عامة "، إلاّ أنه لا يقدس ولا يحمى" التصرفات" التى تصب لدى الرأى العام الذى يملك وحده الازدراء والرفض، أو المجد والنعمة يوزعها دون أن يكون فى مقدور أحد أو سلطة أن تمنع هذه أو تضمن تلك لأحد من العباد!

هذا الحق تقننه ذات المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات التى تجرم القذف، فأخرجت صراحة من دائرة التجريم الطعن فى "أعمال" الموظف العام أو ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة - متى حصل بسلامة نية، وكان صادقاً، ولم يتعد "أعمال" الوظيفة العامة أو ما فى حكمها.

يأمن الصحفى، وكل صاحب رأى، حين يلتفت إلى أن النقد أو الطعن المباح، هو على "الأعمال" و "التصرفات" - وليس "الإدماء" والسب الشخصى، وحين يدرك أن من يملك المنطق والحجة لايحتاج إلى الشتم والسباب!.. أجل قد يؤدى الطعن فى العمل أو التصرف أو السلوك إلى إيذاء صاحبه أو المساس به، ولكنه يأتى فى التناول الموضوعى تابعاً لانتقاد العمل أو الفعل والسلوك، وليس مأرباً مقصوداً لذاته!

هذا التناول الموضوعى الصادق، وبالعبارة الملائمة، مع سلامة النية والقصد، ودون استهداف الإيذاء الشخصى لغرض أو مأرب، لايضيّق على الصحفى أو الصحافة أو كل صا حب رأى فى شأن عام. النقد يبقى نقداً مباحاً حتى ولو كان خاطئاً ولو حصل بعنف وحدّة، فالرأى اجتهاد وتفاعل شخصى، عرضة للخطأ والصواب، والخطأ فيه لايخرج الناقد عن دائرة الإباحة.. فى قضاء لمحكمة النقض (١٩٤٩) " أن النقد طالما كان فى حدوده المرسومة فى القانون فإنه لا يقدح فى صحته أن تكون عباراته قاسية "، وعلى هذا النظر جرت أحكام المحاكم على الحكم بالبراءة فى وقائع جمع فيها النقد

وانفعلت وقست عباراته، متى كانت الألفاظ لا يقصد منها السب بل هى لنقد موقف لخصم سياسى أو إزاء سياسة البلاد ومصلحتها العليا.. بل وقضت محكمة جنايات مصر فى ١٩٤٧/٢/١١ ببراءة الدكتور محمد مندور من تهمة سب رئيس الوزراء عن مقال خاطبه فيه بعبارة: "بل قبلت الوضع المهين الزرى فى رضائك وانحنائك لأمير الإنجليز، ولم تفعل شيئاً لبلدك المنكوب بك وبمن على غرارك ". وفى أسباب هذا الحكم جاء أن معانى المقال فى جملتها ومراميه تهدف إلى نقد سياسة دولة الرئيس ومؤسسة على وقائع قائمة تسيغ مثل هذا النقد من معارض لسياسته ولا يقصد منها خدش اعتباره الشخصى. من قديم وقضاء محكمة النقض المصرية متواتر على حماية حرية الصحافة والرأى والنقد، مؤكداً أنه لا يمكن تجاوزها، وقاضيا فى واحد من عيون أحكامه - ١٩٩٩/١١/١٤ - بأن المقال الصحفى وإن قست عباراته لا يعتبر قذفاً أو سباً أو إهانة، متى انصب على فكرة فى ذاتها أو تناول موضوعا دون أن يتعرض لشخص بعينه، وأكدت دائرة النقض المدنية - ١٩٩٥/٢/٨ - أن الدستور قد كفل للصحافة حريتها بما يحول كأصل عام دون التدخل فى شئونها أو التغول عليها بقيود ترد رسالتها على أعقابها. باب الحرية واسع لا يُخشى معه حبس أو غرامة لمن استقام قصده وصدقت مادته وحسنت عبارته، واستهدفت الصالح العام لا الشتم والسباب!

الآلة والأداة: بين الطبيعة والاستخدام!! (*)

لم أستطع أن أمنع نفسى من التأمل، وأنا أراجع النصوص العقابية، أو أعالج القضايا الجنائية، لماذا جرم المشرع حيازة أو إحراز السلاح الأبيض (بمواصفات خاصة)، مع أن هذا السلاح الذى يحمل خطر الجرح أو القتل هو ذاته الذى نقطع ونهيئ به طعامنا للطهى أو للتناول، وهو مبضع الجراح الذى يستأصل به الورم الخبيث أو يعالج به مااعتور البدن من آفات تستلزم الاستئصال أو الرتق الجراحى، وهو بلطة تقطيع الأشجار ومنجلة حصد الحشائش والمحصولات، وهو الذى تقوم عليه رياضة رمى "الرمح"، وهو الذى يتحول فى يد النحات إلى "أزميل"، وفى يد الإسكافى إلى شفرة للصناعة يقطع بها ويساوى ويرتق ويضبط ويجمل.. ثم ما بال المشرع يجرم إحراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص، مع أنه مع خطره على الأبدان والأرواح، هوهو أداة الصيد الحلال ورياضة الرماية المحببة ووسيلة الدفاع الشرعى عن الأنفس والأوطان؟ جرم المشرع هذه الحيازة أو الإحراز مثلما جرم إحراز أو حيازة غيرها أو الاتجار فيها بغير ترخيص كالمخدرات مع أنها لا تخلو من نفع أحيانا، فتدخل صناعة بعض الأدوية وهى مادة التخدير فى الجراحات بأنواعها، وكالسموم مع أنها فى بعض الأحوال ترياق!..الموت والضرر كامن فى هذه وتلك، ولكن هذه الطبيعة الكامنة فى السلاح الأبيض أو النارى، وفى المخدرات أو السموم، مرهونة بإرادة آدمية وفعل آدمى..لا توجد مادة شريرة، وأخرى خيرة.. وإنما يأتى الخير أو الشر تبعا للآدمى الذى

---

* ٢٠٠٦/٤/١٣

يستعمل الآلة أو المادة أو الأداة.. شر هذه أو تلك مرهون بجنوح آدمى ينحرف بالطبيعة الكامنة فيما يستعمله، فيخرج بها عن وجوهها النافعة السوية إلى استخدامات جانحة مؤذية، ضارة ومدمرة.. قد تحدث الجرح وقد تحدث القتل وقد تعصف بأرواح أو تؤذى أنفس أو تدمر حيوات، الإمكانيات والاستعمالات الطيبة لهذه الآلات والمواد لم تحل بين المشرع وبين اتخاذ التدابير لتلافى أخطار سوء استخدامها.. التأمل فى هذه الآلات والمواد يدلنا على أن الكوامن النافعة أوالضارة فيها لاتخرج إلا بتدخل وإرادة آدمية، هى التى تستعملها فى النفع والإفادة والخير، وهى هى التى تجنح فتستخدمها فى الإضرار والإيذاء والقتل والإهلاك.. فى حياتنا وفى الكون بعامة، كثير مما يفيد إن أردت به أن تفيد، وما يضر إن عمدت به إلى الإيذاء والإضرار!

فى القرآن المجيد، بمطلع سورة القلم: "ن والقلم وما يسطرون. ".. هذا القسم القرآنى بالقلم ليس عبادة ولا تقديسا للقلم ذاته، فهو محض أداة جامدة صامتة، وإنما هو إيماء إلى استخدامه وما يدلى به من "كلمات ".. هذه "الكلمات "مكتوبة بالقلم أو منطوقه باللسان هى مرجع ومرد وهدف وغاية الاهتمام القرآنى، فى سورة القلم، وفى غيرها من سور وآيات القرآن.. هذه "الكلمات" هى التى نزل بها وحى السماء، وهى التى صاغت التوراه والأناجيل والقرآن، وهى هى التى حملت أحاديث ومواعظ ونورانيات الرسل والأنبياء، وهى هى التى ترنم بها الشعراء وغنى المغنون، وأنشد المنشدون، وألقى الخطباء خطبهم والدعاة مواعظهم، وهى هى التى صاغت وحفظت أقيم الكتب والمصنفات فى الشعر والآداب والفنون والمسرح والقصة والرواية والعلم والطبيعة، والفلك والكيمياء والرياضيات والزراعة والصناعة والمهن والحرف وكل ما أنتجته ولا تزال تنتجه قرائح ومواهب وملكات وعقول البشر.. هذه الكلمات هى قوام اللغة التى

تقيم أواصر حاضرنا وتحفظ لنا ماضينا، وهى هى أداة التفكير وسبيل التواصل بين البشر..على قدر ما تحمله من قدرة على هذا العطاء الناصع المفيد الغامر، على قدر ما تحمل من قدرة على الإهلاك والتدمير.. هى هى لغة الشيطان وما يوسوس به، وهى هى أداة أبشع ما قاله الهجّاءون، وسهام ما وجهه الذمامون والشتامون واللاعنون من قذائف وطعنات، وهى هى أداة شهود الزور وما قد تؤدى إليه من مساس بحريات أبرياء وربما عصف بحيواتهم.. هذه الكلمات قد تكون أشد تدميرا من نصال الحراب وحصاد المناجل وقذائف المدافع.. وما تحدثه قد يكون أمر وأمض من القتل!.. يفرق العارفون بين اغتيال الشخص وبين "اغتيال الشخصية" CHARACTER ASSASINATION.. قد يعيش المغتال شخصه بضربة خنجر أو رصاصة سلاح ـ يعيش عظيما مكرما فى التاريخ، ورمزاً يحج إلى عظمته المعجبون بشخصيته التى لم يغتلها قتل شخصه.. انظر إلى الفاروق عمر بن الخطاب، هل اغتيلت شخصيته يوم اغتال القاتل شخصه؟!.. أليس هو الفاروق الذى يتغنى به الشعراء بعد مئات السنين، وفيه قال شاعر النيل حافظ إبراهيم فيما قال: "أمنت لما أقمت العدل بينهم: فنمت نوم قرير العين هانيها "..ثم انظر إلى الإمام على بن أبى طالب، هل اغتال ابن ملجم شخصيته حين اغتال شخصه بخنجره المسموم؟!.. أليس قبر الإمام إلى اليوم مزارا يؤمه الملايين، وأليست حياته أسوة وقدوة، وأليست أرواح وأفئدة الملايين تهفو إليه عبر السنين وتترحم عليه وتتأسى به وتتشيع له؟.. لم ينجح اغتيال الشخص فى اغتيال الشخصية!.. اغتيال الشخصية أوجع وأمر من اغتيال الشخص.. تؤثر الحرة أن تستقبل القتل على اغتيال شخصيتها بطعن عرضها وتدمير شرفها، ويؤثر الشريف أن يستقبل صدره طعنات الخناجر على التجنى الذى يعصف بشرفه الذى حرص عليه عمره!.. الكلمات الجانحة هى أداة اغتيال الشخصية، وهى

بهذا الجنوح والتجنى أكثر تدميرا وإهلاكا من القتل، وتحيل المصاب بظلمها ورذاذها إلى ميت برغم أن أنفاسه لا تزال تتردد.. فقد أعدمته الكلمات المتجنية فى نظر الناس، وربما مسته داخل أسرته وأهله، وربما حكمت عليه ظلما وافتئاتا بأن ينكفئ ويعتزل دنيا الناس مخافة نظرات متشككة أو حتى مشفقة تحرق حناياه بأكثر مما تدميها الخناجر وطلقات الرصاص!!

الكلمة أيها السادة عظيمة عظيمة، ولكنها فى الوقت نفسه خطيرة خطيرة، وقد تكون أكثر تدميرا للناس و عراض الناس أكثر من طلقات الرصاص وشظايا القنابل.. الكلمة فيما يقول القرآن المجيد قد تكون طيبة كالشجرة الطيبة، وقد تكون خبيثة كالشجرة الخبيثة.. قد تكون صادقة يحق بها الحق، وقد تكون انحرافا بالكلم والحق عن مواضعه.. حين ندرك ذلك نفهم لماذا قال الحديث الشريف إن ما يكب الناس فى النار هو حصاد ألسنتهم، وإن أعظمهم خطايا هم أكثرهم خوضا فى الباطل!. ينطق الناطق بالكلمة وقد لا يبالى، فيكتب بها عند الله صديقا، وقد يفوه بأخرى فيبوء بها بسخط الله إلى يوم القيامة!!.. كارثة الكوارث أن الكلمة فى زماننا قد باتت مصابة بأسقام وجموح يدعو ولا يزال يدعو إلى إيجاد توازن منصف وعادل رعته الدساتير.. لا يميز ولا يجور ولا يخلط بين حق الكلمة وبين باطلها، بين حريتها وبين جريمتها، التوازن بين الحق والواجب، وبين الحرية والمسئولية، هو ضمان الحرية ذاتها وكابحها من التحيف والجور والجموح.. بهذا العدل أقام الله تعالى السموات، ووضع الميزان!

الكلمة، واغتيال الشخصية! (*)

أدوات القتل والاغتيال عديدة، يحدثها السلاح الأبيض والسلاح النارى، وتحدثها القذائف والقنابل، وتحدثها العصى والشوم والسموم.. بيد أن اغتيال الشخصية لا أداة له إلاّ "الكلمة ".. الكلمة التى نزلت بها رسالات السماء، وحملت أحاديث ومواعظ ونورانيات الرسل والأنبياء، وحفظت تراث البشرية، وأقامت وتقيم التواصل بين الناس، وبها ترانيم الشعراء وإنشاد المنشدين، وصياغات الكتب والآداب والفنون والمسرح والقصة والرواية وكافة العلوم الوضعية والإنسانية.. هذه الكلمة هى وحدها القادرة على اغتيال الشخصية التى لا تقدر عليها أمضى الأسلحة فتكا وحصدا للأرواح وإهلاكا للأبدان، ومع أن "الكلمة" لا نصل لها ولا منجل ولا شظايا، فإنها الأداة الوحيدة القادرة على اغتيال الشخصية CHARACHTER ASSASINATION.

هذه الصلاحية "المزدوجة" للكلمة، بناءً أو تدميرا، إحياءً أو إهلاكا، هى التى استدعت الاحتفاء القرآنى بها، وهى التى وراء الالتفات إلى دورها الطيب ودورها الخبيث، وهى هى التى لفتت ولا تزال تلفت إلى أن استعمالها مرهون بغايته، وهذا الاستعمال الهادف أو الغائى هو الذى يرتفع بالكلمة الطيبة إلى أعلى عليين، وهو هو - الاستعمال المتدنى! - الذى يهبط بها إلى الدرك الأسفل فتصير بفتكها وانحرافها وجنوحها فى أسفل سافلين.. هذا التأرجح المردود

---

* ٢٠٠٦/٥/١٨.

إلى الإرادة الآدمية، هو مرجع ما للكلمة من صلاحية عريضة بل متنافرة بين غاية النقيضين المتضادين!

الشخصية التى نتحدث عن اغتيالها بالكلمات، ليست محض الكيان الجسدى طولا وعرضاً وأنفاسا، فذلك مما تشترك فيه جميع الكائنات.. الشخصية هى الكيان الحى الأدبى المعنوى الشامل لمجموعة الصفات والمناقب والشمائل والخصال والسجايا، وهذه المجموعة حصاد مكونات خلقية وإضافات حياتية تدين إن دانت عبر كدح ونصب، وتشكل فى مجموعها صورة الشخصية وسمعتها فى نظر الناس والمجتمع.. تدمير أو اغتيال هذه الشخصية أمرّ وأمضى من القتل والإعدام.. هذا أو ذاك قطع لرحلة العمر، أما امتداد الشخصية فهو لا ينتهى بنهاية العمر موتا أو قتلا أو اغتيالا، وإنما تبقى الشخصية بالصورة المرتسمة لها كيانا معنويا فى نظر الناس والتاريخ! أمثلة هذا عديدة فى الماضى القديم والبعيد، وفى الحاضر أيضا..

اغتالوا حياة سقراط بإجباره على تجرع السم، ولكن "شخصية" سقراط لم تمت بمماته، ولم تنقض بانقضاء عمره وأيامه المعدودة فى الدنيا، فظلت الشخصية حية، لا ينقطع عطاؤها، فلا تزال فلسفته وأفكاره ومحاوراته التى استلهمها أفلاطون، وحياته التى سجلها، وسجلها إكسانوفون فى مذكراته - مددا يشبع أشواق المعرفة والفكر والتأمل عبر القرون من القرن الخامس قبل الميلاد وحتى الآن!

لم تنته شخصية الفاروق عمر بن الخطاب بخنجر أبى لؤلؤة المجوسى، بل عاشت شخصيته عبر القرون مثالا حيّاً للعدل السامق والاستقامة الجادة الرفيعة، وعاشت هذه المناقب مدداً للكتاب والباحثين وإلهاما للأدباء والشعراء.. لم يطفئ مر القرون من وهجها، فجعل شاعر النيل حافظ إبراهيم يتمثلها وهو يتذكر إعجاب صاحب

كسرى بزهد وبساطة هذا العظيم، فطفقت قريحة حافظ تتغنى بعظمة هذه الشخصية وتصوغ مقولته فى الفاروق شعراً: أمنت لما آقمت العدل بينهم.. فنمت نوم قرير العين هانيها.

لم يكن نصيب الإمام على بن آبى طالب فى خلود شخصيته رغم طعنة ابن ملجم الغادرة، بأقل من نصيب الفاروق، فلا يزال قبره مزاراً، وحياته قدوة تهفو إليها عبر السنين أرواح وأفئدة الملايين!

فى ٣٠ يناير ١٩٤٨ اغتيل العظيم غاندى وهو يؤدى الصلاة بذريعة أنه يضحى بمصالح الهنود لإرضاء المسلمين.. مات غاندى بحساب السنين والأعمار، ولكن بقيت شخصيته بعناصرها وعطائه إلهاماً حياً نابضا لحركات الشعوب المقهورة.. لم يسحب الاغتيال رصيد شخصيته التى تشكلت بكدحه وكفاحه الطويل وتحمله الأهوال وعطائه المثمر وتحريكه أمته وترويعه سلطات الاحتلال بغير سلاح إلاّ مقومات هذه الشخصية الفذة التى لم ينجح اغتيال جسدها فى اغتيال شخصيتها!

ضحايا اغتيال الشخصية لا يقعون تحت حصر، صحت حجة الاغتيال أم أخطأت سبيلها.. لم تكن الكلمات التى اغتالت من اغتالت من الشخصيات على الحق والصواب فى كل الأحوال.. أكم هائل من مظاليم تلقوا طعنات الكلمات وقذائف المفتريات وهم أبرياء مما رموا به!.. منهم معروفون فى صفحات التاريخ، ومنهم بسطاء لم يخرجوا من نطاق الاسمية أو الرقمية.. قليلون منهم من افلحوا فى لملمة أشلاء شخصياتهم المغتالة زورا وافتئاتا بغير حق وتصحيح صورتها، وكثيرون هم من طووا جوانحهم أو انطووا على جراحهم الجائرة الغائرة ـ لأنهم لا يحسنون أساليب الكلام أو لا يملكون وسائل وأدوات وصفحات الرد، ولأن الناس فى كل الأحوال تحسن الإنصات بشغف وترحيب إلى الطعنات واللعنات، يشبعون بها غليلاً لا يرتوى للغيبة والنميمة، ويضيقون فى الوقت نفسه ببراهين البراءة

لأنها لا تشفى غليلاً وإنما تقتطع من غليلٍ ارتوى سالفا على الأكاذيب والمفتريات!

لولا أن ذكر الأمثلة يسئ ويحرك مواجع المرزوئين بهذا الاغتيال للشخصية، ويجدد المواجع وربما زاد فى دائرة الفاحشين الذين يتلذذون بنهش الشخصيات والأعراض، لولا ذلك لذكرت أمثلة عديدة بالاسم.. منهم من أصابته مرارة فانزوى واعتكف، ومنهم من لم يحتمل فانكسرت نفسه واعتزل الناس والحياة وإنقطع رجاؤه فى الدنيا وانقطع رجاؤها فيه، ومنهم من حوله الظلم الذى لم يدفعه عنه أحد إلى ظالم بدوره، لا يؤرقه أن ينضم إلى مواكب اللعانين الشتامين والخائضين بغير حق فى الأعراض - يعزى نفسه بأن هذه هى الدنيا، وبأن المجتمع الذى تخلى عنه ورحب بالظلم الذى وقع عليه أو سكت عن إيقافه ورده عنه، ليستحق أن يناله من الطعن والقذف والنهش ما ناله هو دون أن يهتز لأحد جفن ولا رمش!!

الكلمة أمانة كبيرة، لا يدرك ثقلها إلاّ من يدرك قيمتها إدراكا مجدولا بضمير حى وإحساس مرهف وإيمان عميق بالمسئولية التى إليها صيانة الحرية فى حصن حصين تتوازن فيه الحقوق فى غير جور ولا تحيف!

بيت الحكمة: وسحابة عابرة (*)

قرأت بقلب واجف، خبر موافقة مجلس القضاء الأعلى على الإذن بسؤال أربعة من كبار المستشارين، هم من نواب رئيس محكمة النقض، وأحدهم رئيس نادى القضاة بالإسكندرية، أمام نيابة أمن الدولة العليا، لقيامهم - فيما يقول الخبر المنشور بصدر صحف الخميس ٢/١٦ - بالإدلاء ببيانات وتصريحات صحفية اعتبر مجلس القضاء الأعلى أنها تمثل إساءة للهيئة القضائية، وتشكك فى نزاهة بعض أعضائها.

وازداد وجوف قلبى، وأنا أطالع بأخبار الصحف صباح الجمعة ٢٠٠٦/٢/١٧، تصريحا لمصدر مسئول، تحت عنوان: "سؤال المستشارين الأربعة أمام نيابة أمن الدولة العليا "، ومن حيث أراد المصدر المسئول أن ينفى رفع الحصانة القضائية عن الأساتذة المستشارين الأربعة، وأن ينفى أى سلطة للنيابة - غير سماع الأقوال، إلا أن الاستطراد الشارح الذى أضافه المصدر المسئول، قد استحضر "مصطلحات" لم نتعود سماعها عن أعضاء الهيئة القضائية ناهيك بكبار المستشارين من نواب رئيس محكمة النقض، حيث أضاف موضحا أنه ليس من حق النيابة فى هذه الحالة إصدار أوامر بالحبس أو إخلاء السبيل بكفالة أو بغير كفالة، ولكن عليها عرض أقوال المستشارين الأربعة على مجلس القضاء الأعلى ليتصرف حسب الأحوال التى عددها المصدر، فاستحضر ما تَمَثَّلَ به مصطلحاتٍ

---

* ٢٠٠٦/٢/٢٢

أخرى لست أحب إعادة ترديدها، احتراما لمقام القضاء وجلاله، مقدراً أن إعادة الترديد قد تعطى للبعض مادة يريدونها للتضخيم والإثارة، بينما أمل الخلصاء مرور هذه السحابة العابرة.

إلاّ أن صحف السبت ٢/١٨ ـ عادت لتستدعى القلق الذى سكن، فنشرت نبأ وقفة احتجاجية لـ ٣٠٠ قاض بنادى القضاة بالإسكندرية، احتجاجاً على عدم صدور قانون السلطة القضائية الذى يأمله القضاة، واحتجاجا على استدعاء أربعة من شيوخ القضاة بمحكمة النقض لسؤالهم أمام نيابة أمن الدولة العليا، وصدر عن الوقفة الاحتجاجية بيان ساخن، لست أحب ترديد ما ورد فيه، أملاً فى مرور السحابة العابرة، وهو ما زاد أملى فيه الحديث الهادئ المتزن ـ وذلك ليس ببعيد عن شيوخ قضائنا ـ الذى أجاب به المستشارون محمود مكى، ومحمود خضيرى، وأحمد مكى، على أسئلة الأهرام فى الوقفة الهادئة معهم والمنشورة بعدد السبت ٢/١٨، وحديثهم وإنْ حمل عتابا أو ما يشبه العتاب، أو ما يشبه الضيق والغضب، إلاّ أنه لم يفارق القصد والاعتدال، وحاضر ظاهر فيه حكمة الشيوخ والالتفات والحرص على الهيئة القضائية بما يعتقدون أنه أولى وأجدى فى الحرص عليها والمحافظة على صورتها الجليلة الوضاءة.

وعدت بالذاكرة، فوجدتنى كنت قد استقبلت سالفا، بكثير من الإشفاق والخوف والأمل والرجاء جميعا، اتجاه الالتحاف بوشاح قضائنا الجليل فى الانتخابات.. معقد أملى ورجائى نابع من عقيدة راسخة فى الأعماق بأن القضاء هو معقل العدل، وموئل الحق، وأن اضطلاعه بالانتخابات خليق بأن تجرى على مرادنا نزاهة وشفافية واستقامة، وقضاؤنا جدير بذلك خليق به قادر عليه، أما إشفاقى وخوفى فقد كان مرجعهما إلى فساد جو ولعبة الانتخابات، من كونها محوطة ـ لاعتبارات كثيرة تاريخية وآنية ليست مجهولة للعارفين ـ بأجواء ملبدة بالغيوم والعكارات، مليئة بالصراعات

والمقارعات، تتسع ساحتها لاتجاهات وأحزاب وتيارات وأجهزة وسلطات، يجد كل منها لنفسه الحق أو القوة فى أن يدلى بدلوه فيها، وأن يسّير سفينتها على ما يريده، وأن يتوسل إلى ذلك بشتى الوسائل التى يقف بعضها عند حد القصد والاعتدال، وقد يجمح بعضها إلى حدود لا شطآن لها تصل إلى حد استعمال شتى الأسلحة، بدءاً بالأسلحة النارية أو البيضاء، وانتهاء بالتزييف أو التزوير، ومروراً بشراء الأصوات بقوة المال أو استمالتها بقوة النفوذ، ومعظم هذه العوادم تحدث فى المحيط الأوسع، خارج مقر اللجنة التى يباشر القاضى مهمته فيها، ويتعذر عليه - وأحيانا بفعل فاعل أوفاعلين! - أن يتحكم فيما يجرى بخارجها، بل وقد لا تتاح له الدراية الحقيقية به، من هنا كان اشفاقى ولا يزال من إشراك القضاة فى العملية الانتخابية، بما فيها من عوادم ومحاذير!

ومن النادر إن لم يكن من المستحيل، أن يرضى كل الناس بحياد المحايد، أو يرضى كل المتبارين أو المتنافسين أو المتخاصمين بعدل الحَكَمَ أو عدل القاضى، وإنما كلهم يريده لنفسه، ويريد العدل من زاويته التى يراها ولا يستطيع أن يرى غيرها، والقاضى على المنصة لا يعبأ لما يريده الناس، وإنما ينصرف إلى ما يهديه إليه ضميره وعقله، ويتغيا العدل الذى يراه لا الذى يراه هذا أو ذاك من أطراف الخصومة، ولكنه فى الانتخابات لا يصدر أحكاماً، وإنما موكول إليه أن يراقب وأن يحمى حق الناس فى أن يحكموا هم وأن يختاروا فى حكمهم أى تصويتهم من يشاؤون، وأن يعلن هذا الحكم كما هو دون أن يسمح لأحد بأن يمسه أو يدخل عليه تغييرا أو تزييفا أو تزويرا. هذه المراقبة والحماية لا يحبها كل المتنافسين أو المتبارين، وهم لا يميلون - إذا جنحوا - إلى القصد والاعتدال، فتنفلت اعتراضاتهم وقد تجنح كل الجنوح، وتشتط كل الشطط، وينال القضاةَ الأجلاءَ من هذا الجنوح أو الشطط شيئ كبير أو صغير من

الرذاذ، ويزداد الفتق اتساعاً حين تمضى وسائل الإعلام والإعلان رامية إلى تجميع ثم بث ماتريد بثه إلى الناس، لا تجرى فيه على سبيل واحد، إنما هى بدورها أطياف، لكلّ فكره أو مذهبه أو رأيه أو هواه، فيزداد الرذاذ، وقد تطيش السهام، وقد للأسف كان!، وزاد إشفاق المشفقين الغيورين على القضاء وجلاله، ثم لا تقنع وسائل وسبل الإعلام والإعلان بعرض ما تريد، فتتجه فيمن تتجه إلى القضاة، داعية إياهم إلى الإدلاء بدلوهم، والتعبير عن رؤيتهم أو آرائهم، ولا ترضى منهم ما رضيناه جميعا للقضاء، من أن يبقى فى معراجه العالى بعيدا عن السياسة ولججها، وعن صراعاتها وانشطاراتها، لأنه ناهض على رسالة العدل، نهوضاً يكلفه أن يعيش فى محرابه بمعزل عن الناس واصطراعات الناس، فهو الموكول إليه حين يشتط بهم الحال، أن يقضى بينهم من على منصته فيما اختلفوا فيه، وأن يأتى قضاؤه نابعا من عدله، مستقبَلاً بالطمأنينة من الناس، لأنهم يطمئنون إلى "حياد" ذلك الناسك المتعبد فى محرابه، المترفع عما يتصارع فيه الناس!

كانت الانتخابات التشريعية الأخيرة، غير مسبوقة فى احتدام معركتها التى شرعت فيها كل الأسلحة، واختلط الحابل بالنابل، حتى لم يعد أحد يقدر موجبات النأى بالقضاء عن الإقحام فى هذا المعترك، وصادف أن تزامن مع المعترك ما شجر بين القضاة وبين الدولة من خلاف حول ما يُراد أو لا يُراد فى قانون جديد للسلطة القضائية يعبر عن حقوقهم وضماناتهم وآمالهم، ومن الطبيعى أن لا تكون آراء القضاة نسخا كربونية متطابقة، وأن يرى هذا غير ما يراه ذاك، وأن يتبنى نادى القضاه ما يعتقد أنه رأى الأغلبية، وأن يرى المجلس الأعلى للقضاء أنه بيت القضاة والقضاء، حيث مستقر الحكمة المستوية من نضج السنين الطويلة، وحيث إليه شئون القضاه

وإدارة وتسيير سفينة العدالة بما هو موكول إليه بحكم الواقع والقانون، فضلا عن الخبرة الطويلة وحصاد وحكمة السنين.

على أن القضاة بشر، لا يتعالون على "بشريتهم" التى لم يتعال عليها الرسل والأنبياء، فيقول القرآن المجيد: "قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً" (الإسراء ٩٣)، ويقول رسول القرآن عليه السلام: إنكم تختصمون إلىّ، وإنما أنا بشر مثلكم. ".. القضاة بشر يعتلج فى صدورهم ما يعتلج فى صدور البشر، ويسرى على بشريتهم ما يسرى على البشر، ويفكرون ويختلفون كما يفكر البشر ويختلفون، ويعنون بشئون بلادهم كشأن البشر لا يثنيهم عن هذه العناية عدم عملهم بالسياسة، لأن هجرها أو هجر العمل بها لا ينزع الوطنى من وطنه، ولا يغيب وطنيته، ولا يفقده الاهتمام بمصير بلاده، بل هى حبة قلبه وملء وجدانه. وقد كان تلاقى الانتخابات التشريعية الأخيرة، مع أزمة مشروع قانون جديد للسلطة القضائية، سبيلا بدا أنه لا مفر منه لاختلاف وربما لتقارع الآراء، ولم يكن من ذلك بأس مثلما لم يكن منه بد، طالما رعته وحدبت عليه حكمة وسعة أفق القضاة ومجلس القضاء الأعلى، موئل العدل والقضاء، وقمة السلطة القضائية التى نتطلع جميعا إليها فى عليائها، مؤمنين حتى النخاع أن مصر بخير طالما بقيت بمكانها الموازى للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ومجلسها الأعلى على قمتها قائم قادر على الاضطلاع برسالة العدل الموكولة إليه، وبث الطمأنينة فى نفوس الجميع - أفراداً وسلطاتٍ - أنه شامخ هناك فى علاه، يدير شئون العدالة، ويأتلف بحكمته ما عساه يشجر فى البيت الواحد من اختلافات - لا خلافات - مردها إلى اختلاف الرأى، وهو ناموس كونى بل وآية صحة ودليل حياة!.

كم من أزمات وجفت لها قلوبنا، احتواها مجلس القضاء الأعلى، وآخرها ليس ببعيد، عالجها المجلس الأعلى ولا يزال يعالجها

ويداويها بحكمة لم يفارق فيها صبره، وهو بموقعه الرفيع، وحكمة شيوخه، لأول من يقدر أن قضاة محكمتنا العليا هم خلاصة وزبدة مصفاة صعدت إلى قمة هذا الهرم الشامخ بالعلم الوارف والعطاء الرفيع ونضج السنين، هم ثروتنا وثروة القضاء، نحبهم حيث وضعناهم ووضعهم مجلس القضاء الأعلى فى هذا المقام الرفيع العالى، ونحب العدالة شامخة بهم مثلما هم شامخون بها، ونراهم ونرى مجلس القضاء الأعلى جديرين معا بأن يأتلفا ما عساه يكون قد اختلفت فيه الرؤى، متضافرين معا حافظين سوياً ما أحببناه ولا زلنا ولن نزال نحبه ونحرص عليه ونقتدى به من قمم هرمنا هذا الشامخ العتيد، واثقين مطمئنين أننا وبلدنا الطيبة بخير طالما فى مصر قضاء.

بيت الحكمة: ونظرة متمهلة! (*)

لست أحب أن أدخل بين القضاة، فأهل مكة أدرى بشعابها، ولكننى مشفق حتى النخاع من الدعوة إلى تنصيب مجلس القضاء الأعلى بالانتخاب، فهذا شأن عام يخص مصر وكل المصريين، ويؤثر تأثيرا مباشراً على وظيفة العدالة وهى هم المحكوم قبل أن تكون هم قاض أو حاكم!.. أزعم من بعد أننى أدرى بويلات وسلبيات الانتخاب، وأعلم مما تعلمته على مدى قرابة نصف قرن من الخدمة فى محراب العدالة، أن القضاء يقوم على "الجلال" مثلما تقوم جيوش العالم على مبدأ هيبة القائد. وجلال القاضى معنى ضخم عريض يزداد على الأيام رسوخاً من واقع تراكمات العلم والثقافة، ومن واقع تراكمات العمر وخبرة السنين، والتقلب فى مناصب العدالة، ومن واقع جلال السن الذى يعطى للأكبر مهابة وجلالاً بين أقرانه وأترابه، وبين إخوته وأبنائه.. "هذا الجلال" لا يجوز لأحد التفريط فيه، لأنه تفريط فى العدالة ذاتها أن ينقلب شيوخ قضائنا الأجلاء إلى مرشحين يسعون إلى طلب والتماس الأصوات، فذلك يهيل قيماً عديدة قام عليها هذا الصرح العظيم.. قضاؤنا قام وسيظل يقوم على مبدأ التدرج، فى النيابة التى تبدأ من معاون فمساعد فوكيل فرئيس نيابة، إلى محام عام ثم محام عام أول، إلى مساعد للنائب العام، إلى حيث يتبوأ القمة النائب العام ممثل المجتمع الذى منه يستمد كل أعضاء النيابة سلطاتهم إعمالاً لقاعدة أن النيابة لا تتجزأ.. هذا البناء الهرمى فى النيابة المقترن بتصاعد الصلاحيات والسلطات، يوازيه

---

* ٢٠٠٦/٣/٢٣

بنيان هرمى فى المحاكم، يقترن تدرجها بما يُعْطَى لكل منها من اختصاصات، وما يقرر من سلطات بت الأعلى فيما تفصل فيه المحكمة الأدنى.. فى الإطار المدنى تتدرج المحاكم من المحكمة الجزئية إلى المحكمة الكلية أو الابتدائية إلى محكمة الاستئناف العالى لتصل فى نهاية إلى قمة القضاء ممثلة فى محكمة النقض بدوائرها المدنية، وبالموازاة فى الإطار الجنائى، تتولى المحاكم الجزئية قضايا الجنح، ويناط بمحكمة الجنح المستأنف النظر فى استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الجنح، إلى حيث يؤول الأمر فى النهاية إلى محكمة النقض بدوائرها الجنائية والتى إليها أيضا البت فيما يقدم من طعون بالنقض فى أحكام محاكم الجنايات باعتبارها أصلاً من دوائر محاكم الاستئناف العالى.

هذا البناء هو صرح العدالة، من تدرجه تطمئن العدالة بين رعاتها أن يرعى وأن يتدارك الأعلى علما وخبرة ما عساه يكون قد فرط فى تقدير أو استدلال أو تطبيق المستوى السابق.. وبهذا أيضا اتسع وترسخ اطمئنان المتقاضين إلى أن "مصفاة" العدالة قائمة على نظر وحكمة وغاية، قوامها تتابع وتصاعد الإمكانيات والمكانات، بتراكمات فى السن والعلم والثقافة والخبرة.. هذه البنية المشربة بتقاليد عريقة، لا يمكن التفريط فيها أو قلب الهرم بدعوى الانتخابات!

السلطة القضائية غير السلطة التشريعية، المنتخب فى السلطة التشريعية يخدم ويعبر حسب الأصل عن مصالح ورؤى ناخبيه، وهذا مرفوض فى رحاب القضاء.. فالقاضى يقضى باسم الشعب، وهو لا يمثل ولا يجوز أن يمثل أحداً غير العدالة تلك التى فى رمزها معصوبة العينين.. ليس يقبل من القاضى أن يخدم أو يعبر عن رأى أو فكر أو معتقد سواه، وإنما مناط مشروعية وجلال وظيفته أنه يقضى من على سامق منبره بين الناس فيما فيه يختلفون أو يتنازعون، ولذلك تختلف فكرة تشكيل وانتقاء أعضاء السلطة القضائية، اختلاف

جوهريا وهائلا عن فكرة الانتخاب التى ينهض عليها تشكيل السلطة التشريعية.. فهما مختلفتان فى الغرض والغاية، وفى الأداة والوسيلة، ويشترط فى القاضى مالا يشترط فى عضو السلطة التشريعية سواء من ناحية الدرجة العلمية، أم من ناحية باقى الشروط اللازمة لهذا العبء الصخم واللائقة بمقام القضاء، والتى قد لا تلزم سواه!.. البرلمانى ينافس ويجادل ويحاور..لا تثريب عليه حتى فى ميله وهواه طالما يورد حجته المعروضة للنقاش والمحاورة، والخاضعة من بعد إلى تصويت يفرز وينتقى ما يستقر عليه رأى الأغلبية، بينما القاضى يصدر أحكاما يقضى فيها بين الناس، ويفصل فى مصائر وحريات وحيوات، كلمته هى الكلمة الفصل، قد تغيب بها شموس، وقد تشرق بها حقوق، وقد يُطلق بها إسار، أو يُغَيَّب آخر وراء الأسوار، أو يُرْتقى به منصة الإعدام.. قصارى القاضى - إن لم يكن فردا - أن يتداول مع باقى أعضاء هيئة المحكمة، وهى مداولة سرية غير مسموح بإفشائها، عبارة عن مشاورة بين القضاة فيما به يحكمون.. من قواعد هذه المداولة أن يُبدأ برأى الأحدث، حتى لا يتأثر برأى الأقدم.. ويكون أقدم الجميع هو آخر من يضع رأيه.. هذه "الأقدمية" التى راعتها المداولات فى الأحكام، لم تقرر من فراغ، ولا وضعها أسلافنا ضربا عشوائيا بغير حكمة، فهذا التدرج من طبائع الحياة والأحياء، قد تشذ استثناءات، بيد أن القواعد توضع للعام السائد، لأن الاستثناء لا يقاس عليه، ولذلك كانت هذه الأقدمية - مع تقارير الكفاءة المكتوبة تباعاً عبر السنين - هى مناط الرئاسة والمناصب والمواقع فى النيابة والقضاء.. عبر السنين الطوال تتشكل قامات عالية تجتمع لها مع وقار وجلال المشيخة، حكمة السنين، وحصاد القراءات والخبرات، فيستقر كل منها فى موضع عالٍ من المنظومة القضائية شيخا جليلا فى موقعه يفئ إليه وإلى علمه وحكمته وخبرته أعضاء الهيئة القضائية فى رضاً واحترام وتقدير.

معايير الإفراز الانتخابى تقوم فى الغالب على اعتبارات شخصية قوامها العاطفة والقبول والمحبة والصلة والعلاقة والصداقة والارتياح.. بينما الانتقاء بالتعيين قوامه ضوابط محددة تزن بموازين العقل عناصر مقدرة محسوبة بدقة تراعى الأقدمية والخبرة والعلم والإمكانيات.. الانتخابات شئناً أم أبيناً، تخضع لمنطق سداد الفواتير وتفرز صلات مثلما تفرز حساسيات وربما عداوات، بينما عزلة القاضى التى استقرت دهوراً فى تقاليد القضاء، غايتها تأمينه من أن يتأثر بالصلات أو العلاقات أو المحبات أو العداوات.. لا يجد المُنْتخب بأسا، بل هى قد تعد فيه مزية، أن يتشيع لمن انتخبه أو أن يرد له الجميل، وأن يضع نفسه فى خدمته ما استطاع، بينما القاضى يفقد صلاحيته لنظر الدعوى إن كانت له بأحد الخصوم قرابة أو صداقة أو صلة.. نعم الانتخابات المدعو إليها تتشكل هيئة لناخبين فيها من القضاة لا من المتقاضين، ولكن للانتخابات سبيات لا يخطئها البصير، وإفرازها ليس الأفضل فى كل الأحوال وهذه دروس التاريخ!.. لست أعنى كل السلبيات الهائلة التى نراها فى الانتخابات بعامة، فسوف تبقى بين القضاة حدود تستوجب التقاليد القضائية وجلال القضاء الحفاظ عليها وعدم تجاوزها.. ومع ذلك دعونا نتفق على أن الانتخابات التى جرت فى حدود النادى، لم تنج فى كل الأحوال من ظواهر سلبية لا يحبها ولا يقرها القضاء، وأن عوادم العملية الانتخابية تنعكس بشبحها على العلاقات الإنسانية، والأخطر أن تنعكس على علاقات العمل!.، فإذا انتقل الانتخاب إلى اختيار وتنصيب المجلس الأعلى للقضاء، حملت العملية الانتخابية - ممارسةً ونتيجةً - مخاطر شديدة وأهوالاً.. المتنافسون فى مثل هذ الانتخاب لا يتنافسون على عضوية نادٍ موكول إليه فى الأساس - مع الاحترام لدوره العام - رعاية الجوانب الخدمية والشخصية والاجتماعية ... إلخ، وإنما هو تنافس لارتقاء أعلى قمة السلط

القضائية ولتصريف وإدارة شئون العدالة، وهى مهمة بالغة الجلال.. فإذا تركنا الانتخابات وعوادمها - وهى كثيرة تهدد فى هذه الحالة علاقات وخيارات العمل، وجدنا النتائج تحمل أخطاراً أخرى تهدم صرح القضاء.. إن لمجلس القضاء الأعلى تشكيلاً قائماً على وظائف ارتقت القمة عبر مسيرة طويلة، فهل يستقيم أمر القضاء ومجلسه الأعلى لو مثل النيابة العامة فيه من يدنو النائب العام، أو من يدنو رئيس النقض أو رؤساء الاستئناف؟!.. إن استثناء النائب العام أو رئيس النقض (المقترح أيضا أن يكون بالانتخاب) لايحل المشكلة، فيبقى رؤساء محاكم الاستئناف العالى وأقدم نواب رئيس النقض ومكانتهم التى لايمكن تجاهلها فى المنظومة القضائية.. إن إقحام الانتخاب فى هذا الباب يحمل نذر انقلاب ينهار به صرح العدالة.. هل إدارة شئون العدالة تقبل أو تحتمل أن يتجه نظرها إلى الانحيازات التى أفرزتها الانتخابات الماضية، أو إلى استرضاء أصوات للجولة الانتخابية القادمة؟!.. الأخذ بالانتخاب فى ارتقاء أعلى مناصب القضاء، سوف ينحر فى التقاليد القضائية بين القضاة، وسوف يربك العلاقات المتدرجة، ويهدم ما ينفرط به العقد وتحل محله معايير لا يستطيع أحد أن يقدر الآن ما سوف تنحر به وتخرب فى صرح العدالة !

بل غياب العربية فى وفى غير ساحة القضاء! (*)

أحسنت صفحة الأدب بالأهرام - حين طرحت قضية للمناقشة تحت عنوان:" لماذا غابت العربية من ساحة القضاء؟!.. ولكن ذلك يطرح سؤالاً أوسع: هل العربية هى التى غابت؟! أم أن ساحة القضاء هى التى غابت عنها العربية؟!.. يطرح هذا التساؤل ما قد يبدو للمطالع لما قيل من آراء تفصل الجزء عن رحم الكل، وتتصور" الطفح "الموجود فى" ربع "بمعزل عن المرض العام الذى أصاب العربية فى إلمامنا وعنايتنا بها وحرصنا عليها وعلى قواعدها ومفرداتها وروحها ومواطن الجمال فيها!

مهما طال غياب العربية فى ساحة القضاء، مرافعة أم كتابة للأحكام، فإن هذا الغياب فرع على كل، وطفح لمرض ضارب فى الأعماق يدهس العربية فى كل مكان، ومن المحال أن تتعمق در سة ظاهرة ما فى فرع، دون أن ترد أسبابها إلى الكل أو المحيط الواسع الذى تنعكس أمراضه على فروعه وأعضائه. وأزمة العربية أزمة طفحت من قديم وتتوالى تداعياتها حتى صارت تهدد بغياب عام يهدد اللغة نفسها وينذر بتداعيات سوف تصيب بالحتم قدرة اللاحقين على إدراك وتذوق وتمثل القرآن المجيد!!

---

* ٢٠٠٤/١٠/١٧

تسرب العامية واللهجات المحلية!

تواجه العربية من قديم تعدد اللهجات المحلية، وتسرب العامية المحلية إلى استعمالات الناس قراءةً ثم كتابةً، وهى قضية شغلت من زمن أدبائنا الكبار انشغالاً حميماً جاداً، بحثاً عن أسلوب وسيط يحفظ العربية الفصحى ويقترب من لغة الناس، ويراعى فيما يراعى دواعى العصر أن تكون اللغة أكثر دقة وإحكاماً وانضباطاً، وبعداً عن الميوعة والسطحية والسجع اللفظى والعقلى والمحسنات البديعية الجوفاء.. ولكن من يتابع محاولات هؤلاء الكبار يدرك مدى الجهد الجهيد الذى بذله جيل الرواد مجدولاً بحرص حريص على العربية والتزامها فى جدية مشهودة.. تلمس هذا - على سبيل المثال - فى كتابات يحيى حقى الذى مع دعوته إلى أسلوب جديد فى محاضرته التى ألقاها بجامعة دمشق ونشرت فى كتابه" خطوات فى النقد "، كان أحرص الحرصاء على العربية حتى أنه كان يمضى الساعات بين المعاجم ليختار أو ينحت كلمة عاشقاً حتى النخاع للغته العربية.. ولكن ما يجرى الآن طوفان من الإيغال فى السطحية تذرع بالبحث عن لغة وسيطة توفيقية، ليفارق الفصحى ويوغل فى مفارقتها ويستسلم "للعاميات" المحلية حتى باتت اللغة الفصحى بعيدة عن إستعمال وربما عن فهم كثير من الناس، واجتاحت الساحة اللهجات العامية مطعمة بألفاظ هابطة صارت تصافح عيون وآذان الناس فى الأعمال المسرحية التى تركت المسرح وقواعده وتقاليده إلى الرقص والزمر، وفى الدراما التلفزيونية والإذاعية، وأخذ هذا الزحف المستمر - يجور شيئا فشيئاً، حتى تسرب إلى كتابات الأدباء (١٩) والشعراء (١٩) - يتعلل بعضهم مداراة بمقتضيات واقعية ما يجب أن يدار من حوار على لسان الشخصيات فى العمل المسرحى أو الدرامى أو الروائى أو القصصى - بيد أن طوفان العامية والهبوط لم يلتزم بهذا الحد، ومضى لا يلوى على شىء حتى ابتعد عامة الناس عن اللغة

الأصل، وصارت العربية الفصحى غائبة غريبة أو شبة غريبة فى وطنها!!!

هذه الازدواحية، بين "الفصحى" و "العاميات" - فهى ليست عامية واحدة، شكلت وتشكل تحدياً حقيقياً ناحراً للغة الفصحى، ركب على ذلك عقم وتعقيد وجفاف أسلوب تدريس اللغة فى مراحل التعليم المختلفة، وتزاوج ذلك مع هبوط المستوى التعليمى العام الذى هجر من زمن - الكيف إلى الكم، ثم جار الكم على أى اعتبار للكيف، حتى صار خريجو الجامعات يخطئون فى أبسط قواعد الإملاء، ناهيك بالإلمام بقواعد اللغة ومفرداتها ومترادفاتها وروحها وثرائه - ذلك الذى دعا العقاد لأن يخصص كتاباً لها بعنوان، "اللغة الشاعرة" لأنها بثرائها تعين الشاعر على نظم القصيد المحكوم بالجرس والمعمار الموسيقى، والبحور والمصاريع والقوافى، إلى غير ذلك مما لا تقدر على إمداد الشاعر بأدواته فيه إلاّ لغة غنية واسعة الثراء فى مفرداتها وحركات إيقاع الألفاظ فيها تبعاً لموقعها من الإعراب بين السكون أو النصب أو الرفع أو الجر أو التنوين، مما يتيح - مع غنى المفردات - بحراً زاخراً من الجرس يعين الشاعر فى مهمته المحكومة بقوالب وضوابط وقيود لا تحكم كتابة النثر المرسلة!

هجران الفصحى!

هجران الفصحى شائع الآن حتى النخاع فى كلام وأحاديث الناس، وفى أغانى ومونولوجات المطربين ناهيك بالزاحفين على الطرب والغناء، وفى الحوارات المسرحية والدرامية والروائية والقصصية، وفى معظم الكتابات الصحيفة، وزحف إلى لغة الآداب العامة بعد أجيال البنائين العظام، ثم أخذ هذا كله يزحف إلى الإعلام المرئى والمسموع، وزحفه فى هذا المضمار يزحف بالحتمية والضرورة على المجتمع بأسره.. كان المذيع قديما يخضع لإختبارات

بالغة العمق والعراضة، تشترط فيه فضلاً عن الموهبة والصوت ـ ثقافة واسعة، وإتقاناً تاماً للغة العربية معرفة ونطقاً.. ولا مجال فى إجتياز هذه الإمتحانات لوساطات ولا محسوبيات ولا مجاملات، فكنا فى صبانا نضبط لغتنا العربية ـ نحواً وصرفاً ونطقاً ـ على مذيعينا أمثال محمد فتحى وعبد الوهاب يوسف وحسنى الحديدى وصلاح زكى وعباس أحمد وفهمى عمر وسعد زغلول نصار وجلال معوض وفاروق خورشيد وطاهر أبو زيد وأحمد فراج وفاروق شوشه ـ إلى آخر الباقة التى ظلت تحمى العربية وتسربها بسلاسة إلى وعى الناس، فلما أن اقتحمت الوساطات والمجاملات، بات علينا أن نحمى عربيتنا من أخطاء كثير من الزاحفين الجدد الذين لا يعرفون اللغة، ولا يهتمون بمعرفتها، ولا يهتم أحد باشتراط علمهم بها، أو بتعليمهم إياها أو محاسبتهم على الأخطاء الفادحة فيها التى أخذت بدورها تتسلل إلى وعى الناس، فَحَلّ تعلم أو محاكاة "الخطأ" محل ما كان من تعلم "الصواب" وضبط اللغة بالتلقى عن السابقين العارفين الملتزمين بالعربية التزاما دعا إذاعياً شاعراً متميزاً كفاروق شوشة إلى المداومة لسنوات طويلة على بث برنامجه الشهير: "لغتنا الجميلة "!

ندح المجتمع كله!

الندح الذى نراه هو ندح المجتمع كله، وغياب العربية هو إذن غياب عن المحيط العام، وعن لغة وخطابات الساسة والمسئولين الكبار، بل وعن الواجب التفاتهم بحكم تخصص مواقعهم إلى حقوق اللغة وحدودها ـ والاحترام الواجب لها ولقواعدها.. وهذا الغياب لا بد ينعكس بالضرورة على كل ربع وعلى كل مجال! هل نطمع فى عناية باللغة فى كليات الحقوق المزدحمة ببرامجها القانونية وبأعداد طلابها الهائلة، مع تواضع القماشة التى تأتيها بحكم تسعيرة مكتب التنسيق؟! وماذا إذا كانت البارومة أصابت ـ وقد

أصابت - كثيراً من القائمين على التدريس بالجامعات، فهل فاقد الشيء يعطيه أو يمكن أن يعطيه؟!.. لم نسمع عن لجوء العقاد وطه حسين وأترابهما إلى مصححين لمراجعة وضبط ما يكتبون، بينما يكاد لا ينجو الآن كاتب ولا أديب ولا أستاذ عن الحاجة الماسة للتصحيح والمصححين وإلاّ خرجت كلماته إلى الناس بجرائر كبرى فى حق اللغة العربية لفظاً وبناءً وصرفاً ونحواً!!!

ساحات القضاء!

نعم كانت ساحات القضاء، مرافعة أو صياغة للمذكرات والأحكام، ميداناً فسيحاً ثرياً للعربية، ونهض على ذلك أسلاف عظام فى المحاماه والقضاء، وكان ذلك حقيقاً أن يمتد لو استمر التواصل ولم تنقطع أحباله.. ولكن الحبال تقطعت بفعل ندح المجتمع كله والضعف والوهن العام، ثم هى قد ساهم فى قطعها ازدحام القضايا وجورها على وقت ومزاج القاضى من ناحية، وعلى فرصة المحامى فى" الأداء" من ناحية أخرى!!.. كانت الأحكام فيما سلف قطعاً أدبية رائعة، يكتبها القضاة بمزاج عال وشغف ملحوظ باللغة والمام بقواعدها وأسرارها، ولا يزال هذا النغم الرفيع محفوظاً فى صياغة أحكام المحكمة الدستورية العليا يساعد عليه عدم تسرب "طوفان" القضايا إليها مع شيوخ لحقوا وأخذوا من الزمن الجميل، وفى أحكام محكمة النقض التى يجاهد شيوخها للحفاظ عليه موصولين بتراث عبد العزيز باشا فهمى وأترابه - يعانون نَصباً هائلا إزاء تزايد طوفان طعون النقض التى بلغت أرقاماً فلكية!..

جميل أن نتحدث عن "المخضرمين" فى القضاء والمحاماة، الذين امتلكوا العلم وامتلكوا ناصية اللغة، بيد أن إمتداد هؤلاء مرهون بتواصل الأجيال، والتواصل قد تحفظه المدونات، وتنقله إلى الأجيال. ومع ذلك بحت أصوات العارفين دون جدوى - لإعادة طبع العمل الجليل

الذى نهض عليه فى الخمسينيات المرحوم محمود عمر "باشكاتب" محكمة النقض حين جمع فى "مجموعتى" القواعد القانونية - أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية من بداية عمل المحكمة حتى عام ١٩٤٩ حاملة النصوص الكاملة لدرر الأحكام الرائعة المجدولة بلاغةً وأدباً فى ذلك العصر الذهبى الذى مهد وعبد طريقه هؤلاء الأسلاف العظام.

سهل وسطحى أن نلقى اللوم على شباب المحامين، ونحملهم عدم التواصل بالمخضرمين، وعدم العناية باللغة والاطلاع - بيد أن هذا تجنٍ مريع، فلم يعد الكتاب الذى كنا نشتريه بقروش زهيدة فى متناول الشباب الذى تتحداه أسعار جاوزت المائة جنيه للكتاب الواحد، ولم يعد يجد - إذا أعوزته المادة - مكتبة فى متناوله، بينما كنا فى زمننا نلفى مكتبة ثقافية وقانونية عامرة فى كل غرفة محامين بالنقابات الفرعية بطول البلاد وعرضها، ولم يعد متاحاً له أن يتواصل مع الشيوخ الأجلاء لأن حجب الشباب عن هؤلاء وعلمهم وقيمهم بات هدفاً مطلوباً لأغراض صغيرة، فى الوقت الذى ضاقت فيه ساحات المحاكم عن سماع "المرافعات" التى كانت نافذة يومية تتواصل من خلالها الأجيال بسماع الشباب لروائع الشيوخ وأساتذة المهنة المحجوبين أيضاً عن التلقى عنهم فى معهد المحاماة الذى تخلو جداوله من شيوخ العلم والمحاماة خلواً مقصوداً لأغراض ضئيلة تتغيا أخذ الأجيال بعيداً بعيداً إلى حيث يراد!

القضية الحيوية التى أثارتها صفحة الأهرام الأدبية، تستوجب أن نطلق صيحتنا فى جميع الأرجاء أن نعيد إحياء لغتنا العربية فى التعليم والإعلام والأدب والثقافة، وأن نجند لهذه الغاية حملة جادة بخطة قومية شاملة تعيدنا إلى لغة الضاد!.. يومها سوف تعود العربية (الغائبة) إلى ساحة القضاء وإلى الدنيا بأسرها!

خارج السياق:
ضياع البوصلة! (*)

آخطر ما يقع فيه الأفراد، وتتردى المجتمعات، أن تضيع منها البوصلة.. أن تفقد المؤشر على الاتجاه أو التوجه الصحيح!. أقول هذا لمشهد مستفز جرى على شهور، أفرغت له وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مساحات كبيرة، جعلت طرفى قصته أبطالاً، مع أنهما خالفا الدين،والقانون، والعرف، والتقاليد، وما عاشت عليه الأسرة المصرية، بأن أقاما معا - بإقرارهما! - علاقة آثمة يحرمها الدين الإسلامى، والأديان بعامة، ويشجبها القانون والعرف والتقاليد، أنبتت طفلة بريئة، هى "الضحية" الوحيدة فى الموضوع!.. مضيت أراقب هذا الاحتفاء الإعلامى بوجيعةٍ ممضةٍ، يعترينى إحساس دفين ومؤلم بأننى قد تجاوزنى الزمن، ما دمت غير قادر على فهم سببٍ عاقلٍ واحدٍ لهذا الاحتفاء المقرون بغياب الحياء الذى تعودناه.. يصور "البطلين" من كافة الأوضاع والزوايا، وكأنهما أتيا بما لم يأت به الأوائل، ولن يقدر عليه الأواخر.. منعت نفسى من التعليق على ما يجرى، فذلك معناه أننى قد استُدرجت إلى المستنقع الذى أعترض على هذا الاهتمام المدهش به.. وكنت خليقا بأن أبقى على صمتى أو عزوفى، لولا أن استفزتنى صورة متنطعة، لأحد بطلى "الملهاة" أو "المأساة "، على صدر صحيفة، تحمل خبر حكم قضائى برفض دعوى إثبات نسب الطفلة الضحية، وتحمل معها الصورة

---

* ٢٠٠٦/٢/٩ (صدر الحكم الاستئنافى لصالح الطفلة الضحية فى ٢٠٠٦/٥/٢٤)

المستفزة للسيد البطل الهمام، يضحك ملء شدقيه، فرحاً سعيداً مبتهجاً مختالاً بالحكم الذى أفلته من نسب طفلةٍ أقر علنا على رءوس ملايين الأشهاد، بعلاقته وبنائه بالأم التى أنجبتها، ومع ذلك يسيغ لنفسه أن يستغل القانون الضرير الذى سكت وقعد عن مواكبة مفرزات العصر وحقائق العلم، وعن سن ما ينصاع لموثوقات العلم المؤكدة التى لم تكن متاحة فى الزمن الغابر الذى فيه اجتهد الفقهاء ما وسعهم الاجتهاد فى زمانهم، واحتاطوا خشيةً واتقاءً من محاذير الادعاءات المرسلة ومخاطر اختلاط الأنساب فى غياب دليل علم يقينى قاطع ومؤكد يريح المفتى أو القاضى من مظنة" الاحتمالات" إزاء الادعاءات أو الدعاوى القولية المرسلة بلا دليل يقينى!

كان هذا الاحتياط محموداً فى أوانه، فما كان باليد حيلة للقطع فى شىء لا وسيلة للقطع فيه برأى، بيد أن هذا لم يعد له الآن محل، فقد خلص العلم إلى حقائق قطعية دامغة لا تأتيها أى مظنة ولا يتطرق إليها أى احتمال، فنتيجة تحليل الـ (D.N.A)، تأتى بنتيجة قاطعة جازمة مؤكدة فى إثبات النسب أو نفيه.. راجعت فى هذا أحد أساتذة أمراض النساء الكبار بجامعة القاهرة، فأكد أن لكل إنسان "شفرة" خاصة فى هذا الشأن، تختلف من شخص لآخر، ولا تتكرر ـ شأن البصمة ـ بين شخصين، وأن نتيجة هذا التحليل تأتى يقينا دامغا، نفياً أو إثباتاً، وأن هذا الاختبار هو هو الذى انصاع أمامه الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون فيما رفع من على رداء متدربة البيت الأبيض.. يومها لم يعد أمام الرئيس الأمريكى على ضخامة منصبه وعظيم سلطانه وسلطاته، إلاّ أن ينصاع مقراً بما لابد من الإقرار به، واضعا نفسه تحت المحاكمة العلنية التى تابع العالم مشاهدها بقاعة الكونجرس الأمريكى!

ليس مقصودى أن أعترض على الفرح والضحك والابتهاج، فالضحك سمة جميلة، محببة للنفس، وللغير.. بل هو يوصف للحزانى والمكروبين أن يقاوموا التجهم والعبوس، وأن يشدوا قسمات الوجه راسمين بها "بسمة" أو "ضحكة"، لأنها سرعان ما تسرى وتتغلغل من ظاهر ملامح وقسمات الوجه، إلى داخل وباطن النفس، فتطفئ ما فيها من حزن وهم وكرب وضيق وغم واكتئاب، وتشيع فى حناياها بهجةً وسروراً وإشراقاً.. ولكن هذا لا يعنى الضحك خارج السياق، فقد ينطوى الضحك أو التضاحك المعلن أو المباهى به فى غير محله ومناسبته، على فجاجة و "قلة طهى"، أو مفارقة للياقة والأدب!.. لذلك ومع أن الإسلام ليس دينا عبوساً ولا متجهما، فإنه قد حذر ونهى عن الضحك والفرح والمرح فى غير موضعهم.. الإنسان مدعو إلى الاقتصاد فى "الفرح" حتى ولو كانت له أسباب حقيقية وكان له معنى، فكيف به إذا جافى الذوق واللياقة والأدب؟!.. القرآن المجيد ينصح أهل العقل، فيقول لهم: "لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ" (الحديد ٢٣).. وفى سورة القصص: "إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ "! (القصص ٧٦).. وآخرين يقول لهم سبحانه محذرا: " وَفَرِحُواْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ مَتَاعٌ " (الرعد ٢٦).. وفى تقريع الفرحين بغير حق، وما سوف يقونه من جزاء: " ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ" (غافر ٧٥)..

السيد الفرح المرح المبتهج الضاحك الساخر من عجز القانون القعيد والمنطق الكسيح، لا يوجد له داخل ولا أعماق تعينه على التأمل.. وهو لو فعل لانكتمت ضحكاته الفرحة بلا معنى يقبل عليه عاقل، ولأدرك أن عين السماء لا تنام، وأنه وإن كانت الأم قد أخطأت معه كما أخطأ واعترفا، فإن إثمه أكبر وجريرته هائلة طويت على جرم آخر بإنكاره وفرحه بإنكاره "بنوة" طفلة.. يعلم أنها ابنته من صلبه، ولا يجزئه فى الإفلات من هذه الحقيقة إلماحه

المؤسف بشيوعٍ يدعى أنه لا يضمنه، فلو صدق لقبل راضيا الخضوع للتحليل وهو مطمئن البال أنه لن يَنْسب إليه طفلةً من غير صلبه، وأنه لو نسبها إليه فهى بالقطع واليقين إبنته، ومن صلبه.. نكوله عن التحليل هو نكول العارف المتيقن من أن الطفلة من صلبه.. وفى معتقدى أن الشرع الإسلامى برئ من أى تمسح به، فالحديث النبوى: "الولد للفراش، وللعاهر الحجر "، لا ينطبق على الحالة، لأنه يعرض لادعاء "الأجنبى" نَسَباً لطفل ولد على فراش الزوجية لزوجة رجلٍ آخر، أما بعض الآراء التى ارتأت أن "الزنى" بعامة لا يثبت نسباً، لأن "ماء" الزنى ـ فيما يقولون! ـ نجس أو فاسد، فإنه قول مرجوح وفاسد أيضا، يقابله آراء أخرى أفاض فى بيانها أهل الفقه والعلم، فضلا عن أنه لا مصدر له فى القرآن المجيد أو السنة النبوية الشريفة، بل يوجد فى الأثر ما يناقضه!..

على أن الأهم أن ذات الأساس الذى اعتمد عليه القائلون بمنع ثبوت النسب من زنى، أن حجتهم بنجاسة أو فساد "الماء" أى "المنى" أو "النطفة "، حجة فاسدة باطلة، لأن النجاسة والفساد يلحقان بالفعل، ولا يلحقان" بالماء" الذى خلقه الله، فخلقة الله بريئة بذاتها من النجاسة، وهذه الخلقة ممثلة فى "النطفة "، وهى "المنى "، أساس عملية الخلق التى لايملكها ولا يهبها إلاّ الله تعالى، سبحانه عز من قائل: "فَلْيَنظُرِ الإنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ❖ خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ ❖ يَخْرُجُ مِن بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ" (الطارق ٥ ـ ٧).. "أَيَحْسَبُ الإنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ❖ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى" (القيامة ٣٦، ٣٧).. يخبر القرآن المجيد أن خلقه سبحانه للإنسان، يجرى بهذا الماء أو النطفة، ففى سورة الإنسان: "إِنَّا خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا " (الإنسان /٢).. وفى سورة عبس: "مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ" (عبس ١٩)، وتكرر ذلك فى سورة "المؤمنون"و "الحج" و"يس "، وهذه "النطفة "، أو "ماء المنى "، صناعة وخلقة ربانية، لا يستقيم عقلاً ولا منطقاً أن

توصف أو تنعت بالنجاسة، ويتهاوى بذلك سند الاجتهاد الفقهى فى الزمن الغابر والصادر بلا معين من القرآن أو السنة. واحتياطاً فيما يبدو لافتقاد المتاح فى ذلك الزمان الوسيلة القاطعة الجازمة لإثبات النسب، وهو مالم يعد له الآن محل إزاء ما اهتدى إليه وقطع به العلم فى تحليل الـ (D.N.A)!

ما قطع به العلم من جزم نتيجة التحليل بصاحب "النطفة" (المؤمنون ١٢، ١٤)، يعنى وبالتأكيد أن نكول صاحب الضحكة الفرحة عن التحليل، هو نكول العارف المتيقن أن النتيجة ستثبت أن الطفلة من صلبه!.. هذا النكول حجة عليه، فهو كنكول الموجه إليه اليمين الحاسمة، الذى يقوم نكوله عن حلفها دليلاً على إقراره بصحة ما يدعيه خصمه، وليس على المشرع المصرى إلاّ أن يضيف نصاً واجب الإضافة إلى التشريع الحالى لإلزام منكر النسب بالتحليل وإلاّ نهض نكوله حجة على ثبوت النسب!

السيد الضاحك المتضاحك، الفرح المتفارح، يعلم إذن أن الطفلة من صلبه، وإلاّ لقبل التحليل.. قد يستطيع أن يتترس بالحكم، وليس يدرى ما سوف يجىء فى الاستئناف، ولكن ماذا سيقول لنفسه حين يخلو إليها ويتأمل فيما فعل؟!، وماذا سيقول لنفسه حين تكبر الطفلة يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، وعاماً بعد عام؟!.. تجرى بين لداتها فى الحضانة والمدرسة، ولكن بضحكة باهتة شاحبة أو غائبة أو مراره مخفاة، وإحساس دفين يقتل طفولتها وينسف بناءها النفسى نسفاً، ويسود أيامها ولياليها ؟!.. هل سيبقى قرير العين وهو يتابع عن بعد مأساة ضناه؟!.. ماذا لو اعترضها عارض، أو ألم بها مكروه. أو أصابها حادث، أو اجتاحتها محنة؟!.. هل سيصم أذنيه، ويوصد قلبه، ولكنه مهما أحكم رتاجه، لن يوقف تسرب هذا كله إلى صفحة وجدانه.. مهما بالغ فى شد ستائر التجاهل وتجفيف ينابيع الرحمة!.. ستلاحقه صورة هذه الطفلة مهما هرب وتجاهل وتحجر!..

ستناديه عبراتها السخينة فى صحوه ومنامه، وذهابه وإيابه!. هل سيحتمل نظرات عتاب الناس، الصامتة أو الناطقة، من الأقربين والبعداء!!.. هل يمتلك لهم إجابة كيف طاوعه قلبه أن يلقى "ضناه" بعيداً عن رعايته ومشاعره ودعمه؟!.. ستكبر هذه الطفلة، ويوما ما ستتزوج وتنجب أحفادا له شاء أم أبى!.. ماذا سيقول لذريته إن تزوج من أخرى وأنجب؟!.. أسيقول لهم إن القانون (الضرير) عجز عن إلزامى بتحليل الـ (D.N.A)، وقعد عن أخذى بقرينة امتناعى عن التحليل - فأفلت بجلدى؟!.. هل سيفهم ويفهم السامعون أنه أفلت بجلده من جلده، ومن نطفته وعلقته التى خلقها الله "مضغة" وخلق المضغة عظاماً وكساها سبحانه وتعالى لحما ثم أنشأها خلقاً آخر "فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ" (المؤمنون ١٤)؟!.. هل سيستطيع حين تمضى سنوات العمر، ويفارق الشباب ونزواته وجموحاته، ويستقبل شيئا من النضج والحكمة، أن يرتاح لما فعله، أو يطمئن له جنب فى مرقده، أو يهدأ له بال فى سعيه وحركته؟!

لست أدرى، ولعله يدرى أو لا يدرى، ولكنى لا أحب أن أنهى هذه الكلمات قبل أن أهيب ببناتنا أن يلتفتن إلى الثمن الفادح للإثم وللغدر جميعاً، وأن أهيب بالحكومة والمجلس القومى للمرأة والسلطة التشريعية، سرعة إصدار تعديل يضيف إلى القانون مادة تلزم منكر النسب بإجراء التحليل الـ (D.N.A)، وإلاّ عد نكوله دليلاً على صحة إسناد النسب المنكور إليه!

للأم فى عيدها:
إن ضمهم إليه ضاعوا،
وإن ضممتهم إلىّ جاعوا! (*)

كنت مشغولا فى الأيام الخوالى، من نحو أكثر من أربعين عاما، بالتنقيب فيما أقرأه فى الإسلام، عن المواقف الإسلامية التى أقدمها على موجات صوت العرب، ضمن كوكبة تبارت فى ذلك الزمان فى تقديم الإسلام إلى الناس بقيمه النبيلة، كدين حى لأحياء ولإصلاح الحياة، حين وقعت على موقف للفاروق عمر بن الخطاب، وكم له من مواقف ثرية معطاءة.. تصورته، وأنا أسترجع الموقف، كيف كان يمشى بالمدينة وهو أمير المؤمنين فى تواضع ومهابة يتفقد أحوال الرعية، ويجعل نفسه فى خدمتها بضمير نادر وإحساس مرهف لم يحجبه عن الناس شدته المعروفة فى الحق.. تمثلته وكأننى أراه وهو فى نفر من الصحابة تستوقفه امرأة عجوز أفلت منها الشباب وما بعد الشباب، وشاخت وهرمت، لا يوحى منظرها بشئ يمكن أن يعطيها ما أعطاه لها أمير المؤمنين.. استوقفته فوقف، وأطالت فى استيقافها إياه فما تململ ولا تعجلها، وأخذت تعظه فلم يضق ولا استثقل عظتها.. تقول له وهو منصت بكل حواسه باهتمام بالغ: "يا عمر، لقد كنت تُدعى عُمَيرا، ثم قيل لك عمر، ثم قيل لك أمير المؤمنين.. فاتق الله يا عمر.. فإنه من أيقن بالموت خاف الفوت، ومن أيقن الحساب خاف العذاب "!.. يومها قال الفاروق

---

* ٢٠٠٦/٣/١٨

لمن دهشوا وتعجبوا من طول وقوفه لها وصبره على عظتها:" والله لو حبستنى من أول النهار إلى آخره لا زلت إلاّ للصلاة المكتوبة!.. أتدرون من هذه السيدة؟! إنها خولة بنت ثعلبة، سمع الله قولها من فوق سبع سموات!.. أيسمع الله قولها ولا يسمعه عمر؟!"

يومها انتقيت هذا المشهد المبهر لأقدمه فيما كنت أقدمه من مواقف ومشاهد إسلامية، شغلنى أمر الفاروق وعظمة الفاروق عن أمر المرأة، مع أننى علمت مما قرأت أنها بطلة قصة أولى آيات سورة المجادلة، وتقرأ بفتح الدال نسبة إلى فعل المجادلة، وبكسر الدال ـ وهذا أظهر ـ نسبة إلى شخص المجادلة، لم أكن جديداً على قراءة سورة المجادلة وعلى ما جاءت به فى شأن الظهار وكفارته، فقد درسنا الظهار وحكمه ضمن دراستنا بكلية الحقوق لأحكام الزواج والطلاق على أستاذنا الشيخ الجليل محمد أبو زهرة، فشغلتنا عن المشهد ومناسبة التنزيل ـ أحكام الظهار، والإلمام بقواعده وقواعد كفارته، وما يدور حول هذا وذاك من حكمةٍ مصفاه، ولكنى عدت بعد سنوات طوال إلى مشهد مناسبة نزول أول سورة المجادلة ضمن المطول الذى أكتبه عن "السيرة النبوية فى رحاب التنزيل" ـ فوجدت المشهد يدلّ بمعانٍ عديدة شغلنى عنها الفاروق مرة، وشغلتنى عنها أحكام الظهار مرة، فعدت أضع الموقف أمامى، وأستقطره وأصفيه وأستخلص رحيقه وعبرته فإذ به يشع بمعانٍ أكبر كنت خليقا أن أتوقف عندها لأرى صورة مثلى لإصرار سيدة بسيطة لا علم ولا علام لها، على عرض مشكلتها والإلحاح والصبر فى عرضها، وتكرار العرض والإصرار على بث شجونها دون أن تيأس أو ينفد لها صبر، ولأرى صورة نبى القرآن عليه السلام ينصت فلا يضيق، ويعاود الإنصات فلا يشيح ولا يتكبر، ولا يجد غضاضة فى أن يقول للسائلة الملحة إنه لا حل لديه لمشكلتها.. فقد قال لها زوجها الشيخ، أبو أولادها، أنت على كظهر أمى، وكان الظهار فى تلك الأيام لا يزال

معدوداً من الطلاق منذ أيام الجاهلية، والسيدة تلح وتحاور وتجادل حفاظا على أولادها، ونبى القرآن لا يضيق بالحوار. وتناقش وتعود للنقاش والجدل، فلا يرى عليه السلام فى ذلك بأساً ولاتجاوزاً، ولا يقابله بالصد، ولا بالعزوف، ولا بالإشاحة أوالإعراض، ولا يزيد عن أن يقول للسيدة المتلهفة على صيانة زواجها وحياة أولادها: ما عندى لك شىء!!

* * *

كانت خولة بنت ثعلبة زوجة أوس بن الصامت، وقد شاخ وساء طبعه عما كان عليه من سوء منذ أيام الشباب، وهى إبنة عمه، درجت على احتماله، ولكنه جاوز القصد فى يوم شؤمٍ فقال لها فى اندفاعةٍ جامحة: أنت على كظهر أمى.. امتنعت عليه بعدها، وصممت على امتناعها مقاومةً مطاردته والحاحه، فلما زاد ظلت على إبائها إلاّ أن يحكم رسول الله - (ﷺ) - بينهما.. ذهبت إليه مستأذنة، لتجلس بين يديه، تروى مشكلتها، وتتلمس لدى نبى المرحمة حلاً يحفظ لها بيتها وفلذاتها.. جعلت فى البداية تشكو إلى الرسول سوء طبع زوجها، فراجعها عليه السلام ناصحا:

النبى : يا خولة، ابن عمك شيخ كبير، فاتق الله فيه!

خولة : يا رسول الله، أكل شبابى، ونثرت له بطنى، حتى إذا كبر سنى، وانقطع ولدى، ظاهر منى.. فهل "ظهار" الجاهلية لا يزال طلاقا فى الإسلام.. اللهم إنى أشكو إليك!!

النبى : (آسفاً) لقد حَرُمْتِ عليه!!

خولة : يا رسول الله إن لى منه أولاداً.. ووالله ما ذَكَرَ طَلاَقاً!!

النبى : لقد حَرُمْتِ عليه!!

خولة : (فى إصرار) أشكو إليك فاقتى ووحدتى ووحشتى وفراق زوجى وابن عمى، وقد نفضت له بطنى..

النبى : لقد حَرُمْتِ عليه!!

خولة : (مجادلةً فى تصميم) يا رسول الله، قد نسخ الله سنن الجاهلية، وإن زوجى ظاهر منى..

النبى : ما أوحى إلىّ شىء فى هذا..

خولة : يا رسول الله، أيوحى إليك فى كل شىء، ويطوى عنك هذا؟!!

النبى : (آسيا) هو ما قلت لك!!

خولة : وأولادنا يا رسول الله، إنْ ضمهم إليه ضاعوا، وإنْ ضممتهم إلىّ جاعوا!!!

النبى : (آسيا) هو ما قلت لك.. ما أوحى إلىّ شىء فى هذا..

خولة : إذن، إلى الله أشكو لا إلى رسوله..

ما برحت خولة بنت ثعلبة على جدالها وإلحاحها فى طلب حل تحتفظ به ببيتها وأولادها، حتى فوجئ النبى عليه السلام بأنه تغشاه ما كان يتغشاه حين يتنزل عليه الوحى، وتلقى عن جبريل عليه السلام قول الله تعالى: "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ " (المجادلة /١).. تتابعت السورة التى نزل بها الوحى تسن أحكام الظهار، وتفرض له كفارة ـ من قبل أن يتماسا: تحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا، وإذ بادر النبى (ﷺ) فبشرها بما أنزل الله تعالى، جعلت تشكو إليه أن زوجها لا يملك رقبة يعتقها، ثم هو شيخ كبير لا يطيق الصيام، وليس عنده ما يطعم به ستين مسكينا، فقال لها نبى الرحمة:

النبى : سأعينه بعرق من تمر

خولة : وأنا سأعينه بعرق آخر

النبى : أصبت وأحسنت، فاذهبى فتصدقى به عنه، ثم استوصى بابن عمك خيرا وأحسنى صحبته..

* * *

هذه الزوجة، الأم، حملت قضيتها وناضلت من أجلها، لم تفقد الأمل فى أن تجد حلاً يحفظ لها بيتها ويصون أولادها من الضياع إن ذهبوا مع أبيهم أو من الجوع إن بقوا معها، ويصون عمارة حياة الأسرة، ثم هى وهى تحمل قضيتها فى جلد وتصميم، لم يقابلها الإسلام ولا رسول الإسلام (ﷺ) بالصد، ولم يكتم حقها فى أن تقول وتقول، وفى أن تناقش وتحاور وتجادل،•وهذا مَثَلُ حىّ نابض، مصدره السنة المحمدية.. قاطع فى أن باحة الإسلام تتسع للحوار، وتعطى من الحرية ما أتاح لهذه السيدة أن تلح على الرسول عليه السلام هذا الإلحاح، وأن تجادله هذا الجدل دون أن ينهرها أو يصدها أو يضيق بها!

ما يشع به هذا الموقف، صورة حقيقية ناطقة تدعو للتأمل فى الأسلوب الذى نتعاطى به الدين، مهتمين بالترديد الببغائى دون فهم كافٍ ولا غوص للمعانى واستخلاص للعبر.. الدين قريب قريب لمن يقبل عليه بفهم مستعملا عقله مستبعدا التعصب الضرير.. هنالك سوف يرى فى كل سطر كنوزاً من التفتح والمعانى المعطاءة التى تضىء للإنسان حياته، وتجعل من الحياة معنى كليا شاملا جديرا بأن يُحيا على وئام لا تنافر فيه بين العقل والدين، ولا بين الفهم والشرع، فقد فتح الدين فى باحته مساحة هائلة للعقل حتى عد التفكير فريضة إسلامية!

مفارقات الوعى الغائب:
بين الأرصفة والفتارين! (*)

يحلو لى وسط عناء العمل وشواغله، أن أنتزع نفسى من ركام الأوراق والمعضلات لأنزل إلى شوارع وسط القاهرة، أتابع الناس فى بلادى، مشدوداً على الدوام إلى رصات الكتب على الأرصفة، أو فى فتارين المكتبات التى أخذت تتناقص يوماً بعد يوم لتخلى رفوف الكتب للأحذية والنعال بأنواعها!.. لا تفارقنى الحسرة وأنا ألمس تراجع الكتاب وتقدم الحذاء! ٠

على أن بلوى الكتاب وتراجعه، بدأت تلاحقها بلايا جديدة فى مفارقات غريبة لا يهضمها عقل، وتحتاج إلى نطاسى بارع فى علم النفس يحلل لنا لماذا احتلت أرغفة الخبز الذى نأكله أرضية الأرصفة بوسط المدينة وبالأحياء، بينما تخرج لها النعال لسانها متربعة موفورة الإحترام بالفتارين فى ألق وسرور.. لماذا تقدمت النعال فاحتلت مكان الكتاب: نور العقل والمعرفة، ولماذا تابعت تقدمها وأزاحت رغيف الخبز من حيث كان متربعاً إلى وقت قريب بالأفران ومتاجر البقالة والسوبر ماركت، ليتخذ ـ وهو غذاء البطون ـ موقعاً مختاراً على قارعة الطريق، مفترشاً الأرض، فى مشهد مفزع يقول للدنيا إن خبزنا الذى نأكله وعليه نعيش يفترش الأرض، بينما الأحذية والنعال التى ندوس بها على الأرض، فى أعز مكان فى فتارين العرض؟!!

---

* ٢٠٠٦/٤/٢٩

هذه الظاهرة ظاهرة محيرة، صعب أن تعزى فقط إلى غلبة رأس المال ويده الطولى أو الأطول على اختيار مواقع عرض تجارته.. قد نستطيع أن نفهم - دون أن نقر!! - تراجع سلعة الكتاب لأسباب مالية أمام سلعة الأحذية والنعال، فسوق الكتاب بارت أو تكاد، وهامش الربح يتضاءل مع قلة الإقبال.. حتى مهرجان القراءة للجميع، لم يفتح شهية الناس فتحاً حقيقياً للقراءة وإن فتح شهية البعض لإقتناء الكتاب، ربماً من باب الوجاهة والإستعراض والمباهاة، متشجعاً بالأسعار الزهيدة التى يطرحه بها المهرجان.. ومن الطبيعى والمؤسف معاً أن تتراجع متاجر الكتب، وتجارتها بارت، أمام تجارة الأحذية، وتجارتها راجت.. وقد نستطيع أن نتقبل بحث الكتاب عن زوايا أرضية ومساحات على الأرصفة لعرض نفسه بعد اختزال أعداد متاجر الكتب!! فتجربة سور الأزبكية التى تراجعت للأسف فى مصر، ومثيلاتها بالحى اللاتينى وعلى ضفاف السين بباريس، تحفظ للكتاب كرامته، أو بعض كرامته، إذا تلمَّسَ لنفسه مكاناً بفرشات الأرصفة بحثاً عن مكان بديل للمكتبات المتناقصة من ناحية، وطلباً لأنظار المارة - عل وعسى! - من ناحية أخرى!.. فالكتاب سلعة تعتمد فى تجارتها على العرض والجذب بأسماء الكتب وأنواع الموضوعات والمؤلفين.. كلها عناصر جذب تتسع فرصتها حين تقترب من أعين المارة فتشدهم من الفراغ والتسكع إلى رؤية ما قد يحرك أشواقهم إلى المعرفة!!

هذه التفسيرات - لا التبريرات! - صعبة البلع، ولكنها تفسيرات على أى حال، تدلنا على بعض أسباب مأساة تراجع الكتاب ومكتباته، أمام الحذاء ومتاجره.. تعيننا على هضم أو اجترار ما لا يهضم ولا يسهل اجتراره!.. فتراجع الكتاب تراجع للعقل.. ومعظم ما نعانيه من مشاكل ومعضلات مردود إلى تراجع العقل والثقافة، وزحف الإظلام والضحالة.. على أن الذى يخفف بعض هذه الغمة أن

بدائل الكتاب - وإن كانت لا تحل محله - تغطيها بنحو ما موجات الإذاعة وشاشات التلفاز والفضائيات، فضلاً عن صفحات الصحف والمجلات التى باتت تعانى هى الأخرى من نضوب القراءة الجادة لما تقدمه! ٠

مؤسف حتى النخاع هذا التراجع، ولكن المحير أكثر هو إنتقال "الخبز" وهو طعامنا وقوت غالبيتنا، من الأفران والبقالات والمتاجر، إلى إفتراش الأرض والتراب.. لا يستطيع المار فى أى شارع من شوارع وسط المدينة أو الأحياء أن يتجاهل هذه الظاهرة العجيبة التى لا يشاركنا فيها شعب من شعوب الأرض.. الأحذية والنعال التى نطأ بها الأرض، وندوس عليها، تحتل مكانها المتألق محفوفة بالكرامة والحفاوة والزينات بفتارين المحلات القشيبة، بينما رغيف "العيش" - تأمل مسماه! - يفترش الأرض والتراب!.. إهانة رغيف الخبز إهانة للحياة: حياتنا!.. فهم البسطاء من مئات السنين أهميته كعمود للعيش والحياة، نقاوم به الإملاق والفقر المدقع، فسموه بتلقائية: "رغيف العيش ".. عيشنا.. هذه التسمية التى جرت على لسان البسطاء - أعمق وأبلغ من أبلغ ما ينحته البلغاء وأساطين اللغة والبيان.. لست أعرف، ومن المحال أن نعرف، من أول من أطلق على هذا الرغيف أنه رغيف" العيش "؟. هل كان فيلسوفاً فهم من متابعة الكادحين العائشين تحت خط الفقر أن هذا الرغيف هو فعلاً سبيل عيش هؤلاء المعدمين الذين يقتاتون على الكفاف، فانطلقت تسميته بأنه رغيف "العيش "، أم كان ناحت صائغ هذا التعبير بسيط فقير من البسطاء المطحونين.. جرى به لسانه عفواً بما يحسه ويتغلغل فى حناياه من أن هذا الرغيف هو بالفعل سبيل عيشه، لا فرصة له فى العيش بدونه، وأين له ببديله، فهل كثير على هذا الرغيف أن يسبغ عليه أنه رغيف "العيش "!!؟

ما بالنا قد نزلنا برغيف العيش ليفترش الأرض والتراب، ولماذا شاع القبح حتى تبلدت الأحاسيس فلم نعد نرى المفارقة فى أن نرى غذاءنا ولقمات عيشنا تفترش التراب، بينما" النعال" سامقة المكان والمكانة تحتل المتاجر الفاخرة وفتارين العرض المتألقة.. ما الذى صعد بنعال الأرض إلى أعلى حيث هى، ونزل برغيف العيش إلى حيث يفترش الأرض التى ندوس عليها بذات هذه النعال؟! لماذا اعتادت عيوننا على هذا المشهد القبيح؟!.. ما الذى أفقدنا القدرة على الأحساس بالقبح والنفور منه، وما سر الكثبان الرملية التى زحفت فخبت بمشاعرنا وأحاسيسنا حتى تبلدت أو تكاد، وخفتت بطاقتنا الروحية حتى إنفصل عنا العزم الذى هو قاطرة الأفراد والأمم.. قبح هذه المشاهد المرئية المتجلى فى هذه المفارقات الحمقاء، قبح مادى.. ولكن القبح المادى ليس كل ما نعانيه.. خفوت الطاقة الروحية وشيوع التبلد وخبو شعلة الإنسان المتوقدة، ونضوب التفاته للقبح يتسرب بدوره إلى كثير من ظواهر القبح المعنوى التى تتجلى فى السلوك.. العجز الضرير عن الالتفات للعيب، وهو نوع مقيت من القبح، ينطوى على دعوة حتمية لتلاشى الجمال المادى والخلقى والقيمى والمبادئ.. هذا الخفوت فى الطاقة الروحية لا يحدث فى لحظة قصيرة من زمان!! ـ وإنما هو يتسلل تسللاً خفياً غير محسوس حتى يصير واقعاً ضخماً جاثماً على الفكر والسلوك!! لا يلبث الآدمى حينما تتمكن منه آفة الاعتياد، أن يفقد قدرته على الفرز والتقييم فلا يرى الأشياء والظواهر والسلوكيات بعين الواقع الفعلى لها، وإنما يراها بحكم ما تراكم فى داخله من اعتياد ضرير!! انتشار القبح الذى شاع فى حياتنا المادية والمعنوية، وفى تصرفاتنا وسلوكياتنا، مرجعه إلى انطفاء شعلة الروح المتوقدة المتيقظة.. الأدهى من هذا الانتشار المؤسف للقبح عدم انتباهنا إليه، وتعودنا عليه، بل وإفرازنا له ثم امتصاصنا إياه؟!.. أعلم أن قانون "العادة"،

قانون فاعل، تضمر به الحواس والملكات وقدرة التفطن، ويفقد به الآدمى قدرته على الالتفات لأنه محصور فى" شرنقة" ما حاصره واعتاده وخبت به أحاسيسه وانطفأت روحه! لذلك كان أذان المؤذنين، وأجراس الكنائس، هتافاً يتغيا إيقاظ الانتباه والضمير، واستخراج الآدمى من رخاوة ما اعتاده، وإيقاظه ليهب قائماً بما يجب عليه القيام به.. بلادة اعتياد القبح والاستسلام له تحتاج إلى قوارع وأجراس ترد إلينا الوعى الغائب أو المفقود!!!!

المال، ووظيفته الاجتماعية!

المال قوة مركزة، ليس لها فى نظر الواقع ولا فى نظر الناس حدود.. هذه القوة المركزة لا حدود لتركيزها، ولا حدود بالتالى لمفرداتها التى يمكن أن تترجم إلى عقارات ومنقولات لا حصر لها وإلى منافع وخدمات لا حد لعددها ولا لتنوعها.. المبلغ المالى المترجم فى أوراق نقد، أو أسهم أو سندات - وما شابه - ويمكن أن تضمه خزينة صغيرة فى حيز محدود - هوعبارة فى الواقع عن قوة مركزة ضخمة وهائلة يسهل على صاحبه - فرداً أو جماعة - أن يستعمله فى تحقيق آلاف ومئات الآلاف من الرغبات والأغراض والمنافع والمقتنيات، ويمكنه أن يحفظه مكنوزا حيث هو، ويمكنه أن يسخره فيما يشاء حيث يشاء وبأى صورة يشاء.. هذا التسخير قد يرد موارد الشر مثلما قد يرد موارد الخير، تحقق حركته صلاحا وإصلاحا مثلما يمكن أن تحقق دماراً وإهلاكا، وتجنى إدارته ثماراً مثلما يمكن أن تحصد أرواحا!.. لذلك كان المال فى نظر الواقع ونظر مالكه ونظر الناس قوة هائلة بلا حدود، لا يتحدد معنى وقيمة وجدوى امتلاكها إلاّ تبعا لغايات أو أغراض أو مآرب سيسته وإدارته وتداوله وتحريكه، أو تبعا لاحتجازه واكتنازه وتعطيله عن عمارة الحياة!!

للمال وظيفة واجبه يتوه عنها إن لم يمسك بمعناها ومغزاها، ويرتد وبالاً حتى على صاحبه إذا لم يفهمها ويرعاها.. المال المكنوز هو مال يتسرب ولا يكف عن التسرب دون أن يعى الكانز ما برد عليه من تسرب لا يحسه، لأنه مشغول بمنعه وحجبه واحتجازه وتراكمه المرضى الذى يتراءى خادعا لعين المتعاجب بتراكماته

المركزة.. هذا المال الذى يساوى مقدار ما يمكن تفكيكه إليه فى صورة عقارات أو منقولات أو سلع أو أسهم أو سندات أو منافع أو خدمات، تقل قيمته المختزنة مع توالى الزمن بالارتفاع التضخمى فى الأسعار، وتقل تبعا لذلك قوته الشرائية التى تتضاءل برغم بقاء كمه العددى كما هو.. لا يدرك الكانز المحتجز أنه أول الخاسرين بكنزه واحتجازه لماله وتعطيله عن مباشرة الوظيفة الاجتماعية له.. هذه الوظيفة لا تسهم فقط فى عمارة الحياة، ولكنها تربى المال ذاته وتزيده ثراء وقوة بما يحتازه من مفردات مادية أو معنوية أو خدمية تعلو قيمتها مع الزمن بعكس النقد الذى تنخفض قوته الشرائية بمرور الأيام!

ينحرف المال عن وظيفته الاجتماعية، والإنسانية ايضا، إذا تحول إلى غاية فى ذاته، وحل فى نظر الناس حلولا كاملا محل العمل، وصار وسيلة لقوة التحكم فى الناس وفى الحياة، وحجب بالكنزعن التداول وإثراء الحياة الاقتصادية.. التمحور فى المال، والانصراف إليه لذاته، يعطل سنن الحياة، وينحرف انحرافاً بعيدا بقيمها وبظيفة المال فيها بالقياس إلى وظائف أخرى بالغة الأهمية واللزوم للحياة. الانحصار فى المال يلفت الناس ـ بتأثيره! ـ عن قيمة العمل وقيمة الخامة البشرية وقيمة دورها فى صناعة الحياة!..

هذا المعنى يتجلى أكثر وضوحا فى الآية القرآنية التى تقول فى معرض حثها عل إنفاق المال فى وجوهه: "كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأغْنِيَاء مِنكُمْ" (الحشر ٧).. المعنى القرآنى يشير إلى قيمة "التداول" فى حركة الحياة ذاتها، هذه الحركة قوامها الفعل والعمل والنشاط، ثم هى فى انسيابها جيئة وذهابا تعمر حيوات أفراد وحيوات مشروعات وحيوات أعمال وحيوات صناعات وحيوات زراعية وتجارية وخدمية، وهذا التداول يصاحبه بالضرورة نماء للمال ذاته ونماء أيضا للأنشطة المتنوعة المتعددة التى يحركها تداوله، فينعكس ذلك ثراء

وحياة على المجتمع وبالضرورة على آفراده، ويعطى للعمل قيمة تتيح لفقراء المال فرصة للتنفس ومقاومة الفقر والإملاق من ناحية، وفرصة للعطاء والإسهام فى صناعة الحياة من ناحية أخرى!

إدارة المال توازن تلقائياً بين فئات وأفراد المجتمع، وتقى من "غول" الفقر وعوادمه وتعطى للكادحين إحساساً بالقيمة المستمدة من دورهم فى حركة الحياة، وبديلا عن الإحساس بالبؤس والتعاسة ومذلة وهوان تلقى الصدقات والهبات كثرت أم قلت!!!

وظيفة المال تتعاظم فى الوقت الحالى لتمتد من النطاق المحلى إلى النطاق العالمى مضيفةً إلى مهامها مهام التصدى لمشكلات البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعى وتباين أوضاعه، وتقصى العدالة الاجتماعية ورعاية المستقبل الاقتصادى الدولى وأوضاع الاستثمار العالمى، وإزالة تحديات النمو العالمى، وخلق فرص جديدة للاستثمار وانعكاساته على الخصوصيات المحلية.

اكتناز المال، وتعطيله عن وظيفته الاجتماعية وعن هذه المهام المضافة التى تفرضها الأوضاع العالمية، ينحرف به بالضرورة إلى التنعم والطراوة ويهبط بالخامة البشرية إلى مناعم وترفيات تفتح بدورها أبوابا للمفاسد وخفوت الطاقة الروحية واعتلال الضمائر! هذه السوالب تصيب المجتمع بعامة، وتصيب صاحب المال ذاته حين يأخذه الترف والتنعم بعيدا عن إنماء عقله وفكره، ويصرفه عن إدراك معنى الحياة ذاتها، ويخبو بطاقته الروحية ويبعثر بناءه النفسى ويحوله إلى مجرد خازن أو وعاء تلقى ثم إخراج معطيات هذه التنعم الذى لا يعرف إلاّ المعطيات المادية التى تتخم البدن وتطفئ الروح!

القيام بوظيفة المال العامة حصافة واتساع رؤية، والقيام بوظيفته الاجتماعية، ليس باباً من أبواب الصدقة والإحسان، ولكنه يشكل لغة ومعنى الحياة التى لا تنشط إلاّ بتحريك قواها وعناصرها

وأنشطتها.. الالتفات إلى وظائف المال هو المفتاح السحرى لتحريك هذا هو "المال" باعتباره قوة مركزة تكفل حركته وتداوله تحريك كل هذه السواكن وتحويلها من قوة وقدرات كامنة، إلى أنشطة فاعلة.. هذا النشاط الفاعل يتغشى المجتمع كله بالنماء والثراء، ويجعل لتنامى المال معنًى يثرى صاحبه من ناحية، ويثرى إحساسه - وهو الأهم - بأنه عنصر فاعل معطاء فى صناعة العمار والحياة!

المال المهاجر ! (*)

تورى مؤشرات الواقع الحاصل، أن معظم المال الوطنى فى الدول النامية مهاجر إلى خارج الديار، محروم بهجرته من أداء وظيفته الاجتماعية والاقتصادية والإصلاحية فى بلده، ومسخر - وهذه قمة المفارقة - لخدمة اقتصاد الدول الهارب إلى بنوكها!

هجرة المال إلى خارج الديار، ليست كهجرة الأشخاص، فالشخص يهاجر بحثاً عن ظروف أفضل لحياة أفضل يأمل فيها مساحة أوسع لتحقيق أمانيه.. أما هجرة المال فهى فرار وهروب للتخفى لا للنشاط، هذا الهروب هروب مدفوع بعلةٍ وحيدة تكمن فى البعد عن أعين وأيادى السلطات الوطنية، واتقاء الملاحقات الضريبية والقانونية والقضائية.. هذا الاتقاء لا يمكن أن تنشده الأموال المتحصلة من أنشطة شفافة حلال، فأمانها موفور لا تخشى معه ملاحقة ولا تخاف محاذير السؤال: "من أين لك هذا؟ "، فمصادرها معروفة وذيلها نظيف ولا يوجد ما تخشى إعلانه أو الإفصاح عنه!.. وإنما تحل الهواجس محل هذا الأمان، حين تتراكم الأموال من مصادر غير مشروعة، أو من حصاد أنشطة مؤثمة، أو حين تتخفى هاربة من أداء ضريبة المجتمع، أو حين يجتمع سبب أو أكثر من هذه الأسباب التى تقلق المال وتخيف صاحبه على مصيره، ولا تطمئنه إلى أمان غده، وتبعثره خوفاً من عيون الرصد التى سوف تتساءل كيف ومن أين وبأى أسلوب تم جمع هذه الأموال، وما عساه يكون قد

---

* ٢٠٠٦/٦/١٥

صاحب جمعها من جرائم ومآثم، أو اقترن به أو تلاه من تهرب ضريبى!.. هذا وغيره هو سر وحافز دوافع هروب الأموال إلى خارج الديار، وهى دوافع محسوبة اتقاء للملاحقات القانونية أو القضائية، وتجنبا للمسئولية والعقاب، وإيثارا للسلامة بعيداً عن مواطن الخطر والحساب!!

لذلك فإن وقف موجات هروب الأموال المهاجرة، لا يجدى فيه نصح ولا إقناع ولا ينفع فيه إستثارة النخوة الوطنية.. لأن القرار فى نظر صاحبه قرار مصير.. لازم ومدروس، شعاره أنا ومن بعدى الطوفان، لا سبيل غيره لاتقاء ما يخشاه ويتخوف منه إذا ما أتى يوم يجرى فيه حساب!. الشىء الوحيد الذى يفوت مخططات تهجير الأموال، أن أصحابها يمضون أعمارهم محرومين منها، لا يمارسون بها حياة، ولا يشبعون شيئا مما يتطلع إليه الناس، ويغلب أن يفارقوا الدنيا ولم ينعموا منها إلاّ بالبهجة الضريرة بتنامى وتراكم وزيادة الأرصدة النقدية، فلا يتيح لهم التخفى الذى آثروه فراراً من الملاحقة - آن يتنعموا بهذه الأموال، ولا أن تظهر بأى شكل فى أى صورة من صور حياتهم، بل يظهرون الفقر ويتحاشون إطلال علامات النعمة حتى لا ينكشف ما أرادوا ستره وإخفاءه، وهم غالباً ما يلجأون إلى الشفرات والأرقام السرية للحسابات إمعاناً فى التخفى وتضليل الملاحقات المتوجس منها، ومن أجل ذلك يتخذون عناوين للتراسل على خارج البلاد أيضا، حتى لا تمر بالوطن على أى معبر من المعابر فينكشف الخيط الموصل لمقر ومستودع المال المهاجر!.

وليس سراً أن أحد الضاربين فى هذا الباب بسهم كبير، قد حوكم أخيراً محاكمة طبقت أنباؤها الآفاق، وخشى رغم ما يحتاجه فى محنته من أمواله المهاجرة - خشى البوح بأرقام وشفرة حساباته السرية بالخارج - حتى لأفراد أسرته الأقربين !، وعلى شدة حذره وتحسبه، فاته شىء واحد لم يتحسب له ولم يتوقعه، مع أنه

المحتوم المؤكد الوحيد في هذه الدنيا!! دهمه الموت بغتة فرحل إلى ربه ومعه سر أرقام وشفرات حساباته السرية التى كابد السجن حتى الموت من أجل جمعها!!

هنا تتجلى الرؤية الضريرة التى تحتاج إلى بصيرة تدرك بها معنى الحياة، والقيمة الحقيقية للمال، فالأكفان التى توارى أجداث البشر لا جيوب لها، والمال المجموع من موارد الإثم ومهاوى الشرود والانحراف، لا يجد ثغرة للاستمتاع به أو استثماره فى النور، لأن ظهوره هلاك لجامعه، فيظن أن تفادى هذا الهلاك يكفله إخفاء المال وتهجيره وكنزه فى بنوك بخارج الديار، ناسياً فيما يظنه أنه يهلك هلاكاً من نوع آخر، لأنه يدفع من قلقه وخوفه وجبنه وتوجسه ثمنا فادحا لمقابل لم يأخذه حقيقة، وكيف يأخذه والمال الذى استهدفه وكابد من أجل جمعه - هارب مهاجر، ستره محتوم، وظهوره محظور، هذا الحظر يصادر على كل مظاهر النعمة فيفقد المال الهارب المكنوز أى قيمة، فقيمة المال مرهونة بما يمكن و لايمكن تفكيكه إليه من عناصر قوته المركزة.. قوة النقد لا تكمن فى محض عملات ورقية أو معدنية مكدسة، وإنما تولد القيمة بحيز الوجود الفعلى لحظة تحريكها بالإنفاق والتداول لتترجم فى صورة ممتلكات عقارية أو منقولة أو سلع أو منافع أو خدمات.. هذه العناصر - لا أوراق النقد - هى القيمة الفعلية للمال، يغدو بغيرها شيئا لا معنى ولا انعكاس له على حياة الآدمى !..

ظنّى أن هذه الحقيقة البسيطة غائبة غياباً تاماً عن فكر وبصيرة من يصرفون همهم إلى جمع المال بأى أسلوب مهما شرد أو جنح أو انحرف، وغائبة تماماً عن مخططاتهم تهريب الأموال واكتنازها سراً بخارج الديار!.. لا أتحدث هنا عن التحريم الدينى، فالدين غائب أصلاً عن ضمائر أصحاب هذه المسالك والدروب، وإنما أتحدث عن العقل والبصيرة التى لاتدرك أن المال الهارب المتخفى وراء الحدود

بالشفرات والأرقام السرية، هو فى النهاية عبء على صاحبه لا نعمة، فالنعمة محظورة عليه بدواعى واعتبارات التخفى والاستتار، أما العبء فلا فكاك منه، لا يستطيع أصحاب هذه المسالك التخلص من وطأته وهم مشغولون ليل نهار بالتخفى والاستتار، مهمومون بالحجب والمواراة، محرومون من أى استمتاع بما جمعوه، لا خلاص لهم من الخوف والقلق، ولا من التوجس والرعب من قارعة قد تأتى بغتة فتخطف المال وتودى بصاحبه إلى الهلاك الذى ظن أنه بمأمن أو يمكنه الإفلات منه!!!

وبعـد!!

هل هو قدر على شعوب العالم الثالث أن لا تتحمل فقط ما يغترف من أموالها، فتحرم فضلاً عن ذلك من حركة وتداول ومساهمة هذه الأموال فى النماء وإصلاح الحياة بأوطانها؟!.. لقد أدت الانفتاحات وسياساتها إلى سلاسة وسهولة انسياب الأموال، وانتشار عمليات غسيلها أو إخفائها.. هذا الوباء يدفع ثمنه الكادحون وتتحمله بلدان هى أحوج ما تكون إلى إسهام أموالها فى عمارها وبناء مستقبل الحياة فيها!

ضيق الفرص، والهجرة إلى الفردوس!! (*)

لفتنى وأنا أطالع سيرة الملاح أحد منفذى العمليات الأخيرة فى سيناء (مايو ٢٠٠٦) أنه ابن أجير زراعى كابد الأمرين والأسرة معه، حتى أتم لابنه تعليمه وتخرج فى كلية الحقوق وبتقدير جيد.. الصورة مشرقة، والأمل كبير فى أن يحقق الفتى لنفسه ولأسرته ما تطلعوا إليه عبر هذه الرحلة من الكدح والمعاناة.. مضى الابن الشاب يبحث عن وظيفة يمسك بها خيط الأمل لتحقيق بعض طموحه الذى تولد مع رحلته، ويسد ولو بعض حاجة الأسرة التى عانت وتحملت وقترت على نفسها لتتيح له أن يتعلم وأن يتوج هامة الأسرة وهامته بما تمنوه له ووعده المجتمع من سنوات به، إلاّ أن الشاب لم يعثر على وظيفة، ولا فتحت له المحاماة - مع ضيق ظروفها الحالية! - كوّة أو متنفسا يفرج به كربته ويكسر الطوق الذى حاصره بالعجز واليأس والإحباط وانغلاق كل أبواب الأمل!!..

ماذا يفعل؟! لم يجد إلاّ أن يرتد إلى ما وجد عليه أباه، فطفق يعمل مثله أجيراً زراعيا لدى صاحب أرض، بيد أنه لم يعد كأبيه، فقد تعلم ما لم يتعلمه، وتطلع بحكم ما تعلمه ومناه المجتمع به إلى ما لم يُتح لأبيه آن يتطلع إليه إلاّ فيه!!.. فى ابنه!! والابن ما إن ظن نه لاحت له طاقة نور يخرج بها من الزقاق حتى ارتد حسيراً إلى حيث يعمل أبوه.. ولكنه تغير ولم يعد يرضيه ما أرضى أباه، والدنيا بدورها تغيرت، ومع انفتاح الناس على أبواب ومسالك لم يكن لهم بها عهد، تغيرت قيم وتبدلت نظرة الناس، ولم يعد أحد يعطى قيمة إلاّ

---

* ٢٠٠٦/٦/٢٩.

لصاحب مال ونفوذ وهيلمان، أو صاحب منصب تعارف الناس على أن به ترتبط القيمة وتتولد المكانة أوالجاه!!

أتخيل أن الفتى حاول أن يتلاءم مع حالة الضرورة، وأن يطوى شقاء الإحساس باللاقيمة بعد أن ظن أنه لامس السماء أو يكاد!.. ولكن القيم المجتمعية المتغيرة، وما تبثه وسائل الإعلام بغير التفات إلى المتبدلات والمستجدات، لا تدع له فرصة لاجترار وضعه الذى أخذ يتحول معه ومع آلاف غيره من شبابنا إلى مصدر سخط وإحباط وتذمر، وإلى طاقة مختزنة من الغضب الممزوج بلواعج الإحباط وكراهة المجتمع الذى لم يفسح له فرصة.. أعطاه " الأمل" و "الطموح" ثم عاد فسحب من أمامه "الفرصة "!!

خطير حتى النخاع أن لا نلتفت إلى الأثر المدمر لإغلاق" الفرصة "أمام "الأمل" الذى زرعناه!!!

هل التفت أحد إلى محاذير زرع وتكريس الأمل ثم "سحب الفرصة "؟! هل تأمل أحد ونقب وحلل فى أثر ضياع "الفرص" بعد زراعة "الأمل "؟!.. هل تفهم أحد مقدار اليأس والإحباط الذى يتنامى فى هذه النفوس والمسالك التى يأخذها إليها سخطا وضيقا وتذمراً واعتراضا وتمردا وكراهة للآخرين ومقتا للمجتمع كله؟!..هل تفطن أحد إلى أثر انسداد الدنيا فى عيون متطلعة إلى غد، ووخزات تنامى شعورها باللا جدوى واللافائدة واللافرصة واللا أمل فى شق الدرقة واستيجاد "فرصة" فى الحياة الدنيا قبل أن تتآكل سنوات العمر ويأتى المصير المحتوم؟!.. ماذا بعده؟! ماذا يعنى للإنسان إذا كان واقع الحياة الدنيا مليئا بهذه التعاسة وكل هذا المرار؟!..

نعرف أن النزوع إلى الماضى متنفس للهروب من الواقع الحزين الموئس، ونعلم أن النفس تتوق إلى متنفس يفرج كربتها حين تضيق الدنيا أمامها على سعتها، وأن الأديان كانت ولا تزال سقوفا حانية

تحمى التعساء من الانهيار، وتقوى الصابرين على صبرهم، وتفتح لهم من أبواب الصبر والعزم ما يشد من أزرهم، بيد أنه عند هذه العتبة تشتد نفوس وتضيع أخرى. لا يأتى الضياع من مجرد الإخفاق فى الإمساك بحبل الدين الصحيح وما يبثه ويضيفه ويعمقه فى صفحة وجدان الآدمى، وإنما يأتى الضياع من فقدان البوصلة التى تلفت مع قيم الدين إلى معطيات الصبر الفاعل المريد القادر على تغيير قتامة الواقع مهما كان مظلما أو مراً.. حالة اليأس عند هذه "العتبة" باب واسع إلى صيد سهل يأتى النفوس من خارجها ومن داخلها أيضا.. هناك تلقف يجرى على الواسع لهذه الحالات البائسة القانطة الضائعة!.. كل عوامل الإحباط تشدها إلى البديل السهل أو الذى تتصوره سهلا: الفردوس الموعود فى الحياة الأخرى هو" البديل " الذى يكفكف مرارة وبؤس الواقع فى الحياة الدنيا.. لا بأس، ولكن البأس يأتى من تحوير وتحويل "السقف الدينى" إلى نصل حراب تصيب الدين نفسه فى بنيه فتنحرف بهم عن معناه، وتأخذ النفوس الضائعة إلى واحة متمناة تتحوصل فى الفردوس الواجب الهجرة إليه عوضا عن الدنيا الفانية المرة الموئسة.. ليس على النفس لا أن تهرب من هجير هذه الحياة الدنيا إلى باحة الفردوس الموعود حيث النعيم المقيم بدلا من الشقاء المحتوم، وحيث العدل بدلا من الظلم، وحيث القيمة عوضا عن العدمية واللاقيمة، وحيث تغسل النفس اليائسة كل ما كبلها من هموم وشقاوات وتعاسات وأحزان!

عند هذه "العتبة" تنجرف النفوس من داخلها، أو بفعل فاعل أو فاعلين من خارجها، فتغلق باب الدنيا بما فيها، وتقرر ألا تكتتب إلا فيما يرام فى الحياة الأخرى!. هذا الاكتتاب الضرير الذى يعجل مفارقة الدنيا ويتسارع إلى استقبال الآخرة، ويهيئ لليائسين المحبطين التعساء الضائعين أن بينهم وبين "الفردوس" الموعود خطوة. هذه الخطوة التى تداخلها تحريفات ومعتقدات وتوجيهات مريضة تهيئ

للساخطين المحتقنين المضللين أن الطريق إلى"الفردوس" يتمثل فى القنابل والألغام والمتفجرات التى تحصد أرواحاً بريئة!.. وما أكثر ما يقال للمضللين من تعلات وتخريجات لإباحة ما لا يباح، وإساغة الخلط الضرير - فكلٌ يبعث على نيته!! - بين الفعلة الآثمين، وبين الأبرياء.. ويمضى التضليل بالمضللين حتى يختم على الأبصار والبصائر، فلا ترى أن نصال الحراب موجهة منا إلينا، وأن الإصابات تضرب بأيدينا فى قلوبنا وأبنائنا وحياتنا واقتصادنا وبنائنا وتأخذنا بعيداً بعيداً إلى حيث الدمار التام والإهلاك والهلاك !!!

من للحقيقة والصواب..

فى الالتفاف على إلغاء محاكم أمن الدولة؟!! (*)

تموج الساحة، منذ أعلنت لجنة السياسات بالحزب الوطنى، عن مقترحها إلغاء محاكم أمن الدولة، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة - بأسئلة واستفسارات ورؤى وآراء ومداخلات شتى، حتى كادت الحقيقة - وهدف الاقتراح يغيبان عن الساحة وسط الضجيج واختلاط الحابل بالنابل، ومسارعة البعض إلى كسب أبناط، واجتراء آخرين على الإفتاء، وعناية فريق ثالث بالظهور حتى لا يفوته المشهد، يصادف ذلك، ويسهم فى زيادة اللغط - تأخر ظهور المشروع المفترض أن تقدمه وزارة العدل تراخيا لا يفهمه الشارع وسط طرح يقول له إن المقترح بسيط وواضح: ١ - إلغاء محاكم أمن الدولة، ٢ - إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة!

ودخول الرأى العام فى دائرة الاهتمام بالأبواب التى تفتحت، يوجب أن يراعى الخطاب تلبية حاجته الضرورية إلى الفهم فى قضية قانونية فنية فى الأساس، وتتماس مع حقوق وحريات وضمانات الناس وهى قضية القضايا وأولى بكل رعاية واهتمام.

نبدأ بالسهل.. وهو مسألة عقوبة الأشغال الشاقة.. هذه عقوبة، وردت ضمن العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية فى المادتين ١٠، ١١ من قانون العقوبات. هذه العقوبات بعضها مقرر للجنايات دون الجنح، وهى الأشغال الشاقة المؤبدة، والأشغال الشاقة المؤقتة، ثم السجن. أما

---

* ٢٠٠٣/٥/٣٠

عقوبة الحبس، فهى عقوبة مقررة للجنح وغير مقررة بصفة أصلية للجنايات مالم تر محكمة الجنايات النزول بالعقوبة المقضى بها فى حكمها إلى عقوبة الحبس طبقاً للسلطة التقديرية ومبررات الرأفة المقرر لها تقديرها بالمادة /١٧ من قانون العقوبات.

وتشترك هذه العقوبات فى أنها جميعها سالبة للحرية، ولكنها تختلف فى مددها، وتختلف أيضا فى طريقة تنفيذها.

❖ الأشغال الشاقة تبدأ بثلاث سنوات، وحدّها الأقصى ١٥ سنة إذا كانت مؤقته - ومدة حياة المحكوم عليه إذا كانت مؤبدة مع إمكان الإفراج بشروط بعد ٢٠ سنة.

❖ والسجن، حدّه الأدنى ثلاث سنوات، وحده الأقصى ١٥ سنة.

❖ أما الحبس فحده الأدنى ٢٤ ساعة، والأقصى ٣ سنوات بحسب الأصل، فيما عدا جنح محددة ارتفع فيها الحد الأقصى للحبس عن هذا الحد الأصلى.

الاختلاف بين هذه العقوبات، ليس فقط اختلاف مدد الحدود الدنيا والقصوى، و إنما هناك اختلاف فيما بينها فى طريقه وأسلوب وكيفية تنفيذ كل منها .

❖ عقوبة الأشغال الشاقة - بحسب نص المادة /١٤ عقوبات - هى تشغيل المحكوم عليه فى الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة، أو المدة المحكوم بها (٣ - ١٥ سنة) إن كانت مؤقتة.

❖ عقوبة السجن - بحسب نص المادة /١٥ عقوبات - هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها (٣ - ١٥ سنة)

❖ أما عقوبة الحبس - بحسب نص المادة / ١٨ عقوبات - فهى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه، والتى تبدأ من ٢٤ ساعة حتى ٣ سنوات إلاّ فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها التى يزيد فيها الحد الأقصى عن ثلاث سنوات.

* * *

المقترح المقدم من لجنة السياسات، لا يتعرض لمدد العقوبات المقررة لنصوص التجريم فى المدونة العقابية، وإنما يستهدف - مسايرةً للعصر - حذف" وصف " الأشغال الشاقة بما يترتب عليه من تكليف بأعمال بالغة المشقة - كقطع الأحجار بالفئوس! - لم يعد تقريرها يتمشى مع لغة ومفاهيم العصر!!

تلبية هذا الاقتراح، لا تثير صعوبة ولا لبساً، بل هى تلتقى مع ما كان العمل قد جرى عليه من سنوات من إيقاف الأعمال بالغة المشقة، والإكتفاء فى تنفيذ الأشغال الشاقة بأعمال تكاد تطابق الأعمال التى يكلف بها المحكوم عليهم بعقوبة السجن، لذلك لم يكن على المشروع - وقد فعل - سوى أن ينص على عقوبة "السجن المؤبد" بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى عقوبة "السجن المشدد" - بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة، مع بقاء مدد العقوبات كما هى بدون تعديل.

لا صعوبة إذن، فى شأن إلغاء "وصف" الأشغال الشاقة حيثما وجد، وإنما: ثار اللغط، ولا يزال يثور، نتيجة الالتباس، وغيبة المعلومات عن عموم الناس، فى مسألة أمن الدولة - أو محاكم أمن الدولة المقترح من لجنة السياسات إلغاؤها !

والغائب المغيب قصداً عن الناس فيما هو مطروح لدغدغة المشاعر بجمال الاقتراح، أنه لا يوجد فى المدونة القانونية المصرية قانون واحد

لأمن الدولة، وإنما يوجد قانونان، وهذا هو مثار الالتباس الحاصل لدى الناس حول مفهوم وحدود الاقتراح وما جرى ويجرى بشأنه فى مشروع التعديل الذى تنهض عليه وزارة العدل.

(١) **القانون الأول:** هو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والمصطلح على تسميته - اختصاراً - بقانون الطوارىء. وهذا القانون الذى لم يعرض له اقتراح لجنة السياسات، هو قانون معلق ومتوقف إعماله على إعلان حالة الطوارئ أو ما اصطلح على تسميته "بالأحكام العرفية ".. ففى غياب حالة الطوارئ يوقف تماماً العمل بهذا القانون ويمتنع تماما تنفيذه، فإذا أعلنت حالة الطوارئ يعود إلى دائرة التطبيق والإعمال تلقائيا تبعاً لهذه الحالة والتى أعيد إعلانها بمناسبة اغتيال الرئيس السادات فى ١٩٨١/١٠/٦، وتجدد بقرارات من مجلس الشعب.

والمعالم الرئيسية لهذا القانون، "قانون حالة الطوارئ"

١- إجراءات خاصة مقررة لرئيس الجمهورية - أو الحاكم العسكرى العام - كقيود التحرك، أو الاجتماع، أو المرور - أو عدم التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية فى شأن القبض على الخطرين والمشتبه فيهم واعتقالهم - وكذا الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات ووسائل التعبير والدعاية والإعلان مع قصر الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام على الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى. - هذا فضلاً عن تحديد مواعيد فتح وإغلاق المحال العامة، والتكليفات بتأدية أعمال خاصة، أو الاستيلاء على منقول أو عقار للصالح العام، مع الالتزام بأحكام قانون التعبئة العامة فيما يتصل بالتظلم والتعويض.

٢- تختص محاكم أمن الدولة (طوارئ) بالفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو الحاكم العام، وهذه المحاكم لأمن الدولة، وهذا مرجع الالتباس، محاكم إما جزئية تختص بجرائم الجنح، وإما أمن دولة عليا تختص بجرائم الجنايات أو التى يعينها رئيس الجمهورية أو الحاكم العام.

٣- يجوز تشكيل محاكم أمن دولة (طوارئ)، من قاض واثنين من الضباط بالنسبة للمحاكم الجزئية، ومن ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من القادة بالنسبة لدوائر أمن الدولة العليا (طوارئ).

٤- لا يقبل الادعاء المدنى أمام هذه المحاكم بنوعيها.

٥- لا تخضع أحكام هذه المحاكم للطعن بالاستئناف أو بالنقض، وإنما لا تكون نهائية إلاّ بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو الحاكم العام ومن يفوضه، وطبقا للسلطات المقررة لسلطة التصديق على هذه الأحكام سواء كانت جزئية أو عليا - مع تقرير حق التظلم من هذه الأحكام بعد التصديق إلى رئيس الجمهورية (م/١٥).

(٢) **أما القانون الثانى**، وهو قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - المشهور باسم قانون محاكم أمن الدولة، فهو وحده القانون الذى اقترحت لجنة السياسات إلغاءه.

وهذا القانون، أصدره الرئيس السادات فى مايو ١٩٨٠، بمناسبة إعلانه إلغاء حالة الطوارئ بما يترتب عليه تلقائيا من وقف العمل بقانون الطوارئ رقم ١٦٢لسنة ١٩٥٨سالف البيان.

واقتران إصدار هذا القانون، بإعلان إلغاء حالة الطوارئ، يورى بأن المستهدف منه كان ملء الفراغ الناجم عن إلغاء حالة الطوارئ ومن ثم توارى تطبيق قانون الطوارئ ١٩٥٨/١٦٢!

والمعالم الرئيسية لهذا القانون.

١- إنشاء محاكم أمن دولة _ (دائمة وليست مؤقتة كشأن محاكم قانون الطوارئ) الجزئية وتختص بقضايا الجنح وتشكل من قاض (بغير ضباط)، والجنح المستأنفة من ثلاثة قضاة (بغير ضابط)، والعليا تشكل من ثلاثة مستشارين (بغير ضباط)، وعلى أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف.

٢- تختص هذه المحاكم: جزئية، وعليا ـ بالجرائم المنصوص عليها فى المادة /٣ من القانون المذكور، والجرائم المرتبطة بها ـ ومن هذه الجرائم جرائم الأبواب الأول والثانى والثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، كالتخابر، والجاسوسية، والجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج أو الداخل، والمفرقعات، والتخريب، والرشوة، الاختلاس، الإستيلاء، والتربح، الإضرار، والغدر، ومثل جرائم الإخلال بالوحدة الوطنية أو حرية الوطن والجرائم الخاصة بنظام الأحزاب السياسية، أو الخاصة بالتسعير الجبرى أو شئون التموين.

٣- تتبع هذه المحاكم فى إجراءاتها ـ الإجراءات والأحكام المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية- ولكن لا يقبل الادعاء المدنى أمامها.

٤- لا تخضع أحكام هذه المحاكم لنظام التصديق، وإنما تخضع لطرق الطعن العادية المقررة للطعن فى أحكام المحاكم العادية، فيرد عليها الطعن بالاستئناف فى أحكام محاكم جنح أمن الدولة (الجزئية) ـ ويرد عليها الطعن بالنقض فى أحكام محاكم الجنح المستأنفة وأحكام محاكم جنايات أمن الدولة العليا.

وواقع الحال أن اقتراح إلغاء محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا للقانون ١٠٥/١٩٨٠ ـ يأتى فى محله، ويحقق للدولة إمكان ملاحقة الهاربين بالخارج ـ من أحكام محاكم أمن الدولة الصادرة فى قضايا التخابر أو الجاسوسية أو الإختلاس أو الإستيلاء أو التربح أو الإضرار.. إلخ. كما أن الإلغاء لا يصادر حق وسلطة الدولة فى العقاب، ولا فى اتباع الإجراءات الجنائية أمام هذه المحاكم التى تشترك مع المحاكم العادية فى أمرين بالغى الأهمية: ـ

الأول: أنها تطبق ذات إجراءات قانون الإجراءات الجنائية، ومشكلة من ذات قضاة ومستشارى المحاكم العادية للجنح أو لجنح المستأنفة أو الجنايات.

الثانى: أنه يرد عليها الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض أسوة بأحكام المحاكم العادية سواء بسواء.

واقع الحال، أو ظاهره ـ إذن ـ أن إلغاء محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ لا يصطدم بسياسة الدولة فى العقاب، ولا فى البناء القانونى والإجرائى للمحاكم ولمرحلة المحاكمة، فما يتحقق بمحاكم أمن الدولة (١٠٥ / ١٩٨٠) ـ يتحقق بالمحاكمة العادية، وقضاة ومستشارو هذه وتلك هم هم ذات القضاة والمستشارين، والإجراءات أمام كل منهما هى هى ذات الإجراءات، وتزيد المحاكم العادية مزية إمكان ملاحقة أحكامها

للهاربين بخارج البلاد وهو مالا يتحقق لأحكام محاكم أمن الدولة التى ينظر إليها القضاء الأجنبى على أنها محاكم استثنائية ويرفض بالتالى الاعتراف بأحكامها فى طلبات تسليم الهاربين! الأمر الذى يهدد مصلحة الدولة فى احترام سلطة العقاب وملاحقة الجناة الهاربين إلى خارج البلاد !

* * *

المأزق الذى واجه، ولا يزال يواجه، تنفيذ الاقتراح الذى أقيمت من حوله الأهازيج والطبول، ولعله سر تأخر مشروع التعديل أو تأخر ظهوره أو إعلانه، إنما يرجع إلى السلطات المقررة للنيابة العامة فى القانون ١٩٨٠/١٠٥ وتلك السلطات التى أضيفت إليها بالقانون ١٩٩٢/٩٧.

فقد نصت المادة/٧ من قانون محاكم أمن الدولة (١٩٨٠/١٠٥) على إعطاء النيابة العامة سلطات إضافية تزيد عن السلطات المقررة لها فى قانون الإجراءات الجنائية، أجملتها المادة المذكورة فى إعطائها الاختصاصات المقررة لقاضى التحقيق فى الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا. فصار بذلك للنيابة العامة أن تحبس احتياطيا لمدد تصل إلى ٦٠ يوما بدلا من أربعة أيام المقررة فى الأحوال العادية، وأن تأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود وجميع البرقيات، وأن تأمر بمراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبتسجيل أى أحاديث تجرى فى مكان خاص، والاطلاع على الخطابات والأوراق والرسائل المضبوطة، وهذه السلطات الواسعة المستمدة للنيابة من القانون ١٠٥ / ١٩٨٠ المقترح من لجنة السياسات إلغاءه، قد أضيفت عليها سلطات أخرى ـ يشملها الإلغاء ـ تقررت بالقانون رقم ١٩٩٢/٩٧ ـ ففضلاً عن الاختصاص الذى أضافه ذلك القانون بالنسبة لعدم التقيد بقواعد الاختصاص المقررة فى المادة / ٢١٧ إجراءات جنائية، وبالفصل فى

جرائم الأحداث، فإن هذا القانون قد أضاف إلى القانون ١٠٥/١٩٨٠ مادة جديدة برقم (٧ مكرراً)، أضافت للإضافات المقررة فى القانون لاختصاصات النيابة العامة، مزيداً من الإضافات الأخرى، فقررت لها بالإضافة لسلطات قاضى التحقيق كافة السلطات المقررة لمحكمة الجنح المستأنفة المنعقدة فى غرفة مشورة المنصوص عليها فى المادة / ١٤٣ إجراءات جنائية، وهى سلطات بالغة السعة، خطيرة الأثر، وأضافت إليها ذات المادة / ٧ مكرراً المضافة للقانون ١٠٥/١٩٨٠ ـ أن النيابة العامة لا تتقيد فى مباشرتها التحقيق ورفع الدعوى بقيد الطلب المنصوص عليه فى المادة / ٩ من قانون الإجراءات، والمادة/١٦ من قانون القيم ٩٥/١٩٨٠، ـ كما أعطت هذه المادة المضافة، لمأمور الضبط القضائى، إذا توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص بإحدى جرائم القسم الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ـ أن يتخذ (من نفسه) الإجراءات التحفظية المناسبة (أى إمكان القبض بغير إذن من النيابة)، وأن يطلب من النيابة العامة خلال ٢٤ ساعة على الأكثر أن تأذن له بالقبض على المتهم (الذى قبض عليه فعلاً قبل الحصول على إذن النيابة)!!!

هذا هو "المأزق" الحقيقى" الذى يواجه "الإلغاء" المقترح من لجنة السياسات، وهو مأزق ظاهرى، لأن سلطات الاستدلال والتحقيق قد إعتادت هذه الإجراءات الواسعة وارتاحت إليها منذ سنوات، واعتادت معها على ترخص لا تريد أن تفرط فيه!!، ولا تريد بسهولة أن تسلم بالتفريط فيه (!!) مع أن مصر سارت سنوات وسنوات، وسارت النيابة العامة حقبا وأعواماً، والسلطة القضائية برمتها على مدار تاريخها منذ كانت ـ على الإجراءات العادية التى حفظت للمصرى كرامته وحريته وضمانته واحترامه دون أن يتعرض أمن الوطن للمساس. الإجراءات العادية لا تصادر أحداً، ولا تعرقل مجتهداً، كل

افى الأمر أن هناك من يستصعب أن يبذل الجهد المطلوب، وأن يتعب يكد فى أداء الواجب ومتابعة رصد وتجميع الدلائل والقرائن الأدلة، ويلقى بعبله ورغبته فى التخفف على نظام الدولة، ويطلب ليها أن تهدم مبادئ سارت عليها منظوماتها الأمنية والقانونية القضائية عبر سنوات وأجيال!!!

وتقول أنباء مشروع وزارة العدل التى تسربت أنه قد تعرض لأمرين:

لأمر الأول: إضافة مادة برقم ٢٠٦ مكرراً إلى قانون الإجراءات الجنائية.

وهذه المادة طبقاً للمشروع المقترح من وزارة العدل، قد أخذت مجموعة الإختصاصات الاستثنائية الفضفاضة المقررة للنيابة العامة ى القانون ١٠٥/١٩٨٠ ـ ووسعت وأضافت إليها مجموعة اختصاصات ستثنائية كبيرة جداً لتضاف كقواعد أصلية فى قانون الإجراءات لجنائية العادى وفى سابقة غير مسبوقة وتقوض اقتراح لجنة لسياسات وترتد به إلى نقيض غايته وتسحب منه الرصيد الذى قطعه ى الوجدان المصرى ٠

ذلك أن المادة المذكورة المطلوب إضافتها، أعطت النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات المشار إليها فى المادة ٣٦٦ مكرراً المعدلة بذات المشروع، وهذه المادة قد تضمنت لجنايات المنصوص عليها فى الكتاب الثانى فى الأبواب الأول (الذى ضمن ٣٦ مادة)، والثانى (الذى تضمن ٣٧ مادة)، والثانى مكرر (لذى تضمن ست مواد)، والرابع (الذى تضمن ١٨ مادة) ومجموع هذه المواد ٩٧ مادة تشكل قرابة نصف عدد الجنايات فى قانون لعقوبات كله، وتشمل فيما تشمل جرائم كثيرة جداً بعيدة عن جرائم الإرهاب أو المفرقعات، فالباب الثانى مكررا المخصص لجرائم المفرقعات (٦ مواد) ـ لم يتضمن سوى ٤ جرائم، والقسم لأول من الباب الثانى المخصص لجرائم الإرهاب (١٥ مادة) لم

يتضمن سوى ١٠ جرائم، بينما عدد المواد التى ينشد المشروع إعطاء النيابة العامة سلطات استثنائية عنها يبلغ ٩٧ مادة. وهذا ارتداد حقيقى عن المبادئ الإجرائية والقانونية والدستورية المستقرة من عشرات السنين!!

ذلك أن النيابة العامة طرف فى الخصومة الجنائية باعتبارها سلطة اتهام فضلاً عن كونها سلطة تحقيق، لذلك راعى القانون على مدى عشرات السنين أن تكون سلطاتها فى تدرج لابد أن ينتهى بالقضاء، سواء بالنسبة للحبس الاحتياطى وهو أخطر الرخص التى تعطى لأنه يمس قرينة البراءة التى يتمتع بها كل إنسان ما لم يقض من القضاء بإدانته، أم بالنسبة لباقى السلطات التحفظية الأخرى الممنوحة لها. - وقد زادت الحاجة إلى هذه المبادئ لعزوف النيابة العامة عزوفا يكاد يكون تاماً عن استخدام رخصة تعيين "قاض أو مستشار للتحقيق" (م / ٦٤، ٦٥ / أ. ج) - فى الظروف التى تستدعى ذلك، واستئثارها وحدها بكافة التحقيقات! ٠

وتحديد سلطات النيابة العامة، وإخضاعها لرقابة القضاء، مبدأ دستورى وقانونى محترم محل احترام فى قانون الإجراءات الجنائية، وفى التطبيقات القضائية لعشرات السنين ٠

فى الحبس الإحتياطى مثلاً، وهو أخطر إجراءات المساس بالحريات وقرينة البراءة، سلطة النيابة العامة ٤ أيام، فإذا أرادت المد تعين عليها اللجوء إلى القاضى الجزئى الذى له مد الحبس مدة أو مدد أخرى لا تجاوز ٤٥ يوماً، ثم ينتقل الاختصاص فيما يزيد على ذلك إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ولها مد الحبس الاحتياطى مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوماً، وعلى ألاّ تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة أشهر إلاّ بعد الحصول قبل إنقضائها على أمر من محكمة الجنايات المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على ٤٥ يوماً قابلة للتجديد ٠

فالقاضى الجزئى، ثم غرفة المشورة المشكلة من ثلاث قضاة، لكل منهما دور أساسى وهام جداً ورقابى فى ذات الوقت لخطورة انفراد النيابة العامة بسلطات واسعة بينما هى طرف فى الخصومة الجنائية باعتبارها سلطة الاتهام ٠

ومن اختصاصات غرفة المشورة، وهى من قضاة ثلاثة:

١- النظر فى أمر الحبس الاحتياطى إذا كانت الإحالة إلى محكمة الجنايات فى غير دور الإنعقاد ٠ (م / ١٥١ أ. ج) ٠

٢- النظر والبت فى طلبات رد الأشياء المضبوطة. (م/١٠٣أ٠ج)، وخصوصاً عند المنازعة فى صفة صاحب الحق فى الإسترداد (م / ١٠٥ أ٠ج)

٣- النظر والبت فى استئناف أوامر النيابة أو قاضى التحقيق (م/١٦٧ أ ٠ ج)

٤- النظر والبت فى تظلمات ذوى الشأن الذين ترفض النيابة قبول طلباتهم الادعاء بالحق المدنى (م/١٩٩مكرراً أ.ج)

٥- النظر والبت فى التظلمات من أوامر النيابة بالمنع من التصرف أو الإدارة (م/٢٠٨ مكررا ب من ق.أ.ج).

٦- النظر والبت فى الطعون التى تقدم فى أوامر النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى مواد الجنح والمخالفات فى (م/٢١٠ أ.ج)

والمادة / ٢٠٦ مكررا المقترح إضافتها تعطى النيابة العامة بالاضافة للاختصاصات الأصيلة المقررة لها:-

(١) سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات المشار إليها فى المادة/٣٦٦ مكررا (المقترح فى المشروع تعديلها على ما سبق) - وتشمل كافة الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرر والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات. وتشمل ٩٧ مادة لا يدخل منها فى باب الإرهاب إلاّ عشر جرائم، وفى المفرقعات إلاّ أربع جرائم، وتمتد هذه الاختصاصات الواسعة

الهائلة - على سبيل المثال - إلى جرائم الاختلاس، الاستيلاء، أو طلب أو أخذ ما ليس مستحقا، والتربح، والتعدى على أرض زراعية أو مبان مملوكة لوقف خيرى أو إحدى الجهات الواردة فى المادة /١١٩ع، والإخلال بنظام توزيع سلعه، والإضرار العمدى، والإضرار اهمالاً، والإهمال فى الصيانة أو استخدام مال عام أو فى حكم المال العام، والإخلال بتنفيذ كل أو بعض التزامات عقود المقاولات أو الأشغال العامة، أو استعمال أو توريد بضاعة مغشوشة أو تنفيذها حتى ولو لم يثبت غشه لها واستخدام العمال سخرة، والتخريب والإتلاف إلى غير ذلك!

(٢) سلطات محكمة الجنح المستأنفة فى غرفة المشورة المنصوص عليها فى المادة /١٤٣ أ. ج، بالنسبة لتحقيق جرائم القسم الأول من الباب الثانى من قانون العقوبات. - والتى تصل بالحبس الاحتياطى إلى ستة أشهر دون أن يعرض المحبوس على قاض!!!

ومن ذلك يبين أن اقتراح وزارة العدل. يخل بالتوازن المحروص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية منذ عشرات السنين، ويعطى النيابة العامة سلطات هائلة واسعة تصل إلى تقرير الحبس الاحتياطى وبلا أى رقابة أو مراجعة قضائية إلى ستة أشهر، وعلى حساب السلطة القضائية القائمة فعلا - كل فى تدرجه ودوره - بمهمها على الوجه الأكمل، فالاختصاصات الفضفاضة الاستثنائية، والموسعة على الواسع، هى "سحب" غير مبرر لاختصاصات السلطة القضائية، مما يعتبر توسعا فى الإجراءات الماسة بالحريات وبغير ضمان وعلى حساب القضاء، ومن المحال أن يقدم هذا للناس على أنه "الوجه الحسن" المقصود فى اقتراح لجنة السياسات، والذى ارتدت به مقترحات وزارة العدل إلى نقيضه تماما وعلى شكل يسحب من "اقتراح" الغاء محاكم أمن الدولة (١٩٨٠/١٠٥) الأرضية التى قطعها فى الوجدان المصرى، ويعطى دلالات تهدم آمالاً بُذلت وأعطيت للمواطنين أننا

مقدمون على بعث جديد لدم شاب جديد، وعلى دور فاعل للحزب يتحول به من حزب الحكومة لتكون الحكومة نفسها حكومة الحزب.

وعدد الجرائم (١٠ إرهاب، ٤ مفرقعات)، المتذرع بها لهذا الإرتداد عن المبادئ التى ظلت محترمة لعشرات السنين، والتى لا يقبل أى مخلص أن يسمح بالنكوص عنها ـ هذا العدد الضئيل لا يبرر هذا الانقلاب التشريعى، ويمكن معالجة المطلوب إما فى قانون طوارئ أمن الدولة ١٩٥٨/١٦٢ المعهود بإعماله إلى أجهزة وزارة الداخلية (بعيدا عن مؤسسة الرئاسة)، وإما بوضع تعديل معقول فى إطار الغاية المنشودة بعد مساحة أوسع من آراء أهل العلم والقانون فى مسألة جرت مصر ـ حتى فى العهود الماضية ـ على عدم إخضاعها للأغلبيات الحزبية أو السياسية حالة كونها مسائل علمية بالغة العمق والدقة شديدة الأثر ـ وهو تعديل أيا كان الرأى الذى سوف ينتهى إليه يجب أن يكون مستقلا وبعيدا عن مشروع قانون إلغاء محاكم أمن الدولة ١٩٨٠/١٠٥ الذى التصق فى أذهان الناس وفى آمال الرأى العام بالبشارة الجميلة التى صاحبته أنه رؤية جديدة لدم جديد يقدم صورة لمصر أكثر بحبوحة وإشراقا.

الأمر الثانى فى مشروع وزارة العدل: تعديل الفقرة الأولى للمادة/٣٩٥ إجراءات جنائية.

ومن المعروف لقانون الإجراءات الجنائية منذ صدوره سنة ١٩٥٠ ـ نظرية فى المحاكمة الغيابية فى الجنايات تعتبر الحكم الصادر فيها حكماً تهديدياً يسقط تلقائياً بمجرد القبض على المتهم أو تقديمه نفسه، حالة كون هذه المحاكمة الغيابية تتم بغير دفاع عملاً بنص المادة/٣٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت صراحة على أنه: "لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة (الجنايات) ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ".. ولأن ذلك مخالف مخالفة صريحة لنص

المادة/٦٧ من الدستور التى أوجبت:" أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه ".. ـ فإن القانون اعتبر الحكم محض حكم" تهديدى" لغياب شرط أساسى دستورى فى المحاكمة الغيابية!.

وجدير بالذكر أن قانون الأحكام العسكرية المصرى (١٩٦٦/٢٥)، حين أراد أن يعتد بالحكم الغيابى، أوجب نزولاً على حكم الدستور أن يحضر عن المتهم الغائب فى جناية محام أثناء المحاكمة، حيث نصت المادة/٧٧ من قانون الأحكام العسكرية: على أنه فى المحاكمة الغيابية فإنه يجب "على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً" ـ بما فى ذلك وجوب أن ينوب عنه محام للدفاع عنه أثناء المحاكمة ٠

ولذلك فإن التعديل المقترح من وزارة العدل بنصه على عدم سقوط الحكم الغيابى وبقائه قائماً طوال المحاكمة بعد عودة المتهم أو القبض عليه ـ يكون معيباً بشبهة عدم الدستورية حالة كونه قد اعتد بالحكم الغيابى الصادر فى محاكمة غيابية فى جناية دون أن يتحقق الشرط الدستورى الذى يلزم بحضور محام للدفاع عن المتهم فى جناية (م/٦٧ من الدستور) ٠

على أن النص المقترح من وزارة العدل ينطوى على عيوب أخرى، ويناقض وينقض ـ وهذا مهم ـ غاية "حث" المحكوم عليهم على التقدم لإعادة الإجراءات فى الأحكام الغيابية الصادرة ضدهم ٠

ذلك أن النص المقترح من وزارة العدل قد تضمن: "ولا يسقط الحكم الغيابى سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التعويضات إلاّ بحضور المحكوم عليه جلسات المرافعة" ٠

ومعنى ذلك، أن الحكم الغيابى يظل قائماً محدثاً لأثره ومنفذاً طوال جلسات المرافعة، وبالنسبة للعقوبة المحكوم بها، مما يوجب أن يبدأ ويستمر تنفيذ هذه العقوبة المقضى بها غيابياً بغير دفاع طوال

إجراءات المحاكمة فى الإعادة - وهذا ينطوى على "مصادرة" وعلى جملة متناقضات وكفيل فى الوقت نفسه بإحجام أى محكوم عليه عن التقدم لمواجهة الحكم الغيابى الصادر ضده، فيؤثر الاستمرار فى الهروب تفادياً لاستمرار حبسه حبساً تنفيذياً طوال فترة إعادة المحاكمة التى قد تستمر جلساتها شهوراً أو سنوات (للحاجة إلى خبراء مثلاً) حيث يمتنع على المحكمة ذاتها إخلاء سبيله ما دام محبوساً حبساً تنفيذياً (وليس إحتياطياً!!) نفاذاً للحكم الغيابى الجارى تنفيذه نزولاً على ما يقرره التعديل المقترح من عدم سقوطه وتعليق هذا السقوط على حضور جلسات المرافعة فى المحاكمة المعادة(*)

وفضلاً عن هذا الهدم للغاية الأساسية المأمولة من التعديل، فإنه ينطوى على تناقض هائل بركوب محاكمة جارية على حكم قائم وسارى وجارى تنفيذه، مما لا يجوز عقلاً ولا منطقاً سريانهما معاً، فضلاً عن أنه يحرم المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى من نظر الدعوى - خلافاً للجارى - ما دام حكمها قائماً لم يسقط وجارى تنفيذه على المتهم الجارى محاكمته!!! ٠

أما النص على أنه "لا يجوز - فى الإعادة - التشديد عما قضى به الحكم الغيابى "، فإنه اقتراح إيجابى يشجع المحكوم عليهم على مواجهة الأحكام الغيابية، وإضافة هذا التعديل الإيجابى إلى النص لا تستلزم التعديل المقترح من وزارة العدل والسابق بيان سلبياته، والتى لا يجوز أن تقترن بإلغاء قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٩٨٠/١٠٥ والذى استقبل الناس أنباءه بترحاب هائل ليس من المصلحة سحبه منها أو تقويضه أو الالتفاف عليه! ٠

---

* حلاً لهذه الإشكالية التى عابت التشريع الذى صدر بهذا العوار، صدرت تعليمات مناقضة له فى سابقة غير مسبوقة بأن يُهدر القانون بتعليمات!!!

لازم وضرورى، عند تقييم مشروع وزارة العدل الذى اقترحت فيه إضافة مادة برقم ٢٠٦ مكرراً وتعديل الفقرة الأولى للمادة / ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ـ التنويه إلى أن إلغاء القانون ١٩٨٠/١٠٥ لا يترك الساحة خالية وإنما هى مملوءة بقانون طوارئ أمن الدولة ١٩٥٨/١٦٢ السارى والجارى تطبيقه بأجهزة وزارة الداخلية وتتضمن السلطات المقررة فيه مجموعة من القيود على التحرك، أوالإجتماع، أوالمرور ـ أوعدم التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية فى شأن القبض على الخطرين والمشتبه فيهم واعتقالهم ـ وكذا الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات ووسائل التعبير والدعاية والإعلان مع قصر الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام على الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى. ـ هذا فضلاً عن تحديد مواعيد فتح وإغلاق المحال العامة، والتكليفات بتأدية أعمال خاصة، أو الاستيلاء على منقول أو عقار للصالح العام ٠

وتنفيذ وإعمال هذه الاختصاصات الموجودة فى قانون الطوارئ ١٩٥٨/١٦٢، لا يسحب من" الرصيد" الذى حققه اقتراح إلغاء محاكم أمن الدولة (١٩٨٠/١٠٥)، هذا فضلاً عن إمكانية إضافة ما تستدعى الحاجة إليه فى قانون الطوارئ دون المساس بقانون الإجراءات الجنائية فذلك خطير وضار غير مقبول ما لم تدع إليه ضرورة حقيقية مُلحة لا بديل عنها وفى حدود الغاية المقصودة وبعيداً عن تشويه اقتراح الإلغاء بإقحام مالا يلزم على قانون إلغاء قانون محاكم أمن الدولة ١٠٥ / ١٩٨٠!

والتذرع أو التعلل بالإرهاب، ودواعى محاصرته، للتخوف مما يستتبعه إلغاء القانون ١٠٥ /١٩٨٠ ـ لا يصمد للتأمل والمناقشة. ذلك أن قانون أمن الدولة (طوارئ) الرقيم ١٩٥٨/١٦٢، وهو سارى مع سريان حالة الطوارئ، ولم يطلب "الاقتراح" إلغاءه ـ قانون واسع

السلطات، يعطى مساحة كبيرة تكفل لكافة السلطات المعنية بتعقب الجريمة، وضبطها، وتحقيقها. صلاحيات واسعة تتيح هذا التعقب بكفاءة وفاعلية، وتدحض أى تخوف من وجود أى فراغ لإلغاء القانون ١٠٥ / ١٩٨٠ بالنسبة لمواجهة الإرهاب.

بل لعلى لا أبالغ إذا قلت إن الإجراءات العادية، وبدون قانون الطوارئ السارى فعلاً والمخفى عن الناس أنه غير مقترح إلغاؤه - فيها الكفاية لتعقب ومحاصرة الإرهاب وضبط وتحقيق كافة الجرائم الداخلة فى هذه الدائرة. المشكلة أن البعض يرتاح إلى الإجراءات الاستثنائية الفضفاضة التى تريح من العناء والجهد. خذ مثلاً رجل الضبط الذى يضيق أفقه فيحسب أن الوسيلة الوحيدة لإقامة الدليل هى اعتراف المتهم، فيتورط فى سعيه الحصول عليه - فيقع فى وهدة الجريمة التى قد تسوقه هو إلى السجن بجناية تعذيب متهم لحمله على الاعتراف، وهى جريمة يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام إذا نجم عن التعذيب وفاة المتهم. هذا الخطر الذى يعرض رجل الضبط نفسه له فى سعيه لإنجاز مهمته، ناجم عن ضيق الأفق والعجز عن إعمال الأدوات الصحيحة فى البحث عن الجريمة وجمع أدلتها. الأمنى الكفء يستطيع أن يجمع من الأدلة المادية والفنية، كالبصمات، و "التسجيلات الصوتية والمرئية "، والمضبوطات، ومن الأدلة القولية التى يجب أن يجد فى استقصائها - ما يكفيه لإثبات التهمة دون حاجة إلى "الاعتراف" الذى يستريح إلى اللجوء إليه مع ماقد يورطه سعيه فيه من جرائم شخصية يغنيه الاجتهاد وتغنيه كفاءته الشرطية عن الوقوع فيه. فى تصورى أن شغل دراسة كليات الشرطة بعلوم كلية الحقوق، قد جاء على حساب التوسع الواجب - أفقيا ورأسيا - فى العلوم الشرطية وما تستلزمه من وجوب زيادة التركيز فى علوم البحث عن الجريمة وجمع أدلتها وأدوات ووسائل المعامل الجنائية للبصمات، وللخطوط، وللتسجيل والنقل، وإلى غير ذلك مما تقدمت

فيه العلوم الشرطية والمعملية والبحث الجنائى تقدما واسعا تصادر على التوسع فى دراسته فى كليات الشرطة - دراسة الحقوق التى أسفرت التجربة عن عدم وجدواها وعن ضآلة الحصاد الفاعل لها فى تأهيل رجل الشرطة الذى تنصب مهامه فى تعقب الجريمة وضبطها ورصد أدلتها والتعامل الفنى الحرفى معها.

هذا محض مثال، يورى كيف يمكن بحرفية أكثر، وفنيةٍ أعلى، وجهدٍ أوفر، تحقيق المطلوب وبالإجراءات العادية، ودون حاجة إلى الإجراءات الاستثنائية وهى مكفولة بقانون الطوارئ الساري!!.. فمجال الإبداع فى محاصرة الجريمة وتجفيف ينابيعها وضبط مقارفيها - مجال واسع إذ توفرت للساعى فيه العزيمة الصادقة والخبرة والحرفية والإلمام بفنون وعلوم البحث عن الجريمة ورصد وجمع أدلتها. من تدين له هذه الإمكانيات لا يحتاج إلى قانون استثنائى ولا إلى ترخصات استثنائية ولا إلى استعمال العنف والانتهاك والضرب والتعذيب، ولا إلى التغول على حرمات وحقوق الناس أكثر الناس كفاءة وعلماً وحرفيةً واقتداراً، هو أقرب الناس لاحترام الناس وكرامات الناس والقانون !

لا محل إذن للتخوف من أى فراغ من إلغاء القانون ١٩٨٠/١٠٥، وأخطر من التخوف محاولة التذرع به للالتفاف ونقل لاختصاصات الإستثنائية الفضفاضة المعطاة للنيابة العامة فى ذلك القانون إلى قانون الإجراءات الجنائية العادى.

الالتفاف حول "اقتراح" الغاء محاكم أمن الدولة (١٩٨٠/١٠٥) يفرغه من مضمونه، ويرتد به إلى نقيضه، وإلى نقيض غايته ومبناه!! بل إن هذا "الالتفاف" يلتف فى ذات الوقت على "الأرضية" التى يتطلع إلى اكتسابها فى الوجدان المصرى تعبيراً عن وفود دم جديد يحمل رؤى فاعلة جديدة لا تستنيم للأفكار الجامدة التى توقفت عن الاستطلاع والتطور!؟

بل إن ترك القانون ١٩٨٠/١٠٥ قائما على حالة بمحاكمهِ لأمن الدولة، أفضل وأقل سوءاً وخطراً - من الالتفاف حول اقتراح إلغائه بنقل اختصاصات النيابة العامة الاستثنائية الفضفاضة فيه إلى المدونة الإجرائية العادية. يتردد أن المادة / ٥ من مشروع القانون المعد لإلغاء القانون ١٠٥ /١٩٨٠، قد تضمنت إضافة مادة جديدة برقم ٢٠٦ مكرراً - إلى قانون الإجراءات الجنائية، تنص على أنه (*): - "يكون للنيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٣٦٦ مكرراً وسلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ من هذا القانون، وذلك فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات."

ويكشف خطورة هذا النص، نص المادة ٣٦٦ مكرراً المضافة بذات المشروع إلى قانون الإجراءات، والتى يؤدى فحواها إلى امتداد هذا الاستثناء الفضفاض الخطير إلى كافة الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرراً والثالث والرابع والثانى عشر والثالث عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بتلك الجرائم. وهذا الامتداد الخطير جداً يمثل انقلاباً حقيقياً فى مبادئ القانون والمشروعية الإجرائية التى ظلت محل احترام فى مصر عشرات السنين!!

هذه الإضافة، إلى قانون الإجراءات الجنائية، ليس حسبها - إن جرت - أنها التفاف حول الاقتراح، يفرغه من مضمونه، وينتهى به إلى نقيض غايته ومبناه، ويسحب الأرضية التى قطعها فى الوجدان المصرى، وإنما ضرره الأكبر أنه يقنن الاستثناء فيجعله أصلاً،

---

* وهذا للأسف هو ما حدث فعلاً: -

ويحول الموقوت إلى دائم. قلنا إن التخوف يفقد علته فى وجود وسريان قانون أمن الدولة طوارئ - وهو سارى ومعمول به ومخفى عن الناس تدليساً وخداعا أنه غير مقترح الغاؤه.. فرقعة هذا القانون الواسعة، والتفويض المقرر فيه، يكفلان وزيادة ما عساه يكون مطلوباً لمواجهة الإرهاب من إجراءات استثنائية، وهى إجراءات "وقتية" رهينة بعلّتها التى تقدرها الدولة فى مد أو إلغاء حالة الطوارئ، ولذلك من الخطر والخسران أن تزول حالة الطوارئ، وتنحسر الظروف الوقتية ودواعيها، وترتد الحياة إلى طبيعتها، ومع ذلك يبقى "لاستثناء" الذى زرع "كأصل" فى القانون العادى - قائماً ممتداً ومشرئباً يحمل أثقاله على الإنسان المصرى، وشاهدا على فشلنا فى تبنى فكرة متطورة تغيت واستهدفت تحريك الماء الآسن، فارتددنا بها إلى نقيضها، ولم يكفنا إهدارها وإنما اغتنمنا الفرصة لتحويل الاستثناء إلى أصل يبقى قائما ممتدا فى التشريع دون نهاية مرئية ومنظورة له.

ماذا أقول؟!

أقول، إن استطعنا أن نرتفع إلى مستوى وغاية الاقتراح، فبها.. فإن ضاقت الصدور، أو ضاق الجمود، وريم الالتفاف بتهريب "الاستثناء" "الفضفاض" وتحويله إلى "قاعدة دائمة" فى القانون الإجرائى الجنائى العادى، فخير لنا بقاء الحال على ماهو عليه!!! (*)

---

* لم تفلح هذه الكلمات، ولا ما قيل دعما لها بمجلس الشورى (مضبطة جلسة ٢٠٠٣/٦/٨)، ولا المعارضات التى ابديت بمجلس الشعب ـــ فى اثناء الحكومة عن إصدار التعديل الذى استغل التظاهر بإلغاء أحد نوعى محاكم أمن الدولة دون الأخرى ـــ لإضافة سلطات دائمة بالغة السعة والإهدار لضمانات الحرية إلى قانون الإجراءات الجنائية، فحولت" الاستثناء" إلى " أصل "، و" المؤقت" إلى" دائم "، وجعلت من قوانين الدولة الأساسية الدائمة مرتعا لمزيد من الافتئات على الحرية على عكس ما بشرت به الأهازيج والطبول تزيينا للاقتراح الذى أخفى عن الناس أن

لماذا فقدنا القدرة على الحلم؟! (*)

القدرة على الحلم، دليل حياة، وخاصية مانحة.. إلى الحلم وما يشعله من خواطر وما يحركه ويبعثه فى النفس من محركات، تعود إنجازات أو طفرات أو نجاحات البشر.. يصدق هذا على الجماعات مثلما يصدق على الأفراد، لأن قدرة المجتمعات على الحلم هى محصلة قدرات أفرادها.. والحلم ذاته هو محصلة تلاقى الخيال أو المخيلة مع الإرادة والعزيمة.. والتخيل أميز ما يتميز به الإنسان عن باقى الكائنات، قد وجدوا قدراً واضحاً من العقل فى بعض الكائنات، وهناك منها ما لديه فضلا عن الحواس والغرائز العالية التى تعينه - قدراً من الفهم يعرف به صاحبه وعدوه ويميز بين الأشياء والدروب والمسالك، ولكن لا يوجد فى الكائنات من يتمتع بالمخيلة غير الإنسان.. هذه المخيلة هى التى بها يسترجع ماضيه، ويستحضر الحاضر الغائب غياباً ماديا عنه، ويستشرف المستقبل، هذه الخاصية البشرية هى مع العقل سر نبوغ وتقدم ورقى بنى البشر.. ولكنها مع ما تمنحه من قدرات وتتيحه من عراضه وعمق واتساع الرؤية، لا تحقق إنجازا ما لم تكن مجدولة مضفرة بقدرة حية متوقدة حالمة أو قادرة على الحلم، ولست عن الحلم المخدور أتحدث، وإنما أعنى الحلم الممزوج بإرادة قوية واعية، وبعزيمة متينة ماضية، بهذا الخليط من الخيال والحلم والعزم والإرادة يشق الأفراد

محاكم أمن الدولة طوارئ باقية كما هى لم يمسسها إلغاء أو تقليص!!! أما حالة الطوارئ فلا تزال منذ أعلنت ١٩٨١/١٠/٧ ـــ قائمة حتى الآن!!!

* ٢٠٠٦/٦/١٠

وتشق المجتمعات طريقها، وتنقل الأمانى المتخيلة المرغوبة من حيز الخيال والحلم إلى الواقع الحى. الواقع ثمرة تلاقى متفاعل وفاعل بين قدرة الخيال وقدرة الحلم المقرون بالإرادة والعزم!

لا يوجد واقع فردى أو جمعى أو اجتماعى لا يحتاج لتغيير أو تعديل أو تطوير أو تكريس أو إبداع، والقدرة على رصد ذلك وتخيل مطالبه وصورته المرجوّة تحتاج فضلا عن قدرة التخيل، إلى قدرة الرغبة او إرادة الحلم بما يحسن أن يكون صلاحا لأحوال الناس والمجتمع.. وهنا بالذات تكمن القدرة الحقيقية للأفراد والأمم على استشراف المستقبل وتخيل المراد فيه وامتلاك إرادة حية متطلعة لتحقيقه.

راودتنى هذه الخواطر وأنا أراجع فى الأسبوع المنصرم توهج كتابات سالفة لكبار مفكرينا ومثقفينا وكتابنا وصحفيينا فى قضايانا وأمانينا الوطنية، لم تقعدها العثرات ولا النكسات ولا النكبات أو تسحب من تماسكها وقدرتها على رسم الطريق الواعى إلى المستقبل رسما لم يقع فريسة اليأس أو الخبو أو مسلمات مسمومة تصادر الحق والأمل، وإنما انطلقت تصنع من كل الظروف غير المواتية حافزا للتحدى وتغيير الواقع لا الاستسلام أو الاستنامة له!.

طفقت أطوف مع الكتابات التى تتالت فى أعقاب نكسة ١٩٦٧، فوجدت استمساكا بالثوابت والأصول وتيقظا لمقومات الوطن العربى بأقطاره - وما يمتلكه من حقائق موجودة وفاعلة وآخرى كامنة واعدة.. لمست اهتماما بدراسة "الشخصية العربية" من منظورنا ومنظور الآخرين، ومراجعة عريضة متعمقة للنفس دون أن تفقد التماسك أو الإيمان بالذات أو تشك فى القدرة على تغيير الواقع المرّ. ملتفتة إلى أن هذه الثقة لا تنطلق من أوهام مخدورة، وإنما من استبصار حقيقى وموضوعى لواقع الإمكانيات الأصيلة، سواء الإمكانيات الكامنة التى لم يتح لها فرصة الاستخدام أو الاستخدام

فاعل، أو تلك العاملة فعلا فى تيار الصراع العالمى وما تحتاجه من
عديل أو تطوير يستطيع أن يواجه زخم ما استبان أنه يحيط بالأمة
عربية ويبغى تعقيمها وتغليق المستقبل أمامها بزراعة اليأس وإشاعة
عجزا!. لم تدع الكتابات والدراسات ملفا من الملفات المحلية أو
لإقليمية أو العالمية إلاّ غاصت فيه وفتشت باحثة منقبة، متقصية
قوى المضادة واستراتيجيتها وتكتيكاتها ومخططاتها ومؤامراتها
أساليبها ووسائلها وأدواتها وما تحمله وتبثه من مخاطر تطويق
لمنطقة وتفتيتها والسيطرة عليها.. على أن الأهم أن هذه الكتابات لم
فقد قط الثقة بالذات ولا وقعت فريسة لمصكوكات انهزامية
صدرة من الخارج أو مبثوثة من الداخل لإفقاد الإنسان العربى ثقته
نفسه وبوطنه وزعزعة المد القومى الذى احتل الصدارة فى الوجدان
لعربى على مدى قرن من الزمان منذ كتابات الكواكبى وساطع
لحصرى اللذين استطاعا أن يحركا الماء الآسن ويلهبا الشعور
لقومى الذى تتابعت أمواجه حتى صار واقعا ضخما واعداً بوحدة
عربية تتجاوز الحدود المرسومة المصطنعة لتضم العرب فى كيان
كبير قادر على صد أطماع قوى استفحلت فى عالم لم تعد فيه
رصة حقيقية لكيانات صغرى!!. لم يقف الرواد ولا وقفت القوى
لوطنية عاجزة عن الحلم لاستيجاد منفذ لكسر حصار الطوق..
وسط صراع غير متكافئ نجحت القوى الوطنية الرائية فى تشكيل
كتلة الحياد الإيجابى فتحت على أفريقيا ومدت خطوطاً من التنسيق
والتعاون مع الهند والصين ويوغسلافيا وغيرها، وأشعلت المد القومى
لعربى وساندت الحركات التحررية الوطنية، وأقامت كتلة متناغمة
متوافقة لتقف فاعلة مؤثرة بين معسكرى الكبار دون أن يتطرق
ليها اليأس أو الاستسلام لمخططات تعقيم الدول الصغرى وتركيعها!

القدرة على الحلم، ومواجهة الصعاب، كانت قديمة ملحوظة
دينا. لم يكن الواقع العربى جميلا بهيّاً "ياما هنا ياما هناك "،

حينما استخلص منه سابقونا ووسط نير الاحتلال الجاثم على معظم أقطار العرب - فرصة تبنوها وكفلوها واحتضنوها لإنشاء جامعة الدول العربية التى أخذنا نفتعل الأسباب لإضعافها والنيل منها ولا بأس لدى البعض من تقويضها. نعم لم تكن البداية جامعة عربية كاملة الأوصاف، ولكنهم على طول الرحلة حتى سلمونا الراية، اعتنقوا رغم كل المعوقات والحروب والتيارات المضادة - فكرة وأمل الوحدة العربية، فماذا فعلنا بعدهم؟!!

لقد هالنى الاستسلام الحالى لمصكوكات انهزامية صكها الآخرون وسللوها إلينا لتتسرب وتتراكم فى اللاّوعى ثم تستقر فى الوعى. لست أريد أن أنكأ الجراح أو أطفىء البقية الباقية من الكرامة الوطنية بتعداد وترديد هذه المسلّمات التى استقرت للأسف فى نخاع بعضنا.. ليكن أن الواقع ملىء بمرارات، ولكن الأخطر من مراراته أن نستتيم له وأن تتسرب إلى وجداننا مصكوكات خبيثة لتصير "مسلّمات" فى وجداننا تسحبنا لأسفل وتفقدنا القدرة على الحلم وتسحب منا العزم والإرادة، وتصادر على غدنا القريب والأخطر من هذا أنها تكاد تصادر على الغد البعيد!

لم يكن الطريق إلى الوحدة العربية ممهدا، ولا كانت الظروف فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ بهيّة، بل كانت مرارتها كالحنظل - فسارع المفكرون والكتاب لرأب الصدع وشد وصلب البناء واستنفار العزائم حتى لا تسقط الأمة فى وهدةٍ انهزاميةٍ مستسلمة، وجَعَلَ كل من زاويته يزرع الأمل ويستنفر العزم، فطفق الأستاذ السيد ياسين يكتب - قبل أكتوبر ١٩٧٣ - عن "الشخصية العربية"، يبحث وينقب فيها من منظورنا وفى منظور الآخرين، ويبحث ويفتش فى أسباب الانتكاسة، هل هى لغياب التكنولوجيا أو تواضع خطابنا للغرب أو تعجلنا أو خطأ فى تحالفاتنا، ومَنْ حقيقةً الذى هزم: هل الأمة أم شعب أم طبقة أم قائد، ومَنْ الذى انهزم حقيقةً بالهزيمة.. وطفق

آخرون يكتبون عن الواقع الاجتماعى الثقافى العربى، وهل هو نمط أم أنماط، ويتطرق الدكتور سيد عويس أبو الاجتماعيين إلى مفاهيم "الشخصية القومية"، ويتناول الدكتور عزت حجازى" الشخصية العربية: وحدة أم تنوع "؟! ـ ويعرج الدكتور حامد عمار فى دراسته للشخصية العربية إلى معارج متعددة لم تخل من تحريك الماء الآسن وإثارة مناقشات واسعة حول دراسته عن "الشخصية الفهلوية" وأخذ يكتب عن الوحدة العربية فى مراحلها المتنوعة وآفاقها المتعددة، وعن قيمة وأهمية "الهدف الوحدوى" الذى يظل مهما انتابته من ذبذبات إطاراً جوهريا للوجود العربى والتنمية العربية والمصير المنشود!

فهل تواصلت آلياتنا السياسية مع ما سبق أن أنجزناه، أو مع رؤى وتعمقات ودراسات ومؤشرات مفكرينا ومحللينا وكتابنا، أم أخذتنا مداهمات فقطعت ما كان يجب أن يتصل، وفصلت بين الآلياتالسياسية وتراكمات الفكر الرفيع الذى أضافه ولا يزال يضيفه كبار مفكرينا؟!

لا ينبغى لنا ولا للعالم أن يستسلم لهيمنة قطب واحد على مقادير العالم، فذلك خطر وضار وغير عادل.. الاستسلام لهذا الواقع الضرير يصادر على أفكار مشروعة ومطلوبة للمساهمة فى التكريس لنظام عالمى يحقق تعددية تتجنب أحادية المراكز والأقطاب، ويكفل احترام جميع الدول والثقافات والكبير والصغير بعيدا عن الهيمنة والانفراد وإدارة شئون العالم!

لست أريد هنا، وليس فى مقدورى، أن أحدد للناس أو المجتمعات ما يجب عليهم أن يحلموا به، فأحلام المستقبل الفردية والجماعية غير محدودة، وتحديدها يصادر على ملكة الحلم والخيال بينما الواجب تخصيبها.. وهذا هو المهم. المهم ألا نستسلم استسلاما خانعا أو مستنيما لواقع مهما كان مرّاً، وألاّ نفقد القدرة على الحلم والخيال، وألاّ نكف عن السعى الدءوب لنقل الأحلام إلى

واقع حىّ.. بهذه القدرة يحيا الأفراد وتحيا الجماعات والأمم، وبدونها تنطفئ شعلة الحياة!

وبعد..

هذه كانت محض عينة من المواقف ومن دراسات وكتابات وبشارات المفكرين والكتاب إلى الناس، فأين هذا من تراجع أحلامنا وآمالنا وخطابنا العربى بعامة، وأين هذا مما سرب إلى وعينا من مسلّمات سلبية مثبطة مصكوكة من الآخرين بعناية وخبث ليشيع الاستسلام لها وتتبلد المشاعر إزاء قوارع الغزو والبلقنة والتفتيت، والتى ما إن أصابت الوطن الكبير بما أحدثته بين أقطاره من تفتيت، حتى أخذت تستأنف المخطط لبلقنة القطر الواحد.. لهفى على العراق، وقلبى واجف على السودان، وعلى ما يدبر لمصر بليلٍ من وراء الأستار؟!

السؤال الذى يحيرنى، هل تشيخ المجتمعات والأمم مثلما يشيخ الأفراد فتتناقص قدرتها على الخيال والحلم؟!

هل فقدنا القدرة على الحلم؟!

من إصدارات المؤلف

١) أوراق - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٥٨ ش الجيزة - ١٩٩٧

٢) من هدى النبوة وفى مدرسة الرسول - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ١٩٩٧

٣) من هدى القرآن وذلك الكتاب لا ريب فيه - المركز المصرى للأبحاث والإعلام- ١٩٩٨

٤) بشاير - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠٠

٥) باسمك اللهم - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠٠

٦) بسم الله - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠٠

٧) نواب القروض - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠١

٨) يارب - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠١

٩) قضية النقابيين - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠١

١٠) أبو ذر الغفارى - ط أولى - روز اليوسف - ٢٠٠٢ - ط ثانية - هيئة الكتاب - ٢٠٠٥

١١) قضية الجمارك الكبرى - المركز المصرى للأبحاث والإعلام - ٢٠٠٢

١٢) مواقف ومشاهد إسلامية - دار الهلال - ٢٠٠٢

١٣) ماذا أقول لكم - دار الشروق - ٢٠٠٣

١٤) عالمية الإسلام - الأهرام للترجمة والنشر - ط١ ، ط٢ - ٢٠٠٣

١٥) إبحار فى هموم الوطن والحياة - دار الشروق - ٢٠٠٤

١٦) الإنسان العاقل وزاده الخيال - دار الشروق - ٢٠٠٤

١٧) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الأول - روز اليوسف - ٢٠٠٣

١٨) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الثانى - روز اليوسف - ٢٠٠٣

١٩) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الثالث - روز اليوسف - ٢٠٠٤

٢٠) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل - المجلد الرابع - روز اليوسف - ٢٠٠٥

٢١) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل- المجلد الخامس- المكتب المصرى الحديث- ٢٠٠٦

٢٢) الإنسان والكون والحياة - كتاب الهلال - دار الهلال - أكتوبر ٢٠٠٥

٢٣) تأملات غائرة - دار الشروق - ٢٠٠٦

٢٤) الأديان والزمن والناس - كتاب الهلال - دار الهلال - أغسطس ٢٠٠٦

٢٥) فى شجون الوطن - المكتب المصرى الحديث - ٢٠٠٦

٢٦) رسالة المحاماة - تحت الطبع

٢٧) من قضايا الوحدة الوطنية - تحت الطبع

٢٨) عبقرية إنكار الذات - أبو عبيدة بن الجراح

الفهـــرس

- تقديـــــــــم ٥
- لمـــاذا ينبطح الرجال؟! ٦
- رفقاً بأموال الفقراء!!! ١٣
- مفارقات الانتخابات الرئاسية! ١٧
- تبديد القامات المصرية: بين التجميد، والاختزال! ٢١
- تغيير، أم اختزال وتبديد؟! ٢٨
- عشق السلطة من الذين يدفعون الثمن؟! ٣٣
- أسلوب الترقيص: من كرة القدم، إلى مصائر الأوطان! .. ٤٤
- هل نبنى جدار الثقة؟! ٥٤
- مَنْ للمعذبين فى الأرض؟! ٦٢
- مستصغر الشرر!! ٧١
- مبدأ المساواة الدستورى ومنطق ((الحصص))!! ٧٦
- العمالة وصناعة النجوم! ٨٥
- إرهاب مَنْ ــ هذا الإرهاب؟!! ٨٩
- إرهاب من ؟! ٨٩
- الإرهاب الجديد! ٩٥
- الإصلاح الأمريكى، والكرامة الوطنية! ١٠٠
- ألا يتعلم الحاضر من الماضى؟! ١٠٣
- أبشع من القتل!!! ١٠٧
- السودان، والتفات أوجب! ١١٢

- الإرهاب: وأهوال العقائد الضريرة! ١١٦
- الإرهاب العبثى، والحياة! ١٢٠
- هل من نجاة من وهدة الأمية؟! ١٢٤
- عفــواً: إنها حالة، لا حادث! ١٢٩
- رب دهشة نافعة! ١٣٥
- إيهود أولمرت: الشاكر ربه! ١٤٤
- الجماعة الوطنية: إلى أين؟ ١٤٨
- الجماعة الوطنية (٢ــ١)
- براءة الأديان من أسباب الاحتقان! ١٥٦
- الجماعة الوطنية (٢ ــ ٢)
- براءة الأديان من أسباب الاحتقان! ١٦١
- الجماعة الوطنية (٢ ــ ٣)
- براءة الأديان من أسباب الاحتقان! ١٦٦
- الجماعة الوطنية الأفق الآدمى، بين الضيق والاتساع! ١٧١
- الجماعة الوطنية: وسحابة الحادث الأخير! ١٧٥
- الجماعة الوطنية: وآلية الرعاية الواجبة! ١٧٩
- نقطة نظام: وقضية الصحفيين ١٨٤
- نقطة نظام: وقضية الصحفيين ١٩٠
- نقطة نظام: وقضية الصحفيين ١٩٨
- الآلة والأداة: بين الطبيعة والاستخدام!! ٢٠٣
- الكلمة، واغتيال الشخصية! ٢٠٧

- بيت الحكمة: وسحابة عابرة ٢١١
- بيت الحكمة: ونظرة متمهلة! ٢١٧
- بل غياب العربية فى وفى غير ساحة القضاء! ٢٢٢
- تسرب العامية واللهجات المحلية! ٢٢٣
- هجران الفصحى! ٢٢٤
- ندح المجتمع كله! ٢٢٥
- ساحات القضاء! ٢٢٦
- خارج السياق ضياع البوصلة! ٢٢٨
- للأم فى عيدها إن ضمهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم
- إلىَّ جاعوا! ٢٣٤
- مفارقات الوعى الغائب بين الأرصفة والفتارين! ٢٣٩
- المال، ووظيفته الاجتماعية! ٢٤٤
- المال المهاجر ! ٢٤٨
- ضيق الفرص، والهجرة إلى الفردوس!! ٢٥٢
- من للحقيقة والصواب فى الالتفاف على إلغاء
- محاكم أمن الدولة؟!! ٢٥٦
- لماذا فقدنا القدرة على الحلم؟! ٢٧٧
- من إصدارات المؤلف ٢٨٣

رقم الإيداع
٢٠٠٦/١٥٣٧٥

الترقيم الدولى
977 – 209 – 150 - x